

موسوعة الفقه والقضاء
في

الشركة التجارية

تأسيسها - إدارتها - انقضاؤها - تصفيتها
وصيغ العقود والدعاوى والطلبات القضائية

المجلد الأول

النظرية العامة في الشركة
شركا - الأشخاص
« شركة التضامن - شركة التوصية البسيطة
- شركة المحاصة »

حسن عبد الحليم عناية
مؤلف بالانقضاء

المكتبة القانونية
١٨ شارع سامي البارودي - طابعتين



دار المحقق

للنشر والتوزيع
٩ شمسى البارودي - باب الخشن - القاهرة
ت ٢٣٩٦٠٤٤٣ - ٢٣٩٥٣٣٠١

موسوعة الفقه والقضاء

في

الشركة التجارية

تأليفها وإدارتها من القضاء وقضاة قضيتها
وصيغ العقود والدعاوى والطلبات القضائية

المجلد الأول

، النظرية العامة في الشركة
، شركاء الأشخاص
« شركة التضامن ، شركة التوصية البسيطة ، شركة المحاصة »

حسن عبد الحليم عناية

مواهب بالنقض

الناشر

المطبعة النورية
بشارع ساي بارودي - ماربين

دار النشر
للشؤون النورية
بشارع ساي بارودي - ماربين
١٥٦٧-١٥٦٨-١٥٦٩-١٥٧٠-١٥٧١-١٥٧٢

إهداء

===

إلى والدي

عرفاتا بفضلهما

إلى زوجتي وزميلتي

تقديرا لمشاركتها لي عناء هذا العمل

إلى أبنائي

متمنيا أن أكون حققت لهم أملا عزيزا

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله رب العالمين ، الهادي إلى صراط مستقيم ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة منجية من كل الآثام صغيرها وكبيرها وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله أرسله تعالى بالإسلام وشريعته الغراء فكانت خير مصدر للتشريع بما امتازت به من سهولة ويسر وصلى الله على سيدنا ومولانا وحبيبنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وبارك وسلم .

إزاء تطور النشاط الصناعي والتجاري في مصر وازدياد أهمية الشركات وما تمثله في حياتنا العملية في الآونة الأخيرة فقد أثرنا أن نلقى بالضوء على الشركات التجارية من الناحية القانونية في ظل القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وكذا القوانين المرتبطة به وقسمنا دراستنا إلى ثلاثة أقسام تناولنا كل قسم في مجلد مستقل وذلك على النحو التالي :

المجلد الأول تناولنا فيه بالبحث النظرية العامة للشركة وشركات الأشخاص التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة ، أما المجلد الثاني فقد ضمناه شرح واف لشركات الأموال والشركات ذات الطبيعة المختلطة وهو بذلك يتضمن شركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة ، وقد اشتمل المجلد الثالث على نماذج عقود شركات الأشخاص وتعديلاتها وفسخها وكذا نماذج عقود شركات الأموال والشركات ذات الطبيعة المختلطة كما اشتمل على نماذج الطلبات والإجراءات المتعلقة بتكوين شركات الأموال

موسوعة الشركات التجارية

وانتهينا إلى صيغ صحف الأوراق القضائية المتعلقة بشركات الأشخاص والأموال ، واتني أدين بالفضل والجميل في وضع هذا المؤلف إلى رواد الفقه التجاري الذين حملوا المشاعل وأناروا لنا طريق البحث

ورغم ما بذلت من جهد في إبراز هذا المؤلف إلى مسرح الوجود فإتني لا أدعى سلامته من العيوب وبراعته من الهفوات فمن ذا الذي يسلم عمله من الزلات وينجو من الهفوات ولو اتخذ نفقاً في الأرض أو سلماً إلى السماء فالعصمة لله وحده له الحمد في الأولى والآخرة وهو الذي أحسن كل شيء صنعا .

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم فهو نعم المولى ونعم البصير .

" إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله "

صدق الله العظيم

المؤلف

حسن عبد الحليم غناية

الجيزة في ٦ / ٢ / ٢٠٠٨

الباب الأول النظرية العامة للشركة

وفيه فصول :-

الفصل الأول : ماهية الشركة وخصائصها وأنواعها وأركانها .

الفصل الثاني : تكوين الشركة .

الفصل الثالث : الشخصية المعنوية للشركة .

الفصل الرابع : إنقضاء الشركة .

الفصل الأول

الشركة

(ماهيتها - خصائصها - أنواعها)

١- ماهية الشركة :-

الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى ، بتقديم حصة من مال أو عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة ^(١) .

يتضح من هذا التعريف أن الشركة عقد يجب أن يتوافر فيه جميع الأركان العامة الواجب توافرها فى العقد وهى الرضا والمحل والسبب ، فضلاً عن وجود أركان خاصة أخرى تتمثل فى صدور العقد من شخصين أو أكثر ، وأن يقدم كل منهم حصة مال أو عمل ، وأن يقتسم أطراف العقد أرباح المشروع أو خسائره ، بالإضافة إلى وجوب توافر نية المشاركة ^(٢) .

وقد بينت محكمة النقض ماهية الشركة بقولها :- " الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة ، مما مؤداه أن محل هذا العقد هو تكوين رأس مال مشترك من مجموع حصص الشركاء وذلك بقصد استغلاله للحصول على ربح يوزع بينهم ، ولا رابطة بين هذا المؤدى وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم

(١) مادة ٥٠٥ من القتين المدنى.

(٢) الوجيز فى القانون التجارى د. زكى زكى الشعراوى ص ٢٧.

موسوعة الشركات التجارية

المشترك في عين يستأجرها أحدهم لإنتفاء التلازم بين قيام الشركة وبين وجود تلك العين أو تحقق ذلك النشاط فيها. ^(١) إلا أن عقد الشركة يختلف عن غيره من العقود الأخرى كعقد البيع مثلاً وعقد الإيجار إذ أن أطراف عقد الشركة - الشركاء - تكون مصالحهم بعد تكوين الشركة متحدة غير متعارضة ^(٢) في حين أن مصالح المتعاقدين في العقود الأخرى متعارضة ففي عقد البيع يسعى المشتري للحصول على المبيع بأقل ثمن ويسعى البائع إلى إتمام البيع بأكبر ثمن كذلك الحال في عقد الإيجار حيث يرغب المؤجر في الحصول على أكبر إيجار ممكن ويسعى المستأجر إلى عكس ذلك ^(٣).

كذلك يتميز عقد الشركة عن غيره من العقود الأخرى بخاصية فريدة تتمثل في أنه ينشئ شخصاً معنوياً له حياته الذاتية ووجوده المستقل عن وجود وحياة الشركاء ويسمى هذا الشخص المعنوي بالشركة ^(٤).

٢- خصائص عقد الشركة

لعل أهم خصائص عقد الشركة :-

- ١- إنه عقد شكلي بمعنى أنه لا ينعقد إلا بالكتابة . فقد استلزم المشرع أن يكون عقد الشركة مكتوباً فنص في المادة ٤٦ من القانون التجاري على أن :-
"عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة"

(١) الطعن رقم ٧٩٠ سنة ٥٦ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٧

(٢) الوسيط في شرع القانون المدني - السنهاوري - ج ٥ - ص ٢١٩

(٣) الشركة التجارية - النظرية العامة للشركة - د. محمد بهجت قايد ص ١٣.

(٤) الوجيز في الشركات التجارية د. رفعت فخري ص ٤٩.

== موسوعة الشركات التجارية ==

ونص في المادة ٥٠٧ من التقنين المدني على أنه :- " يجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً " .

ويجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً سواء كانت الشركة تجارية أو مدنية ، وأيا كانت قيمتها ، ويستثنى من ذلك فقط شركات المحاصة التجارية .

٢- أن عقد الشركة من عقود المعاوضة الملزمة لجميع أطرافها . إذ أن هناك التزامات متبادلة بين كل شريك والشركة كشخص معنوي . كذلك فإن هناك التزامات متبادلة بين الشركاء بعضهم نحو البعض متولدة من إتفاقهم على تكوين الشركة فيما بينهم .

٣- عقد الشركة من عقود المعاوضة . إذ أن كل شريك يقدم حصة في رأس مال الشركة ويستولى في نظير ذلك على نصيبه في أرباح الشركة إذا كانت هناك أرباح ، وقد يتضمن عقد الشركة تبرعاً مكشوفاً كما إذا تبرع الشركاء بحصة أحد الشركاء ، وقد يتضمن تبرعاً مستتراً كأن ينكر في عقد الشركة أن أحد الشركاء قدم حصته في رأس المال وفي الحقيقة يكون قد أعفى منها ، وقد يتضمن عقد الشركة هبة غير مباشرة كأن يعطى أحد الشركاء نصيباً في الأرباح أكبر من حصته في الشركة فيكون مازاد من الأرباح عن حصته هبة غير مباشرة (١)

٤- أن عقد الشركة عقد محدد وليس عقد إحتمالي . إذ أن كل شريك يعرف وقت التعاقد ما يقدمه كنصيب في رأس مال الشركة ومقدار ما يستولى عليه من أرباح إن وجدت . وإن احتمال الخسارة لا يجعل من عقد الشركة عقداً إحتمالياً .

(١) الوسيط في شرح القانون المدني - السنهوري - ج ٥ ص ٢٢٦

٣- تمييز الشركة عن حالة الشيووع

الشيوع وفقاً لنص المادة ٨٢٥ مدنى - هو أن يمتلك اثنان أو أكثر شيئاً غير مفرزة حصة كل منهم فيه ، فهم شركاء على الشيوع ، وتحسب الحصص متساوية وإذا لم يقم دليل على غير ذلك . فعرفت المادة ٨٢٥ الملكية الشائعة تعريفاً يبرز خصائصها ويميزها عن الملكية المفرزة فكل شريك على الشيوع يمتلك حصة شائعة فى كل المال فإذا لم تحدد هذه الحصة عند بدء الشيوع أو كان هناك شك فى التحديد حسبت الحصص متساوية . وتتم إدارة المال الشائع لحساب جميع الشركاء على الشيوع بموجب إتفاقهم على ذلك . ووجه الاختلاف بين الشركة والشيوع يكون واضحاً عندما يكون الشيوع إجبارياً كما لو تملك عدة أشخاص عقاراً أو أرضاً بالميراث الشرعى أو الوصية فالشيوع بالنسبة للورثة أو الموصى لهم يكون إجبارياً ولا خيار لهم فى قبوله ، أما الشركة فلا يتصور قيامها جبراً عن الشركاء فيها إذ أنه يجب لصحة عقد الشركة رضا الشركاء بالعقد وأن يكون هذا الرضا سليماً خالياً من العيوب كالغلط والإكراه والتدليس والإستغلال وإلا كانت الشركة قابلة للإبطال .

٤- تمييز الشركة عن الجمعية

الجمعية - وفقاً لنص المادة ٥٤ مدنى - هى جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة أشخاص طبيعية أو اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادى .

فالجمعية إذن هى جماعة من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية التى لا تستهدف الربح المادى وإنما تسعى من نشاطها لتحقيق أغراض إجتماعية أو

== موسوعة الشركات التجارية ==

ثقافية أو دينية وتتمتع قانوناً بالشخصية الاعتبارية^(١). وضابط التفرقة بين الجمعيات والشركات - وفقاً لنص المادة ٥٤ مدنى - يكمن فى غرض كل منها فاكتفى المشرع بأن يكون للجمعية غرض غير الحصول على ربح مادى ولا يهتم بعد ذلك أن تتوخى الجمعية غرضاً إقتصادياً ولا أن تشتغل بأعمال صناعية أو تجارية . أما الجماعات التى ترمى إلى الحصول على ربح لأعضائها فهى تخرج من عداد الجمعيات ولا يتسع لها التعريف المنصوص عليه بالمادة ٥٤ من القانون المدنى فى حين نجد أن غرض الشركة يكمن فى تحقيق الربح المادى .

٥- تمييز الشركة عن عقد العمل مع الإشتراك فى الأرباح

قد تقرر بعض الشركات للعاملين فيها نسبة من الأرباح علاوة على أجرهم بمقتضى عقد العمل الذى يربطهم بالشركة وذلك حثاً لهم على زيادة الإنتاج . والسؤال المطروح ... هل مشاركة العامل فى أرباح الشركة يجعل منه شريكاً خاصة وأنه يجوز فى بعض الشركات - كشركة التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة - أن تكون حصة الشريك بالشركة حصة عمل ؟ . والإجابة على هذا السؤال يكون قطعاً بالنفى - إذ أن تقرير الشركة جزء من الأرباح للعمال يستحقونه كل عام لا يقلب العامل مهما كان حجم هذه الأرباح شريكاً فى الشركة ، فالعامل لا تتوافر له نية المشاركة التى تقتضى تحمل تبعات النشاط ربحاً كان أو خسارة فهو يحصل على أجره فى كل الظروف بصرف النظر عن نجاح الشركة أم فشلها . ولا يصح القول باعتباره شريكاً بالعمل لأن الشريك بالعمل فى الأصل لا يحصل على أجر

(١) راجع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤

موسوعة الشركات التجارية

مقابل عمله ^(١) ، وإذا جاز وحصل على أجر فإنه يتحمل ^(٢) جزء من الخسارة في أمواله الشخصية شأنه في ذلك شأن مقدمي الحصص العينية أو النقدية .

٦- تمييز الشركة عن القرض مع الإشتراك في الأرباح

تنص المادة ٥٣٨ من القانون المدني على أنه : - " القرض عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقرض ملكية مبلغ من النقود أو أى شئ مثلى آخر ، على أن يرد إليه المقرض شيئاً مثله في مقداره ونوعه وصفته " .

فالقرض - وفقاً لمفهوم المادة ٥٣٨ مدنى هو أن يقدم المقرض للمقرض الشئ محل القرض (نقود أو أى شئ مثلى آخر) مع التزام المقرض برد القرض بالإضافة إلى الفائدة المقررة فحسب .

ولكن قد يحدث - في الحياة العملية - أن يلتزم المقرض بدفع نسبة من أرباح المشروع الذى تم تمويله بالقرض إلى المقرض . فهل يعد المقرض في هذه الحالة شريكاً للمقرض وينقلب بذلك عقد القرض إلى عقد شركة ؟ والإجابة على هذا التساؤل تكون قطعاً بالنفى ، وذلك لتخلف ركن نية المشاركة والمساهمة في الأرباح والخسائر إذ أن المساهمة في الأرباح وفى الخسائر هى التى تخرج من يقدم مالا لتاجر على أن يشترك معه فى الربح دون الخسارة على أن يكون شريكاً وإنما يكون مقرضاً أقرض التاجر المال بفائدة تتفاوت بتفاوت الأرباح ومن ثم يجب أن تسرى أحكام القرض ^(٣) .

(١) الشركات التجارية - د. محمد بهجت قايد ص ٢١ .

(٢) مادة ٥١٥ من القانون المدني .

(٣) الوسيط فى شرح القانون المدنى - السنهورى جـ ٥ ص ٢٢٢ .

== موسوعة الشركات التجارية ==

٧- أنواع الشركات :-

تنقسم الشركات إلى نوعين:

- شركات تجارية

- وشركات مدنية

- ويمكن أن يضاف إلى هذين النوعين نوع ثالث هو الشركات المدنية المتخذة شكلاً تجارياً .

ومناطق التفرقة بين الشركات التجارية والشركات المدنية هو الغرض أو الأغراض التي أنشئت الشركة من أجلها ، فعقد الشركة تجارية إذا كان الغرض الذي أنشئت من أجله هو إحتراف عمل من الأعمال المنصوص عليها بالمواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨^(١) من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩

(١) تنص المادة ٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على أنه :- " يعد عملاً تجارياً :
أ - شراء المنقولات أياً كان نوعها بقصد بيعها أو تأجيرها بذاتها أو بعد تهيئتها في صورة أخرى ، وكذلك بيع أو تأجير هذه المنقولات ب- إستجار المنقولات بقصد تأجيرها وكذلك تأجير هذه المنقولات ج- تأسيس الشركات التجارية .

وتنص المادة ٥ من ذات القانون على أنه :- " تعد الأعمال الآتية تجارية إذا كانت مزاولتها على وجه الاحتراف أ - توريد البضائع والخدمات ب- الصناعة ج - النقل البري والنقل في المياه الداخلية د - الوكالة التجارية والسمسرة أياً كانت طبيعة العمليات التي يمارسها السمسار هـ - التأمين على اختلاف أنواعه و- عمليات البنوك والصرافة ز- استيداع البضائع ووسائل النقل والمحاصيل وغيرها والترجمة والإذاعة والتليفزيون والصحافة ونقل الأخبار والبريد والاتصالات والإعلان ط - الإستغلال التجاري لبرامج الحاسب الآلى والبث الفضائي عبر الأقمار الصناعية ي - العمليات الإستخراجية لمواد الثروات الطبيعية كالمناجم والمحاجر ومناجم النفط والغاز وغيرها ك - مشروعات تربية الدواجن والمواشي وغيرها بقصد بيعها ل- مقاولات تشييد العقارات أو ترميمها أو تعديلها أو هدمها أو طلائها ومقاولات الأشغال

موسوعة الشركات التجارية

سواء كان الشركاء فيها كلهم أو بعضهم غير تجار وسواء قامت بهذه الأعمال أم لم تقم بها . أما إذا كان غرض الشركة القيام بأعمال أخرى غير تلك المذكورة بالمواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ أو بالأحرى القيام بأعمال مدنية كعمليات الإستغلال الزراعى واحتراف عمليات شراء وبيع العقارات فإنها تعتبر شركة مدنية ولا عبرة بكون كل الشركاء أو بعضهم من التجار .

العامّة م - تشييد العقارات أو شراؤها أو استئجارها بقصد بيعها أو تأجيرها كاملة أو مجزأة إلى شقق أو غرف أو وحدات إدارية أو تجارية سواء كتبت مفروشة أو غير مفروشة ن- أعمال مكاتب الميلاحة ومكاتب التصدير والإستيراد والإفراج الجمركى ومكاتب الاستخدام ومحال البيع بالمزاد العلنى س- أعمال للفنادق والمطاعم والمقاهى والتمثيل والسينما والسيرك وغير ذلك من الملاهى العامة ع - توزيع المياه أو الغاز أو الكهرباء وغيرها من مصادر الطاقة

وتنص المادة ٦ من ذات القانون على أنه :- " يعد أيضاً عملاً تجارياً كل عمل يتعلق بالملاحة التجارية بحرية كتبت أو جوية ، وعلى وجه الخصوص ما يلى:-
أ - بناء السفن أو الطائرات وغصلاحها وصيانتها ب- شراء أو بيع أو تأجير أو استئجار السفن أو الطائرات ج - شراء أدوات أو مواد تموين السفن أو الطائرات د - النقل البحرى والنقل الجوى هـ- عمليات الشحن والتفريغ و - استخدام الملاحين أو الطيارين أو غيرهم من العاملين فى السفن أو الطائرات".

وتنص المادة ٧ من ذات القانون على أنه :- " يكون عملاً تجارياً كل عمل يمكن قياسه على الأعمال المذكورة فى المواد السابقة لتشابه فى الصفات والغايات".

وتنص المادة ٨ من ذات القانون على أنه :- " ١ - الأعمال التى يقوم بها للتاجر لشئون تتعلق بتجارته تعد أعمالاً تجارية ٢ - كل عمل يقوم به التاجر يعد متعلقاً بتجارته ما لم يثبت غير ذلك"

== موسوعة الشركات التجارية ==

وقد تدق المسألة - بأن تتعدد الأغراض التي أنشئت الشركة لتحقيقها ويكون منها ما هو تجارى ويكون منها ما هو مدنى ، فيكتنف تحديد نوع الشركة حينئذ وما إذا كانت تجارية أم مدنية بعض الصعوبات .

قد ذهب جانب من الفقه إلى أنه يكفي أن يكون من بين أغراض الشركة غرض واحد ذو طبيعة تجارية لإعتبار هذه الشركة شركة تجارية .

وذهب جانب آخر - نميل إليه ونؤيده - إلى الأخذ بنظرية الأعمال التجارية بالتبعية فتعتبر الشركة تجارية وفقاً لهذه النظرية إذا كان النشاط الرئيسى للشركة هو القيام بالأعمال التجارية ولو قامت ببعض الأعمال المدنية اللازمة لنشاطها الرئيسى ، وعلى العكس تعتبر الشركة مدنية إذا كان النشاط الرئيسى لها القيام بالأعمال المدنية ولو قامت ببعض الأعمال التجارية مادامت تلك الأعمال لازمة ومرتبطة بنشاطها الرئيسى وهو مدنى ^(١). بيد أن هذا لا يعنى الإحتكام دائماً إلى نظرية الأعمال التجارية بالتبعية للوقوف على نوع الشركة متعددة الأغراض ذلك لأن هذه النظرية لا تجد مجالاً لتطبيقها إلا بوجود نشاط رئيسى يدور حوله وبمناسبتة أنشطة أخرى ثانوية الأهمية وعلى ذلك إذا توازت أغراض الشركة من حيث الأهمية فإنه يكفي لإعتبار الشركة تجارية أن يكون من بين أغراضها غرض واحد تجارى ^(٢).

(١) الشركات التجارية فى القانون المصرى المقارن د. أبو زيد رضوان ص ٣٣ ، إستئناف القاهرة ٢١ يونيو سنة ١٩٥٥ .

(٢) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق ص ٣٤ ، نقض فرنسى أول أغسطس ١٨٩٣ سبرى ٢٢-١-١٨٩٤

٨- أولاً : الشركات المدنية

سبق أن ذكرنا أن الشركة تكون مدنية إذا كان الغرض الذى أنشئت من أجله القيام بعمل يخرج من الأعمال التى عدتها المواد ٤ إلى ٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٩٩ .

ومن أهم الأعمال المدنية الأعمال المتعلقة بالعقارات وبالمحصولات الزراعية وبالمناجم والمقاولات الخاصة بالأراضى وبالأعمال الفنية والعلمية والرياضية إذا قصد منها تحقيق ربح مادي . ومن ثم تكون الشركات التى تقوم بشراء الأراضى وبيعها وإستغلالها وبيئاء الدور وبيعها وإستغلالها شركات مدنية ^(١) وتعد أيضاً شركات مدنية الشركات التى تقوم باستغلال المناجم وحفر الترع ^(٢) ، ويعد أيضاً من قبيل الشركات المدنية الشركات المهنية التى تنشأ بين المحامين والمهندسين والأطباء والمحاسبين .

٩- ثانياً الشركات التجارية

سبق أن ذكرنا أن الشركة تعد تجارية إذا كان الغرض من إنشائها القيام بعمل من الأعمال التى عدتها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٩٩ .

وقد قسم الفقه الشركات التجارية إلى قسمين رئيسيين هما:-

الأول: شركات أشخاص

الثانى: شركات أموال

(١) الوسيط فى شرح القانون للمنى - السنهورى - ج ٥ ص ٢٣٢ ، إستئناف مختلط ٤

فبراير سنة ١٩١٤م ٢٦ ص ١٩٥

(٢) شركة قناة السويس تعتبر شركة مدنية - إستئناف مختلط ١٣ مايو سنة ١٩٢٥

== موسوعة الشركات التجارية ==

وتتخذ شركات الأشخاص ثلاثة أشكال هي شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة .

كذلك تتخذ شركات الأموال ثلاثة أشكال هي شركة المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم .

ومن المقرر فقهاً وقضاءً أن أنواع الشركات التجارية وأشكالها أمر يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للشركات التجارية أن تتخذ شكلاً مخالفاً لها وإلا كانت باطلة أو غير موجودة قانوناً^(١).

١٠ - شركات الأشخاص

تقوم شركات الأشخاص - في المقام الأول - على الاعتبار الشخصي ، أما الاعتبار المالى فهو يأتى فى المرتبة الثانية ، وتتخذ شركات الأشخاص أشكالاً ثلاثة هي شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة.

شركة التضامن

هي الشركة التى يعقدها شخصان أو أكثر بقصد الإتيار ، ويكتسب فيها الشركاء صفة التاجر ، ويكون جميع الشركاء فيها ملزمين بالتضامن عن جميع التزامات الشركة حتى فى أموالهم الخاصة .

شركة التوصية البسيطة

وهي الشركة التى تضم شريك أو أكثر مسئولين بالتضامن كما فى شركة التضامن ويكتسبون صفة التاجر ولهم حق الإدارة وبين شريك أو أكثر

(١) الشركة التى تتخذ شكلاً مخالفاً لهذه الاشكال الستة لا يكون لها وجود قانونى ولا تقبل دعاويها أمام القضاء (استئناف مختلط ٢٣ ابريل سنة ١٩١٤ - بلتان السنة ٢٦ ص ٣٤٢).

موسوعة الشركات التجارية

موصين خارجين عن الإدارة ولا يكونون مسئولين عن إلتزامات الشركة إلا في حدود حصصهم .

شركة المحاصة

وهي شركة مستترة لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليس لها اسم يميزها ولا تخضع لاجراءات الشهر وليس لها وجود إلا بين الشركاء^(١). ولا تكون شركة في حق الغير ، وهي عبارة عن عقد يبرمه شخصان أو أكثر يقدم كل منهم نصيبه في رأس المال لشخص أو أكثر هو المدير أو المديرين للمحاصة . ويتولى المدير وحده إدارة الشركة ويتعامل مع الغير باسمه الخاص ويبدو لهم وكأنه يتعامل لحسابه وتوزع الأرباح أو الخسائر على الشركاء . وهذا النوع من شركات الأشخاص قليل الأهمية إذ غالبا ما تكون موقوفة بعملية واحدة أو موسمية .

١١ - شركات الأموال

وهي النوع الثاني من الشركات التجارية - وهي تقوم على الإعتبار المالي ويتراجع فيها الإعتبار الشخصي . والشكل الذي تتخذه هذه الشركات هو شركة المساهمة .

شركة المساهمة

وهي شركة يقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ولا يكون كل شريك فيها مسئولا إلا بقدر حصته في رأس المال ولا تعنون باسم أحد الشركاء ، ولا يؤثر إنتقال الأسهم فيها أو وفاة أحد المساهمين أو فقده أهليته أو إفلاسه على حياة الشركة أو إستمرارها .

(١) د. محمد بهجت قايد - المرجع السابق - ص ٢٨

== موسوعة الشركات التجارية ==

شركة التوصية بالأسهم

هي شركة من طبيعة مختلطة ، وهي شركة يقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ، ويكون شريك واحد أو أكثر فيها مسئولاً بالتضامن في كافة أمواله عن ديون الشركة ، وتعلنون بإسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين .

الشركة ذات المسئولية المحدودة

وهي أيضا شركة من طبيعة مختلطة ، وهي شركة تجارية لا يزيد فيها عدد الشركاء عن خمسين شريكاً لا يكون كل منهم مسئولاً إلا بقدر حصته ، ولا يجوز تأسيسها أو زيادة رأس مالها أو الإقتراض لحسابها عن طريق الإكتتاب العام ، ولا يجوز لها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول ، ويكون إنتقال حصص الشركاء فيها خاضعاً لإسترداد الشركاء وللشروط الخاصة التي يتضمنها عقد الشركة فضلاً عن الشروط المقررة في القانون .

١٢ - ثالثاً : الشركات المدنية المتخذة شكلاً تجارياً

قد تتخذ شركة مدنية كشركة بيع أراضي أو إستغلال مناجم أو حفر ترع أو غيرها من الأعمال التي تخرج عن نطاق الأعمال التي حددتها المواد ٤-٨ من قانون التجارة ١٧ لسنة ١٩٩٩ شكلاً تجارياً كشكل شركة التضامن أو شكل الشركة ذات المسئولية المحدودة أو شكل شركة المساهمة ، فهل تظل هذه الشركة مدنية تبعاً لطبيعة الأعمال التي تقوم بها أم تصبح تجارية تبعاً للشكل الذي إتخذته ؟ في فرنسا

- قبل صدور قانون ١٨٩٣

إعتبرت الشركة المدنية المتخذة شكلاً تجارياً شركة تجارية فيما يختص بمسئولية الشركاء نحو دائني الشركة فإذا إتخذت الشركة المدنية شكل شركة

موسوعة الشركات التجارية

التضامن كان الشركاء فيها مسئولين بالتضامن حتى في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة .

ولكنها تظل شركة مدنية بالنسبة لما تقوم به من أعمال وبالتالي فهي لا تلتزم بإمساك الدفاتر التي تلتزم بها الشركة التجارية ولا تخضع لإختصاص المحكمة التجارية ولا تكون مدة التقادم خمس سنوات شأن الشركات التجارية ولا يجوز شهر إفلاسها . ولا يجوز تصفيتها تصفية قضائية .

- بعد صدور قانون ١٨٩٣

نهج المشرع الفرنسي نهجاً آخر فاعتبر الشركة المدنية التي تتخذ شكلاً تجارياً شركة تجارية ومن ثم فهي تلتزم بالإحتفاظ بالدفاتر التجارية وتختص المحكمة التجارية بالفصل في المنازعات المتعلقة بها ، ويجوز شهر إفلاسها وتصفيتها تصفية قضائية شأنها في ذلك شأن الشركة التجارية التي تقوم بأعمال تجارية ، ولكن نظراً لأن أعمال الشركة هي بطبيعتها أعمال مدنية فالرأى الغالب في فرنسا أن القواعد المدنية في الإثبات وفي سعر الفائدة - لا القواعد التجارية - هي التي تسرى^(١).

في مصر

لم تتضمن التشريعات - في مصر - نصواً لحسم هذه المسألة . وقد استقر الفقه والقضاء في مصر على ما يأتي :

١- إذا اتخذت الشركة المدنية شكلاً تجارياً وجب مراعاة الإجراءات والشروط اللازمة لهذا الشكل التجاري . فإذا اتخذت الشركة المدنية مثلاً شكل شركة التضامن فإنه يجب مراعاة الإجراءات والشروط اللازمة لتكوين شركة

(١) الوسيط في شرح القانون المدني - المنهري ج - ٥ ص ٢٣٨.

موسوعة الشركات التجارية

التضامن فيكون الشركاء مسئولين بالتضامن عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة .

٢- أن الشركة المدنية المتخذة شكلاً تجارياً تظل شركة مدنية بالنسبة لما تقوم به من أعمال فهي تخضع للقضاء المدني وليس للقضاء الإداري ولا تلتزم بالاحتفاظ بالدفاتر التجارية وتكون مدة التقادم فيها هي المدة المقررة في القانون المدني وقواعد الإثبات فيها وسعر الفائدة هي للقواعد المدنية .

١٣- أهمية التفرقة بين الشركات التجارية والشركات المدنية للتفرقة بين الشركات التجارية والشركات المدنية أهمية بالغه وذلك على النحو التالي :

١- القانون الواجب التطبيق

تخضع الشركات التجارية للنظام القانوني الذي يخضع له التجار فهي ملزمة بالقيد في السجل التجاري وإمساك الدفاتر التجارية ويشهر إفلاسها متى توقفت عن دفع ديونها التجارية^(١) أما الشركات المدنية فلا تخضع لشيء من ذلك^(٢) .

٢- المحكمة المختصة

تختص المحكمة التجارية بالفصل في الدعاوى التي ترفع على الشركات التجارية في حين تختص المحكمة المدنية بالفصل في الدعاوى التي على الشركات المدنية .

(١) وإن كان قانون السجل التجاري الجديد رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ يفرض على جميع شركات الأشخاص وشركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة القيد في السجل التجاري بغض النظر عن طبيعتها مدنية أم تجارية .

(٢) وذلك فيما عدا شركة المحاصة التجارية إذ لا يتصور شهر إفلاسها وهي شركة مستترة لا تتمتع بالشخصية القانونية ولا يمنع ذلك من شهر إفلاس مديرها وهو الذي يقوم بالإتجار باسمه ويبين للغير أنه يتعامل لحسابه

موسوعة الشركات التجارية

والإختصاص هنا إختصاص نوعى وبالتالى فهو يتعلق بالنظام العام ولا يجوز الإتفاق على خلافه ، ومع ذلك إذا كان العمل مختلطاً أى تجارى بالنسبة لطرف ومدنى بالنسبة للطرف الآخر جاز الإتفاق على المحكمة المختصة^(١).

٣ - الإعلان عن الشركة

أوجب المشرع الإعلان عن الشركة التجارية - عدا شركة المحاصة - وشهرها فى حين لم يتطلب ذلك بالنسبة للشركات المدنية واكتفى بوجوب أن يكون عقد الشركة مكتوباً^(٢).

٤ - التقادم

تتقادم الدعاوى التى ترفع على الشركات التجارية بمضى خمس سنوات ، بينما تتقادم الدعاوى التى ترفع على الشركاء فى الشركات المدنية بمضى خمس عشرة سنة .

٥ - مسئولية الشركاء عن إلتزامات الشركة

فى الشركات المدنية يسأل الشريك عن ديون الشركة فى ماله الخاص فيما زاد على مقدار حصته أما الشريك فى الشركات التجارية فإن مسئوليته عن ديون الشركة تختلف بحسب نوع الشركة فيسأل الشريك المتضامن فى شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة عن ديون الشركة فى ماله الخاص فيما زاد عن مقدار حصته فى حين تكون مسئولية الشريك الموصى والشريك فى الشركة ذات المسئولية المحدودة والمساهم فى شركة المساهمة مسئولية محدودة بمقدار حصته فى رأس المال فحسب .

(١) الشركات التجارية - د. أبو زيد رضوان - ص ٣٤.

(٢) تنص المادة ٥٠٧ من القانون المدنى على أنه : يجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً..

من أحكام المحاكم التجارية
فى التكيف القانونى لعقد الشركة

١٤- إن العبرة فى التكيف القانونى لشركة ما ، هو بالشروط المتفق عليها بين الطرفين وفى استيفاء ما يستلزمه القانون لصحة إنعقادها، لا بالتصرف اللاحق الذى يقع من أحد الشركاء.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٢/٥/٢٠ قضية رقم ٣٩ سنة ٦٨ق)

١٥- لما كان رأس المال هو أول مقومات الشركات، فإن عدم توافره فى العقد يدل على أنه فى حقيقته ليس عقد شركة.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية التاسعة - ١٩٥٥/٢/١٥ قضية رقم ٢٤٧ سنة ٧١ق)

١٦- عقد تأسيس الشركة هو عقد كباقي العقود، لمحكمة الموضوع أن تفسره مسترشدة فى ذلك بواقع الأمر ، فإذا كان هذا الواقع من الأمر أن شركة من شركات التأمين تستثمر بعض الأموال الناتجة من التأمين فى الأعمال المصرفية، فإن المحكمة إذ تقرر أن النشاط المصرفى فى هذه الحالة عمل تبعى لمهنة التأمين التى تمارسها تلك الشركة لا تكون قد جاوزت سلطتها التقديرية فى تفسير العقد .

(محكمة النقض فى ١٩٥٦/١٢/٦، القضية رقم ١٤٥ سنة ٢٣ق - جموعة الأحكام، السنة السابعة ، العدد الثالث، ص ٩٤١ رقم ١٣٥)

موسوعة الشركات التجارية

١٧- الشركات التعاونية تعتبر مدنية إذا اقتصر عملها وبيعها على الأعضاء المشتركين فيها فقط ، وتجارية إذا فتحت أبوابها للجمهور غير المشترك لشراء ما يلزمه منها من البضائع في مقابل ربح تجنيه من ذلك.
(محكمة بور سعيد الجزئية في ١٩٣٣/٤/٣٠ - المحاماة ١٢ السنة ١٤ ، ص ٢١٦ رقم ١٠٩)

١٨- إذا لم تتوافر في الشركة التجارية الشروط الواجب توافرها في الشركات التجارية الأربعة (التضامن، التوصية، المساهمة، المحاصة) تعتبر الشركة القائمة شركة تجارية غير منظمة وتسرى عليها القواعد المتعلقة بالشركات الواردة بالقانون المدني في المادة ٤١٩ وما بعدها .
(محكمة بور سعيد الجزئية في ١٩٣٣/٤/٣٠ - المحاماة ١٢ السنة ١٤ ، ص ٢١٦ رقم ١٠٩)

١٩- كان الغرض الذي رمى إليه الشركاء بتكوين جماعتهم هو نشر التعليم بمختلف أنواعه وذلك عن طريق إدارة مدارسهم . فهذا الغرض ، وإن كان مدنيا الاعتبار الأول فيه هو التعليم والتربية ، ولو قامت الشركة بشراء الأطعمة والأدوات والكتب لبيعها للتلاميذ - فتعتبر الشركة مدنية لأن المعول عليه هو الغرض الذي أنشئت لأجله الشركة . فإذا صاغ الشركاء شركتهم في قالب الشركات التوصية التي نص القانون التجاري عليها - ولا مخالفة في ذلك للقانون أو النظام العام - فتكون الشركة مدنية ذات شكل تجاري ويحق على الشركاء فيها وقد سلكوا هذا السبيل أن يتبعوا ما أوجبه القانون التجاري لهذه الشركات من إجراءات التسجيل والإعلان والنشر التي نصت عليها المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ من هذا القانون، تلك الإجراءات التي أعدت لمنع

موسوعة الشركات التجارية

التدليس والغش في الشركات التجارية. ورتب القانون إلغاء الشركة على عدم إتخاذ الإجراءات المذكورة، فقد نصت ٥١ من هذا القانون، تلك الإجراءات التي أعدت لمنع التدليس والغش في الشركات التجارية. ورتب القانون إلغاء الشركة على عدم إتخاذ الإجراءات المذكورة، فقد نصت ٥١ من القانون التجاري على أنه يجب استيفاء هذه الإجراءات في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ وضع الامضاء على المشاركة وإلا كانت الشركة لاغية. كما نصت المادة ٥٣ من القانون المتقدم ذكره على أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وإنما لهم الإحتجاج به على بعضهم بعضاً وإذا ما حكم بالبطلان فإنه يتبع في تسوية حقوق الشركاء في الأعمال التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم ببطلانها كما تقضى بذلك المادة ٥٤ من القانون المذكور.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٩٥٥/٦/٢١)

قضية رقم ١٣٤ سنة ١٣٧١ ق).

٢٠- العبرة بمدنية الشركة أو تجاريتها ترجع إلى الغرض الذي من أجله أسست الشركة ، ولا يتوقف التفريق بين الشركة المدنية أو الشركة التجارية على صفة الشركاء الذين يكونونها ، لأن فيصل التفرقة هو موضوع عقد الشركة . ولذلك تكون الشركة تجارية مع أن الشركاء غير تجار وقد يكون الأمر بالعكس .

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٩٥٧/٣/٢٦)

القضايا أرقام ٣٤ ، ٣٥ ، ١٠٧ سنة ٧٤ ق)

موسوعة الشركات التجارية

٢١- إذا قضت المحكمة بأن المحرر المتنازع على تكييفه عقد قرض لا شركة مقيمة ذلك على أن عبارة المحرر تفيد القرض لا الشركة، وأن من يدعى أنه شركة قد قرر هو نفسه وصفه في صحيفة افتتاح الدعوى بأنه قرض، وأكد هذا الوصف في دفاعه أمام المحكمة الابتدائية، وتمسك في صحيفة استئنافه أيضاً بالدفاع الذي أبداه أمام المحكمة الابتدائية القائم على أنه قرض، هذا فضلاً عن أن القرائن التي استند إليها فيما بعد قد فندتها المحكمة - فان هذه الأسباب التي أقامت عليها حكمها تبرر قانوناً التكييف الذي كيفت به المحرر المتنازع عليه، ولا يكون ثمة محل للقول بمخالفة هذا القانون.

(محكمة النقض في ١٧/٥/١٩٤٥، الطعان رقما ٩١، ٩٦ سنة ١٤٠٤ -
مجموعة القواعد، ج ٢، ص ٨٤٢ رقم ٦٢)

٢٢- إن الجمعيات التعاونية تعتبر شركات لاجمعيات إذا كان الغرض الحقيقي منها طلب منفعة مادية ومكسب للأعضاء من شراء الأصناف بسعر الجملة وبيعها لهم بسعر أقل من السوق ثم تقسيم الأرباح بعد ذلك فيما بينهم.

(محكمة بور سعيد الجزئية في ٣٠/٤/١٩٣٣ - المحاماة السنة ١٤،

ص ٢١٦ رقم ١٠٩)

٢٣- متى طلب المستأنف إعتباره شريكاً للمستأنف عليه في الأرباح الناتجة من طبع كتاب ألفه المستأنف وتولى المستأنف عليه طبعه بمال من عنده وكان لا خلاف في عدم وجود عقد مثبت للشركة بل أنه ليس هناك ما يشير إلى ذلك من قريب أو بعيد - فإذا أراد المستأنف إعتبارها شركة واقعية، فإنه يجب لتكوين الشركة أن يكون لدى الشركاء نية المشاركة فعلاً،

موسوعة الشركات التجارية

فاذا انعدمت تلك النية انعدمت الشركة تبعاً لذلك وتكون الواقعة مجرد إقراض النقود بفائدة أو بغير فائدة .

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥١/١١/٢٧ -

قضية رقم ٢٢٩ سنة ٦٧ق)

٢٤- إن عقد القرض قد يوصف بأنه عقد شركة توصل إلى الحصول على فائدة تزيد على الحد المقرر قانوناً ، وأن للقضاء في هذه الحالة أن يرد الأمر إلى حقيقته ويطبق أحكام القرض.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٤/٣/٣٠ رقم

٣٩١ سنة ٧٠ق)

٢٥- إذا تراءى للقضاء أن عقداً موصوفاً بأنه شركة هو في حقيقته قرض قصد به إعادة المال والحصول على فائدة تزيد على الحد المسموح به قانوناً، فإن له تعيين طبيعة العقد على حقيقتها وتطبيق أحكام القرض بصرف النظر عما وصفه به العاقدان.

(محكمة إستئناف مصر في ١٩٤٣/٤/٨ - المجموعة الرسمية، السنة ٤٣،

العدد العاشر، رقم ٢٤٤)

٢٦- إذا رسا على مقاول مزاد إنشاء بناء وتعاقد معه آخر بعقد وصف بأنه شركة وكان من شروطه أن يصرف ذلك الآخر على العملية من ماله وأن يسترد جميع ما صرف سالماً مهما كانت نتيجة العملية ويستولى على ربح محقق يقدر بفائدة مئوية بالنسبة لقيمة مرسى المزاد بصرف النظر عما يصرفه فعلاً، وقام المقاول بمباشرة العمل - كان هذا العقد في حقيقته مخفياً لقرض وليس شركة ولا يغير من هذه الحقيقة احتفاظ المقرض بحق شراء

موسوعة الشركات التجارية

المهمات والإشراف على أبواب الاتفاق وذلك بواسطة مندوب يتحمل المقاول مرتبه.

(محكمة إستئناف مصر فى ١٩٤٣/٤/٨ - المجموعة الرسمية، السنة ٤٣
العدد العاشر، رقم ٢٤٤)

٢٧- إنه بالرجوع إلى المشاركة يتبين أنها فى الواقع إجارة أشخاص، وبمقتضاها التحق المستأنف عليه بخدمة المستأنف للإشراف على تحرير مجلة يصدرها الأخير وذلك فى مقابل أجر تحدد بعضه بمبلغ من المال مقداره ٤٧ جنيه شهرياً وبعضه الآخر فى صورة نسبة مئوية فى صافى الأرباح قدرت فيها بأربعة فى المائة وكون الأجر المذكور قد شمل المشاركة فى حصة من الأرباح لا يؤهل بذاته إلى إعتبار المشاركة عقد شركة. وعلى العكس فإن الاتجاه الحديث فى التشريعات العمالية يميل باضطراد إلى تحديد مرتب العامل أو المستخدم بنوعين من الأجر: أحدهما ثابت فى صورة مبلغ نقدى معين المقدار يقبضه دورياً وبانتظام ليقوم به أوده، وثانيهما متحرك فى صورة حصوله على حصة مئوية فى صافى الأرباح تشجيعاً للعامل على التفانى فى أداء عمله وتوصلاً من جهة أخرى لزيادة الإنتاج.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة المدنية والتجارية - ١٩٥٣/٩/٢٦
قضية رقم ٥٤٣ سنة ٧٠ ق)

٢٨- إن عدم النص على فائدة ثابتة محددة ليس لازم فى القرض مع المشاركة فى الأرباح التى قد تزيد أو تنقص أو تنعدم تبعاً لمقدار الربح وانعدامه، فإذا مازاد نصيب المقرض فى الربح عن الحد الأعلى المقرر قانوناً

موسوعة الشركات التجارية

للفائدة - كان للمقترض تخفيضه إلى ذلك الحد، واسترداد ما قد يكون دفعه زيادة عنه.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٤/٣/٣٠ -

القضية رقم ٣٩١ سنة ٧٠ق)

٢٩- كلتا السلف والودائع مترادفتان في باب المعاملات التي يكون أساسها امداد المدين بمبالغ للإستمرار في نشاطه التجاري، دون قيام مشاركة ما في الأرباح والخسائر من جانب الدائن في هذا النشاط، ومع اشتراط قيام المدين بردها فور الطلب.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٩٥٥/١/١١ قضية

رقم ٥٣ سنة ٧٠ق)

٣٠- متى كان ما ذكر في العقد مما يفيد الإشتراك هو عبارات غير دقيقة، فذلك لا يمكن أن يغير من حقيقة الاستفادة من نصوصه الأخرى الصريحة، ومن طريقة تنفيذه التي تظهر إرادة المتعاقدين منه وما من شك في أنه يكون للمحكمة الابتدائية السلطة في تكييف ذلك العقد عن طريق تقصى إرادة الطرفين فيه بصرف النظر عن المعنى الحرفي لما جاء في بعض نصوصه، إذ أنه طبقاً لما تقضى به المادة ١٥٠/٢ من القانون المدني من أنه إذا كان هناك محل لتفسير العقد فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ. ومن ثم يكون من الضروري قبل البت في النزاع القائم بين الطرفين تفسير العقد المحرر بينهما تفسيراً صحيحاً دون تقييد بالمعنى الحرفي لبعض عباراته. فإذا كان قد وصف في تلك العبارات بأنه عقد اشتراك وكان الاستفادة من مجموعة،

موسوعة الشركات التجارية

كوحدة قانونية، لا يتفق مع ذلك الوصف - كان العقد من أجل هذا واجب التفسير. إذا ما فسرت المحكمة الابتدائية في حدود سلطاتها المخولة لها وبالطريق الذي رسمه لها القانون وانتهت من ذلك إلى أن العقد ليس شركة وإنما هو قرض فإن هذه المحكمة تقرها على ما انتهت إليه.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية التاسعة - ١٩٥٥/٢/١٥)

قضية رقم ٢٤٧ سنة ٧١ ق)

الفصل الثانى

تكوين الشركة

٣١- تمهيد

عرفت المادة ٥٠٥ من القانون المدنى الشركة بأنها عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة .
والشركة بإعتبارها عقد يجب أن تتوافر لها الأركان الموضوعية العامة اللازمة لأى عقد وأن تتوافر لها شروط أخرى موضوعية خاصة بها فضلاً عن بعض الأركان الشكلية .

إستناداً إلى ذلك فإن دراستنا فى هذا الفصل سوف تشتمل على الأركان الموضوعية العامة والأركان الموضوعية الخاصة بعقد الشركة والأركان الشكلية لعقد الشركة والجزاء المترتب على تخلف ركن من هذه الأركان من بطلان وما يتخلف عن البطلان فى حالات خاصة ما يسمى بشركة الواقع وذلك فى أربعة مباحث على نحو ما يلى :

المبحث الأول - الأركان الموضوعية العامة للشركة

المبحث الثانى - الأركان الموضوعية الخاصة بعقد الشركة

المبحث الثالث - الأركان الشكلية

المبحث الرابع - بطلان الشركة ونظرية شركة الواقع

المبحث الأول

الأركان الموضوعية العامة للشركة

٣٢ - عقد الشركة شأنه شأن كل العقود يلزم لانعقاده أن تتوافر له الشروط الموضوعية التي يتطلبها القانون في العقود بوجه عام ، وهذه الشروط هي :

١ - الرضا .

٢ - المحل .

٣ - السبب .

٤ - الأهلية .

٣٣ - أولاً : الرضا

يجب - أولاً - لانعقاد عقد الشركة صحيحاً أن يتراضى الشركاء - أى يتطابق الإيجاب والقبول بينهم - على كافة شروط العقد سواء ما تعلق برأس مال الشركة أو الحصص المقدمة وغرض الشركة ونوع الشركة وما إذا كانت مدنية أم تجارية وشكل الشركة وحقوق والتزامات الشركاء .

ولا يكفي أن يتراضى الشركاء على كافة شروط عقد الشركة ، بل يجب أن يكون الرضاء الصادر من جميع الشركاء سليماً خالياً من كافة عيوب الإرادة كالغلط والتدليس والإكراه والإستغلال وإلا كان عقد الشركة قابلاً للإبطال لمصلحة من كان ضحية عيب الإرادة . و إذا كان عيب الإكراه وعيب الإستغلال نادراً الوقوع فى عقد الشركة إلا أنه يحدث كثيراً فى العمل أن يشوب الرضا فى عقد الشركة عيب الغلط وعيب التدليس .

موسوعة الشركات التجارية

ومن أمثلة عيب الغلط الذى يصيب رضا الشريك أن يتعاقد الشريك مع آخر أو آخرين على أن الشركة هى شركة توصية بسيطة ثم يتبين له بعد إبرام العقد أن الشركة شركة تضامن وليست شركة توصية بسيطة .

ومن أمثلة عيب التدليس الذى يصيب رضا الشريك أن يجر الشريك للدخول فى الشركة بطرق احتيالية لولاها لما كان يرضى بالدخول ، مثل ذلك أن تقدم له ميزانية غير صحيحة للشركة أو أن تحاط الشركة بمظاهر كاذبة بشأن نجاح أعمالها أو يخفى عن الشريك عمداً ديون الشركة أو إلتزاماتها الهامة^(١).

٣٤ - ثانياً : المحل

المحل - فى عقد الشركة - هو المشروع الذى تكونت الشركة لتحقيقه - أى هو الغرض من تكوينها ويشترط فى محل الشركة :

١ - أن يكون ممكناً ... بمعنى أن يكون ممكناً تحقيقه فإذا ثبت أن تحقيقه مستحيلاً فإن الشركة تقع باطلة بطلاناً مطلقاً ، ومن أمثلة أن يكون محل الشركة مستحيل تحقيقه أن تتكون شركة لإستغلال منجم قد نفذ^(٢) أو أن تكون شركة ذات مسئولية محدودة بقصد الإشتغال بعمليات قانونية حرمها القانون على نوع هذه الشركة ومثال ذلك ما تنص عليه المادة ٥ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من عدم جواز إشتغال الشركات ذات المسئولية المحدودة بأعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الإدخار أو تلقى الودائع .

(١) الوسيط فى شرح القانون المدنى - المنهورى ج - ٥ ص ٢٥٣ .

(٢) د. محمد بهجت قايد - المرجع السابق - ص ٣٨ .

موسوعة الشركات التجارية

فإذا كان محل الشركة ممكناً تحقيقه عند تكوينها ثم أصبح مستحيل تحقيقه بعد ذلك فإن الشركة تتحل بقوة القانون عملاً بنص المادة ١/٥٢٦ من القانون المدني .

٢- أن يكون مشروعاً ، فإذا تكونت شركة للتعامل بالربا أو الإتجار بالمخدرات أو لإدارة محل للبغاء أو القمار أو لتهريب البضائع كان عقد الشركة باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته للنظام العام والآداب وعدم مشروعية محلها ويجوز لكل ذي مصلحة التمسك به .

٣٥- ثالثاً : السبب

يتعين عند بحث السبب في عقد الشركة أن نفرق بين أمرين :

الأول : سبب إلزام الشريك (السبب المباشر)

وسبب إلزام الشريك - وفقاً للمفهوم التقليدي لنظرية السبب في التعهدات الملزمة للجانبين - هو إلزام الشريك الآخر (الشركاء الآخرين) بتقديم حصته فإذا تخلف السبب وفقاً لهذا المفهوم وقع العقد باطلاً .

أما سبب إلزام الشريك - وفقاً للتصور الحديث للسبب - هو الباعث الذي دفع بالشريك إلى دخول الشركة - وهو تحقيق الربح - والسبب وفقاً للتصور الحديث يجب أن يكون موجوداً ومشروعاً^(١)

(١) يرى البعض أن سبب إلزام الشريك هو رغبته في تحقيق وإقتسام الأرباح ، وأنه بهذا المعنى مشروعاً في كل الصور "دكتور أكنم الخولى ص ٢٣" ، إلا أن الدكتور أبو زيد رضوان في مؤلفه الشركات التجارية في القانون المصري المقارن يرى بأنه حتى لو فهمنا السبب على هذا النحو فإتينا لا نسلم بمشروعيته في كل الصور ، ذلك لأن الرغبة في الحصول على الربح ليست مشروعة في كل الأحوال إذ ترتبط مشروعية الرغبة في تحقيق الربح بمشروعية العمل أو مصدر الربح - ص ٥٢ .

== موسوعة الشركات التجارية ==

الثانى: سبب الشركة

فإننا نرى مع غالبية الفقه أن سبب الشركة يختلط بمحلها - ولذلك وجبت مشروعية سبب الشركة دائماً وعدم مخالفته للنظام العام والآداب وإلا وقع عقد الشركة باطلاً بطلاناً مطلقاً يجوز لكل ذى مصلحة التمسك به ، وذلك على النحو الذى رأيناه فى المحل

٣٦- رابعاً : الأهلية

عقد الشركة من عقود المعاوضة ، وعليه يجب أن تتوافر فى الشريك الأهلية اللازمة لمباشرة التصرفات القانونية الدائرة بين النفع والضرر وألا يعترضها عارض من عوارض الأهلية كجنون أو عته أو سفه وإلا كان عقد الشركة قابلاً للإبطال لصالح ناقص الأهلية .

والأهلية اللازمة لتوقيع الشريك على عقد الشركة تختلف فى الشركات المدنية عنها فى الشركات التجارية .

١- فى الشركات المدنية : يجب أن تتوافر فى الشريك أهلية التصرفات وهى بلوغ الشريك سن الواحدة والعشرين ذلك لأن المسئولية فى الشركات المدنية مسئولية شخصية تضامنية .

٢- فى الشركات التجارية : تختلف الأهلية اللازمة للتوقيع على عقد الشركة بحسب نوع الشركة وذلك على نحو ما يلى :

- الشريك فى شركة التضامن والشريك المتضامن فى شركة التوصية يجب أن تتوافر له أهلية التصرفات ، وهى أهلية مباشرة التجارة " ٢١ سنة "
- الشريك فى شركة المساهمة والشريك الموصى فى شركة التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والشريك فى الشركات ذات المسئولية

المحدودة لا يشترط لصحة توقيعه على عقد الشركة توافر أهلية الإلتجار بالنسبة له " ٢١ سنة" ، وإنما يكفي أن يكون أهلاً لإتيان التصرفات القانونية والتحمل بالإلتزامات بوجه عام ، ذلك لأن مسؤوليته في هذه الشركات تنحصر في حصته التي ساهم بها في رأس مال الشركة ولا يتعداها إلى ماله الخاص .

واستناداً إلى ذلك فإنه يجوز للوصي - بعد إستئذان المحكمة - إستثمار مال القاصر في شركة مساهمة أو توصية بالأسهم أو ذات مسؤولية محدودة ، كما يجوز للقاصر نفسه عند بلوغه سن الثمانية عشرة سنة - بعد الحصول على إذن المحكمة - إستثمار أمواله في شركة تضامن أو غيرها من شركات المساهمة أو التوصية ^(١).

(١) نص المادة ٥٧ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢

المبحث الثانى

الأركان الموضوعية الخاصة بعقد الشركة

٣٧- سبق أن ذكرنا أن عقد الشركة شأنه شأن ، سائر العقود يلزم لإنعقاده صحيحاً أن تتوافر له شروط موضوعية يتطلبها القانون فى العقود بوجه عام وهى الرضا والمحل والسبب والأهلية .
إلا أن عقد الشركة يتميز بأركان موضوعية خاصة به دون سائر العقود
هى :

١- تعدد الشركاء .

٢- تقديم الحصص .

٣- نية المشاركة .

٤- إقتسام الأرباح والخسائر.

وسوف نتناول بالبحث لكل ركن من هذه الأركان .

٣٨- أولاً: تعدد الشركاء

تنص المادة ٥٠٥ من القانون المدنى على أنه :- " الشركة عقد بمقتضاه

يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى ...إلخ "

مفاد نص المادة ٥٠٥ من القانون المدنى أنه يشترط لقيام الشركة ،

إشتراك شخصين على الأقل ، فلم يعرف المشرع المصرى ما يسمى بشركة

الرجل الواحد المعروفة بالتشريعات الأنجلوسكسونية والجرمانية التى يقطع

فيها الشخص جزء من ماله كرأسمال لإستغلال مشروع مالى يتخذ شكل

موسوعة الشركات التجارية

الشركة وأن ما اقتطعه من ماله كرأس مال للشركة يكون بمثابة ذمة مالية مستقلة عن ذمته المالية .

وقد قضى بأن الشركة على ما هي معرفة قانونا عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من ماله أو من عمل لإقتسام قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة مما يقتضى لزوما قيام الشركة بشخصين فى الأقل^(١).

وإن كان الأصل هو إشترك شخصين على الأقل لقيام الشركة ، إلا أن هذا الأصل قد ورد عليه إستثناءان لإعتبارات إقتصادية هما :

الإستثناء الأول : ورد النص عليه بالمادة ٨ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حيث جعلت الحد الأدنى لقيام شركة المساهمة ثلاثة شركاء مؤسسين^(٢) .

الإستثناء الثانى : ورد النص عليه بالمادة ١٠ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، حيث أجازت هذه المادة لمؤسسات القطاع العام أن تنشئ بمفردها شركات مساهمة دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون . وكذلك الأمر فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته .

وإذا كان المشرع قد وضع أصل عام للحد الأدنى لعدد الشركاء لا تقوم الشركة بدونه فيما عدا ما ورد على سبيل الإستثناء نجد أن المشرع لم يضع حداً أقصى لعدد الشركاء وذلك بإستثناء حالة وحيدة ورد النص عليها بالمادة

(١) الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٥/١٨ س ٢٢ ص ٦٣٣

(٢) تنص المادة ٨ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه: "لا يجوز أن يقل عدد الشركاء فى شركات المساهمة عن ثلاثة...."

== موسوعة الشركات التجارية ==

٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حيث إشتطت ألا يزىء عءء الشركاء فى الشركة ذات المسئولية المحدوءة عن خمسين شريكا (١) .
ويستوى بعء ذلك أن يكون الشركاء أشخاصاً طبيعية أو شخصاً معنولاً كشركة أخرى .

٣٩- ثانياً : تقءيم الحصص

تنص المادة ٥٠٥ من القانون المءنى على أنه :- " الشركة عءء بمقتضاءه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقءيم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما قء ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة " .
ومفاء نص المادة ٥٠٥ من القانون المءنى أنه يشترط - ثانياً - لقيام الشركة أن يقدم كل شريك حصة فى الشركة فتقءيم الحصص وفقاً لمفهوم المادة ٥٠٥ من القانون المءنى هو الركن الثانى من الأركان الموضوعية الخاصة للشركة لا تقوم الشركة بءونه .

ولا يشترط أن تكون حصص الشركاء متساوية القيمة ، وإنما يجوز أن تكون متفاوتة ، إلا أنه إذا لم يتضمن عءء الشركة الإتفاق على قيمة الحصص التى يقدمها الشركاء إفترض أنها متساوية القيمة ما لم يقض العرف بغير ذلك (٢) .

(١) تنص المادة ٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه: "الشركات ذات المسئولية المحدوءة هى شركة لا يزىء عءء الشركاء فيها على خمسين شريكاً لا يكون كل منهم مسئولاً إلا بقءر حصته" .

(٢) تنص المادة ٥٠٨ من القانون المءنى على أنه: "تعتبر حصص الشركاء متساوية القيمة وأنها وارءة على ملكية المال لا على مجرد الإنتفاع به ما لم يوجد إتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك" .

وقد تكون الحصة التى يقدمها الشريك نقوداً سائلة ، وقد تكون عيناً "عقار أو منقول" ، وقد تكون حصة من عمل .

وسوف نتناول بحث الأحكام القانونية الخاصة بكل نوع من أنواع الحصص الثلاثة :

٤٠ - الحصة النقدية

الحصة النقدية هى المبلغ النقدى الذى يلتزم الشريك بتقديمه إلى الشركة وذلك عند إبرام العقد وفى المواعيد المتفق عليها فى عقد الشركة . ويجوز الإتفاق فى عقد الشركة على تقديم الحصة النقدية من الشريك إلى الشركة على دفعات ، كما يجوز الإتفاق فى عقد الشركة على أن يتولى مدير الشركة تحديد مواعيد تقديم الشريك للحصة النقدية للشركة .

٤١ - ميعاد تقديم الحصة النقدية

يجوز الإتفاق فى عقد الشركة على تقديم الشريك للحصة النقدية للشركة على دفعات حسبما تقتضى ذلك حاجات الشركة ، كما يجوز الإتفاق فى عقد الشركة على أن يتولى مدير الشركة تحديد مواعيد تقديم الشريك للحصة النقدية للشركة .

وفى شركات المساهمة - يشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتتباً فيه بالكامل وأن يقوم كل مكتتب بأداء الربع على الأقل من القيمة الإسمية للأسهم النقدية على أن تسدد قيمة الأسهم الإسمية بالكامل خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة^(١).

(١) انظر المادة ٣٢ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وفى الشركات ذات المسؤولية المحدودة فإنه لا يتم تأسيسها إلا إذا وزعت جميع الحصص النقدية فى عقد تأسيس الشركة بين الشركاء ودفعت قيمتها بالكامل ^(١) .

٤٢ - تأخر الشريك عن تقديم الحصة النقدية فى الميعاد

إلتزام الشريك بتقديم حصته النقدية للشركة هو إلتزام بنتيجة فتمت حل ميعاد إستحقاق الحصة وجب عليه تنفيذ إلتزامه بتقديم الحصة إلى الشركة ولا يعفيه من تنفيذ هذا الإلتزام قوة قاهرة أو سبب خارج عن إرادته.

فإذا تأخر الشريك عن تنفيذ إلتزامه بتقديم حصته النقدية للشركة فإن للشركة حق تنفيذ هذا الإلتزام جبراً مع حفظ حقها فى فوائد التأخير والتعويض التكميلى ، ولها حق إقصاء الشريك عن الشركة إذا تضمن عقد الشركة الشرط الفاسخ الصريح فى حالة تخلف أحد الشركاء عن تقديم حصته فى الميعاد ^(٢) . هذا ويسرى على إلتزام الشريك بتقديم حصته النقدية إلى الشركة المبادئ العامة التى تسرى على الإلتزام النقدى ، إلا أن المشرع خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بتاريخ إستحقاق فوائد التأخير والتعويض التكميلى ^(٣) وذلك على نحو ما يلى :

(١) انظر المادة ٢٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

(٢) ومن قضاء محكمة النقض أن الشرط الوارد فى العقد "عقد الشركة" والذى يقضى بأنه فى حالة تخلف أحد الشركاء عن دفع حصته فى رأس المال فى الموعد المحدد تسقط حقوقه وإلتزاماته - هذا الشرط لا يعدو أن يكون شرطاً فاسخاً يترتب على تحققه لمصلحة باقى الشركاء إنفصال الشريك المتخلف من الشركة قضاءً أو رضاءً ، ويعتبر قيام الشركة معقلاً على شرط واقف هو قيام الشركاء بالدفع تقضى ١٣ ديسمبر ١٩٥٦ - مجموعة الأحكام - السنة السادسة - العدد الثالث - ص ٩٧٥ رقم ١٣٩

(٣) تنص المادة ٥١٠ من القانون المدنى على أنه : "إذا تعهد الشريك بأن يقدم حصة فى الشركة مبلغاً من النقود ولم يقدم هذا المبلغ لزمته فوائده من وقت إستحقاقه من غير حاجة

موسوعة الشركات التجارية

١- سريان الفوائد بحكم القانون من اليوم الذى تستحق فيه حصة الشريك دون حاجة إلى مطالبة قضائية أو إعدار وذلك خروجاً على الأصل العام بإستحقاق الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية .

٢- جواز المطالبة بتعويض تكميلى إذا ثبت ضرر بحسن سير الشركة دون حاجة لإثبات سوء نية الشريك المتأخر وذلك خروجاً على الأصل العام الذى لا يجيز الحكم بالتعويض التكميلى إلا إذا ثبت أن المدين قد تسبب بسوء نية فى أحداث الضرر الذى يجاوز قيمة الفوائد^(١).

وتتقدم الفوائد المستحقة على الحصة النقدية التى يلتزم الشريك بتقديمها للشركة بمضى خمس سنوات من تاريخ إستحقاق الحصة وذلك عملاً بنص المادة ١/٣٧٥ من القانون المدنى والتى جرى نصها على النحو التالى :-
"يتقدم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقر به المدين كأجرة المبانى والأراضى الزراعية ومقابل الحكر وكالفوائد والایرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات " ، وهذه الأحكام ليست قاصرة على إلزام الشريك بتقديم الحصة النقدية فحسب وإنما تسرى أيضاً بالنسبة للحصة العينية وحصة العمل .

٤٣ - الحصة العينية

قد تكون الحصة التى يلتزم الشريك بتقديمها للشركة حصة عينية . والحصة العينية إما تكون عقاراً وإما أن تكون منقولاً والمنقول إما أن يكون منقولاً مادياً وقد يكون منقولاً معنوياً ومن أمثلة الحصة العينية التى تتخذ شكل

إلى مطالبة قضائية أو إنذاره وذلك دون اخلال بما قد يستحق من تعويض تكميلى عند الاقتضاء".

(١) تنص المادة ٢٣١ من القانون المدنى على أنه : "يجوز للدائن أن يطالب بتعويض تكميلى يضاف إلى الفوائد إذا ثبت أن الضرر الذى يجاوز الفوائد قد تسبب فيه المدين بسوء نية .

العقار أن يقدم الشريك إلى الشركة قطعة أرض فضاء لإقامة مشروعها عليها أو أن يقدم لها عقاراً كمقر لإدارتها أو أن يقدم لها مخزناً لموادها الأولية . ومن أمثلة الحصة العينية التي تتخذ شكل منقولاً مادياً أن يقدم الشريك إلى الشركة الآلات أو المهمات التي تستخدمها الشركة في مباشرة نشاطها أو أن يقدم لها السيارات والشاحنات التي تستخدمها الشركة في نقل بضائعها ، ومن أمثلة الحصة العينية التي تتخذ شكل منقولاً معنوياً الأوراق المالية وبراءات الاختراع وغيرها من حقوق الملكية الأدبية والفنية والصناعية أو دين للشريك في ذمة الغير^(١). والحصة العينية قد يقدمها الشريك إلى الشركة على سبيل التملك أي بنقل ملكيتها إلى الشركة ، وإما أن يقدمها إليها على سبيل الانتفاع.

٤٤ - تقديم الحصة العينية على سبيل التملك

إذا قدم الشريك حصته العينية إلى الشركة على سبيل التملك ، فإن علاقته بالشركة تحكمها قواعد عقد البيع^(٢) ، بمعنى أن تقديم الشريك حصته العينية إلى الشركة على سبيل التملك يعد بمثابة بيع إلى الشركة من حيث كيفية انتقال الملكية ، فإذا كانت الحصة عقاراً أو أي حق عيني آخر فإنه يجب على الشريك إتخاذ إجراءات التسجيل لنقل الملكية إلى الشركة . أما إذا كانت الحصة منقولاً مادياً فإنه يجب على الشريك تسليم الحصة على الشركة تسليماً

(١) د. محمد بهجت قايد - المرجع السابق - ص ٤٨

(٢) تنص المادة ١/٥١١ من القانون المدني على أنه: "إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو حق منفعة أو أي حق عيني آخر فإن أحكام البيع هي التي تسري في ضمان الحصة إذا هلك أو استحققت أو ظهر فيها عيب أو نقص".

موسوعة الشركات التجارية

فعلياً ، أما إذا كانت الحصة منقولاً معنوياً على النحو سالف الذكر فإنه يجب إتخاذ إجراءات نقل الملكية الخاصة بنقل ملكية هذه المنقولات إلى الشركة فإذا كانت الحصة العينية المعنوية المقدمة من الشريك إلى الشركة على سبيل التملك دين له في ذمة الغير مثلاً وجب على الشريك إتخاذ إجراءات حوالة الحق على ضوء ما جرى به نص المادة ٣٠٥ من القانون المدني والتي تستلزم لسريان الحوالة في حق الغير إعلان المدين بها أو قبوله لها قبولاً ثابت التاريخ إلا أنه إستثناءً على القواعد العامة لا ينقضى إلزام الشريك قبل الشركة إلا إذا استوفيت هذه الديون وذلك عملاً بنص المادة ٥١٣ من القانون المدني^(١).

وعملاً بنص المادة ٥١١ من القانون المدني فإن أحكام تبعة الهلاك وضمان العيوب الخفية المقررة في البيع هي التي تطبق على الحصة العينية التي يقدمها الشريك إلى الشركة على سبيل التملك ، فيظل الشريك ضامناً لهذه الحصة حتى يتم تسليمها إلى الشركة .

فإذا هلك أو إستحققت للغير أو ظهر بها عيب خفي وهي بين يديه وقبل أن يسلمها إلى الشركة تحمل هو وحده تبعه ذلك حتى ولو كان قد نقل ملكيتها

(١) يقضى نص المادة ٥١٣ على النزاع القائم في النفقة بشأن خضوع الشريك لأحكام الضمان في حوالة الحقوق العادية إذا تعهد بتقديم حصة ديونا له في ذمة الغير، وقد استحسن المشرع الخروج على هذه الأحكام فقرر بأن الشريك يعتبر ضامناً ليسار المحال عليه في الحال وفي الاستقبال وذلك لتفادي ما قد يقع عملاً من غش بتقديم الشريك ديونا على الغير لا سبيل لاستيفائها ، وهذا فضلاً عن مسئوليته عما قد يترتب على عدم الوفاء بهذه الديون في الميعاد من ضرر لحسن سير أعمال الشركة .

== موسوعة الشركات التجارية ==

إلى الشركة ، ويلتزم الشريك آنذاك بتقديم حصة أخرى وإلا أقصى عن الشركة أو انفسخ العقد ^(١).

أما إذا هلك الحصة بعد تسليم الشريك إياها إلى الشركة فإن تبعه الهلاك تقع على الشركة وحدها ولا يجبر الشريك على تقديم حصة أخرى بدلاً منها ويحق له الحصول على الأرباح ^(٢).

٤٥ - تقديم الحصة العينية على سبيل الإنتفاع

قد يقدم الشريك إلى الشركة حصته العينية لا سبيل التملك وإنما على سبيل الإنتفاع وذلك بأن يضع حصته العينية تحت تصرف الشركة لاستعمالها والإنتفاع بها طوال مدة العقد مع إحتفاظه بملكيتها لها .

والأمر في هذه الحالة لا يخرج عن أحد فرضين :-

الفرض الأول : يقرر فيه الشريك للشركة حق إنتفاع حقيقى على الحصة العينية التى يقدمها إليها مع إحتفاظه بحق الرقبة .

فى هذا الفرض يكون تقديم الشريك لحصته العينية للشركة بمثابة بيع لهذه الحصة إلى الشركة وعليه فإن علاقته بالشركة تحكمها أحكام عقد البيع من حيث كيفية وإجراءات نقل ملكية الحصة إلى الشركة وأحكام تبعة الهلاك وضمان العيوب الخفية وذلك على النحو المبين ببند تقديم الحصة العينية على سبيل التملك .

(١) د. محمد حسنى عباس ص ٢٤. بديهى أن فسخ العقد لا يتأتى إلا إذا كنا بصدد شركة بين شخصين فقط أو يعتمد رأسمالها أساساً على تلك الحصة العينية.

(٢) الإلتزام بضمان العيوب الخفية فى القانون المصرى والكويتى - عن الرسول عيد الرضا - رسالة دكتوراه جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤ فقرة ٤٢ ص ٤٨.

موسوعة الشركات التجارية

الفرض الثانى : يقرر فيه الشريك للشركة حق شخصى فى الإنتفاع بالحصه العينية .

وفى هذا الفرض تسرى على العلاقة بين الشريك والشركة أحكام عقد الإيجار^(١) ومن أهم هذه الأحكام :

١- إذا هلكت الحصه العينية هلاكاً كلياً فإنها تهلك على الشريك ويلتزم آنذاك بتقديم حصه أخرى بدلاً منها وإلا زالت عنه صفة الشريك .

٢- إذا هلكت الحصه العينية هلاكاً جزئياً فإنه يجب على الشريك إعادتها إلى حالتها الأولى بإصلاح ما هلك منها على نفقته وحتى تكون صالحة لانتفاع الشركة بها وإلا فقد الشريك صفته كشريك فى الشركة^(٢) .

٣- يضمن الشريك التعرض المادى والقانونى الصادر منه وكذا التعرض القانونى الصادر من الغير^(٣)

٤- للشريك حق إسترداد الحصه العينية عند إنتهاء الشركة .

٥- لا يجوز لدائنى الشركة التنفيذ على الحصه العينية المقدمة من الشريك للشركة على سبيل الإنتفاع . إذ أنها لا تدخل ضمن الضمان العام المقرر لهم على أموال الشركة .

٦- إذا كانت الحصه المقدمة من الشريك للشركة على سبيل الإنتفاع من الأشياء التى تهلك بالاستعمال تملك الشركة هذه الأشياء ، فإذا هلكت هذه الأشياء بعد تسليمها كان هلاكها على الشركة وظل للشريك حقوقه كشريك

(١) راجع نص المادة ٢/٥١١ من القانون المدنى .

(٢) راجع المادة ٥٦٩ من القانون المدنى .

(٣) راجع المادتين ٥٧١-٥٧٢ من القانون المدنى .

موسوعة الشركات التجارية

كامله ، وتلتزم الشركة بإنقضائها وتصفيتهما بأن ترد للشريك أشياء من نفس النوع وبنفس الكم (١)

٤٦ - تقويم الحصة العينية

بديهي أنه يجب تقويم الحصة العينية التي يقدمها الشريك سواء على سبيل التملك أو على سبيل الإنتفاع وقت تقديمها وذلك لتحديد نصيب الشريك الذي قدمها في رأس مال الشركة وتحديد نصيبه في الأرباح والخسائر .

ولكن كيف تقوم الحصة العينية ؟

الأصل أن يتم تقويم الحصة العينية بالإتفاق بين الشريك مقدم هذه الحصة وباقي الشركاء إلا إذا وجدت قواعد خاصة يرجع إليها في تقويم الحصص العينية كما هو الحال في شركات المساهمة وذلك تفادياً للضرر الذي يمكن أن يلحق باقي الشركاء ودائني الشركة من جراء المغالاة في تقويم بعض الحصص العينية .

وقد ثار الخلاف حول طبيعة الحصة العينية المقدمة من الشريك إلى الشركة هل هي على سبيل التملك أم على سبيل الإنتفاع مع غموض عقد الشركة في هذا الشأن .

وقد حسم المشرع المصري هذه المسألة بحكمين ورد النص عليهما بالمادة ٥٠٨ من القانون المدني قصد بهما القضاء على كل نزاع في تقويم الحصص العينية إذا لم يذكر في عقد الشركة شيئاً من ذلك :

الأول : يفترض - عند الشك - تساوي الحصص في القيمة ، وذلك يستتبع المساواة في توزيع الأرباح والخسائر .

(١) د. رفعت فخرى ، د. محمد فريد العرينى - المرجع السابق - ص ٨٤.

موسوعة الشركات التجارية

الثاني: يفترض أن الحصة واردة على ملكية المال أى قدمها الشريك إلى الشركة على سبيل التملك لا على سبيل الإنتفاع^(١) ، ما لم يوجد إتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

٤٧ - ثالثاً : حصة العمل

تنص المادة ٥٠٥ من القانون المدنى على أنه :- " الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصاً أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل ... إلخ " .

ومفاد نص المادة ٥٠٥ من القانون المدنى - سائلة الذكر - أنه يجوز أن يقدم الشريك عمله كحصة فى الشركة عوضاً عن الحصة النقدية أو العينية أو بالإضافة إلى أى منهما .

والعمل الذى يعتد به كحصة فى الشركة هو العمل الفنى كالرسوم الهندسية أو الصناعية أو خبرات تجارية كالخبرة فى التسويق والتصدير والإستيراد أو أعمال إدارية كتسيير الشركة وإدارة شئونها القانونية شريطة أن يكون جاداً ويعود على الشركة بالنفع .

أما العمل التافه الذى لا قيمة له فإنه لا يعتبر حصة فى رأس مال الشركة . وقد قضى بأن العمل الذى يصح إعتباره حصة فى رأس مال شركة ما هو العمل الفنى كالخبرة التجارية فى مشترى الصنف المتجر فيه وبيعه ، أما العمل التافه الذى لا قيمة له فإنه لا يعتبر حصة فى رأس المال^(١) .

(١) تنص المادة ٥٠٨ من القانون المدنى على أنه : " تعتبر حصص الشركاء متساوية القيمة ، وأنها واردة على ملكية المال لا على مجرد الإنتفاع به ما لم يوجد إتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك " .

كذلك لا يجوز أن تقتصر حصة الشريك على نفوذه السياسى أو الإجتماعى أو ما يتمتع به من ثقة مالية وذلك عملاً بنص المادة ٥٠٩ من القانون المدنى والتى جرى نصها على النحو التالى :- " لا يجوز أن تقتصر حصة الشريك على ما يكون له من نفوذ أو على ما يتمتع به من ثقة مالية " . غير أن هذا لا يمنع من إعتبار السمعة التجارية حصة فى رأس مال الشركة متى إمتزجت بعمل جدى لصالح الشركة (٢) .

وإذا تعهد الشريك بتقديم حصته فى الشركة عملاً وجب عليه أن يلتزم بالعمل الذى تعهد به وأن يمتنع عن منافسة الشركة بمزاويلته ذات العمل لحساب نفسه أو لحساب الغير (٣) فإذا خالف الشريك ذلك إلترزم بتقديم حساب للشركة عما يكون قد حققه من كسب نتيجة لمزاويلته العمل الذى قدمه كحصة فيها ويصبح هذا الكسب - إن وجد - حقاً للشركة كما يجوز للشركة أن ترجع عليه بالتعويض متى كان ما لحقها من أضرار قد جاوز ما إستولت عليه من الكسب الذى حققه (٤) .

(١) الطعن رقم ٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٣/٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى ٢٥ عاماً بند ٤ ص ٦٨٨ .

(٢) انظر نقض مصرى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٥٢ - مجموعة القواعد - الجزء الأول - ص ٦٨٨ رقم ٥٥ ، كان تكون السمعة التجارية التى يتمتع بها الشريك سبباً فى إمكان الحصول على إذن إستيراد بضائع معينة من الخارج - انظر أيضاً د. أبو زيد رضوان - الشركات التجارية فى القانون المصرى المقارن - ص ٦٥

(٣) تنص المادة ١/٥١٢ من القانون المدنى على أنه: "إذا تعهد الشريك بأن يقدم حصته فى الشركة عملاً وجب عليه أن يقوم بالخدمات التى تعهد بها وأن يقدم حساباً عما يكون قد كسبه من وقت قيام الشركة بمزاولة العمل الذى قدمه حصة له " .

(٤) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق ص ٦٦ .

وعلى العكس إذا مارس الشريك بحصة العمل نشاط مغايراً لعمله الذى قدمه للشركة كحصة فى رأس مالها كقيامه باستغلال براءة اختراع فى فرع آخر من الصناعة مثلاً فإنه لا يلتزم بشئ قبل الشركة لإنتفاء مظنة منافسة الشركة ما لم تكن مباشرته لهذا العمل لم تترك له الوقت الكافى لأداء عمله فى الشركة على النحو المطلوب منه .

وإذا توصل الشريك بحصة العمل أثناء مباشرته للعمل الذى تعهد بتقديمه للشركة إلى إختراع مرتبط بهذا العمل فإنه لا يكون ملزماً بأن يقدم للشركة ما يكون قد حصل عليه من حق إختراع إلا إذا وجد إتفاق يقضى بغير ذلك وذلك عملاً بنص المادة ٢/٥١٢ من القانون المدنى^(١) . وحصة العمل وإن كان يجوز تقديمها فى شركات الأشخاص التجارية وشركة التوصية بالأسهم إلا أنه لا يجوز تقديمها كحصة فى رأس مال الشركات المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة وذلك لسببين :

١- أن رأس مال هذه الشركات (المساهمة وذات المسؤولية المحدودة) هو الضمان الوحيد لدائنيها والعمل لا يدخل فى تكوين رأس المال ولا يجوز التنفيذ عليه .

٢- أن القانون إستلزم فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة الوفاء بكامل الحصص عند تكوينها وهذا يتنافر مع طبيعة حصة العمل لأن الإلتزام بالعمل من الإلتزامات المستمرة التى تنفذ يوماً بيوم^(٢) .

(١) تنص لمادة ٢/٥١٢ من القانون المدنى على أنه : "على أنه لا يكون ملزماً بأن يقدم للشركة ما يكون قد حصل عليه من حق إختراع إلا إذا وجد إتفاق يقضى بغير ذلك".

(٢) الوجيز فى الشركات التجارية. د. رفعت فخرى، د. محمد فريد العرينى - ص ٨٦.

موسوعة الشركات التجارية

٣- وبإنقضاء الشركة يسترد الشريك حصة العمل التي يقدمها للشركة ويكون ذلك بأن يسترد حريته في التصرف في عمله الذي كان يقدمه كحصه في الشركة ويزول إلتزامه بتكريسه لها .

٤٨ - التفرقة بين رأس مال الشركة وموجوداتها

١- رأس مال الشركة هو مجموع الحصص التي يقدمها الشركاء والتي تكون قابلة بطبيعتها لأن يرد عليها ضمان الدائنين ، و هو يتكون من الحصص النقدية والحصص العينية التي يقدمها الشركاء للشركة ، أما حصص العمل فلا تدخل في رأس مال الشركة لعدم قابليتها بطبيعتها لأن تكون ضمانا للدائنين ولعدم جواز التنفيذ عليها .

والأصل أن يظل رأس المال ثابتاً بإعتباره الحد الأدنى لضمان دائني الشركة وهذه القاعدة تعرف بقاعدة " مبدأ ثبات رأس المال" ^(١) إلا أن هذه القاعدة لا تحول دون تعديل رأس المال بالزيادة أو النقصان تبعاً لما ينتاب الشركة من ظروف مالية ^(٢) .

وتأتى أهمية رأس المال من أنه فكرة محاسبية تستخدم سنوياً كأساس الأرباح والخسائر ^(٣) ورأس المال يدخل ضمن حسابات الخصوم وذلك لأنه فضلاً عن كونه ضماناً عاماً للدائنين فإن الشركة تعتبر مدينة به للشركاء

(١) نقضى هذه القاعدة بأنه من غير الجائز توزيع أى مبلغ يكون من نتيجته المساس برأس مال الشركة. انظر الوجيز في القاتون التجارى - الجزء الثانى - د. زكى زكى الشعراوى - ص ٤٠ .

(٢) إن تعديل رأس المال يلزم لصحته تعديل عقد الشركة وإتخاذ إجراءات شهره ونشره.

(٣) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - ص ٦٨ .

موسوعة الشركات التجارية

ويجب عليها - عند إنقضائها - إعادة توزيعه عليهم كل بحسب نصيبه فيه بعد تسوية حسابات الخصوم .

٢- موجودات الشركة^(١)

هي مجموع ما تمتلكه الشركة من أموال ثابتة أو منقولة وكذا ما لها من حقوق قبل الغير إكتسبتها نتيجة لمباشرة نشاطها وهي تمثل أصول الشركة التي يستطيع دائئوها التنفيذ عليها .

وإن كان الأصل بالنسبة لرأس المال أن يظل ثابتاً فإن موجودات الشركة لا تستقر على حالة واحدة من الثبات وإنما هي دائماً في حالة صعود وهبوط تبعاً للتقلبات الاقتصادية ووفقاً لنجاح المشروع أو عدم نجاحه . فحين تزيد قيمة موجودات الشركة عن رأس مالها فإن الشركة بذلك تكون قد حققت أرباحاً . أما إذا انخفضت قيمة موجودات الشركة عن رأس مالها فإن الشركة عندئذ تكون قد منيت بخسائر .

٤٩- ثالثاً : نية المشاركة

نية المشاركة تعنى إنصراف إرادة الشركاء إلى التعاون الإيجابي على قدم المساواة لتحقيق غرض الشركة عن طريق الإشراف على إدارة المشروع مع قبولهم للمخاطر المشتركة التي يمكن أن تنجم عن ذلك .

ولم تتضمن المادة ٥٠٥ من القانون المدني - عند تعريفها لعقد الشركة - النص على ركن نية المشاركة بإعتباره أحد الأركان الأساسية في هذا العقد

(١) قررت محكمة النقض أن المقصود بقيمة موجودات الشركة حسبما تسفر عنه الميزانية هو قيمتها الدفترية - كما أن تقدير قيمة موجودات الشركة يكون وقت التصفية - انظر الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢٤ مج ٢٥ - فقرة ٣٦ ص ٦٩٣ .

فلم يتعرض المشرع صراحة لهذا الركن ، بيد أن الفقه والقضاء أجمعا على أن ركن نية المشاركة هو شرط لازم لقيام الشركة ^(١) ، بل أن القضاء ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك حين قضى ببطلان عقد الشركة لإنتفاء ركن نية المشاركة ^(٢).

وجدير بالذكر - وكما سبق أن أوضحنا بالفصل الأول من هذا الباب - أن ركن نية المشاركة هو الذى يميز عقد الشركة عن غيره من العقود المشابهة له كعقد القرض مع الإشتراك فى الأرباح وعقد العمل مع الإشتراك فى الأرباح وعقد بيع المحل التجارى إذا تضمن الاتفاق على أن يكون للبائع نصيباً فى الأرباح خلال مدة معينة بدلاً من ثمن محدد .

٥٠ - رابعاً : إقتسام الأرباح والخسائر

تنص المادة ٥٠٥ من القانون المدنى على أنه :- " الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر ... لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة " .

(١) قضت محكمة النقض بأنه يشترط لقيام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة فى نشاط ذى تبعه وأن يساهم كل شريك فى هذه التبعة بمعنى أن يشارك فى الربح والخسارة معاً ومن ثم فإن فيصل التفرقة بين الشركة والقرض هو ما أنتواه المتعاقدان وتوافر نية المشاركة وعدم توفرها لدهما وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التى يستغل بتقديرها قاضى الموضوع ولا معقب عليه فى ذلك حتى أقام رأيه على أسباب سائغة " . الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ص ١٨ ، الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ص ١٩ ، الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٣ ص ٢٩ ، ٨٥٢ .

(٢) قضت محكمة النقض ببطلان تعاقد الوصى مع نفسه على تكوين شركة لإنتفاء نية الإشتراك من جانب القاصر . انظر مجموعة أحكام النقض التجارى د. احمد حسنى ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ .

موسوعة الشركات التجارية

ومفاد ذلك أن إقتسام الشركاء للأرباح والخسائر هو أحد أركان عقد الشركة . بل إن تحقيق الربح هو الهدف الأساسي للشركة وهو ما يميزها عن الجمعية التي تتكون وفقاً لنص المادة ٥٤ من القانون المدني لغرض غير الحصول على ربح مادي .

والمقصود بالربح هنا هو كل كسب مادي يمكن أن يضاف إلى ثروة الشركاء^(١) وهذا يستفاد من مساهمة الشريك في مشروع مالي في مفهوم المادة ٥٠٥ من القانون المدني .

والمشاركة في إقتسام الأرباح والخسائر أمران متلازمان في الشركة وعليه فإنه لا يجوز الإتفاق - في عقد الشركة - على أن يتقرر لشريك حق المشاركة في الأرباح دون الخسائر أو أن يتحمل شريك في خسائر الشركة دون أن يساهم في أرباحها ، وإلا وقع عقد الشركة باطلاً لتضمنه ما يسمى شرط الأسد .

٥١- توزيع الأرباح والخسائر

تنص المادة ٥١٤ من القانون المدني على أنه :- " إذا لم يبين عقد الشركة نصيب كل من الشركاء في الأرباح والخسائر ، كان نصيب كل منهم في ذلك بنسبة حصته في رأس المال .

فإذا اقتصر العقد على تعيين نصيب الشركاء في الربح ، وجب إعتبار هذا النصيب في الخسارة أيضاً ، وكذلك الحال إذا إقتصر العقد على تعيين النصيب في الخسارة .

(١) من المستقر عليه فقهاً وقضاء أنه لا يشترط أن يكون الربح ربحاً نقدياً بمعنى الكلمة ، لكنه يعتبر في معنى الربح إثراء نمة الشريك إثراء حقيقياً عن طريق حصوله على مكاسب يمكن تقديرها نقداً - انظر د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - ص ٧٥.

== موسوعة الشركات التجارية ==

وإذا كانت حصة الشركاء مقصورة على عمله وجب أن يقرر نصيبه في الربح والخسارة تبعاً لما تفيدته الشركة من هذا العمل ، فإذا قدم فوق عمله نقوداً أو أى شئ آخر ، كان له نصيب عن العمل وآخر عما قدمه فوقه .

وتنص المادة ٥١٥ من القانون المدني على أنه :- "

١- إذا إتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم في أرباح الشركة أو في خسائرها كان عقد الشركة باطلاً .

٢- ويجوز الإتفاق على إعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسائر بشرط ألا يكون قد تقرر له أجر عن عمله .

نظم المشروع بالمادتين ٥١٤ ، ٥١٥ من القانون المدني قواعد توزيع الأرباح والخسائر فيما بين الشركاء وحصرها فيما يلي :

- ١- الإتفاق على توزيع الأرباح والخسائر فيما بين الشركاء بعقد الشركة. الأصل أن يتم توزيع الأرباح والخسائر فيما بين الشركاء وفقاً لما تم الإتفاق عليه بعقد تكوين الشركة ، ولكن مع مراعاة عدم الإفتئات على ركن نية المشاركة وعليه لا يجوز للشركاء الإتفاق على ما يلي :
- أ) لا يجوز الإتفاق على حرمان أحد الشركاء من الأرباح حرماناً مؤبداً ، أو الإتفاق على إستثناء أحد الشركاء بكل ما تحققه الشركة من أرباح لما ينطوى عليه ذلك من شرط الأسد الذي يبطل عقد الشركة" (١)

(١) سميت هكذا - شروط الأسد - تأثراً بخرافة شاعت عن الرومان من أن أسداً كون شركة مع بعض الحيوانات الأخرى في غابة يسكنها ، ولما حل ميعاد توزيع المغنم إستولى عليها الأسد كلها ولم يجرؤ أحد من شركائه على معارضته .

موسوعة الشركات التجارية

وتطبيقاً لذلك قررت محكمة النقض :- " إذا إتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم في أرباح الشركة أو خسائرها كان عقد الشركة باطلاً ، بمعنى أنه لا يجوز الإتفاق على حرمان شريك من الأرباح ، كما لا يجوز الإتفاق على إعفاء شريك من الخسارة " (١) .

بل أن الفقه ذهب إلى أن الإتفاق الذي يقرر حصة تافهة في الأرباح لأحد الشركاء يعد من قبيل شرط الأسد الذي يبطل الشركة (٢) .

غير أنه لمحكمة الموضوع سلطة إستظهار حقيقة الوقائع والتصدى لتبين ما إذا كان الشرط من قبيل الأسد المبطل للشركة (٣) من عدمه .

ب) كذلك لا يجوز الإتفاق على إعفاء أحد الشركاء من الخسائر، ويستثنى من ذلك ما ورد النص عليه بالمادة ٢/٥١٥ من القانون المدنى من جواز إعفاء الشريك الذى لم يقدم غير عمله كحصة فى رأس المال من المساهمة فى خسائرها إذا توافر شرطان :

- ١ - عدم تقاضى الشريك أجراً عن عمله .
- ٢ - ألا يكون الشريك قد قدم إلى جانب حصته بالعمل حصة أخرى نقدية أو عينية بذات الشركة .

وهذا النص لا يعد إستثناء يرد على مبدأ تحريم شروط الأسد بل يعد تأكيد لهذا المبدأ ، لأن الشريك الذى يقدم حصته عملاً دون أن يتقاضى مقابلاً لعمله

(١) طعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٦ .

(٢) راجع د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - ص ٧٧

(٣) راجع إستئناف مصر - ١٤ مارس ١٩٤٤ - المحاماه - السنة ٢٦ - رقم ١١٦ .

موسوعة الشركات التجارية

سوى نصيبه في الربح إذا إشتراط إعفاءه من الخسائر - وخسرت الشركة فعلاً - فيكون بذلك قد خسر قيمة ما قدمه من جهد وعمل (١)

١ - فإذا إتفق الشركاء بعقد تكوين الشركة على تحديد نصيب كل منهم في الأرباح إعتبر هذا النصيب في الخسارة أيضاً .

٢ - فإذا إتفقوا بعقد تكوين الشركة على تحديد نصيب كل منهم في الخسائر، إعتبر هذا النصيب في الأرباح أيضاً .

٣ - فإذا لم يتفق الشركاء بعقد تكوين الشركة على تحديد نصيب أى منهم في الأرباح والخسائر ، وهذا فرض نادر الحدوث عملاً تم تحديد نصيب كل منهم في الأرباح والخسائر بنسبة حصة كل منهم في رأس المال .

(١) د. زكى زكى الشعراوى - المرجع السابق - ص ٣٤.

أحكام النقص

٥٢ - مناط قيام الشركة وجود نية للمشاركة لدى الشركاء في الربح والخسارة معاً . تعرف تلك مسألة واقع يستقل بها قاضي الموضوع :-

يشترط لقيام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية للمشاركة في نشاط ذي تبعة وأن يساهم كل شريك هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معاً ومن ثم فإن فيصل التفرقة بين الشركة والقرض هو ما إنتواه المتعاقدان وتوافر نية المشاركة وعدم توافرها لئيهما . وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب سائغة. وإذا إستند الحكم المطعون فيه في نفي للمشاركة لدى المتعاقدين وإعتبار العقد المبرم بينهما عقد قرض وليس شركة ، إلى ما تضمنته بنود هذا العقد من إشتراط المطعون ضده الحصول في نهاية مدة العقد على ما دفعه لتمويل العمليات التي يقوم بها الطاعن كاملاً مهما كانت نتيجة هذه العمليات وعدم تحميله شيئاً من الإلتزامات التي تترتب عليها في ذمة الطاعن للغير وإشتراطه أيضاً أن يقدم له الطاعن شهرياً قدرأ معيناً من المبلغ المدفوع ، وكان مؤدى ذلك نفى قيام نية المشاركة وتكييف العقد بأنه قرض ، ذلك أن المبلغ الواجب دفعه شهرياً مهما كانت نتيجة العمليات التي يجريها الطاعن من ربح أو خسارة وإن وصف في العقد بأنه من أرباح الشركة لا يمكن أن تكون حقيقة كذلك ، إذ الربح لا يكون مؤكداً ولا معروفاً مقداره سلفاً وإنما حقيقة هذا المبلغ هو فائدة مستورة في صورة ربح ، فإن النعى على الحكم الخطأ في تكييف العقد يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٧ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ س ١٨ ص ١٣٣١، الطعن

رقم ٣٥٠ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ س ١٩ ص ٥٨٨، الطعن رقم

٥٣٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٣ س ٢٩ ص ٨٥٢)

٥٣- يلزم قيام الشركة بشخصين في الأقل:

الشركة على ما هي معرفة به قانوناً عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة مما يقتضى لزوماً قيام الشركة بشخصين في الأقل .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٦ ق ١٨/٥/١٩٧١ س ٢٢ ص ٦٣٢)

٥٤- الإتفاق على عدم مساهمة أحد الشركاء في أرباح الشركة أو خسائرها. مؤداه، بطلان عقد الشركة.

مؤدى نص المادة ١/٥١٥ من القانون المدنى إنه إذا إتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم فى أرباح الشركة أو خسائرها كان عقد الشركة باطلاً بمعنى أنه لا يجوز الإتفاق على حرمان شريك من الأرباح، كما لا يجوز الإتفاق على إعفاء شريك من الخسارة.

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٨/٥/١٩٨١ س ٣٢ ص ١٥٢٧)

٥٥- التفرقة بين الشركة والشروع.

وجوب توافر نية المشاركة فى الشركة وانتفاؤها فى الشروع. تعرف هذه النية. استقلال قاضى الموضوع بتقديره.

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الشركة على ما هى معرفة به قانوناً، عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالي بتقديم حصته فى مال أو عمل لإقتسام ما قد ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة، ويشترط لقيامها أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة فى نشاط ذى تبعه، وأن يساهم كل شريك فى هذه التبعة بمعنى أن يشارك فى

موسوعة الشركات التجارية

الربح والخسارة معاً، وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا معقب عليه فى ذلك متى اقام قضاءه على أسباب سائغة. أما المال الشائع فيشترك فى تملكه عدد من الأشخاص يستغلونه أو ينتفعون به حسب طبيعته دون أن تكون لديهم نية المشاركة فى نشاط ذى تبعه.

(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ س ٣٢ ص ٦٧١)

٥٦- الأصل ورود حصة الشريك على ملكية الشئ الذى يقدمه فى الشركة :-

الإستثناء جواز ورودها على حق شخصى يتعلق بالشئ الذى يتقدم به كمجرد الإنتفاع به وإستعماله لمدة محددة. مؤدى ذلك. حق هذا الشريك فى إسترداد هذا الشئ فى نهاية المدة.

(الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠ س ٣٩ ص ٨٩٠)

٥٧- بطلان تعاقد الوصى مع نفسه على تكوين شركة لإنتفاء نية الإشتراك من جانب القاصر:-

إذا كان بطلان عقد الشركة لعدم توافر ركن من أركانه الموضوعية الخاصة، المتمثل فى تبادل طرفيه التعبير عن إرادتين متطابقتين، لا تتخلف عنه شركة فعلية، لإنتفاء نية الإشتراك لدى عاقيه وكان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر وقضى برفض ثبوت قيام الشركة الفعلية تأسيساً على أن البطلان شاب تكوين العقد يوم إبرامه، لتعلقه بركن من أركانه لا يقوم بدونه، وهو إنتفاء نية الإشتراك من جانب القاصرين - المطعون ضدهما - إذ إتخذ الطاعن صفتى طرفى العقد وحرره مع نفسه بصفته الشخصية وبصفته وصياً

على القاصرين، بالمخالفة للمادتين ٣١/ج، ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال، وإن الإنعدام ينصرف إلى تكوين عقد الشركة، كما ينصرف إلى آثاره سواء في الماضي أو في المستقبل فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٣١١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٣/٣٠)

٥٨- إشتراك محامى مع زميل له فى العمل لا يكون شركة

• إشتراك محامى مع زميل له فى العمل لا يفقد كل منهم شخصيته وإستقلاله ولا يكون "شركة" بمعناها ولها شخصيتها المنفردة المستقلة فتتعامل وتتعاقد بإسمها ولحسابها.

(الطعن رقم ١٢٧ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ س ١٨ ص ١١٧٢)

الشركة. شرط قيامها. وجود نية المشاركة لدى الشركاء فى الربح والخسارة معاً. تعرف هذه النية من سلطة قاضى الموضوع.

يشترط لقيام الشركة أن يوجد لدى الشركاء نية المشاركة فى نشاط ذى تبعه وأن يساهم كل شريك فى هذه التبعة بمعنى أن يشارك فى الربح والخسارة معاً، وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا معقب عليه فى ذلك متى أقام رأيه على أسباب تسوغه.

(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٣ س ٢٩ ص ٨٥٢)

٥٩- لا محل لأعمال المادة ٥١٤ مدنى إذا إنتفت نية المشاركة.

• محل أعمال المادة ٥١٤ من القانون المدنى التى تقضى بأنه إذا إقتصر عقد الشركة على تعيين نصيب الشركاء فى الربح كان هذا النصيب هو المعتبر فى الخسارة عند قيام الشركة بتوافر أركانها ومنها نية المشاركة

أما إذا إنتفت هذه النية بإتجاه نية الشريك إلى عدم المساهمة في تحمل مخاطر الشركة وإلى المشاركة في الربح دون الخسارة فإنه لا محل لأعمال حكم تلك المادة.

(الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ س ١٩ ص ٥٨٨)

٦٠- الإتفاق على عدم مساهمة أحد الشركاء في الأرباح والخسائر يجعل عقد الشركة باطلاً.

• مؤدى نص المادة ١/٥١٥ من القانون المدني أنه إذا إتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم في أرباح الشركة أو خسائرها كان عقد الشركة باطلاً بمعنى أنه لا يجوز الإتفاق على حرمان شريك من الأرباح، كما لا يجوز الإتفاق على إعفاء شريك من الخسارة.

(الطعن رقم ٢٠٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٨)

٦١- تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية عقار أى حق عيني آخر. م ٥١١ مدنى.

• مقتضى ما تنص عليه المادة ٥١١ من القانون المدني من تطبيق أحكام البيع إذ كانت حصة الشريك حق ملكية أو أى حق عيني آخر، أنه إذا كانت حصة الشريك هى ملكية عقار أو أى حق عيني آخر فإن هذا الشريك يكون ملزماً بمجرد عقد الشركة بنقل حق الملكية أو الحق العيني إلى الشركة كما يلتزم البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري، ولا ينتقل هذا الحق إلا بالتسجيل سواء كان ذلك فيما بين الشريك والشركة أو بالنسبة للغير لأن عقد الشركة فى هذه الحالة يعتبر عقداً ناقلاً للملكية فيجب تسجيله حتى تنتقل ملكية الحصة العينية إلى الشركة.

(الطعن رقم ٥٨٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

== موسوعة الشركات التجارية ==

٦٢- ورود حصة الشريك على الإنتفاع بالمال. مؤداه . سريان أحكام الإيجار.

إذا كانت الحصة واردة على مجرد الإنتفاع بالمال فإن أحكام الإيجار هي التى تسرى، وتكون الشركة بمثابة مستأجرة لها وعليها إلترام بردها فى نهاية المدة.

(الطن رقم ٥٨٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

٦٣- إعتبار الحصة واردة على ملكية المال ما لم يوجد إتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك. م ٥٠٨ مدنى.

مفاد النص فى المادة ٥٠٨ من القانون المدنى على أن تعتبر حصص الشركاء واردة على ملكية المال لا على مجرد الإنتفاع به ما لم يوجد إتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك، أن المشرع وضع قرينة على أن الحصة تقدم للشركة على سبيل التملك لكنها قرينة بسيطة يجوز دحضها بالدليل العكسى.

(الطن رقم ٥٨٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

٦٤- جواز إشتراط إعفاء الشريك بحصة مالية وعمل فنى من أى خسارة عن حصته المالية:

إن الفقرة الثانية من المادة ٤٣٤ مدنى (تقابل م ٢/٥١٥ مدنى جديد) تشمل بعموم نصها من دخل فى الشركة بعمله فقط ومن يدخل بعمله مع حصة مالية. فلا تكون الشركة باطلة إذا إشتراط من ساهم فيها بحصة مالية وعمل فنى فى إعفاء حصته المالية من أية خسارة، لأنه فى هذه الحالة يكون قد تحمل فى الخسارة ضياع عمله الفنى بلا مقابل، وهذا يكفى لتصحيح الشركة كنص تلك الفقرة.

(الطعن رقم ٨ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/٦/٢٢ مج ٢٥ عاماً بند ٢

ص ٦٨٨)

٦٥- متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة عقد الشركة المبرم بين الطاعن والمطعون عليها قد قرر أن المادة ٥٣٠ من القانون المدني المختلط (تقابل م ٢/٥١٥ مدني جديد) تشمل بعموم نصها من دخل الشركة بعمله فقط ومن دخل بعمله مع حصة مالية وأن الشركة لا تكون باطلة إذا اشترط من أسهم فيها بحصة مالية فوق عمله إعفاء حصته المالية من أية خسارة لأنه في هذه الحالة يكون قد تحمل في الخسارة ضياع وقته وجهده بلا مقابل فإن ما قرره هذا الحكم هو صحيح في القانون.

(الطعن رقم ٣٣١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/١٦ مج ٢٥ عاماً بند ٣

ص ٦٨٨)

٦٦- العمل الذي يصح إعتباره حصة في رأس المال هو العمل الفني. العمل الذي يصح إعتباره حصة في رأس مال شركة هو العمل الفني كالخبرة التجارية في مشترى الصنف المتجر فيه وبيعه. أما العمل التافه الذي لا قيمة له فإنه لا يعتبر حصة في رأس المال. فإذا اشترط إعفاء الحصة المالية التي ساهم بها صاحب هذا العمل التافه من الخسارة كان هذا الشرط باطلاً كحكم المادة ٤٣٤ مدني والشركة باطلة تبعاً لذلك.

(الطعن رقم ٨ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/٦/٢٢ مج ٢٥ عاماً بند ٤ ص ٦٨٨)

٦٧- الأصل ورود حصة الشريك على ملكية الشيء الذي يقدمه في الشركة. الإستثناء. جواز ورودها على حق شخص يتعلق بالشيء الذي يتقدم

== موسوعة الشركات التجارية ==

به كمجرد الإنتفاع به وإستعماله. مؤدى ذلك. حق الشريك فى إسترداد هذا الشئ فى نهاية المدة. علة ذلك.

إن كان الأصل أن ترد حصة الشريك على ملكية الشئ الذى يقدمه للشركة إلا أنه يجوز أن ترد على حق شخص يتعلق بالشئ الذى يتقدم به كمجرد الإنتفاع به وإستعماله لمدة محددة تكون عادة مدة بقاء وقيام الشركة ويترتب على ذلك حق هذا الشريك فى إسترداد هذا الشئ فى نهاية المدة إذ أن ملكيته لم تنتقل إلى الشركة ولم تكن عنصراً فى رأسمالها.

(الطعن رقم ٢٢٩٦ سنة ٥٢ قى جلسة ١٩٨٨/٥/٢)

٦٨- صحة إعتبار مجهود الشريك فى الحصول على تصاريح إستيراد للشركة وسمعته التجارية حصة فى رأس المال.

متى كان يبين مما أورده الحكم من شرائط الإتفاق المحرر بين الطاعن والمطعون عليها أن المحكمة كيفت العقد التكييف القانونى الصحيح إذ إعتبرته عقد شركة وتحديث عما قامت به المطعون عليها من جهد للحصول على تصاريح الإستيراد وأن هذا الجهد كان محل تقدير الطاعن نفسه حتى لقد قبل أن يكون للمطعون عليها لقاءه النصف فى أرباح الشركة محل النزاع كما كتب لمدير الشركة المطعون عليها مشيداً بهذا الجهد وبأنه لولاه لإستحالة على الطاعن الحصول على التصاريح وكانت المحكمة قد إعتبرت هذا العمل الذى قامت به الشركة المطعون عليها حصة قانونية بالإضافة إلى ما تتمتع به من سمعة تجارية فإن القول بعد هذا بأن العقد بلا سبب غير صحيح فى القانون، أما ما ينعاه الطاعن من أن سمعة الشركة المطعون عليها التجارية لم تكن محل تقدير العاقدين عند التعاقد وأن التصاريح صدرت بإسم الطاعن

موسوعة الشركات التجارية

فمردود بأن المحكمة فسرت نية المتعاقدين تفسيراً سائغاً وهذا يعد تقدير موضوعي.

(الطعن رقم ٣٣١ سنة ٢٠٠٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٥٢م ج ٢٥ عاماً بند ٥ ص ٦٨٨)

٦٩- قيام مستأجر العين باشتراك آخر معه في النشاط الحالي الذي يباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهما. ماهيته. عدم انطواء ذلك بذاته على معنى تخلي المستأجر لتلك العين عن حقه في الإنتفاع بها سواء كلها أو بعضها إلى شريكه في المشروع الحالي.

(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٣٩٢)

٧٠- ورود حصة الشريك على مجرد الإنتفاع بالمال. مؤداه. سريان أحكام الإيجار وتكون الشركة بمثابة مستأجرة لها وعليها إلزام بردها في نهاية المدة.

(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٨٧ لم ينشر بعد)

من أحكام المحاكم التجارية

في الشروط الموضوعية للشركة

٧١- متى كانت الشركة مكونة من ثلاثة أشخاص فقط، فلا يقبل في حالة انسحاب شريكين أن يقال بأن الشركة قائمة في شخص فرد واحد وهو الشريك الثالث، وأما عن المادة ٥٣١ من القانون المدني فهي خاصة بحالة طلب فصل أى من الشركاء، إلا أنها تفترض وجود أكثر من شريك واحد تقوم بهم الشركة بعد الفصل. فإذا لم يبق سوى شريك واحد فلا يجوز إعتباره وحده شركة قائمة.

(محكمة إستئناف القاهرة الدائرة التجارية الأولى - ٢١ / ٤ / ١٩٥٣ قضية رقم ٤١٠ سنة ٦٩ ق)

٧٢- إن الفقرة الثانية من المادة ٤٣٤ مدنى تشمل بعموم نصها من دخل فى الشركة بعمله فقط، ومن يدخل بعمله مع حصة مالية. فلا تكون الشركة باطلة إذا اشترط من ساهم فيها بحصة مالية وعمل فنى إعفاء حصته المالية من أية خسارة، لأنه فى هذه الحالة يكون قد تحمل فى الخسارة ضياع عمله الفنى بلا مقابل، وهذا يكفى لتصحيح الشركة كنص تلك الفقرة.

(محكمة النقض فى ٢٢/٦/١٩٣٣، طعن رقم ٨ سنة ٣ ق - مجموعة القواعد، ج ١، ص ٦٨٨ رقم ٢)

٧٣- إذا إلترم أحد الشركاء فى شركة بالتخلى عن قطعة أرض لإقامة مكان الشركة عليها، وكانت تدخل ضمن مساحة كبيرة اعتاد استئجارها من مصلحة الأملاك، على أن يكون له ثلاث الشركة، كان لهذا التخلي من جانبه من القيمة فى نظر الشركاء، سواء من جهة صلاحية القطعة لأغراض

موسوعة الشركات التجارية

الشركة أو من جهة تمكين الشركاء من استئجارها منفصلة عن مجموع المساحة المؤجر له، ما يكفي لأن يجعل مساهمة هذا الشريك فى الشركة مساهمة جدية بالقيمة التى قدرها لها الشركاء وهى ثلث الشركة. ولا محل إذن لمراجعة الشركاء فى تقديرهم والقول بأن تلك المساهمة من التفاهة بحيث لا تعتبر مشاركة فى رأس مال الشركة وتكوينها. ومن ثم فمساهمة الشريك فى رأس مال الشركة على الوجه المذكور، هى مساهمة كافية لإنعقاد الشركة إنعقاداً صحيحاً.

(محكمة إستئناف مصر فى ١٩٤٠/٥/٢ - المجموعة الرسمية، السنة ٤٢،

العدد الثالث، رقم ٨٣)

٧٤- الإقرار لدى المحكمة باستيلاء الشريك على حصته فى إيرادات الشركة والسكوت مدة طويلة عن مطالبته بحصته فى رأس المال، يعتبر قرينة على تخالسه من حصته فى تكاليف الشركة، ودليلاً يجرى الإثبات بالبينة، لأن ذلك الإقرار يعتبر مبدأً ثبوت بالكتابة.

(محكمة شبين الكوم الابتدائية فى ١٩٣٤/٩/٢٧ - المجموعة الرسمية،

السنة ٣٥، العدد التاسع، رقم ٢١٦)

٧٥- العمل الذى يصح إعتباره حصة فى رأس مال شركة ما، هو العمل الفنى كالخبرة التجارية فى مشترى الصنف المتجر فيه وبيعه. أما العمل التافه الذى لا قيمة له، فإنه لا يعتبر حصة فى رأس المال. فإذا اشترط إعفاء الحصة المالية اتلى ساهم بها صاحب هذا العمل التافه من الخسارة، كان هذا الشرط باطلاً كحكم المادة ٤٣٤ مدنى، والشركة باطلة تبعاً لذلك.

(محكمة النقض في ١٩٣٣/٦/٢٢، طعن رقم ٨ سنة ٣ ق - مجموعة

القواعد، ج ١، ص ٦٨٨ رقم ٤)

٧٦- متى كان يبين مما أورده الحكم من شرائط الإتفاق المحرر بين الطاعن والمطعون عليها أن المحكمة كيفت العقد التكييف القانوني الصحيح، إذ إعتبرته عقد شركة، وتحدثت عما قامت به المطعون عليها من جهد للحصول على تصاريح الاستيراد، وأن هذا الجهد كان محل تقدير الطاعن نفسه، حتى لقد قبل أن يكون للمطعون عليها لقاءه النصف في أرباح الشركة محل النزاع، كما كتب لمدير الشركة المطعون عليها مشيداً بهذا الجهد وبأنه لولاه لاستحال على الطاعن الحصول على التصاريح، وكانت المحكمة قد إعتبرت هذا العمل الذي قامت به الشركة المطعون عليها حصة قانونية بالإضافة على ما تتمتع به من سمعة تجارية - فإن القول بعد هذا بأن العقد بلا سبب، غير صحيح في القانون. أما ما ينعاه الطاعن من أن سمعة الشركة المطعون عليها التجارية لم تكن محل تقدير العاقدين عند التعاقد، وأن التصاريح صدرت بإسم الطاعن، فمردود بأن المحكمة فسرت نية المتعاقدين تفسيراً سائغاً، وهذا بعد تقدير موضوعي.

(محكمة النقض في ١٩٥٢/١٠/١٦، طعن رقم ٣٣١ سنة ٢٠ ق -

مجموعة القواعد، ج ١، ص ٦٨٨ رقم ٥)

٧٧- متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة عقد الشركة المبرم بين الطاعن والمطعون عليها، قد قرر أن المادة ٥٣٠ من القانون المدني المختلط تشمل بعموم نصها من دخل الشركة بعمله فقط، ومن دخل بعمله مع حصة مالية، وأن الشركة لا تكون باطلة إذا اشترط من أسهم فيها بحصة

موسوعة الشركات التجارية

سالية فوق عمله إعفاء حصته المالية من أية خسارة، لأنه في هذه الحالة يكون قد تحمل في الخسارة ضياع وقته وجهده بلا مقابل - فإن ما قرره هذا الحكم هو صحيح في القانون.

(محكمة النقض في ١٦/١٠/١٩٥٢، طعن رقم ٣٣١ - سنة ٢٠ ق -

مجموعة القواعد، ج ١، ص ٦٨٨ رقم ٣)

٧٨- ليس في القانون ما يمنع أن يكون رأس مال الشريك هو عمله، والعبرة بذات العمل الذي يؤديه الفرد

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ٣١/١/١٩٥٦

قضية رقم ٨٠٠ سنة ٧٢ ق)

٧٩- إذا كان لا يوجد بين الشريكين إتفاق على حصة كل منهما في الشركة، فإن كلا منهما يكون بحق النصف فيها.

(محكمة النقض في ٢٧/٤/١٩٤٤، طعن رقم ٧٤ سنة ١٣ ق - مجموعة

القواعد، ج ١، ص ٦٨٨ رقم ٧)

٨٠- إذا كانت لمحكمة قد أثبتت في حكمها أن المدعى عليه تسلم من المدعى بالحقوق المدنية ومن آخرين مبالغ على إعتبار أنها حصص في شركة للاتجار في الجوارب، وأنه كلف بعملية الشراء، فدفع هذه المبالغ إلى آخرين لتوريد الجوارب فلم يفعل وهرب - فإن ضياع هذه المبالغ يكون خسارة أصابت الشركة على يد المكلف بالإدارة فيها، فمسألته عنها يجب أن تبحث على هذا الأساس، ويكون على المحكمة قبل أن تقضى عليه بردها، أن تبحث نوع الشركة ومصير حصص الشركاء فيها ودوره في إدارتها والأساس القانوني لمسألته عن الخسارة الحاصلة على يده أثناء قيامه بما

موسوعة الشركات التجارية

عهد إليه فيها، فإذا هي مساءلته بناء على إقراره بقبض المبالغ وعدم حصوله بالفعل على المشتريات التي تسلمها من أجلها، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه.

(محكمة النقض في ١٠/٢/١٩٤٧، طعن رقم ٢٥٦ سنة ١٧ق - مجموعة القواعد، ج ٢، ص ١٢٦٩ رقم ٤)

٨١- إذا كان التعديل الوارد بملحق عقد شركة إنما ينصب على حصة كل شريك في رأس مال الشركة وأرباحها، فإن إغفال شهر هذا الملحق لا يترتب عليه أي بطلان. إذ أن بيان مقدار حصة كل شريك في رأس مال الشركات التجارية وأرباحها ليس من البيانات الواجب شهرها وفقاً للمادة ٥٠ من القانون التجاري، وتبعاً لذلك لا يكون واجباً شهر الإتفاقات المعدلة لها.

(محكمة النقض في ٦/٤/١٩٥٠، طعن رقم ١٣٥ سنة ١٨ق - مجموعة القواعد، ج ١، ص ٦٩٠ رقم ١٨)

٨٢- يترتب على تحققه لمصلحة باقى الشركاء انفصال الشريك المتخلف من الشركة قضاء أو رضاء، ولا يعتبر قيام الشركة معلقاً على شرط واقف وهو قيام الشركاء بالدفع.

(محكمة النقض في ١٣/١٢/١٩٥٦، القضية رقم ٤١ سنة ٢٣ق -

مجموعة الأحكام، السنة السابعة، العدد الثالث، ص ٩٧٥ رقم ١٣٩)

٨٣- يجوز الإتفاق على إعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسائر، بشرط أن لا يكون قد تعين له أجر عن عمله.

(محكمة التمييز في ٣٠/١/١٩٥٨ - مجلة القانون السورية، السنة ٩ق ص ١٥٦)

٨٤- لا يعتبر العقد شركة لعدم توفر خصائص الشركات فيه، وخاصة نية المشاركة بين الطرفين.

(محكمة إستئناف القاهرة الدائرة التجارية التاسعة - ١٩٥٥/٢/١٥ - قضية رقم ٢٤٧ سنة ٧١ق)

٨٥- يجب في الشركة توفر نية المشاركة، وتقديم كل شريك حصة، وإقتسام الربح والخسارة

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٤/٣/٣٠ - قضية رقم ٢٩١ سنة ٧٠ق)

٨٦- لا يشترط أن تكون الحصة في رأس المال نقوداً، بل يجوز أن تكون عبارة عن عمل لواحد من الشركاء أو أكثر. إذ أن كل شئ يكون قابلاً للتقويم بالنقود أو صالحاً لأن يكون موضوع إلتزام، يصح أن يكون حصة في الشركة.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٩٥٦/٢/٧ - قضية رقم ٨٦٠ سنة ٧٢ق)

٨٧- متى كان الشريك لم يساهم في رأس مال الشركة إلا بعمله ومجهوده الشخصي فإنه إذا توقف هذا العمل تبعاً لاعتقال هذا الشريك وبقائه بعيداً عن الشركة مدة طويلة (من ١٩٤٠/٦/١٠ إلى أواخر سنة ١٩٤١) إنعدمت حصته في رأس المال وانقضت بحكم الواقع تلك الشركة التي ساهم فيها بعمله فقط.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٩٥٦/٣/٢٧ - قضية رقم ٤٤٢ سنة ٧٠ق)

٨٨- متى كان نص العقد صريحاً في أنه ليس لأي شريك حق التنازل أو بيع حصته لأي شريك آخر إلا بموافقة جميع الشركاء كتابة، فإنه يكون صحيحاً ما قرره الحكم من أنه لا يسوغ لأحد الشركاء أن يقبل ما طلبه شريك آخر من تعديل حصته في رأس المال، مادام أن هذا الطلب لم يوافق عليه باقي الشركاء كتابة.

(محكمة النقض في ١٣/١٢/١٩٥٦، القضية رقم ٤١ سنة ٢٣ ق -

مجموعة الأحكام، السنة السابعة، العدد الثالث، ص ٩٧٥ رقم ١٣٩)

٨٩- متى كان يبين من نصوص عقد شركة من الشركات أن الشركة قد تكونت فعلاً منذ حرر عقدها، وأصبح لها كيان قانوني، وقامت فور توقيع الشركاء على العقد المنشئ لها، كما باشرت نشاطها منذ اليوم المحدد في العقد. فإن الشرط الوارد في العقد والذي يقضى بأنه في حالة تخلف أحد الشركاء عن دفع حصته في رأس المال في الموعد المحدد تسقط حقوقه وإلتزاماته - هذا الشرط لا يعدو أن يكون شرطاً فاسخاً.

المبحث الثالث

الأركان الشكلية فى عقد الشركة

حصر المشرع الأركان الشكلية لعقد الشركة فى ركنين هما :

١ - الكتابة .

٢ - الشهر .

٩٠ - أولاً : الكتابة

نصت المادة ٥٠٧ من القانون المدنى على أنه :- "يجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً ، وكذلك يكون باطلاً كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن تستوفى الشكل الذى أفرغ فيه ذلك العقد " .

كذلك تنص المادة ٤٦ من المجموعة التجارية على أن :- "يكون عقد شركات التضامن شركات التوصية بالكتابة، ويجوز أن تكون مشاركة كل منها رسمية أو غير رسمية " .

كذلك تنص المادة ٤٧ من المجموعة التجارية على أنه :- "ويكون الإجراء كذلك فى المشاركة (العقد الابتدائى) التى يلتزم بها المتعاقدون السعى بشروط معينة فى الحصول على الرخصة اللازمة لإيجاد شركة مساهمة " .

من سياق النصوص المتقدمة يتبين أن الكتابة - فى عقد الشركة - ليست وسيلة لإثبات العقد فحسب وإنما هى ركن فى عقد الشركة بدونها يكون العقد باطلاً وذلك بإستثناء شركة المحاصة التى لم يتطلب المشرع الكتابة بإعتبارها ركن من أركانها وأجاز إثباتها بابرار الدفاتر والخطابات^(١) .

(١) أما شركة المحاصة المدنية - فقد ذهب غالبية الفقه إلى أنه يلزم لإنعقادها أن يكون العقد مكتوباً حتى ولو لم يتجاوز رأسمالها القيمة التى يجوز إثباتها بالبند حسب قانون الإثبات الجديد

== موسوعة الشركات التجارية ==

ويستوى أن تكون الكتابة عرفية أو رسمية وذلك بإستثناء عقد تأسيس شركة المساهمة والشركة ذات المسئولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم حيث إستلزم المشرع أن يكون العقد الإبتدائي لهذه الشركات ثابتاً في محرر رسمي أو محرر عرفي مصدق على التوقيعات فيه .

والكتابة وإن كانت لازمة في عقد تكوين الشركة . فإنها لازمة أيضاً في جميع التعديلات التي ترد عليه وإلا كانت هذه التعديلات باطلة . وقد قضى في هذا الشأن بأن الشرط الوارد في عقد الشركة المكتوب بعدم إنفراد مديرها بالعمل لا يجوز تعديله إلا بالكتابة ولا يعول على إدعاء هذا المدير بأنه قد إنفرد بالعمل بإذن شقوى من أحد شركائه المتضامنين ^(١) .

٩١ - علة إشتراط الكتابة في عقد الشركة

اختلف الفقه حول الحكمة من إشتراط كتابة عقد الشركة فذهب جانب من الفقه إلى أن إشتراط الكتابة يرجع سببه إلى كثرة التفاصيل التي يتضمنها عقد الشركة ^(٢) وطول مدة بقائها الأمر الذي يستلزم الكتابة لتفادي النزاع ^(٣) حول إثبات شروط العقد التي قد لا تعيها الذاكرة في المستقبل .

وذهب جانب آخر من الفقه إلى أن الحكمة من إشتراط الكتابة كركن في عقد الشركة أن عقد الشركة هو السند المنشئ للشخصية المعنوية ولذلك يجب

انظر دكتور أبو زيد رضوان - المرجع السابق ص ٨٢ . راجع كذلك المادة ٦٣ من المجموعة التجارية .

(١) نقض مدنى ٥ ابريل ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض ٧-٤٩٦

(٢) د. محسن شفيق - الوسيط - بند ٣٩٤ .

(٣) د. مصطفى كمال طه - بند ١٦٤ .

موسوعة الشركات التجارية

أن يكون هذا السند مكتوباً . وأستدلوا على ذلك بأن القانون لم يستلزم كتابة عقد شركة المحاصة لأنها لا تكتسب الشخصية المعنوية ^(١)

وذهب جانب من الفقه إلى أن الحكمة من الكتابة هي أن القانون يستلزم شهر الشركة وأن العقد لا يمكن شهره إذا لم يكن مكتوباً ^(٢).

ويرى أستاذنا الدكتور أبو زيد رضوان - ونحن نميل إلى رأيه - أن سبب اشتراط الكتابة كركن جوهرى فى عقد الشركة مرده فضلاً عن تراجع المفهوم التعاقدى بصورته التقليدية فى الشركة ، الرغبة فى إقامة نوع من الرقابة على هذه الأبنية القانونية المعقدة بما لها من تأثير فى الواقع الإقتصادى ، كما أن الكتابة أمر ضرورى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالركن الثانى فى عقد الشركة وهو الشهر إذ تعتبر الكتابة بمثابة الركيزة لإشهار الشركة وبدونها لا يمكن عملاً إجراء هذا الإشهار ^(٣) .

٩٢- ثانياً : شهر عقد الشركة

الأصل العام أن الشركة - مدنية أو تجارية - تكتسب الشخصية المعنوية بمجرد تكوينها ، وأن شهر الشركة بقيدھا بالسجل التجارى هو إجراء لازم لتنفيذ الشركة فى حق الغير .

وإستناداً إلى ذلك فقد قضى بأن مفاد نص المادة ٥٠٦ من القانون المدنى أن الشركة تعتبر شخصاً معنوياً بمجرد تكوينها دون حاجة للنشر عنها غاية

(١) د. سمير الشرقاوى بند ٢٣٣

(٢) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق بند ٥١ - ص ٨٤

(٣) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق بند ٥١ - ص ٨٤

== موسوعة الشركات التجارية ==

الأمر أنه إذا أرادت الشركة أن تحتج بشخصيتها هذه على الغير ممن يتعامل معها أو على الدائنين لها فإنه يتعين إستيفاء إجراءات النشر^(١) .

غير أن هذه القاعدة مقررة لمصلحة الغير فله أن يتمسك بوجود الشركة رغم عدم شهرها وله - على العكس - أن يحتج بعدم وجود الشركة فى مواجهته متى كانت له مصلحة فى ذلك^(٢) .

إلا أن هذا الأصل العام لا يسرى بشأن شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركة ذات المسئولية المحدودة ، فهذه الشركات لا تكتسب شخصيتها المعنوية إلا عن طريق الشهر بالقيد السجل التجارى طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتعديل بعض أحكام السجل التجارى . إذ يترتب على عدم قيد شركة المساهمة التى تطرح أسهمها للإكتتاب العام فى السجل التجارى بطلان الشركة وكذا بطلان أى بيان لم يتم قيده . ومن ناحية أخرى فإن شركات المساهمة ذات التأسيس المغلق أو الشركات ذات المسئولية المحدودة لا تستطيع مباشرة نشاطها إلا بعد القيد بالسجل التجارى^(٣) .

والشهر شأنه شأن الكتابة لا يقتصر على عقد تكوين الشركة فحسب وإنما يمتد إلى كل التعديلات التى تدخل على هذا العقد حتى يمكن الاحتجاج بها على الغير .

ولما كانت إجراءات الشهر تخلف من شركة إلى أخرى فإننا سوف نتناول إجراءات الشهر عند الحديث عن الشركات التجارية كل على حده .

(١) طعن رقم ٥٥٢ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٧٩ س ٣٠ ع ٢ ص ٦٣٦ .

(٢) نقض ٨ يناير سنة ١٩٧٩ - المجموعة س ٣٠ - ١٤ - ص ١٢٧ .

(٣) د. زكى زكى الشعراوى - المرجع السابق بند ٣٦ - ص ٤٨

من أحكام المحاكم التجارية

في الشروط الشكلية للشركة

٩٣- متى كان الحكم التمهيدى لم يفصل إلا فى جواز إثبات الشركة التى كان الطاعن يدعى وجودها، استناداً إلى أن الانذارات المتبادلة بينه وبين المطعون عليه تدل على وجود علاقة بينهما اعتبرت بها المحكمة مبدأ ثبوت بالكتابة يجيز سماع البينة المتممة له، ولم تقطع فى ماهية هذه العلاقة، وكان الحكم القطعى قد فصل فى أمرها بعد مناقشته شهادة الشهود وتقديرها، إذ نفى ما يدعيه الطاعن من وجود الشركة المزعومة بينه وبين المطعون عليه - فإن الطعن فى هذا الحكم الأخير استناداً إلى وجود تناقض بين أسبابه ومنطوقه فضلاً عن مخالفته لقضاء الحكم التمهيدى، هذا الطعن يكون غير صحيح.

(محكمة النقض فى ١٩٥١/٢/٨، طعن رقم ١٠٤ سنة ١٩٩٠ - مجموعة

القواعد، ج ١، ص ٥٧٩ رقم ٢٩٦)

٩٤- متى كانت أقوال الشهود لا تؤيد المستأنف الأول فيما يدعيه من احترافه للتجارة وشركته مع المستأنف ضده فى فرع التجارة، وكانت الأوراق المقدمة منه لا تؤيد ما يدعيه، كما أنه ليس من المفهوم أن يكون تاجراً ولا يكون له سجل تجارى بل ولا مطبوعات بإسمه تشعر بأنه تاجر، وليس من المفهوم أيضاً أن يكون شريكاً فى تجارة المستأنف ضده، وهى تبلغ آلاف الجنيهات، ولا يحزر معه عقد شركة يوضح به شروطها ومدى حصته فى الأرباح والخسارة. مع أن المعاملة بينهما كانت بالكتابة، وما كان المستأنف ضده يسلمه مبلغاً إلا بسند كتابى لا يكتفى فيه بتوقيعه بل يوقع عليه

== موسوعة الشركات التجارية ==

والده بإعتباره ضامناً متضامناً معه - فإن الشركة التى يدعيها المستأنف الأول تكون غير موجودة.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٥/١/١٩٥٢ قضية رقم ٢١٣ سنة ٦٦ق)

٩٥- متى كان ظاهر الأوراق لا يقطع فى وجود الشركة، لأن هذا يستلزم لا محالة معرفة الموضوع الذى أنشئت من أجله معرفة صحيحة نافية لكل جهالة، كما يستلزم معرفة رأس المال وحصّة كل من الشريكين فيه وفى الأرباح والخسائر ومقدار المدفوع منه وعلى أى أساس ستوزع تلك الأرباح، أنسبة رأس المال أم بنسبة أخرى إلى غير ذلك من العناصر الأولية - هذا لا تنطق به الأوراق ولا ترشد إليه. وأن المحكمة ترى أنه ما كان هناك ثمة مانع من تحرير ورقة عرفية غير مسجلة تبين حقوق الطرفين قبل بعضهما البعض، ولن يكون فى ذلك أى مساس بالمبدأ الذى وضعاه نصب أعينهما وهو عدم تمكين مصلحة الضرائب من معرفة وجه نشاطهما ومداه.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ٢٤/٣/١٩٥٣ قضية رقم ٦٣١ سنة ٦٩ق)

٩٦- إن القول بأن تنفيذ العقد بإتفاق الشركاء يغنى عن تسجيله، مردود بأن هذا يتعارض مع نصوص قانون التجارة، وتلك النصوص من النظام العام ولا يجوز إهدارها. وإجراءات شهر الشركات هى من النظام العام ولكل شريك الحق فى أن يحتج فى أى وقت بالبطلان الناشئ عن عدم القيام بتلك الإجراءات دون أن يفقد ذلك الحق بسبب قيامه اختياريّاً لمدة طالّت أو قصرت بتنفيذ عقد الشركة.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ٣١/٥/١٩٥٥ قضية رقم ٧٠٧ سنة ٧١ق)

المبحث الرابع

الجزاء المترتب على تخلف أركان الشركة

٩٧- تقديم

الشركة تقوم على ثلاثة أنواع من الأركان . أركان موضوعية عامة (الرضا - الأهلية - السبب - المحل) ، وأركان موضوعية خاصة (تعدد الشركاء - تقديم الحصص - نية المشاركة - إقتسام الأرباح والخسائر) وأركان شكلية (الكتابة - الشهر) .

ويترتب على تخلف أحد هذه الأركان بطلان الشركة ويتنوع هذا البطلان بحسب سببه إلى بطلان مطلق ، وبطلان نسبي ، وبطلان خاص ، هذا فضلاً عن أنه قد يتخلف عن البطلان في بعض الحالات وجود شركة من الناحية الفعلية أو الواقعية (شركة الواقع) دون أن تعتبر كذلك من الناحية القانونية . وفيما يلي سوف نتناول البحث في البطلان المترتب على تخلف كل ركن من أركان الشركة ونظرية شركة الواقع :

أولاً : بطلان الشركة للإخلال بأحد الأركان الموضوعية العامة (الرضا - السبب - المحل - الأهلية) .

٩٨- بطلان الشركة لعيب الرضا ونقص الأهلية

سبق أن بينا أنه يجب لصحة عقد الشركة تحقق رضا الشركاء بالعقد وسلامة هذا الرضا من العيوب القانونية وهي الغلط والتدليس والإكراه والإستغلال .

موسوعة الشركات التجارية

بيننا كذلك أنه يجب أن تتوافر فيمن يوقع على عقد الشركة الأهلية اللازمة لمباشرة التصرفات القانونية الدائرة بين النفع والضرر .

فإذا شاب رضاء أحد الشركاء عيب من عيوب الرضا بأن إعتوراه وقت تحرير عقد الشركة غلط جوهري^(١) أو إستغلال أو تدليس أو إكراه أو كان الشريك ناقص الأهلية كان عقد الشركة قابلاً للإبطال .

والبطلان هنا بطلان نسبي مقرر لمصلحة الشريك الذي أصاب رضاه عيب من عيوب الرضا أو لناقص الأهلية وله أن يتمسك به أو إجازته إلا أن حقه في إبطال العقد يسقط بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يكتشف فيه الغلط أو التدليس وفي حالة نقص الأهلية من اليوم الذي يبلغ فيه سن الرشد^(٢).

٩٩- وأثر القضاء بإبطال عقد الشركة بالنسبة للشريك الذي تعيب رضاه أو ناقص الأهلية على وجود الشركة يتوقف على نوع الشركة .

ففي شركات الأشخاص وهي تتركز على الإعتبار الشخصي للشركاء يؤدي خروج الشريك الذي تعيب رضاه من الشركة إلى إنقضاء الشركة بقوة القانون .

(١) والغلط في شخصية الشريك لا يصح سبباً لإبطال الشركة إلا إذا كنا بصدد شركات أشخاص حيث الإعتبار الشخصي للشركاء، كما يمكن أن نصيب الغلط ويكون جوهرياً على نوع الشركة - انظر د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ٥٧ - ص ٨٩.

(٢) تنص المادة ١٤٠ من القانون المدني على أنه: يسقط الحق في إبطال العقد الذي يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات ويبدأ سريان هذه المدة في حالة نقص الأهلية من اليوم الذي يزول فيه هذا السبب وفي حالة الغلط أو التدليس من اليوم الذي ينكشف فيه، وفي حالة الإكراه من يوم إنقطاعه، وفي كل حال لا يجوز التمسك بحق الإبطال للغلط أو التدليس أو الإكراه إذا إنقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد.

أما في شركات الأموال فإن خروج الشريك وإسترداده لحصته لإبطال العقد بالنسبة إليه لا يؤثر على قيام الشركة ووجودها^(١).

أثر البطلان على ما أبرمته الشركة من التصرفات خلال الفترة منذ بدء تكوينها وحتى تقرر البطلان تعتبر الشركة قائمة حكماً خلال هذه الفترة وذلك حفاظاً على حقوق الغير .

١٠٠ - بطلان الشركة لعدم مشروعية المحل أو السبب

المحل هو المشروع الذي تكونت الشركة لتحقيقه ، أى الغرض من تكوينها وهو بهذا المعنى يختلط مع سببها . ويشترط في المحل أن يكون ممكناً وأن يكون مشروعاً لا يتنافى مع النظام العام والآداب .

ويترتب على عدم مشروعية محل الشركة وسببها بطلان الشركة وعقدها والبطلان هنا هو بطلان مطلق يجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك به وإن كان من الغير كما يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ولا يزول بالإجازة^(٢) ولا يسرى عليه التقادم .

١٠١ - أثر البطلان لعدم مشروعية المحل أو السبب

١ - بالنسبة للشركاء فيما بين بعضهم البعض فإن تقرير بطلان الشركة يعود بهم إلى نقطة البداية ويترتب على ذلك :

١ - لا محل لمطالبة الشريك الذى لم يقدم حصته أو جزء منها بالوفاء بها.

(١) ويجب التحفظ فى هذا الشأن بالنسبة لشركات المساهمة الخاصة إذا كان عدد المؤسسين ثلاثة أشخاص فقط فإن تعيب رضاء أحدهم وخروج من الشركة ترتب على ذلك إنقضاؤه لعدم توافر الحد الأدنى لعدد الشركاء المؤسسين.

(٢) فى حالتى إبطال العقد وبطلانه يعاد المتعاقدان إلى الحالة التى كانت عليها قبل العقد، فإذا كان هذا مستحيلاً جاز الحكم بتعويض معادل.

== موسوعة الشركات التجارية ==

- ٢- لكل شريك الحق في إسترداد حصته في رأس المال ولكن ليس على سند من بطلان العقد وإنما إستناداً إلى القواعد العامة في الإثراء بلا سبب.
- ٣- يتم تقسيم موجودات الشركة بما فيها الأرباح والخسائر بين الشركاء بنسبة حصة كل منهم برأس المال لا على أساس عقد الشركة وإنما بإعتبار أن هذه الموجودات تكون ما يسمى بشيوع الواقع الذي يجب أن يقسمه المشتاعون طبقاً للقواعد العامة^(١).

٢- بالنسبة الغير

يحق للشركاء الإحتجاج ببطلان الشركة بطلاناً مطلقاً لعدم مشروعية المحل أو السبب على الغير الذين تربطهم بالشركة في الماضي معاملات قانونية بإعتبار أن البطلان هنا أمر يتعلق بالنظام العام حتى ولو كان الغير حسن النية . إلا أن ذلك لا يعنى إهدار حقوق الغير حسن النية إهداراً كاملاً. فيحق لهم الرجوع على الشركاء بحقوقهم لا بمقتضى العقد الباطل وإنما بمقتضى قواعد الإثراء بلا سبب .

١٠٢- ثانياً : بطلان الشركة للإخلال بأحد الأركان الموضوعية الخاصة (تعدد الشركاء - نية المشاركة - تقديم الحصص - إقتسام الأرباح والخسائر) .

إذا تخلف أحد الأركان الموضوعية الخاصة بعقد الشركة كركن تعدد الشركاء أو تقديم الحصص أو نية المشاركة أو إقتسام الأرباح والخسائر فإن ذلك يؤدي إلى بطلان العقد بطلاناً لصالح بعض الشركاء دون الآخر أو

(١) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق بند ٥٩ ص ٩٤.

موسوعة الشركات التجارية

يقضى عقدها بإعفاء أحد الشركاء من تقديم حصة في رأس مال الشركة أو حرمانه من الأرباح أو إعفائه من الخسائر.

وبطلان العقد لتخلف أحد الشروط الموضوعية الخاصة هو بطلان مطلق يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به ويجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام ولا تصححه الإجازة اللاحقة ولا يسرى عليه التقادم.

١٠٣ - أثر البطلان لتخلف الشروط الموضوعية الخاصة

يترتب على بطلان الشركة لتخلف أحد الشروط الموضوعية الخاصة تصفيتها وتسوية المراكز القانونية على النحو الذى بيناه فى بطلان الشركة لعدم مشروعية المحل أو السبب .

١٠٤ - ثالثاً : بطلان الشركة للإخلال بأحد الشروط الشكلية (الكتابة - الشهر)

بحث الآثار المترتبة على تخلف ركن الشهر تختلف من شركة إلى أخرى لذا نفضل إرجاء الحديث عن ذلك عند بحث كل شركة على حدها. ونكتفى هنا ببيان أثر تخلف ركن الكتابة.

تنص المادة ٥٠٧/٢ من القانون المدنى على أنه: "غير أن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركاء قبل الغير ولا يكون له أثر فيما بين الشركاء أنفسهم إلا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان".

ومن سياق نص الفقرة الثانية من المادة ٥٠٧ من القانون المدنى أنه يترتب على تخلف الكتابة كركن شكلى بطلان الشركة. وبطلان الشركة هنا ليس بطلان مطلق وليس بطلان نسبى وإنما هو بطلان من نوع خاص :-

١ - فهو لا يقع إلا بحكم القضاء بناء على طلب الغير أو أحد الشركاء.

موسوعة الشركات التجارية

- ٢- لا يجوز للشركاء الإحتجاج به في مواجهة الغير.
- ٣- للغير أن يتمسك بقيام الشركة وله أن يثبت ذلك بكافة طرق الإثبات^(١). وله أيضاً ان يتمسك - على العكس - ببطلان الشركة متى كان له مصلحة في ذلك^(٢).

٤- يجوز للشركاء التمسك به قبل بعضهم البعض.

١٠٥- أثر البطلان لتخلف ركن الكتابة

يختلف أثر البطلان على حياة الشركة بحسب الشخص الذى طلب البطلان هل هو من الشركاء أم هو من الغير وذلك على نحو ما يلى:

١- إذا حكم بالبطلان بناء على طلب أحد الشركاء - فإن البطلان هنا يقتصر أثره على مستقبل العقد فقط ولا ينسحب على الماضى. وعلى ذلك تكون تصفية الشركة وتوزيع الأرباح والخسائر إستناداً إلى عقد الشركة.

(١) انظر الأعمال التحضيرية - المجموعة المدنية - ج٤ - ص ٣١٠ حيث تضرب مثلاً لذلك بالغير الذى يكون دائماً شخصياً لأحد الشركاء ومدنياً فى ذات الوقت للشركة - فله أن يتمسك لعدم قيام الشركة فى مواجهته وبديهي أن مصلحة هذا الغير فى التمسك ببطلان الشركة تبدو فى إمكانية إيقاع المقاصة بين ما هو دائن به للشريك وما يصبح مدنياً به له بعد بطلان الشركة.

(٢) قررت محكمة النقض. أن البطلان الذى يترتب على عدم إستيفاء إجراءات الشهر والنشر المقررة قانوناً لا يقع بقوة القاتون. بل يتعين على صاحب المصلحة التمسك به إما بدعوى مبتدأه أو فى صورة دفع يبدى فى دعوى مرفوعة. ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة فى التمسك ببطلان الشركة قبل بعضهم البعض لأن أيا منهم لا يستحق الحماية فهم على درجة واحدة من الإهمال. كما قررت أن الدفع ببطلان الشركة لعدم شهرها ونشرها يجوز إيدأؤه ولو لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ولا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض ٥ مارس ١٩٧٩ المجموعة س ٣٠ - ص ٧١٣ - ٧٢٦).

أحكام النقص

١٠٦- بطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره. ثبوت أنها لم تبشر نشاطها الذي تكونت من أجله. مؤداه. رجعية أثر هذا البطلان فيما بين الشركاء وعودتهم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد وإسترداد كل منهم حصته التي قدمها سواء كانت نقداً أو عيناً

(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ س ٣٨ ص ٤٢٣)

١٠٧- البطلان الذي يترتب على عدم إستيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانوناً. لا يقع بقوة القانون. وجوب التمسك به من صاحب المصلحة. جواز تمسك الشركاء به قبل بعضهم دون الغير. للغير التمسك به في مواجهة الشركاء.

النص في المادتين ٤٨ - ٤٩ من قانون التجارة على إجراءات الشهر والنشر الواجب إتخاذها بالنسبة لشركات التضامن والتوصية والنص في المادة ٥١ منه على أنه إذا لم تستوف هذه الإجراءات كانت الشركة باطلة، والنص في المادة ٥٣ على أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان غيرهم وإنما لهم الإحتجاج على بعضهم بعضاً. والنص في المادة ٥٠٦ من القانون المدني على أن تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً، ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد إستيفاء إجراءات النشر التي يقرها القانون. ومع ذلك للغير إذا لم تقم الشركة بإجراءات النشر التي يقرها القانون أن يتمسك بشخصيتها، فإن مفاد هذه النصوص مجتمعة أن البطلان الذي يترتب على عدم إستيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانوناً لا يقع بقوة القانون بل يتعين على صاحب المصلحة أن

== موسوعة الشركات التجارية ==

يتمسك به إما بدعوى مبتدأة أو في صورة دفع يبدى في دعوى مرفوعة من قبل، ويحاج فيها بقيام الشركة وما ورد في مشارطتها من بيانات، ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة في التمسك ببطلان الشركة قبل بعضهم البعض إلا أن هؤلاء الشركاء ليس لهم التمسك في مواجهة الغير ولكن يجوز للغير التمسك ببطلان الشركة في مواجهة الشركاء لإهمالهم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر التى يقررها القانون، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده الأول قد اشترى من المطعون ضده الثانى بصفته الشخصية محلاً تجارياً يدعى الطاعن ملكيته لشركة التضامن القائمة بينه وبين المطعون ضده الثانى، فإن المطعون ضده الأول يصبح دائناً شخصياً لأحد الشركاء فى شركة التضامن، ومن ثم يعتبر من الغير ويكون له حق خاص مباشر فى التمسك ببطلان الشركة وعدم قيامها فى مواجهته بسبب إغفال إجراءات شهرها ونشرها، ولا يجوز للشركاء فى هذه الشركة الإحتجاج قبله بقيام الشركة.

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ص ١٢٧)

١٠٨ - البطلان المترتب على عدم إستيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانوناً. وجوب تمسك صاحب المصلحة بالبطلان. للشركاء التمسك به قبل بعضهم. مفاد نصوص المواد ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٣ من قانون التجارة والمادة ٥٠٦ من القانون المدنى - مجتمعه أن البطلان الذى يترتب على عدم إستيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانوناً لا يقع بقوة القانون بل يتعين على صاحب المصلحة التمسك به إما بدعوى مبتدأة، أو في صورة دفع يبدى فى دعوى مرفوعة، ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة فى التمسك ببطلان الشركة

موسوعة الشركات التجارية

قبل بعضهم البعض لأن أياً منهم لا يستحق الحماية فهم على درجة واحدة من الإهمال ومن حق كل منهم أن يتمسك بالبطلان قبل الشركاء الآخرين حتى لا يبقى في شركة مهددة بالبطلان.

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٥ س ٣٠ ص ٧١٣)

١٠٩- عدم إستيفاء شركة التضامن إجراءات النشر والنشر لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشركاء إلا إذا طلب ذلك أحدهم وحكم به. إعتبار العقد صحيحاً طوال الفترة السابقة على القضاء بالبطلان وتظل الشركة في هذه الفترة قائمة بإعتبارها شركة فعلية.

(الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٤/٢/١ لم ينشر بعد)

١١٠- الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها إعتبارها قائمة فعلاً فيما بين الشركاء في الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان. م ٥١، ٥٤ قانون.

(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ س ٣٨ ص ٤٢٣)

١١١- الشركة تعتبر شخصاً معنوياً بمجرد تكوينها دون حاجة للنشر، النشر لازم للإحتجاج على الغير: مفاد نص المادة ٥٠٦ من القانون المدني أن الشركة تعتبر شخصاً معنوياً بمجرد تكوينها دون حاجة للنشر عنها غاية الأمر إنه إذا أرادت الشركة أن تحتج بشخصيتها هذه على الغير ممن يتعامل معها أو على الدائنين لها فإنه يتعين إستيفاء إجراءات النشر.

(الطعن رقم ٥٥٢ سنة ٤٢ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٦ س ٣٠ ع ٢٤ ص ٦٣٦)

١١٢- جواز الإحتجاج بملحق الشركة الذي لم يقيد بالسجل التجارى: أنه وإن كان قانون السجل التجارى قد أوجب قيد أسماء التجار والشركات بالسجلات التجارية مع كافة التعديلات التى تطرأ على البيانات الواجب

== موسوعة الشركات التجارية ==

تدوينها إلا إنه لم يرتب على مخالفة أحكامه غير عقوبة المخالفة، وليس به أى نص يقضى بالبطلان فى مثل هذه الحالة أو يخول أياً كان حق الاحتجاج بعدم القيد أو نقض بعض البيانات. ولذلك فإن من الخطأ فى تطبيق القانون القول بعدم إمكان الاحتجاج بملحق عقد شركة لعدم قيده بالسجل التجارى.

(الطعن رقم ١٣٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٦ مج ٢٥ عاماً بند ١٧ ص ٦٩٠)

١١٣- لا يلزم شهر الإتفاقات المعدلة لحصة كل شريك فى رأس مال الشركة وأرباحها: إذا كان التعديل الوارد بملحق عقد شركة إنما ينصب على حصة كل شريك فى رأس مال الشركة وأرباحها فإن إغفال شهر هذا الملحق لا يترتب عليه أى بطلان، إذ أن بيان مقدار حصة كل شريك فى رأس مال الشركات التجارية وأرباحها ليس من البيانات الواجب شهرها وفقاً للمادة ٥٠ من القانون التجارى، وتبعاً لذلك لا يكون واجباً شهر الإتفاقات المعدلة لها.

(الطعن رقم ١٣٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٦ مج ٢٥ عاماً بند ١٨ ص

٦٩٠، الطعن رقم ١٥٩٥ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١)

١١٤- لا يلزم لقيام الشركة قيد إسمها فى السجل التجارى: لما كانت الأدلة التى إعتمدت عليها المحكمة فيما قررت من قيام شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه، هى أدلة مقبولة قانوناً فى الدعوى التى رفعتها المطعون عليها بوصفها دائنة لهذه الشركة بطلب الحكم بإفلاسها لتوقفها عن سداد ديونها وهى أيضاً أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها المحكمة وكان عدم قيد إسم هذه الشركة بالسجل التجارى لا أهمية له إذ هو ليس إجراء واجباً لقيام الشركة سواء فى القانون أو فى الواقع.

موسوعة الشركات التجارية

(الطعن رقم ٣٢٩ سنة ٢٠٠٠ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٥٢ مج ٢٥ عاماً بند ١٩)

(ص ٦٩٠)

١١٥- عدم إشهار شركة التضامن لا يترتب عليه بطلانها بين الشركاء:
إن عدم إشهار شركة التضامن لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشركاء: إن
عدم إشهار شركة التضامن لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشريكين إلا إذا
طلبه ذلك أحدهما وحكم به، وعندئذ تسوى حقوقهما في الأعمال التي حصلت،
كما هو صريح نص المادة ٥٤ ق من قانون التجارة.

(الطعن رقم ٧٤ سنة ١٣٠٠ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٤٤ مج ٢٥ عاماً بند ١٦)

(ص ٦٩٠)

من أحكام المحاكم التجارية

فى جزاء الإخلال بالشروط الموضوعية والشكلية (البطلان)

١١٦- إن العقد المبرم بين الطرفين هو عقد شركة باطل لعدم القيام بإجراءات الإشهار والعلانية، وإلشراط أحد الشريكين عدم تحمل أى عبء فى الخسارة المحتملة من إدارة الشركة، واسترجاع رأس ماله سالماً بعد إنتهاء مدتها.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٩٥٧/١١/١٢)

قضية رقم ١٣٧ منه ٧٤ق)

١١٧- إن الشركة التى لم تستوف الإجراءات الشكلية التى يتطلبها القانون تعتبر باطلة إلا أن قانون التجارة نص فى المادة ٥٣ منه أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٩٥٨/١٢/٩ قضية

رقم ١٣ سنة ٧٤ق)

١١٨- (أ) متى كان لا خلاف بين طرفى الخصومة أن عقد الشركة الذى تم بينهم هو عقد باطل، لأنه نص فيه على حق كل من "زيد" و "عمر" فى إسترداد حصتهما بالكامل فى رأس المال المدفوع إلى جانب الربع فى الأرباح وبشرط أن لا يقل بأى حال عن خمسين جنيهاً، ولم يرد بالعقد نص على أنهما يتحملان شيئاً من الخسارة، فإن الحكم المستأنف إذ أخذ ببطلان الشركة لهذا السبب فإنه قد طبق القانون على وجهه الصحيح وإنما أخطأ فيما رتبته على هذا البطلان من نتائج بإعادة طرفى عقد الشركة الباطلة إلى ما كانا عليه قبل التعاقد، وقضى تبعاً لذلك بأحقية المستأنف عليهما "زيد" و "عمر" فى

موسوعة الشركات التجارية

إسترداد رأسمالهما كاملاً، ووجه الخطأ هو أن البطلان لا يوصل إلى إعفاء الشريكين سالفى الذكر من الخسارة فى حال وجودها وإنما يتعين، إن كانت هناك خسارة، أن يسوى حسابهما لتقسم بين الشركاء بنسبة موازية لنسبة ما إتفقوا عليه فى حالة الربح.

(يراجع نقض ١٩٣٣/٦/٢٣ طعن رقم ٨ سنة ٣ ق)

١١٩ - (ب) أنه فيما يختص بما دفع به المستأنف (شريك) من سقوط حق المستأنف عليهما سالفى الذكر فى إسترداد المبلغ المطالب به بالتقادم، فإنه متى كان العقد موضوع الدعوى باطلاً، على ما سبق إيضاحه، فإن حق المستأنف عليهما فى المطالبة بإسترداد ما دفع منهما ليد المستأنف يخرج عن نطاق المواد التجارية ويصبح محكوماً بالقواعد المدنية.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٩٥٤/١١/٢ قضية

رقم ٢٤٦ سنة ٦٩ ق)

١٢٠ - طبقاً للمادة ٤٣٤ مدنى أهلى يفهم: أنه لا يجوز أن يشترط فى الشركة أن واحداً من الشركاء أو أكثر لا يكون له نصيب فى الربح، و يسترجع رأس ماله سالماً من كل خسارة. ولكن يجوز أن يشترط أن من دخل الشركة بعمله لا يشترك فى الخسارة، بشرط أن لا يأخذ أجره عن عمله. وفى حالة اشتراك الشريك بعمله دون تحمله الخسارة وبدون ترتيب أجر لعمله يقسم الربح دون تحمل فى الخسارة. وإلا إن ترتب له أجر لعمله أو كان مشتركاً برأس مال، فلا بد من تحمله فى الخسارة، لأن القصد هو المشاركة والذى يقدم رأس ماله دون عمله فى شركة ما، مشروطاً بإعفائه من الخسارة مقررراً حصوله حتماً على مكسب أو ربح فمثل هذا الشرط باطل، وفى الوقت

== موسوعة الشركات التجارية ==

نفسه يبطل عقد الشركة، لأنها عقد معارضة لابد فيها من إلتزامات تبادلية، ومن له الغنم فعليه الغرم. وإذا كان الأساس فى عقد أى شركة هو توفر عنصرى الخسارة والربح فلا بد من القول ببطلانها إذا فقدت ركناً من أركانها. وبهذا الرأى أخذ القضاء فى مصر وهو أن عقد الشركة يعتبر باطلاً والشرط باطلاً (يراجع كتاب الزينى، جزء أول منه بند ١٩٦) ويتمخض العقد عن مبلغ من المال أعطى لمن استلمه، ولصاحبه عندئذ حق فوائده المقبولة قانوناً. وعلى ضوء ما سبق بيانه يحق لطالب مبلغه أن يطلبه مع الفوائد المستحقة قانوناً بواقع ٦% عملاً بالمادة ١٢٤ مدنى أهلى المعدلة فى شهر مارس سنة ١٩٣٨ من تاريخ الإستحقاق للسداد، لأنه فى المسائل التجارية وبالنسبة لمن يستحق عليه الفوائد من التجار ولو عن معاملة تجارية بالنسبة إليه دون غيره، فإنه يصح مطالبته بالفوائد التجارية عند إنتهاء الأجل وحسب العرف التجارى، بدون مطالبة رسمية، ولو لم يكن من إتفاق عليها. (كتاب الزينى جزء أول بند ١٥٩).

(محكمة مصر الابتدائية فى ١٣/٤/١٩٤٦، حكم رقم ٤١٨ سنة ١٩٤٥ - موسوعة المبادئ فى المواد التجارية والضرائب، الجزء الثانى، للأستاذ عبد العزيز سليمان، البحث رقم ٦١، ص ١٢٢)

١٢١- للغير أن يتمسك ببطلان الشركة التى لم تستوف الإجراءات المقررة قانوناً والحاصل قبل إتمام الإجراءات. ولا ريب أن مصلحة الضرائب من الغير فلها إذن الحق فى التمسك بالبطلان الواقع قبل إتمام لإجراءات.

موسوعة الشركات التجارية

(محكمة استئناف مصر فى ١١/١/١٩٤٥ - المجموعة الرسمية، السنة

٤٧، العددان الخامس والسادس، رقم ١٢٢)

١٢٢- إنه وإن كان قانون السجل التجارى قد أوجب قيد أسماء التجار والشركات التجارية مع كافة التعديلات التى تطرأ على البيانات الواجب تدوينها، إلا أنه لم يرتب على مخالفة أحكامه غير عقوبة المخالفة، وليس بـ أى نص يقضى بالبطلان فى مثل هذه الحالة أو يخول أياً كان حق الإحتجاج بعدم القيد أو نقص بعض البيانات، ولذلك فإن من الخطأ فى تطبيق القانون القول بعدم إمكان الإحتجاج بملحق عقد شركة لعدم قيده بالسجل التجارى.

(محكمة النقض فى ٦/٤/١٩٥٠، طعن رقم ١٣٥ سنة ١٨ ق - مجموعة

القواعد، ج ١، ص ٦٩٠ رقم ١٧)

١٢٣- (أ) إن المادة ٥١ من قانون التجارة تقضى بأنه إذا لم تستوف إجراءات الأشهار فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقيع على عقد الشركة، تكون الشركة باطلة ولا يقع البطلان بحكم القانون. وما دامت الشركة قائمة، ولم يطلب بطلانها بدعوى أو بدفع فى مواجهة الشركة، فلا بطلان.

(ب) يجوز لأحد الشركاء أن يطلب حل شركة لعدم إستيفاء إجراءات الأشهار إذ من العدل أن يتمكن الشريك من الخروج من شركة معرضة للبطلان، وأن تنتهى هذه الشركة بتصفية عاجلة، فإذا حكم بالبطلان اتبع فى تسوية حقوق الشركاء فى الأعمال التى حصلت قبل طلبه نص عقد الشركة طبقاً للمادة ٥٤ من القانون التجارى، ومعنى ذلك أن الشركة تعتبر مصفاة. ويتبع فى تصفيتها عقد الشركة وقواعد التصفية، ولا تختلف هذه الشركة التى

== موسوعة الشركات التجارية ==

قضى ببطلانها عن الشركة الصحيحة المنقضية بسبب إنتهاء مدة بقاء الشركة، إلا أن الشركة الأولى تتحل قبل الأوان المقرر لها.

(محكمة إستئناف مصر - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٠/٦/٨ قضية رقم

٣٥١ سنة ٦٦ق)

١٢٤- إن بطلان عقد الشركة لعدم نشرة تطبيقاً للمواد ٤٨ و ٤٩ وما بعدهما من القانون التجارى هو بطلان نسبي، بمعنى أن الإحتجاج به يكون قبل الغير لا بين الشركاء وبعضهم.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية والضرائب - ١٩٥٣/٣/٥

قضية رقم ٢٨٢ سنة ٦٩ق)

١٢٥- لئن أوجب القانون (م ٤٧٥ مدنى) أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً، فإن هذا البطلان لا يكون له أثر بين الشركاء إلا من تاريخ طلب الشريك الحكم به. وعليه فإن حقوق الشركاء فى المعاملات التى تمت قبل طلب البطلان، تصفى وفقاً لبنود العقد.

(محكمة التمييز فى ١٩٥٣/٧/٢٠ - مجلة القانون السورية، السنة ٤،

ص ٧٢٨)

١٢٦- إن قيد الشركة بالسجل التجارى دليل على قيامها وعلى أن عقدها نشأ صحيحاً فإذا كان الشريكان قد أغفلا الإشهار عنها فذلك يجعلها عرضة لإنقضاء مبترس، ولا يقع هذا البطلان بحكم القانون. ولمدين الشركة أن يطلب الحكم ببطلانها إذا كانت مصلحته فى هذا الطلب ويكون هذا فى حالة المقاصة بين دينه ودين له على أحد الشركاء ولا تقع المقاصة الحتمية إلا إذا زالت شخصية الشركة بالبطلان وبذلك تزول العقبة وتقع المقاصة. وكذلك فى حالة

موسوعة الشركات التجارية

العقود الثنائية التي تجعل الغير حائزاً لصفتي الدائن والمدين فيطلب البطلان لكي يبرأ من الإلتزامات التي فرضها عليه العقد. أما إذا انعدمت مصلحته فلا يجوز التمسك بالبطلان.

(محكمة لسيوط الابتدائية في ١٩٤٢/٣/١ - المجموعة الرسمية، السنة

٤٣، العدد الخامس، رقم ١١٦)

١٢٧- إنه وإن كان لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تفسير العقود التي تطرح أمامها واستخلاص قصد العاقدین منها، إلا أن تكييفها لهذه العقود وتطبيق نصوص القانون عليها يكونان خاضعان لرقابة محكمة النقض. فإذا إتفق تاجران على الإتجار في القطن لمدة محدودة بشروط حصلها أن أحدهما يدفع ثلثي رأس المال والثلث الباقي يدفعه الآخر الذي تكون النقدية في عهده ويكون هو المسئول وحده عن رأس المال والمتولى القيام بالعمل من شراء وبيع وتخزين وحلج، على أن يساعده الأول طبقاً لتعليماته هو، وأن الربح يقسم بين الاثنين بنسبة الثلث لصاحب الحصة الكبرى نظير فوائد مبلغه وأجرة عمله والثلثين للثاني نظير خبرته ورأس ماله، أما الخسارة فلا يتحمل صاحب الحصة الكبرى فيها شيئاً، بل يرد إليه نصيبه في رأس المال كاملاً، ثم نص في هذا العقد على أنه "معتبر بصفة إتفاق عن عمل معين فشروط الشركات التجارية غير منطبقة عليه" فهذا العقد إذا اعتبرته محكمة الموضوع عقد قرض واستخدام، كان لمحكمة النقض أن تتدخل في هذا التكييف، وأن تعتبره عقد شركة باطلة وفقاً لنص المادة ٤٣٤ من القانون المدني، بالرغم من اشتماله على ذلك النص، لأن صاحب الحصة الكبرى في رأس المال لم

موسوعة الشركات التجارية

يساهم فى الشركة بعمل فنى، بل شريكه هو بمقتضى عقد الإتفاق، القائم بالعمل كله.

(محكمة النقض فى ٢٢/٦/١٩٣٣، طعن رقم ٨ سنة ٣ ق - مجموعة القواعد، ج ٢، ص ٨٤٠ رقم ٥٢ - مطابق نقض جنائى ١٢٠٩ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٥/٢١ و ٣٥ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٢/٧)

١٢٨- (أ) من المقرر قضاء وفقها أن عقد الشركة التى لا وجود لها عقد باطل من تلقاء نفسه إذ يكفى للمحاكم أن تعلن بطلانه.

(ب) متى كان المستأنفون ينفون واقعة قيام الشركة فعلاً ومباشرة نشاطها - ولم تتبين المحكمة من الأوراق ما تطمئن معه إلى أن الشركة قامت فعلاً وباشرت هذا النشاط وترى أن عبء الإثبات فى هذه الحالة يقع على عاتق المستأنف ضده (الشريك يدعى بقيام الشركة) لأنه يعلق مطالباته على تصفية الشركة، الأمر الذى يستنتج منه أن يقرر بقيام الشركة فعلاً، ومن ثم يتعين إلزامه بهذا الإثبات.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية والضرائب - ١/١/١٩٥٣)

قضية رقم ١٨٦ سنة ٦٩ ق)

١٢٩- الشريك الذى يطلب إبطال الشركة لعدم الشهر، إنما يستعمل حقاً خوله إياه القانون ومن ثم يمتنع على شريك آخر أن يرجع عليه بالتعويض بسبب استعمال هذا الحق.

(محكمة الإستئناف المختلطة فى ٢٢/٥/١٩٠٧ البلتان السنة ١٩ ص ٢٧)

والفقه والقضاء فى القانون التجارى، الجزء الأول، للأستاذ مصطفى

رضوان، ص ٢٠٥ رقم ١٥)

موسوعة الشركات التجارية

١٣٠- إن مد مدة عقد الشركة وتعديل حق التوقيع عن الشركة وإستمرار الشركة فى حالة وفاة أحد الشركاء - هذه الشروط مما تمس الغبر، ومن ثم يتعين شهرها وإلا كانت الشركة باطلة.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٩٥٥/٥/٣١ - قضية رقم ٧٠٧ سنة ٧١ق)

١٣١- (أ) متى كانت نصوص العقد تقطع بأنه فى الواقع عقد تكوين شركة جديدة، كما تقطع تلك النصوص بأن الشركاء قصدوا تكوين شركة جديدة مستقلة تماماً عن الشركة القديمة، وخصوصاً من حيث علاقات الشركاء القدامى ببعضهم أو بدائنيهم أو بمصلحة الضرائب، وأنهم (أى الشركاء) إتفقوا على ضرورة إستيفاء كافة إجراءات التسجيل القانونية - فكان من الواجب شهر ذلك العقد وإستيفاء إجراءات التسجيل بالنسبة له وإلا كان باطلاً.

(ب) إذا لم يكن مقصوداً من العقد إنشاء شركة جديدة ولكن مجرد تعديل الشركة القديمة وحوى ذلك العقد تعديلات واجبة الشهر، فإن الجزاء على إغفال الإشهار هو البطلان بصريح نص المادة ٥٨ تجارى التى نصت على أنه "فى حالة مد مدة الشركة أو فسخها قبل إنقضاء مدتها وكذلك فى حالة تبديل فى الشركة المتضامنين أو خروج أحد منها وفى جميع الشروط أو الإتفاقات الجديدة التى يكون للغير فيها شأن فإنه يتعين إستيفاء الإجراءات المقررة بالمواد السابقة".

(ج) إن ما أبداه المستأنفان من أن إرادة الشركاء كانت تقصد أصلاً إبرام عقد منشئ لشركة جديدة ولكن هذه الإرادة تغيرت فيما بعد عند إتفاق الجميع

== موسوعة الشركات التجارية ==

على الاكتفاء بتعديل الشركة القديمة فاضيفت إلى العنوان كلمة تعديل فأصبح "عقد تعديل شركة تضامن" - هذا القول لا يمكن التعويل عليه لأن ذكر كلمة تعديل في العقد لا تدل بذاتها على تغيير نية المتعاقدين حقيقة وقد يكون المقصود منها - كما قرر المستأنف ضدهما - اظهار عقد تكوين الشركة بمظهر عقد التعديل للتوصل إلى خفض رسوم التسجيل.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٩٥٥/٥/٣١)

قضية رقم ٧٠٧ سنة ٧١ق)

١٣٢- لا يصح أن يشترط في عقد شركة أن يسترجع أحد الشركاء رأس ماله سالماً من كل خسارة، وكل شرط من هذا القبيل يعتبر باطلاً.

(محكمة الزقازيق الكلية في ١٩٣١/٥/١٤ - المحاماة، السنة ١٢، ص

٧٨٥ رقم ٣٨٦)

١٣٣- إذا تبين من نص عقد الشركة أن الشريك اشترط عدم تحمل أى عبء في الخسارة المحتملة من إدارة الشركة، فهذا النص يبطل عقد الشركة.

(محكمة كفر الزيات الجزئية في ١٩٣٢/١/٢١ - المحاماة، السنة ١٤،

ص ٧٢٣ رقم ٣٦٨)

المبحث الرابع نظرية شركة الواقع

١٣٤ - مضمون شركة الواقع

نظرية شركة الواقع أو الشركة الفعلية هي نظرية صاغها القضاء وسانده في صياغتها الفقه. بغرض تدارك ما يترتب علي أعمال القواعد العامة للبطلان - في مجال الشركات - من نتائج غير عادلة وإخلال بالمراكز القانونية وآثار سلبية من الناحية الاقتصادية ذلك لأن أعمال آثار البطلان طبقاً للقواعد العامة يعنى أنه متى أبطل عقد الشركة إعتبر العقد كأن لم يكن وترتبت تلك الآثار ليس فقط بالنسبة للمستقبل بل وأيضاً على الماضي لتمحو العلاقات التي نشأت فيما بين الشركاء أنفسهم وتلك التي إرتبطت بها الشركة مع الغير^(١).

وقد كان تطبيق القواعد العامة في مجال الشركات - فضلاً عما تؤدي إليه من نتائج غير عادلة التضحية بغير مبرر مقبول بمصالح الشركاء ومصالح الغير على السواء. فليس من العدل أن يسترد الشركاء - أعمالاً للقواعد العامة - ما قدموه من حصص كاملة بغض النظر عما إذا كانت الشركة منيت بخسائر أم لا وعدم تطبيق شروط العقد المتعلقة بتوزيع الخسائر والأرباح فيما بينهم كما أنه ليس من المقبول إهدار كافة المعاملات والتعهدات التي إلتزمت بها الشركة مع الغير.

(١) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ٦٣ - ص ٩٨

== موسوعة الشركات التجارية ==

ولهذه الإعتبارات كانت نظرية شركة الواقع ويخلص مضمونها فى أنه متى تقرر بطلان الشركة لتخلف أحد أركان العقد سواء الموضوعية أو الشكلية إقتصر أثر البطلان على المستقبل فقد ولا يرتد إلى الماضى. فنظرية شركة الواقع تعد إستثناء على قاعدة الأثر الرجعى للبطلان.

١٣٥- نطاق تطبيق نظرية شركة الواقع

سبق أن ذكرنا أن البطلان نوعان - بطلان مطلق وبطلان نسبى.

والبطلان المطلق هو الذى تمتد آثاره إلى ماضى الشركة ومستقبلها على حد سواء وتكون تصفيتها وتصفية المراكز القانونية التى ترتبت هى تصفية لما يسمى بشيوع الواقع. أما البطلان النسبى فهو الذى تقتصر آثاره على مستقبل الشركة فقط ولا تمتد إلى ماضى الشركة وتتم تصفيتها وتصفية المراكز التى ترتبت على أساس أنها وجدت بالفعل فى الفترة ما بين بدء تكوينها وحتى تقرير بطلانها.

١٣٦- واستناداً إلى ذلك فإن شركة الواقع لا تقوم إلا فى حالات بطلان

الشركة بطلاناً نسبياً وهى

١- حالة ما إذا كان البطلان راجعاً إلى تخلف شرط من الشروط الشكلية وهى الكتابة والشهر.

٢- حالة ما إذا كان البطلان راجعاً إلى عيب من عيوب الرضاء أو بسبب نقص الأهلية فالشركة هنا تعتبر كأن لم تكن بالنسبة للشريك ناقص الأهلية أو الذى تعيب رضاه أما بالنسبة لباقى الشركاء فهى تعد شركة واقع فى الفترة ما بين نشأتها وبطلانها.

موسوعة الشركات التجارية

١٣٧- وفيما عدا هاتين الحالتين - فلا مجال لقيام شركة الواقع ويكون ذلك في الحالات الآتية:

١- حالة ما إذا قضى ببطلان الشركة لعدم توافر ركن تعدد الشركاء، أو إنعدام الحصص إنعداماً مطلقاً.

٢- حالة بطلان الشركة لتخلف ركن نية المشاركة - كما في حالة شركة الأسد.

٣- حالة بطلان الشركة لعدم مشروعية المحل أو السبب ومخالفته للنظام العام^(١).

١٣٨- الآثار المترتبة على نظرية شركة الواقع

نفرق في هذا الصدد بين فترتين:-

الأولى: هي الفترة ما بين إنشاء الشركة والحكم ببطلانها.

الثانية: هي الفترة اللاحقة على الحكم بالبطلان.

أولاً: الآثار المترتبة على نظرية شركة الواقع بالنسبة للماضي

أ) بالنسبة للشركة كشخص معنوي

(١) ويعتبر الفقه والقضاء من قبيل الشركات التي تبطل بطلاتها مطلقاً لعدم مشروعية المحل أو السبب تلك الشركات التي تتكون خصيصاً بقصد الأضرار بالدائنين الشخصيين لأحد الشركاء ويكون الهدف من تكوين الشركة ومنع أموال الشريك كحصة في الشركة حتى لا يمكن لدائنيه التنفيذ عليها، أو الشركة التي يكونها مدين تاجر في حالة توقف عن الدفع بقصد التهرب من تطبيق أحكام الإفلاس وبطلان التصرفات في فترة الدين - انظر د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق بند ٦٧ - ص ١٠٣.

== موسوعة الشركات التجارية ==

١- تظل الشركة محتفظة بشخصيتها القانونية ونمتها المالية وتظل تصرفاتها صحيحة منتجة آثارها سواء فيما بين الشركاء أو في مواجهة الغير الذي تعامل مع الشركة^(١).

٢- تخضع الشركة والشركاء فيها للضرائب على الأرباح التجارية والصناعية .

٣- كما تستفيد من الإعفاءات الضريبية المقررة قانوناً

٤- تعتبر شروط عقد الشركة صحيحة ومنتجة لآثارها ما لم تكن باطلة في ذاتها وتتحدد مساهمة الشركاء في الأرباح والخسائر وفقاً لشروط عقد الشركة.

ب- بالنسبة إلى الشركاء

فيما عدا الشركاء الذين أبطل عقد الشركة بالنسبة لهم يظل عقد الشركة صحيحاً فيما بين الشركاء.. واستناداً إلى ذلك تتم تصفية الشركة وتوزيع الأرباح والخسائر إستناداً إلى عقد الشركة وما تضمنه من شروط.

ج- بالنسبة لمديني الشركة

تعتبر الشركة في الفترة السابقة على تقرير البطلان قائمة فعلاً بالنسبة لمديني الشركة وعليه تعتبر التصرفات التي أبرمتها الشركة معهم صحيحة وناظفة في حقهم. ولا يحق لهم التمسك ببطلان الشركة للتخلص من إلتزاماتهم من قبلها^(٢).

(١) فلا يستطيع هذا الغير إذا كنا مدينا للشركة أن يحتج ببطلانها ليتخلص من إلتزاماتها قبلها

- انظر إستئناف مختلط ١٠ فبراير سنة ١٩٢٧ مجلة التشريع والقضاء السنة ٢٣ ص ٣٤٩

- د. أبو زيد رضوان المرجع السابق بند ٦٩ ص ١٠٥.

(٢) إستئناف مختلط ١٠ فبراير سنة ١٩٢٧

د - بالنسبة لدائني الشركة

لا يستطيع الشركاء التمسك ببطلان الشركة قبل دائني الشركة، ولكن لدائني الشركة التمسك ببطلان الشركة ولهم على عكس ذلك التمسك بإعتبار الشركة قائمة. فإذا تمسك دائن الشركة بإعتبار الشركة قائمة كانت جميع التصرفات التي أبرمها مع الشركة صحيحة وناظدة في حق الشركة.

هـ - بالنسبة لدائني الشركاء الشخصيين

لدائني الشركة حق التمسك ببطلان الشركة، ولهم أيضاً أيضاً التمسك ببقاء الشركة فعلاً في الفترة السابقة على تقرير البطلان وغالباً ما يتمسك دائني الشركاء الشخصيين ببطلان الشركة لما في ذلك من مصلحة لهم تتمثل في إستعادة الشركاء لحصصهم فيستطيعون التنفيذ عليها.

إذا تمسك بعض دائني الشركاء الشخصيين ببطلان الشركة وتمسك البعض الآخر منهم ببقاء الشركة تعين تغليب البطلان لأنه هو الأصل. كذلك الحال إذا تمسك الدائنين الشخصيين للشركاء ببطلان الشركة وتمسك الدائنين للشركة ببقائها فإنه يغلب جانب الدائنين الشخصيين للشركاء وهو البطلان. وللدائنين الشخصيين التمسك ببطلان الشركة بأحد طريقين:

الأول : بطريق الدعوى غير المباشرة^(١) إلا أنه يعيب على هذا الطريق أنهم لا يستطيعون التمسك بهذا البطلان إذا تمسك دائني الشركة ببقائها وذلك لأن مدينهم لا يستطيع الاحتجاج ببطلان الشركة قبل دائني الشركة.

الثاني : بطريق الدعوى المباشرة: فيتمسكون ببطلان الشركة بإعتبارهم من الغير.

(١) تنص المادة ٢٣٥ من القانون المدني على أنه: لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوقه هذا المدين، إلا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز....".

أحكام النقص

١٣٩- الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها. إعتبارها قائمة فعلاً فيما بين الشركاء في الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان - م ٥٤ من قانون التجارة. شرطه. أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً. عدم البدء في تنفيذها قبل الحكم ببطلانها وعدم مزاولتها أى عمل من أعمالها. أثره. عدم إعتبارها شركة فعلية في هذه الفترة وإنتفاء العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعى للبطلان.

(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٠ س ٣٩ ص ١٠٥٩)
١٤٠- دعوى الشريك بإسترداد حصته في رأسمال الشركة قبل حصول التصفية غير مقبولة لرفعها قبل الأوان.

(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٤ س ٣٩ ص ٢٠٢)
شركات الواقع التجارية - إكتسابها الشخصية المعنوية بمجرد تكوينها. إعتبارها شركات تضامن ما لم يثبت خلاف ذلك. نظم الشارع شركات الواقع حماية لحقوق الغير الذى يتعامل معها والشركة بمجرد تكوينها تعتبر شخصاً معنوياً ويترتب على ذلك جميع النتائج التى تترتب على الشخصية المعنوية وتعتبر من شركات تضامن ما لم يثبت خلاف ذلك.

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٦ س ٣٢ ص ٢٠٣٧)
١٤١- الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها. إعتبارها قائمة فعلاً فيما بين الشركاء في الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان م ٥١ و ٥٤ من قانون التجارة. شرطه. أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً.

موسوعة الشركات التجارية

مؤدى المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٤ من قانون التجارة أن المشرع حينما إعتبر الشركة باطلة - لعدم شهر ونشر عقدها - قائمة فعلاً فيما بين الشركاء فى الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان قد إشتراط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً بأن إكتسبت حقوقاً وإلتزمت بتعهدات، وذلك حتى يمكن القول بوجود كيان لها فى الواقع ليصل الشركاء من ذلك إلى تصفية العمليات المشتركة فلا ينفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقين وهو الأمر الى أريد تفاديه بالإلتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية، أما إذا كانت الشركة لم يبدأ فى تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها - لعدم إتخاذ إجراءات شهر ونشر عقدها - ولم تكن قد زاولت أى عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لها كيان فى الواقع فى الفترة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن بداهة إعتبرها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعى للبطلان منتفية فى هذه الحالة.

(الطعن رقم ١٣٩٣ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣،

الطعن رقم ١١٩٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٠،

الطعن رقم ١٣٢٦ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣/٦/١٤)

من أحكام المحاكم التجارية في شركة الواقع

١٤٢- إن المحكمة غير ملزمة بتعقب الخصوم في جميع مناحي دفاعهم، بل يكفيها أن تضمن حكمها الأسباب التي تكفي لحمله. فمتى أنتهت المحكمة إلى عدم قيام شركة الواقع المزعومة على أساس الأدلة المقدمة في الدعوى فإن الاحالة إلى التحقيق بعد ذلك تغدو غير ذات موضوع.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٩٥٨/٥/٢٧)

قضية رقم ١١٤ سنة ٧٥ق)

١٤٣- متى كان المستأنف لم يتعامل مع شركة الواقع المزعومة على أساس قيامها، ولكنه تعامل مع "زيد" الشريك شخصياً وتقدم على هذا الأساس بدينه في تفليسه المدين المذكور فلا يستطيع أن يعود اليوم فيدعى أن نفس الدين قد ترتب في ذمة شركة يعترف هو نفسه بأنه لم يعرف بوجودها إلا بعد أن صدر الحكم بشهر إفلاس "زيد".

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٩٥٨/٥/٢٧ قضية

رقم ١١٤ سنة ٧٥ق)

١٤٤- إذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت إنتفاء وجود شركة واقعية بين المفلس والمطعون عليهم، وأسست تكييفها لعلاقة الطرفين بأنها علاقة مديونية على عدة إعتبارات استخلصتها من أوراق الدعوى ومن العقد الذي تمسك به الطاعن أوضحتها في أسباب حكمها - منها أنه لم يوقع على هذا العقد أحد من المطعون عليهم سوى المطعون عليها الأولى، ومنها أن المفلس تعهد في ذلك العقد بسداد المبالغ التي اقتضاها من المطعون عليهم

موسوعة الشركات التجارية

على فترات متفاوتة وبفوائد معتدلة، مما يجعل علاقة المطعون عليهم بالمفلس مماثلة لعلاقة غيرهم من الدائنين، فإن هذا الذي استظهرته محكمة الموضوع في أسباب سائغة يبرر قانوناً التكييف الذي خلص إليه الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقد الذي تمسك به الطاعن، على إعتبار أنه كاف في إثبات نية المشاركة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ولا يعتوره قصور.

(محكمة النقض في ١٠/١٢/١٩٥٩، الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ق -

مجموعة الأحكام، السنة العاشرة، العدد الثالث، ص ٧٧٦ رقم ١١٦)

١٤٥- متى عجز المستأنف (الدائن) عن إثبات وجود الشركة الواقعية التي يدعى بوجودها بين المستأنف عليه الأول والمفلس، وعن غثبات صورية العقد المحرر بين المذكورين فيكون العقد المذكور هو الذي يحكم العلاقة بين طرفيه وهو صريح في نفي وجود شركة واقعية بينهما وأنه إنما يتضمن تعيين المستأنف عليه الأول حارساً إختيارياً على محل المفلس لإدارته لإصلاح حاله ضماناً لسداد دينه وهو أمر جائز قانوناً لا يبنى عليه وجود أى شركة بين الطرفين، ومن ثم يكون القول بإمتداد حكم إشهار الإفلاس الصادر ضد المدين إلى المستأنف عليه الأول في غير محله ويتعين رفضه.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية التاسعة - ١٦/٣/١٩٥٥

قضية رقم ٧٧٠ سنة ٧٠ق)

١٤٦- (أ) متى كان الورثة قد إتفقوا على الإحتفاظ بالإسم التجارى وعنوانه "شركة كذا...". وأختاروا مديراً للمحلات التجارية الذى عين أيضاً من محكمة الأحوال الشخصية وصياً خاصاً لإدارة نصيب القصر تلك

المحلات وتعاملوا مع البيوت المالية والتجار على هذا الوضع عن طريق من اختاروه ممثلاً لهم، كما هو ظاهر من الشيكات المسحوبة وأوامر الدفع المقدمة في الدعوى، مما يدل على أن الورثة قصدوا تكوين شركة بينهم واتخذوا فعلاً مظاهر الشركة أمام الغير وتوافرت لتلك الشركة جميع الأركان اللازمة لإنعقادها قانوناً. وإذا كان الورثة قد أغفلوا استكمال الشروط الشكلية اللازم توافرها في عقد الشركة فإن هذا لا ينفى عن مؤسستهم صفتها كشركة فعلية، ومن ثم لا يعفيها طبقاً لما استقر عليه القضاء والفقه من نتائج ذلك ومنها شهر الإفلاس عند التوقف عن الدفع.

(ب) إنه وإن كانت هناك أوجه شبه بين حالة الشيوخ وبين الشركة إلا أن هناك ضوابط قانونية وفوارق تميز كلا منها عن الأخرى إذ يختلف حكم القانون في كليهما. ومن المقرر أنه يلزم لقيام الشركة أن تتوافر فيها الأركان الأربعة العامة اللازمة في كل عقد وهي الرضاء والأهلية والموضوع والسبب ويتوفر لها كذلك شروط موضوعية وهي تقديم كل شريك حصة من رأس المال والإشتراك في الأرباح والخسائر وقصد تكوين شركة أي نية المشاركة. فإذا تحققت هذه الشروط في أية حالة إعتبرت شركة وإن لم تستكمل الشروط القانونية الشكلية اللازمة قانوناً، لأنه من المتفق عليه أنه يوجد بجانب الشركات المؤسسة طبقاً للقانون شركات أخرى، وهي الأكثرية، لا تؤسس طبقاً للأوضاع القانونية وإنما تنشأ من حيث الواقع نتيجة لاشتراك عدة أشخاص معاً في عمل مشترك وهدف واحد ويظهرون أمام الغير على إعتبار أنهم شركاء في مؤسستهم فإذا توفرت فيها الشروط الموضوعية لتأسيس الشركات إعتبرت شركات واقعية.

(ج) إن الحكم فى الأهلية يكون بمقتضى قانون الأحوال الشخصية ومن المقرر طبقاً لهذا القانون أن الوصى يمثل القاصر وينوب عنه قانوناً إذ أنه هو الذى يباشر أهلية الأداء له - وإن فى يجوز للوصى المأنون له من محكمة الأحوال الشخصية أن يقوم بعمليات تجارية نيابية عن القاصر أو بالإشتراك عنه فى شركة تجارية.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٩٥٥/١١/٨ قضية رقم ٥٨٦ سنة ٧٢ق)

١٤٧- إذا انتهت شركة بوفاة أحد أعضائها ووجب تصفيتها وفقاً لما جاء بعقدها ولكنها إستمرت فعلاً بين الشركاء الأولين وورثة المتوفى بدون عقد وبغير تعديل فى شروط الشركة القديمة، نفذت على هذه الشركة الفعلية أحكام العقد القديم، إلا ما كان خاصاً بالمتوفى من أجل قيامه بعمل يقوم به ورثته فإنه لا يحسب لهم.

(محكمة إستئناف مصر فى ١٩٣٧/١١/٣٠ - المحاماة، السنة ١٨،

ص ٨٧١ رقم ٤٠٤)

١٤٨- يبقى الشركاء فى شركة فعلية مسئولين بمقدار العجز الحاصل وقت إنسحابهم إذا كانوا قد انسحبوا من الشركة حين لم تكن فى حالة جيدة.

(محكمة الإستئناف المختلطة فى ١٩٣٩/١/١١ - المحاماة، السنة ٢٠،

ص ٨٥٤ رقم ٢٤٥)

١٤٩- يجب أن تبدأ التصفية من تاريخ رفع الدعوى لا من تاريخ وفات المورث وإن كان مذكوراً بالعقد الذى بينه وبين شركائه أن الشركة تنتهى

== موسوعة الشركات التجارية ==

وتصفى ب وفاة أحد الشركاء، ومتى ثبت أن هناك شركة فعلية قامت بأعمالها بعد وفاة الشريك إلى حين رفع الدعوى.

(محكمة إستئناف مصر فى ١٩٣٧/١١/٣٠ - المحاماة، السنة ١٨،

ص ٨٧٦ رقم ٤٠٤)

١٥٠- متى كانت المحكمة إذ قررت بناء على الأدلة التى أوردتها قيام شركة واقعية بين الطاعن وولديه بعنوان "قلان وأولاده" للاستغلال بتجارة الحدايد والبويات فى المحل التجارى الذى اتخذته مقراً لها، وإذ قالت أن كلا من هؤلاء الشركاء الثلاثة قد اشترك فى نشاطها التجارى - فإنها بذلك تكون قد قررت ضمناً توافر العناصر المطلوبة قانوناً لتكوين الشركة، من رأس مال لها ونية الإشتراك فيها وقصد الحصول على ربح أو تحمل الخسارة وذلك أياً كانت صفة كل شريك فى رأس المال أو نصيبه فى الربح أو الخسارة. مما يكون معه النعى عليها بمخالفة القانون فى هذا الخصوص على غير أساس.

(محكمة النقض فى ١٩٥٢/١٢/١٨، طعن رقم ٣٢٩ سنة ٢٠ ق -

مجموعة القواعد، ج ١، ص ٦٨٧ رقم ١)

١٥١- إن عدم تحرير عقد للشركة لا يغير من الأمر الواقع فى قيامها فعلاً، لأنه من المقرر وجود شركات واقعية، وتسرى عليها أحكام الشركات إذا ما ثبت قيامها مع عدم توفر الشروط اللازمة لوجودها قانوناً.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٩٥٤/١٢/٣٠ -

قضية رقم ٢٧١ سنة ٧١ ق)

١٥٢- (أ) إنه رغم عدم إتخاذ إجراءات الشهر، فإن البطلان لا يؤثر على أن الشركة قامت فى الماضى فعلاً بين الشركاء ولذلك فقيماً يختص

موسوعة الشركات التجارية

بعلاقة الشركاء يكون لهذا البطلان أثر الفسخ، وهذا ما استقر عليه رأى الشراح وسارت عليه الأحكام فى فرنسا (ليون كان ورينو وجيز ص ١١٩) وينبنى عليه أن تصفية الشركة وتقسيم أرباحها وخسائرهما يجب أن يحصل على أساس عقد الشركة.

(ب) إن المادة ٥٠٥ مدنى لا تتطلب لقيام الشركة إلا إتحاد إرادة المتعاقدين على ذلك، بأن يعترزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى لإقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح أو خسارة ونصت المادة ٥٠٦ على إعتبار الشركة شخصاً إعتبارياً بمجرد تكوينها وفى هذا ما يكفى لإعتبار أن الشركة قد قامت من الناحية الفعلية بين الطرفين فلا يمكن أن يهدر هذا الكيان الفعلى إلا بعد فسخها وتصفيتها - ويكون للبطلان من النتائج ما للفسخ، ومتى تقرر الفسخ وجب تعيين مصف لتقسيم الأرباح والخسائر بين الشركاء.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية والضرائب - ١٩٥٢/٤/١٧)

قضية رقم ٣١٣ سنة ٦٨ ق)

١٥٣- إنه من غير المعقول أن تكون الشركات الواقعية وهى التى لم يحرر عنها عقد ولم يتم إشهارها طبقاً للقانون - أحسن حالاً من الشركات القانونية، فيتخلص أعضاؤها من إلتزاماتهم قبل الغير، ويكونون بذلك مثلاً شيئاً يشجع على إهمال نصوص القانون التى وضعت لتنظيم الشركات. فإن من الشراح وأحكام المحاكم من قالوا بأن للشركات الواقعية الشخصية الإعتبارية أسوة بالشركات المعقودة بمحررات مسجلة، وأنه يجوز غشها وإفلاسها إذا توقفت عن سداد ديونها، وأنها تعتبر شركات تضامن إذا ظهرت الشركة الواقعية أمام الجمهور بعنوان.

(محكمة إستئناف مصر - الدائرة التجارية الأولى - ٢٦/١٠/١٩٥٠ قضية
رقم ١٥٧ سنة ٦٧ق)

١٥٤- لما كانت الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة، فيما قررته من قيام شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه، هي أدلة مقبولة قانوناً في الدعوى التي رفعتها المطعون عليها بوصفها دائنة لهذه الشركة بطلب الحكم بإفلاسها لتوقفها عن سداد ديونها، وهي أيضاً أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة وكان عدم قيد إسم هذه الشركة بالسجل التجاري لا أهمية له غرض هو ليس إجراء واجباً لقيام الشركة سواء في القانون أو في الواقع، وكان قيد إسم الطاعن الأول وحده في السجل التجاري لا ينفي قيام الشركة الواقعية التي قررتها المحكمة بينه وبين ولديه. وكان ما اعتمد عليه الطاعن الثاني من أنه موظف في أحد البنوك لا يمنع من أن يكون شريكاً في الشركة محل النزاع على ما قررته المحكمة بناء على الأدلة التي أوردتها كما لا تحول وظيفته هذه دون الحكم بإفلاس الشركة التي يكون شريكاً فيها، وكان الثابت بالحكم أن المحكمة لم تعتمد في قولها بقيام الشركة الواقعية على لافتة المحل وحدها وإنما على أدلة أخرى، وكان خلو السندات الأذنية الموقع عليها من أحد ولدي الطاعن من كلمة (عن) لا ينفي أن هذه السندات كانت معاملة لحساب الشركة متى كانت المحكمة قد اعتمدت على ما هو ثابت بها من أن المبالغ الواردة فيها هي اثمان بضائع استوردتها شركة الطاعن الأول وولديه وأن ابن الطاعن الأول الذي وقع على هذه السندات قد وقع عليها هي ووصلات تسليم البضاعة على هذا الأساس دون ذكر إسم الشركة فيها ولما قررته المحكمة من أنه مدير لهذه الشركة وهذا من المحكمة

موسوعة الشركات التجارية

استخلاص موضوعي لا مخالفة فيه للقانون وكان تقرير المحكمة بأن الطاعن الثاني شريك في الشركة المذكورة بناء على ما استخلصته من توقيعه على الطلبين المقدم أحدهما إلى أحد المحال التجارية والآخر إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية بخصوص قائمة الرسوم المستحقة على محل تجارة الشركة وهو استخلاص سليم ولا خطأ فيه في الاستدلال - لما كان ذلك يكون ما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من مخالفة القانون، والخطأ في الإسناد والاستدلال، على غير أساس.

(محكمة النقض في ١٨/١٢/١٩٥٢، طعن رقم ٣٢٩ سنة ٢٠ ق - مجموعة

القواعد، ج ١، ص ٦٩٠ رقم ١٩)

١٥٥- إذا كانت الشركة المتنازع عليها شركة تضامن لا محاصة - فإنه يمكن غثباتها بالأوراق التي تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة تبيح إقامة الدليل بالبيئة طبقاً للمادة ٢١٧. وإن اغفال الإجراءات الشكلية الواجب اتباعها في تلك الشركات - وإن جعلها باطلة - فهذا البطلان يوجب تصفيته ولا يضيع حق الشركاء قبل بعضهم بعضاً. ومتى قضى ببطلانها تصفى ويأخذ كل شريك حقه. وتعتبر قائمة فعلاً حتى يوم طلب البطلان وهو ما قضت به المادة ٥٤ من القانون التجاري الأهلى المقابلة للمادة ٦٠ مختلط، لأن الشكك التي لم تستوف الإجراءات الشكلية إذا قامت بأعمالها فتعتبر شركة بالفعل وإن وجب الحكم ببطلانها فلا بد من تصفيته وإعطاء كل شريك حقه.

(محكمة إستئناف مصر في ٢١/١١/١٩٤٠ - المجموعة الرسمية، السنة ٤٣

العدد الثالث، رقم ٦٠)

١٥٦- إن الشريكين في شركة فعلية تضامنية، وهما الظاهر أن فى العمل بنفسيهما فى عملية تجارية، يعتبر كل منهما وكيل للآخر، وكل منهما موكل ورب عمل، ويعتبر مسئولاً لعدم الملاحظة والمراقبة مسئولية تقصيرية تضامنية عن أخطاء وكيله وتقصيره وعن عدم القيام بعملية النقل فيلزمان بالتضامن: لأن الديون

== موسوعة الشركات التجارية ==

التجارية مفترض فيها التضامن خلافاً للديون المدنية (كتاب الزينى، جزء أول، بند ٤٨ وبند ١٥٩) ولأن العرف التجارى يقضى بوجود هذا التضامن ولو لم يتفق المدينون على ذلك مع الدائن. (ليون ورينو بند ٣٨١ والمحاماه السنة ٢١ ص ٢٨٩ والمحاماه السنة ٢١ ص ٧٨٩).

(محكمة مصر الابتدائية، فى ١١/١/١٩٤٥، حكم رقم ٩٩ - موسوعة المبادئ فى المواد التجارية والضرائب، الجزء الثانى، للأستاذ عبد العزيز سليمان، البحث رقم ٤٢ ص ٣٣)

١٥٧ - التضامن مفترض فى المسائل التجارية فى الشركات الفعلية، وهى وأن ثبتت بين المتشاركين بالبيئة أو بالقرائن وظواهر الحال فهى أدعى للثبوت بالنسبة للغير بنفس الطرق ولو لم يحصل عنها كتابة.

(محكمة إستئناف مصر - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٠/٤/٦ - قضية رقم ٤٧٢ سنة ٦٦ق)

١٥٨ - للشريك فى شركة تجارية فعلية أن يطالب بحقوقه الناتجة من أعمالها وأن يثبت من أجل ذلك وجودها فى الماضى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فى ذلك القرائن والبيئة.

(محكمة النقض فى ١١/٥/١٩٣٦، طعن رقم ١٤٠٧ سنة ٦ق - مجموعة القواعد "الدائرة الجنائية" ج ٢، ص ٧٧٩ رقم ٢)

١٥٩ - إنه وإن كان الأصل فيما عدا شركة المحاصة أن الشركات لا تكون صحيحة إلا طبقاً للأوضاع التى نص عليها القانون، ون شركة المحاصة تثبت بتقديم الدفاتر والخطابات فإن هذه الأحكام القانونية لا تمنع من إمكان قيام شركة فعلية بين إثنين أو أكثر وترتيب ما يتقضى ذلك من النتائج سواء فى علاقة الشركاء بعضهم ببعض أم فى معاملتهم مع الغير.

(محكمة النقض فى ١١/٥/١٩٣٦، طعن رقم ١٤٠٧ سنة ٦ق - مجموعة)

الفصل الثالث

الشخصية المعنوية للشركة

١٦٠- ماهية الشخصية القانونية (المعنوية)

المقصود بالشخصية القانونية هي صلاحية الشخص لإكتساب الحقوق والإلتزام بالواجبات ، فالشخصية القانونية ليست إلا وضعاً قانونياً يضاف إلى كل من يعتبر في نظر القانون صاحب حق أو ملتزماً بواجب قانوني طبقاً لقواعده (١) .

١٦١- بدء إكتساب الشركة للشخصية المعنوية

تنص المادة ١/٥٠٦ من القانون المدني على أنه :- "

١- تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً ، ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد إستيفاء إجراءات الشهر والنشر التي يقرها القانون.

٢- ومع ذلك للغير إذا لم تقوم الشركة بإجراءات النشر المقررة أن يتمسك بشخصيتها . "

ومفاد نص المادة ٥٠٦ من القانون المدني أن الشركة تجارية كانت أو مدنية تكتسب الشخصية القانونية بمجرد تكوينها أي بمجرد إبرام عقدها .

ولكن يلاحظ أن :-

١- الشركة المدنية يحتج بشخصيتها على الغير بمجرد تكوينها دون ما إعتبار لإتخاذ إجراءات الشهر حيث لم يستلزم القانون المدني هذه الإجراءات

(١) الوجيز في القانون التجاري - الجزء الثاني بند ٤٥ ص ٥٥ - للدكتور زكي زكي الشعراوي .

== موسوعة الشركات التجارية ==

بالنسبة لها . أما الشركات التجارية فلا يحتج بشخصيتها على الغير إلا بعد إستيفاء إجراءات الشهر بالقيد بالسجل التجارى .

٢- أن للغير الذى يتعامل مع الشركة أن يتمسك بشخصيتها القانونية ولو لم تقم بإجراءات الشهر والنشر .

٣- يستثنى من هذه القاعدة شركة المساهمة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسئولية المحدودة حيث إنها لا تكتسب الشخصية القانونية إلا بعد إتخاذ إجراءات الشهر والنشر بالقيد بالسجل التجارى ^(١) .

١٦٢- إنقضاء الشخصية القانونية للشركة

تنص المادة ٥٣٣ من القانون المدنى على أنه :- " تنتهى عند حل الشركة سلطة المديرين ، أما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهى هذه التصفية ."

ومفاد نص المادة ٥٣٣ من القانون المدنى إنتهاء سلطة المديرين بمجرد حل الشركة لسبب عام أو لسبب خاص من أسباب انحلال الشركات ، ولكنها تقضى إتباعاً لما أجمع عليه القضاء والتشريع الحديث ببقاء شخصيتها القانونية (المعنوية) فى حدود ما تتطلبه أغراض التصفية كإنجاز الأعمال الجارية وإستيفاء حقوق الشركة ووفاء ديونها أما فيما عدا هذه الأغراض فتزول شخصية الشركة فلا يمكن مثلاً البدء بأعمال جديدة لحسابها ^(٢) .

(١) تنص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه :- "

(٢) وربما كان إحتفاظ الشركة بشخصيتها فى فترة التصفية بمثابة الحجر فى إنحلال المفهوم التعاقدى للشركة وإقترابها من فكرة للنظام. إذ تظل الشركة محتفظة بهذه الشخصية حتى تتم عمليات التصفية رغماً عن إرادة الشركاء - راجع نقض مدنى ٢٦ يناير سنة ١٩٧٦ -

موسوعة الشركات التجارية

ويترتب على إحتفاظ الشركة بشخصيتها خلال فترة التصفية نتائج هامة منها :-

- ١ - تحتفظ الشركة بإسمها وعنوانها كما تحتفظ بموطنها مع كافة ما يترتب على ذلك من آثار من حيث الإجراءات القضائية والإختصاص القضائي .
- ٢ - إحتفاظ الشركة بذمتها المالية المستقلة عن ذمم الشركاء فيها .
- ٣ - تظل الشركة خلال فترة التصفية محتفظة بطبيعتها التجارية .

١٦٣ - النتائج المترتبة على إكتساب الشركة للشخصية القانونية

تنص المادة ٥٣ من القانون المدنى على أنه :- الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان الطبيعية وذلك فى الحدود التى قررها القانون . فىكون له :-

- أ) ذمة مالية مستقلة .
- ب) أهلية فى الحدود التى يعينها سند إنشائه أو التى يقررها القانون .
- ج) حق التقاضى .
- د) موطن مستقل ، ويعتبر موطنه المكان الذى يوجد فيه مركز إدارته . والشركات التى يكون مركزها الرئيسى فى الخارج ولها نشاط فى مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلى المكان الذى توجد فيه الإدارة المحلية .
- هـ) ويكون له نائب يعبر عن إرادته .

المجموعة ٢٠ من ٢٧ رقم ٦٨ ص ٣٠١ - راجع أيضاً د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق ص ١١٥ .

موسوعة الشركات التجارية

ومفاد نص المادة ٥٣ من القانون المدنى سالف الذكر أن الشركة بإعتبارها شخصاً معنوياً تتمتع بكافة ما يتمتع به الكائن القانونى الفرد (التاجر) من حقوق فيكون لها إسم وعنوان وموطن وجنسية ونمة مالية مستقلة - وتكتسب الحقوق وتحمل الإلتزامات .

وسوف نتناول بالبحث تباعاً كل من إسم وعنوان الشركة وموطنها وجنسيته وذمتها المالية وأهليتها

١٦٤ - أولاً: إسم الشركة وعنوانها

بديهي أن يكون للشركة إسم يميزها عن غيرها من الشركات أو الأشخاص الاعتبارية الأخرى ، وتبدو أهمية الإسم بالنسبة للشركة فى المعاملات التى تجريها بهذا الإسم مع الغير ، إذ يتم التوقيع عليها بهذا الإسم . كما تبدو أهميته أيضاً فى إجراءات التقاضى إذ أن إسم الشركة كاف دون ذكر أسماء الشركاء لرفع الدعاوى أمام القضاء .

والقاعدة العامة هى حرية الشركة فى إختيار الإسم الذى تراه مناسباً لها والذى يميزها عن غيرها من الشركات والمؤسسات الأخرى . إلا أن المشرع فرق فى هذا الصدد بين شركات الأشخاص وشركات الأموال .

١٦٥ - شركات التضامن وشركة التوصية البسيطة

نصت المادة ٢١ من المجموعة التجارية على أن :- " إسم واحد من الشركاء أو أكثر يكون عنوان للشركة ."

كذلك نصت المادة ٢٤ من ذات المجموعة على أنه :- " تكون إدارة هذه الشركة - التوصية البسيطة - بعنوان ويلزم أن يكون هذا العنوان إسم واحد أو أكثر من الشركاء المسئولين المتضامنين "

موسوعة الشركات التجارية

مفاد المادتين ٢٠ ، ٢٤ من المجموعة التجارية سالفتي الذكر أن المشرع لم يستلزم أن يكون لشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة اسم وإنما أوجب أن يكون لهما عنوان ، كما أوجب أن يكون هذا العنوان اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين . إلا أن هذا لا يمنع أن تتخذ شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة بالإضافة إلى العنوان اسماً تجارياً يشق من الأعمال التي تقوم بها يميزها عن غيرها من الشركات والمؤسسات الأخرى . وإغفال العنوان في شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة لا يترتب عليه بطلان الشركة^(١) إلا أنه يتعين في هذه الحالة أن يكون التوقيع على معاملات الشركة باسم مدير الشركة نيابة عن كل الشركاء ويتعين أن يذيل توقيع المدير بأسماء جميع الشركاء المتضامنين .

١٦٦- شركة المحاصة

شركة المحاصة هي شركة مستترة - يتعامل فيها مديرها مع الغير باسمه الشخصي - ويبدو أمام الغير أنه يتعامل لحسابه الخاص - وعليه فلا محل لأن يكون لها اسم أو عنوان .

١٦٧- شركة المساهمة

تنص المادة ٣٢ من المجموعة التجارية على أن :- " شركة المساهمة لا تعنون باسم الشركاء ولا باسم أحدهم " .
وتنص المادة ٣٣ في ذات المجموعة على أنه: " وإنما يطلق عليها - شركة المساهمة - الغرض المقصود منها كعنوان لها " .

(١) إستئناف مختلط ١٠ نوفمبر ١٩١٥ - للبوتقان - س ٢٨ - ص ١٣ - انظر د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق بند ٨٠ ص ١١٨ .

موسوعة الشركات التجارية

مفاد المادتين ٣٢، ٣٣ من المجموعة التجارية سالفتي الذكر أن شركة المساهمة لا تعنون بإسم أحد من الشركاء فيها وإنما يشتق عنوانها من الغرض الذي أنشئت من أجله . ويجب أن يتضمن الإسم ما يدل على أن الشركة هي شركة مساهمة .

١٦٨ - الشركة ذات المسؤولية المحدودة

تنص المادة ٣/٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه :-
وللشركة - أي الشركة ذات المسؤولية المحدودة - أن تتخذ إسماً خاصاً ، ويجوز أن يكون إسمها مستمداً من غرضها ، ويجوز أن يتضمن عنوانها إسم شريك أو أكثر ."

ومفاد نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ سالفه الذكر أن المشرع منح الشركة ذات المسؤولية المحدودة حق الخيار في أن تتخذ إسماً خاصاً أو أن يكون إسمها مستمداً من غرضها وأن يتضمن عنوانها إسم شريك أو أكثر ^(١) .

١٦٩ - شركة التوصية بالأسهم

شأنها شأن شركة التوصية البسيطة . فيكون لها عنوان يتألف من إسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين (مادة ٢٤ مجموعة تجارية) ولا يجوز

(١) يرى جاتب من الفقه - د. أبو زيد رضوان - للمرجع السابق بند ٨٢ ص ١١٩ - أن الرخصة التي اعطاها المشرع للشركة ذات المسؤولية المحدودة هي محل نقد لأنه ربما أدت إلى اللبس لدى الغير في نوع الشركة واعتبارها من شركات الأشخاص حيث المسؤولية فيها غير محدودة في حين أن المسؤولية في الشركة - كما يبين من إسمها - هي مسؤولية محدودة ولذلك يتعين في حالة ما إذا تضمن عنوان الشركة إسم أحد الشركاء أن يزيل بعبارة "شركة ذات مسؤولية محدودة" راجع مشروع قانون الشركات - المادة ٣١٩.

أن يدخل فى عنوان الشركة إسم واحد من الشركاء الموصين المساهمين (م ٢٦ مجموعة تجارية) وإلا كان مسئولاً بالتضامن قبل الغير عن ديون الشركة.

ويجب أن يذكر فى جميع عقود الشركة وفواتيرها وغيرها من المطبوعات " شركة توصية بالأسهم " بجانب عنوانها (قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) . ويكون عنوان شركة التوصية بالأسهم إسمها تجارياً لها .

١٧٠- ثانياً : موطن الشركة

تنص المادة ٥٣/ د من القانون المدنى على أنه :- " الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الإنسان الطبيعية وذلك فى الحدود التى قررها القانون فىكون منها

(د) موطن مستقل .

ويعتبر موطنه المكان الذى يوجد فيه مركز إدارته . والشركات التى يكون مركزها الرئيسى فى الخارج ولها نشاط فى مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلى المكان الذى توجد فيه الإدارة المحلية " .

كذلك تنص المادة ٥٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه :- "فى الدعاوى المتعلقة بالشركات أو الجمعيات القائمة أو التى فى دور التصفية أو المؤسسات الخاصة يكون الإختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها مركز إدارتها سواء أكانت الدعوى على الشركة أو الجمعية أو المؤسسة أم من الشركة أو الجمعية أو المؤسسة على أحد الشركاء أو الأعضاء أو من شريك أو عضو على آخر . ويجوز رفع الدعوى إلى المحكمة التى تقع فى دائرتها فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة وذلك فى المسائل المتعلقة بهذا الفرع

== موسوعة الشركات التجارية ==

حدد المشرع بالمادة ٥٣/ د من القانون المدنى موطن الشركة بالمكان الذى يوجد فيه مجلس إدارتها وهو المكان الذى يباشر فيه المدير عمله بالنسبة لشركات الأشخاص والمكان الذى تجتمع فيه الجمعية العمومية ومجلس الإدارة بالنسبة لشركات الأموال . أو بالأحرى هو المكان الذى توجد به أجهزة الإدارة والرقابة الخاصة بالشركة (١) .

ويختلف المركز الرئيسى للشركة عن مركز الإستغلال وهو المكان الذى تباشر فيه الشركة نشاطها .

هذا ويتحدد المركز الرئيسى للشركة بعقد تأسيس الشركة وفى نظامها ، وللشركة تغيير مركز إدارتها الرئيسى يشترط إجراء تعديل مماثل فى نشاطها ويجب شهر هذا التعديل بنفس إجراءات شهر عقد الشركة أو نظامها . كذلك حددت المادة ٥٣/ د من القانون المدنى مركز الإدارة المحلى الموجود فى مصر بالنسبة للشركات التى يكون مركز إدارتها الرئيسى خارج مصر هو الموطن لها بالنسبة للنشاط الذى تباشره على الأراضى المصرية . فتختص المحكمة التى يقع بدائرتها المركز المحلى بنظر الدعاوى التى ترفع على الشركة والدعاوى التى ترفع من الشركة ضد أحد الشركاء فيها أو من شريك ضد شريك آخر (م ٥٢ مرافعات) . وتحديد موطن الشركة تبدو أهميته فى أمور عديدة منها :-

- ١- تحديد النظام القانونى الذى تخضع له الشركة فى مباشرتها لنشاطها .
- ٢- تحديد المحكمة المختصة بالفصل فى المنازعات التى تكون الشركة طرفا فيها .

(١) نقض فرنسى ١٨ إبريل سنة ١٩٢٢ جريدة الشركات - ١٩٣٤ - ٢٩٩.

موسوعة الشركات التجارية

٣- تحديد الموطن القانوني الذي تعلن عليه الأوراق القضائية على الشركة وهو مركز إدارتها الرئيسي .

١٧١- ثالثاً : جنسية الشركة

إحتدم الجدل الفقهي حول طبيعة جنسية الشخص المعنوي بوجه عام وجنسية الشركة بوجه خاص وكذا حول المعايير التي أقرحت لتحديد هذه الجنسية . فمن حيث طبيعة هذه الجنسية فقد أنكر جانب من فقهاء القانون الدولي الخاص أن يكون للشخص المعنوي (الشركة بوجه خاص) جنسية حقيقية شأنه في ذلك شأن الشخص الطبيعي بإعتبار أن الجنسية هي رابطة بين الفرد والدولة تقوم على أساس إجتماعي وروحي ولا يتصور هذا بالنسبة للشخص المعنوي فرباط الجنسية بالنسبة لهم هو رباط روحي .

في حين ذهب الجانب الأكبر من الفقه إلى القول بتمتع الشخص المعنوي بالجنسية شأنه في ذلك شأن الشخص الطبيعي بإعتبار أن الجنسية هي مجموعة من الحقوق والإلتزامات وقد أكدت محكمة النقض المصرية هذا الإتجاه فقالت :- " إن كل شركة تجارية عدا شركة المحاصة تعد في مصر شخصاً إعتبارياً ، والجنسية كما هي من لوازم الشخص الطبيعي هي من لوازم الشخص الإعتباري . "

ومن حيث المعايير التي أقرحت لتحديد جنسية الشخص المعنوي (الشركة بوجه خاص) ، فقد وضع الفقهاء نظريات عديدة لتحديد جنسية الشركة لعل أهمها :-

١- معيار مكان التأسيس

٢- معيار مكان مركز النشاط أو الإستغلال .

== موسوعة الشركات التجارية ==

٣- معيار السيطرة أو الهيمنة .

٤- معيار موطن الشركة أو مركز إدارتها .

سوف نعرض لكل معيار من المعايير السابقة فى شئ من الایجاز .

١٧٢- أولاً : معيار مكان التأسيس

مضمون هذا المعيار أن تكتسب الشركة جنسية الدولة التى تأسست فيها بإعتبار أن هذا البلد هو محل ميلاد الشركة وهو الذى منحها الوجود القانونى . ويؤخذ على هذا المعيار - رغم بساطته - أن جنسية الشركة تخضع لإرادة مؤسسيها بما لهم من حرية تحديد الدولة التى يؤسسون فيها شركتهم وتكتسب بالتالى جنسيتها دون أن تكون هناك رابطة حقيقية بين هذه الشركة والدولة التى تأسست فيها .

١٧٣- ثانياً : معيار مكان النشاط أو الإستغلال

ومضمون هذا المعيار أن تكتسب الشركة جنسية الدولة التى يوجد فيها مركز نشاطها الرئيسى وذلك بإعتبار أن مركز النشاط أو الإستغلال تتجمع فيه مصالح الشخص المعنوى ومن ثم تبدو الدولة التى يقع فيها هذا المركز وثيقة الصلة بهذا الشخص بما يبرر تمتعه بجنسيتها .

إلا أنه يؤخذ على هذا المعيار أن مركز النشاط الرئيسى للشركة غير ثابت وغير مستقر ويتغير من آن لآخر وفقاً لظروف العمل وإتساع نطاق النشاط وإنه قد يتعدد بالنسبة للشركة الواحدة بتعدد أنشطتها ويمتد إلى أكثر من دولة مما يصعب معه تحديد المركز الرئيسى للنشاط ومن شأن هذه الأوضاع أن تجعل وضع الشخص الإعتبارى من حيث الجنسية قلقاً^(١) بما لا يكفل الإستقرار فى تحديد جنسيته .

(١) د. رفعت فخرى - المرجع السابق ص ١٥٨

١٧٤- ثالثاً : معيار السيطرة أو الهيمنة

ومؤداه أن تكتسب الشركة جنسية القائمين على إدارتها أو جنسية أصحاب الأموال المستمرة فيها .

ويؤخذ على هذا المعيار أنه ينتقص من الشخصية القانونية للشركة بإستبعاد تمتعها بجنسية مستقلة عن جنسية الشركاء فيها وإستناداً إلى ذلك فقد رفض الفقه الغالب الأخذ بهذا المعيار في تحديد جنسية الشركة كما رفضه القضاء الدولي في مجال الحماية الدبلوماسية .

١٧٥- رابعاً : معيار موطن الشركة أو مركز إدارتها الرئيسى

ومؤداه أن تكتسب الشركة جنسية الدولة التى يوجد بها مركز إدارتها الرئيسى دون إعتبار لجنسية الشركة أو مركز النشاط أو الإستغلال أو محل التأسيس . ويبدو أن هذا المعيار الأخير هو الذى أخذ به الرأى الغالب فى الفقه والقضاء .

١٧٦- جنسية الشركة فى القانون المصرى

نفرق بين شركة المساهمة وباقى الشركات الأخرى .

بالنسبة لشركة المساهمة

تنص المادة ٤١ من المجموعة التجارية على أنه :- " جميع شركات المساهمة التى تؤسس بالقطر المصرى يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الأصلى بالقطر المذكور " .

ومفاد نص المادة ٤١ من المجموعة التجارية سالفه الذكر أن المشرع المصرى أخذ بمعيار مكان تأسيس الشركة المساهمة عند تحديد جنسيتها

موسوعة الشركات التجارية

فتكون شركة المساهمة مصرية الجنسية إذا تأسست في مصر ولو كان مركز إدارتها الرئيسي بالخارج .

بالنسبة لباقي الشركات

لم تتضمن التشريعات المصرية نصاً واحداً بشأن تحديد المعيار الذي تتحدد على أساسه جنسية الشركات - عدا شركة المساهمة - وقد ترك أمر تحديد جنسيتها للقضاء الذي اختلفت أحكامه في هذا الشأن بالأخذ بمعيار جنسية الشركاء تارة وبمعيار المركز الرئيسي لإدارة الشركة أحياناً أخرى وبالأخذ بالمعيارين السابقين معاً أحياناً ثالثة والفقهاء يميل عموماً إلى الأخذ بمعيار مركز الإدارة الرئيسي للشركة في تحديد جنسيتها سواء كانت من شركات الأشخاص أو شركات الأموال ^(١) .

١٧٧- رابعاً : ذمة الشركة

نصت المادة ٥٣/ أ من القانون المدني على أنه :- " الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الإنسان الطبيعي وذلك في الحدود التي قررها القانون ، فيكون له ذمة مالية مستقلة ومفاد ذلك أن الشركة بإعتبارها شخص اعتباري تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها شأنها في ذلك شأن الشخص الطبيعي . وتتكون

(١) إذا كانت الشركة شركة توصية أسست في مصر على النمط الذي يتطلبه قانون التجارة المصري واستوطنت مصر فاتخذت فيها مقر إدارتها كما اتخذت فيها ميدان نشاطها التجاري وكانت تقم ثلاثة شركاء ليس منهم إلا أجنبي واحد، ورأس مالها ليس للشريك الأجنبي فيه إلا حصة قليلة بالنسبة لمجموعة وكان الشريك الموصى القائم على إدارتها وتمثيلها مصرياً، فلا يترتب في اعتبارها شركة ذات جنسية مصرية. فكل منازعة بينها وبين مصريين يختص القضاء الوطني بالفصل فيه (طعن رقم ١٤٢ لسنة ١٤٤٠ ق - جلسة ١٩٤٦/١/٣١)

موسوعة الشركات التجارية

الذمة المالية للشركة من حصص الشركاء والأموال الإحتياطية والأرباح التي تكون الشركة حققتها أثناء فترة حياتها .

ويترتب على إستقلال ذمة الشركة عن ذمم الشركاء فيها نتائج هامة - أهمها:

١ - لا يعتبر المال المملوك للشركة - رأس المال ونماؤه - ملكاً شائعاً بين الشركاء بل هو ملك للشركة ذاتها (١) .

٢ - أن ذمة الشركة هي الضمان العام لدائتي الشركة دون دائتي الشركاء الشخصية . فلا يجوز لدائتي الشركاء الشخصيين التنفيذ بديونهم على موجودات الشركة . وإن كان يجوز لهم التنفيذ على ما يكون للشريك من حقوق لدى الشركة كنصيبه في الأرباح تحت يد الشركة بإتباع إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير (٢) .

٣ - لا تقع المقاصة بين دين شخصي على الشريك ودين للشركة . ذلك لأنه دائن للشريك ومدين للشركة . أي أنه دائن لشخص ومدين لشخص آخر (٣) .

٤ - يعتبر حق الشريك في الشركة حقاً من طبيعة منقولة ولو كانت الحصة التي قدمها للشركة كرأس مال عقاراً مادامت الشركة باقية فإذا انحلت الشركة وصفت يكون حق الشريك من طبيعة منقولة أو عقارية تبعاً لطبيعة النصيب الذي يحصل عليه من موجودات الشركة بعد تقسيمها (٤) .

(١) الوسيط في شرح القانون المدني - للمنهوري ج ٥ - بند ١٩٧ - ص ٢٩٢

(٢) راجع - د. فخرى رفعت، د. محمد فريد العريني - المرجع السابق ص ١٣٩

(٣) المنهوري - المرجع السابق ص ٢٩٤

(٤) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ٩٤ - ص ١٣٣ .

١٧٨- خامساً : أهلية الشركة

تنص المادة ٥٣ / ب من القانون المدني على أنه :- " الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الإنسان الطبيعية، وذلك في الحدود التي قررها القانون ، فيكون له :

(ب) أهلية في الحدود التي يعينها سند إنشائه أو التي يقررها القانون .
ومفاد نص الفقرة (ب) من المادة ٥٣ من القانون المدني سالف الذكر أن الشركة بإعتبارها شخص إعتباري تتمتع بالأهلية القانونية . ويستتبع ذلك :-
١- أن للشركة إبرام التصرفات القانونية كالبيع والإيجار والرهن وتقرير الحقوق العينية التبعية من رهن وإختصاص .

٢- أن للشركة أن تتلقى الهبات والتبرعات من الغير .

٣- أن للشركة حق التقاضي فلها أن ترفع الدعاوى على الغير أو على الشركاء كما ترفع عليها الدعاوى من الغير أو الشركاء ويمثلها في ذلك نائبها^(١).

٤- أن الشركة تكون مسئولة عن تصرفاتها التعاقدية وغير التعاقدية .

٥- أن الشركة تكون مسئولة مسئولية غير مباشرة عن الأعمال غير المشروعة لتابعيها تطبيقاً لأحكام المادة ١٧٤ من القانون المدني وعن الإثراء بلا سبب مشروع كما تلتزم بدفع غير المستحق أو تعويض الفضولي طبقاً لأحكام الفضالة^(٢).

(١) السنهاوري - المرجع السابق - بند ١٩٩ - ص ٢٩٦

(٢) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ٩٥ - ص ١٣٤

إلا أن تمتع الشركة بالأهلية القانونية مقيد بقيدين هما عقد تأسيسها والقانون .

- ١- فهي - أولاً - تتقيد بالحدود التي يعينها عقد تأسيسها وبالغرض الذي أنشئت من أجله إعمالاً لقاعدة تخصيص الشخص المعنوي وتعني هذه القاعدة أن الشخص المعنوي ليس له من الحقوق إلا ما تتفق مع غرضه ، كذلك ليس لها تلقى التبرعات والهبات إذا كان ذلك مقترناً بشرط يتنافى وغرض الشركة
- ٢- وهي من ناحية أخرى مقيدة بالحدود التي يضعها القانون فمثلاً لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة والتوصية بالأسهم أن تتولى أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو تلقى الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير لمخالفة ذلك للحظر المنصوص عليه بالمادة ٥ من قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذي يحرم على هذه الشركات تولي هذه الأعمال .

أحكام النقص

١٧٩- الشخصية المعنوية لشركة قيامها بمجرد تكوينها. احتجاج الشركة لشخصيتها المعنوية قبل الغير شرطة. إستيفاء. إجراءات نشرها. م ٥٠٦ مدنى. مفاد نص المادة ٥٠٦ من القانون المدنى أن الشركة تعتبر شخصا معنويا بمجرد تكوينها دون حاجة للنشر عنها غاية الأمر أنه إذا أرادت الشركة أن تحكم بشخصيتها هذه على الغير ممن يتعامل معها أو على الدائنين لها فإنه يتعين إستيفاء إجراءات النشر.

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٥٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٦ س ٣٠ ص ٦٣٦)

١٨٠- لشركات الأشخاص شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء لشركات الأشخاص سواء كانت شركات تضامن أو شركات توصية شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها وهو ما يستتبع انفصال ذمتها عن ذمتهم فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضماناً عاماً لدائنيها ولا يجوز لدائنى الشركاء التنفيذ على أموال الشركة مزاحمين بذلك دائنيها وإنما يجوز لهم أن ينفذوا على ما يدخل فى ذمة الشريك من أموال الشركة كحصته فى الأرباح أو نصيبه الصافى مما يتبقى من أموالها بعد التصفية ولذلك نص المشرع فى المادة ٥٣٣ من التقنين المدنى على بقاء الشخصية المعنوية للشركة فى حدود ما تتطلبه أغراض التصفية كإنجاز الأعمال الجارية وإستيفاء حقوق الشركة ووفاء ديونها فإذا أنجز المصف هذه الأعمال يصبح الشركاء ملاكاً على الشيوع للصافى من أموالها وتتم قسمته بينهم أما قبل ذلك فلا يجوز الحجز على أموال الشركة إستيفاء لدين على الشركاء. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب بطلان الحجز الموقعة على

موسوعة الشركات التجارية

عقارين مملوكين للشركة وفاء لديون مستحقة على الشركاء بمقولة أن الشركة قد إنقضت لإستغراق أموالها بالديون وأنه لا حاجة لتصفيتها مع أيلولة أموالها إلى الشركاء محملة بالديون المستحقة على الشركة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٤٤٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ص ٢٨ ص ٨٠٨)

١٨١- الشخصية المعنوية للشركة. استقلالها عن شخصية من يمثلها أثره إستمرار الوكالة الصادرة منه قبل تغييره:

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان للشركة شخصية إعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها قانونا وكانت هي المقصودة بذاتها بالخصومة فلا تتأثر بما يطرأ على شخصية هذا الممثل من تغيير. لما كان ذلك، وكان الثابت بالتوكيل الذي بموجبه باشر المحامي رفع الطعن بالنقض أنه صادر من المستشار القانوني للشركة الطاعنة استناداً إلى التوكيل الصادر له من رئيس مجلس إدارة الشركة إنذاك متضمناً تفويضه في تمثيل الشركة أمام القضاء والإذن له في توكيل المحامين في الطعن بالنقض وكان هذا التوكيل قد صدر صحيحاً ممن يمثل الشركة قانوناً وقت صدوره، فإن تغيير رئيس مجلس الإدارة في مرحلة لاحقة لصدور التوكيل لا ينال من شخصية الشركة، ولا يؤثر على إستمرار الوكالة الصادرة منها ومن ثم لا يوجب اصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الإدارة الجديد للتقرير بالطعن.

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ ص ٣٢ ص ٢٤٢٣)

١٨٢- شركات الأشخاص. ذات شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء. مؤداه. بطلان الحجز الموقع على عقار مملوك للشركة وفاء لدين مستحق

== موسوعة الشركات التجارية ==

على الشريك ولو كانت أموالها مستغرقة بالديون. لشركات الأشخاص سواء كانت شركات تضامن أو شركات توصية شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها وهو ما يستتبع انفصال نمتها عن ذممهم فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائتيها وحدهم ولا يجوز لدائتي الشركاء التنفيذ على أموال الشركة مزاحمين بذلك دائتيها وإنما يجوز لهم أن ينفذوا على ما يدخل في ذمة الشريك من أموال الشركة كحصته في الأرباح أو نصيبه الشافي مما يتبقى من أموالها بعد التصفية ولذلك نص المشرع في المادة ٥٣٣ من التقنين المدني على بقاء الشخصية المعنوية للشركة في حدود ما تتطلبه أغراض التصفية كإنجاز الأعمال الجارية وإستيفاء حقوق الشركة ووفاء ديونها فإذا انجز المصف هذه الأعمال يصبح الشركاء ملاكاً على الشيوع للصافي من أموالها وتتم قسمته بينهم أما قبل ذلك فلا يجوز الحجز على أموال الشركة إستيفاء لدين على الشركاء. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب بطلان الحجز الموقعة على عقارين مملوكين للشركة وفاء لديون مستحقة على الشركاء بمقولة أن الشركة قد انقضت لاستغراق أموالها بالديون وأنه لا حاجة لتصفيتها مع ايلولة أموالها إلى الشركاء محملة بالديون المستحقة على الشركة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ س ٢٨٧ ص ٨٠٨)

١٨٣ - إستقلاء شخصية الشركة عن شخصية من يمثلها. إختصامها في شخص ممثلها يجعلها الأصلية في الدعوى المقصودة بذاتها بالخصومة دونه بصفته الشخصية: المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشركة ات شخصية

موسوعة الشركات التجارية

مستقلة عن شخصية من يمثلها، وإذا إختصت في شخصه تكون هي الأصلية في الدعوى المقصودة بذاتها بالخصومة دون ممثلها بصفته الشخصية. وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها خاصمت الشركة الطاعنة في شخص ممثلها القانوني وطلبت إشهار إفلاسها وقضى الحكم بإشهار إفلاس الممثل القانوني للشركة بصفته وليس بشخصه فإن الحكم يكون موجهاً ضد الشركة وينصرف أثره إليها وحدها بإعتبارها الخصم الأصلي في الدعوى دون شخص من يمثلها.

(الطعن رقم ٢٤٣٩ سنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٦/١١/٧)

١٨٤- للشركة شخصية إعتبارية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها. آثار ذلك. ليس للشريك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الربح أو نصيب في رأس المال عند التصفية. ضمان الشركاء الوفاء بدين على أحد الشركاء من مستحقاته لديها. القضاء بإلزامها بالدين المضمون دون التحقق من أن للمدين رصيداً مستحقاً لديها. خطأ وقصور.

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٥ س ٢٦ ص ٣٣٧)

١٨٥- تكوين الشركة. أثره. أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. مؤدى ذلك. توقيع مديرها أو من يمثله بعنوانها ينصرف أثره إليها ولا ينصرف إليه بصفته الشخصية: لما كانت الشركة تعتبر بمجرد تكوينها شخصاً إعتبارياً. وكان يترتب على ذلك أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها، وكان التوقيع بعنوانها من مديرها أو ممن يمثله لا ينصرف أثره إليه بل ينصرف إليها، وكان الثابت من مطالعة السندات الإنذية - محل النزاع والمرفقة بملف الطعن - أن توقيع الطاعن عليها كان

موسوعة الشركات التجارية

بعنوان الشركة ومن ثم فإن أثر هذا التوقيع لا ينصرف إلى الطاعن بصفته الشخصية بل ينصرف إلى الشركة المذكورة.

(الطعن رقم ١٢٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

١٨٦- لما كانت الشركة تكتسب بمجرد تكوينها الشخصية الاعتبارية فيكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها، مما مؤداه أن توقيع مديرها أو من يمثلها بعنوانها ينصرف أثره إليهما ويكفى لترتيب الإلتزام في ذمتها.

(الطعن أرقام ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦)

١٨٧- استقلال شخصية الشركة الاعتبارية عن شخصية ممثلها القانوني. ورود الإسم المميز للشركة الطاعنة في صحيفة الطعن كفاية ذلك لصحة الإعلان. لا حاجة لايضاح إسم ممثلها القانوني.

(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩ س ٢٧ ص ١٦٩٨)

١٨٨- تقديم الطعن من مدير شركة التضامن إلى لجنة الطعن الضريبي. شمول الصحيفة الطعن في الربط الموجه إلى كل من الشركاء المتضامنين. استظهار الحكم المطعون فيه نيابة مدير الشركة عن الشركاء في الطعن لا خطأ.

(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٨ س ٢٦ ص ١٣١)

١٨٩- شركات الأشخاص. لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء. مؤداه بقاء هذه الشخصية عند حلها بالقدر اللازم للتصفية. قضاء الحكم المطعون فيه بالغاء الأمر بوضع الأختام على الشركة بقوله حتى لا يتعارض ذلك مع مقتضيات التصفية. صحيح.

موسوعة الشركات التجارية

(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٦ لم ينشر بعد)

١٩٠- شركة التوصية شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء. خروج حصة الشريك عن ملكه وصيرورتها مملوكة للشركة.

(الطعن ٢٨ لسنة ٤٠ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ س ٢٥

ص ٥٨٧)

١٩١- الأصل أن حصة الشريك في شركات الأشخاص غير قابلة للتنازل إلا بموافقة سائر الشركاء. تنازل الشريك دون موافقتهم. أثره. بقاء هذا التنازل قائما بينه وبين الغير. مع عدم نفاذه قبل الشركة أو الشركاء. علة ذلك.

(الطعن ٢٨ لسنة ٤٠ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ س ٢٥ ص ٥٨٧)

١٩٢- اجازة اثبات العقد المستتر فيما بين عاقلين بالبينه في حالة الاحتيال على القانون. قاصر على من كان الاحتيال موجهاً ضد مصلحته. ثبوت عقد الشركة الظاهر بين المستأجرة الأصلية للعين محل الشركة وبين الطاعن بالكتابة. مؤداه. عدم جواز اثبات الطاعن بغير الكتابة أن هذا العقد يخفى عقد إيجار من الباطن، وأنه قصد به الاحتيال على قانون إيجار الاماكن.

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)

١٩٣- تكوين الشركة. أثره. أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. مؤدى ذلك. توقيع مديرها أو من يمثلها بعنوانها ينصرف أثره إليها ولا ينصرف إليها بصفته الشخصية.

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

١٩٤- الشركات المدنية والتجارية. إكتسابها الشخصية المعنوية ايا كان الشكل الذى تتخذه. الإستثناء شركات المحاصة: الشخصية المعنوية تثبت لجميع الشركات المدنية والتجارية على السواء أيا كان الشكل الذى تتخذه فيما عدا شركات المحاصة

(الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٨ س ٣٢ ص ٢٤٤٧)

١٩٥- المصنع ليس له شخصية إعتبارية مستقلة عن الشركة التابع لها: المصنع فى صحيح الوصف أداة إنتاج تدخل ضمن عناصر الذمة المالية للشركة التى تملكه فلا يتمتع بشخصية إعتبارية ولا تكون له من الحقوق أو الإلتزامات ما يتخلف عنه أو يخلف فيه كما لا يستتبع نقله بالضرورة دمج الشركة المنقول منها فى الشركة المنقول إليها بما يبرر خلافة الأخيرة للأولى فيما لها من حق وما عليها من إلتزام بل تبقى الشركة الأولى على حالها قائمة ومسئولة عما أضر الغير بفعل تابعها المخطئ.

(الطعن رقم ٦٢٣ سنة ٤٦ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٦ س ٢٩ ص ١٨٤٧،

الطعن رقم ٦٧٩ سنة ٤٠ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ س ٢٧ ص ٩٧٧)

١٩٦- شركات الأشخاص لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء. أثره.

انفصال - ذمتها المالية عن ذمتهم وتعتبر أموالها ضمانا عاما لدائنيها وحدهم. الحجز الموقع على مال مملوك للشركة وفاء لدين شخصى مستحق على أحد الشركاء قبل تصفية الشركة. غير جائز.

(الطعن رقم ٢٨٨١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩١/٦/١٠ لم ينشر بعد)

من أحكام المحاكم التجارية

في الشخصية المعنوية في فترة التصفية وآثارها

١٩٧- تظل أموال الشركة مملوكة لها اثناء التصفية لا ملكاً شائعاً بين الشركاء، ومن ثم فلا يجوز للشركاء ترتيب رهن رسمي على حصصهم. (محكمة الاستئناف المختلطة في ١٥/٦/١٩٣٣ البلتان السنة ٤٥ ص ٣٢٨ - والفقه والقضاء في القانون التجاري، الجزء الأول، للأستاذ مصطفى رضوان ص ١١٦ رقم ٣٩)

١٩٨- الشركة التي يحكم بحلها تعتبر قائمة لتسوية العلاقات القانونية الخاصة بالتصفية، فيجوز أن ترفع الدعاوى باسمها حتى بعد الحل وفي اثناء التصفية وذلك لتسوية الاجارة الصادرة منها. (محكمة الاستئناف المختلطة في ٢/١١/١٩٣٣ - المحاماة، السنة ١٥، ص ١٥٩ رقم ٧٤)

١٩٩- إن الشركة متى انتهت بوفاة أحد الشريكين زال شخصها المعنوي ووجب الامتناع عن إجراء أى عمل جديد من أعمالها، ولا يبقى بين الشركاء من علاقة إلا كونهم ملاكاً على الشيوع لموجوداتها ولا يبقى للشركة مال منفصل عن الأموال الشخصية للشركاء. على أنه لما كان الأخذ بهذا القول على إطلاقه يضار به الشركاء ودائنو الشركة على السواء، إذ يضطر كل شريك إلى مطالبة كل مدين للشركة بنصيبه في الدين، ويضطر كل دائن إلى مطالبة كل شريك بنصيبه في الدين إلى غير ذلك - لهذا وجب، بطبيعة الحال، لتجنب كل هذه المضار، إعتبار الشركة قائمة محتفظة بشخصيتها،

موسوعة الشركات التجارية

حكما لا حقيقة لكي تمكن تصفيتها. وعلى ذلك إذا قال الحكم بإطلاق أن الشركة تعتبر قائمة في الحقيقة حتى تتم تصفيتها ورتب على ذلك أن جعل من مأمورية الخبير تصفية حسابها حتى يوم تقديم الحساب - كان ذلك خطأ في تطبيق القانون.

(محكمة النقض في ٢٧/٤/١٩٤٤، طعن رقم ٧٤ سنة ١٣ق - مجموعة

القواعد، ج ١، ص ٦٩٣ رقم ٣٩)

٢٠٠- إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الشركة التي كانت قائمة بين مورثي طرفي الخصومة هي شركة تجارية عملها شراء القطن والذرة وبيعهما، ولا خلاف بين الخصوم على ذلك، فإن هذه الشركة تكون من شركات الأشخاص التي وإن كانت تنتهي بوفاة أحد الشريكين إلا أنها لوجوب دخولها بعد الوفاة في دور التصفية، تعتبر قائمة حكما بالقدر اللازم للتصفية، فإذا أجازت المحكمة إثبات الدين الناشئ بين الشركاء عن تصفية هذه الشركة بالبينة والقرائن على أساس أنه دين تجاري، فإنها لا تكون قد أخطأت في ذلك.

(محكمة النقض في ١٨/٥/١٩٤٤، الطعان رقما ٧٥ و ٨٦ سنة ١٣ق -

مجموعة القواعد، ج ١، ص ٦٩٣ رقم ٣٨)

٢٠١- إن إنتهاء الشركة لا يمنع من إعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهي تصفيتها. وعلى ذلك فالحكم الذي يعتبر الشركة مصفاة تصفية نهائية من اليوم الذي جرد فيه الخبير موجوداتها وصفي حساباتها يكون مخالفاً للقانون.

(محكمة النقض في ١١/١٢/١٩٤٧ ، طعن رقم ١٤٧ سنة ١٦ق -

مجموعة القواعد، ج ١، ص ٦٩٣ رقم ٣٧)

٢٠٢- عند إنقضاء الشركة تصبح نمتها ملكاً مشاعاً بين الشركاء بحيث

يجب تعيين حقوق كل شريك بعد تسوية حساباتها وقسمتها وعليه لا تعتبر التصفية منتهية إلا بعد أن يتم تنظيم مثل هذا الحساب.

(محكمة التمييز في ١٧/٢/١٩٥٣ - مجلة القانون السورية، السنة ٤،

ص ٣٥٠)

٢٠٣- إن ما يستند إليه المستأنفون (الشركاء) في طلب التصفية متعلق

باتفاق الشركاء وتمسكهم بالتصفية تطبيقاً لنصوص العقد. وبالرجوع لعريضة

الدعوى الابتدائية تلاحظ المحكمة أنه جاء فيها "وحيث أن جميع الشركاء

المدعين متفقين على تصفية الشركة كما أن نفس المعلن إليه (الشريك) سبق

برفع دعوى التصفية ولم يقيد بها مما يقطع بموافقة على هذه التصفية" كما جاء

بالحكم المستأنف أن "ليس هناك ما يسوغ حل الشركة" سيما وإن عمر هذه

الشركة بما نص في صلب عقد تكوينها من أنه ينتهي في موعد قد قرب حينه

وأزفت ساعته وهو ٣٠/٤/١٩٥٢، وجاء في ختام عريضة الاستئناف أنه إذا

لم يعتبر المستأنف ضده شريكاً فيجب أيضاً الحكم بتصفية الشركة، وذلك بناء

على طلب الشركاء جميعاً وهم الطالبون - وبالإطلاع على عقد تكوين

الشركة بالبند الثاني منه نجد أنه ينص على أن مدة العقد تنتهي في

٣٠/٤/١٩٥٢ وتتجدد من تلقاء نفسها لمدة سنتين إذا لم يحصل تنبيه من أحد

الشركاء بخطاب موصى عليه يرسل على جميع المتعاقدين ويوضع في البريد

٩٢ يوماً كاملاً قبل ٣٠/٢/١٩٥٢، وفي حالة عدم التبليغ يحصل التجديد لمدة

== موسوعة الشركات التجارية ==

سنتين الخ.. وترى المحكمة إذن أن المستأنفين وقد طالبوا من بادئ الأمر بتصفية الشركة مستعملين بذلك الحق المخول لهم بمقتضى نصوص عقد الشركة فهم على حق فى هذا الطلب ومن المتعين إجابتهم إليه. ولا يصح الإحتجاج بعد ذلك بأن الإتفاق ينص على الإخطار بخطاب موصى عليه لأن عريضة الدعوى ما هى إلا إخطار أبعد أثراً من الخطاب الموصى عليه، والعبرة بين الطرفين بالنية وقت التعاقد ولا يمكن أن تكون النية منصرفة إلى قصر الإخطار على طريق المراسلة المسجلة.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية والضرائب - ١٩٥٣/٣/٥

قضية رقم ٢٨٢ سنة ٦٩ق)

٢٠٤ - متى كان السير فى إجراءات التصفية تنفيذاً للحكم المستأنف قد يترتب عليه ضرر جسيم لا يمكن تلافيه ببيع موجودات لازال النزاع قائماً بشأن حقيقة تبعيتها إلى أى من الشريكين - فإن للإعتبارات المتقدمة يقتضى الحال التريث فتوقف إجراءات التصفية انتظاراً للفصل نهائياً فى موضوع النزاع القائم بين طرفى الخصومة، ولا ضير على المستأنف ضد (الشريك) فى هذا التريث فموجودات الشركة فى يد حارس قضائى بناء على طلبه وهو أمين مسئول عنها حتى يقضى نهائياً فى متنازعة الطرفين. فإنه لما تقدم ترى المحكمة الأمر بوقف النفاذ المعجل الذى شمل به الحكم المستأنف عملاً بالمادة ٤٧٢ من قانون المرافعات

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٣/٦/٣٠ قضية

رقم ١٦٧ سنة ٧٠ق)

موسوعة الشركات التجارية

٢٠٥- إن أحكام تصفية الشركات الواردة في المادة ٥٠٠ وما يليها من القانون المدني، خاصة بالشركات ذات الشخصية الاعتبارية

(محكمة التمييز في ١٩٥٤/٢/٢٨ - مجلة القانون السورية، السنة ٥،

ص ٢٠٩)

٢٠٦- إنه وإن كانت وفاة أحد الشركاء في شركات الأشخاص تعتبر سبباً لإنقضاء الشركة إلا أنه يترتب على ذلك الإنقضاء ضرورة تصفيتها. وهذه التصفية تبطل إتخاذ بعض الإجراءات كاستيفاء حقوق الشركة ووفاء ما عليها من ديون وقسمة أموالها بعد ذلك بين الشركاء، مما يتعين معه إعتبار الشركة باقية لإنجاز هذه الأعمال وتبقى لها شخصيتها على أن تتم تلك التصفية. وينبني على ذلك أن تبقى الشركة حافظة لمركزها وأن أموال الشركة تعتبر ضماناً قاصراً على دائئتها، والقضاء والتشريع الحديث يجمعان على أن حل الشركة لا تأثير له في الشخصية المعنوية التي تظل قائمة حتى تمام التصفية

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية التاسعة - ١٩٥٤/١١/٢٣

قضية رقم ٣١٨ سنة ٧٠ق. ورقم ٣١٧ سنة ٧٠ق)

٢٠٧- إن شطب الشركة من عداد السجل التجاري لا يؤدي وبذاته إلى أقفال التصفية نهائياً وعلى وجه تزول معه شخصيتها القانونية المفترض قيامها أثناء التصفية، وتتعدم صفة المصفي كمثل للشركة فلا يستطيع العمل بإسمها - بل أن الصحيح هو أن هذه الآثار تترتب عند ثبوت أقفال التصفية بناء على قرار من الشركاء أو بحكم قضائي.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٩٥٥/٢/١٥ قضية

رقم ٥٦٤ سنة ٧١ق)

الفصل الرابع إنقضاء الشركات

٢٠٨ - تقديم

أحالت المجموعة التجارية في بيان إنقضاء الشركة والأحكام الخاصة به إلى قواعد التقنين المدني ، كما جاء القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ خلوا من ثمة تنظيم لإجراءات وأحكام إنقضاء الشركات المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم . هذا وقد نظم المشرع في القانون المدني أسباب إنقضاء الشركة بوجه عام والآثار المترتبة على هذا الإنقضاء في المواد من ٥٢٦ وحتى ٥٣٧ منه .

وعليه فسوف نتناول بحث مسألة إنقضاء الشركة في مبحثين :-

المبحث الأول : عن أسباب إنقضاء الشركة .

المبحث الثاني : عن آثار إنقضاء الشركة .

المبحث الأول

أسباب إنقضاء الشركة

٢٠٩- بينت المواد من ٥٢٦ وحتى ٥٣١ من القانون المدنى الأسباب العامة لإنقضاء الشركة .

ومن إستعراض النصوص السابقة وما تضمنته من أسباب عامة يبين لنا:-

- ١- أن هناك أسباب لإنقضاء الشركة بقوة القانون .
 - ٢- وأن هناك أسباب أخرى لإنقضاء الشركة (رضاء أو قضاء) .
- ويضاف إليها أسباب أخرى خاصة بشركات الأشخاص .

المطلب الأول

أسباب إنقضاء الشركة بقوة القانون

٢١٠- أسباب إنقضاء الشركة بقوة القانون هي :-

- ١- إنتهاء أجل الشركة المحدد بالعقد .
- ٢- إنتهاء العمل الذى أنشئت من أجله الشركة .
- ٣- إنتهيار ركن تعدد الشركاء .
- ٤- هلاك رأس مال الشركة كله أو معظمه .
- ٥- التأميم .

وسوف نتناول الأسباب العامة لإنقضاء الشركات بإعتبار أننا فى صدد البحث فى النظرية العامة للشركة على أن نتناول هذه الأسباب عند تناول شركات الأشخاص بالبحث .

٢١١- أولاً : إنتهاء الأجل المحدد للشركة

تنص المادة ٥٢٦ من القانون المدنى على أنه:

" تنتهى الشركة بإنقضاء الميعاد المعين لها أو بإنتهاء " . فإذا انقضت المدة المعنيه أو إستمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التى تألفت لها الشركة إمتد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها . ويجوز لدائن أحد الشركاء أن يعترض على هذا الإمتداد ويترتب على إعتراضه وقف أثره فى حقه " .

ومفاد نص المادة ٥٢٦ من القانون المدنى أن الشركة تنتهى بقوة القانون بإنقضاء الميعاد المعين لها ^(١) دون حاجة إلى حكم من القضاء بإنقضائها . ومع ذلك إذا إتفق الشركاء - قبل إنتهاء الأجل المعين للشركة - على مد أجلها فإن الشركة تستمر مع إحتفاظها بشخصيتها القانونية إذ يعد هذا الإتفاق الجديد بمثابة تعديل لأحد بنود العقد شريطة أن يتم هذا التعديل بالإجماع أو وفقاً للنسبة التى يستلزمها العقد لصحة هذا التعديل . كذلك قد تستمر الشركة مع إحتفاظها بشخصيتها القانونية إذا إتضح من العقد أن نية الشركاء إتجهت إلى تحديد مدة العقد على وجه التقريب إعتقاداً أن العمل الذى أنشئت لتحقيقه لن يستغرق وقتاً أطول ، فحينئذ تنتهى الشركة بتحقيق أقرب الأجلين إنتهاء المدة أو تحقق العمل الذى أنشئت من أجله الشركة ^(٢) . ففى الحالتين السابقتين تستمر الشركة مع إحتفاظها بشخصيتها القانونية ، إلا أن الشركة تنقضى بقوة القانون فى الأحوال الآتية :-

الحالة الأولى : إذا إنتهى الأجل المعين - دون أن يتفق الشركاء قبل إنتهائه على مد أجل الشركة لمدة أخرى .

(١) الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨١

(٢) د. لكثم الخولى - الموجز - بند ٤١٣ .

موسوعة الشركات التجارية

الحالة الثانية : إذا إتفق الشركاء صراحة بعد إنقضاء مدة الشركة - على إستمرارها . فنحن حينئذ تكون بصدد شركة جديدة بذات شروط الشركة الأولى ولكن لها شخصيتها القانونية التى تختلف عن الشخصية القانونية للشركة الأولى .

الحالة الثالثة : إذا إستمرت الشركة - بعد إنتهاء مدتها المعينة بالعقد - فى مباشرة نفس الأعمال التى كانت تباشرها قبل الإنقضاء . فحينئذ أيضاً نكون أمام شركة جديدة يمتد أجلها سنة فسنة بذات شروط الشركة المنقضية .

٢١٢- إعتراض الدائنين على إمتداد الشركة

نفرق بين دائنى الشركة ، ودائنى الشركاء الشخصيين . فدائنى الشركة لا يتصور إعتراضهم على إستمرار الشركة لأن ضمانهم يتعلق دائماً بذمة الشركة ، أما الدائنين الشخصيين للشركاء فإنهم قد يضاروا من إستمرار الشركة لتعلق ضمانهم بحصة الشريك وأن فى إنقضاء الشركة وعودة حصة الشريك المدين إليه يمكنهم من التنفيذ عليه .

وإستناداً إلى ذلك فإنه إذا إعترض دائنى الشريك على إمتداد الشركة فإنه يوقف أثر هذا الإمتداد بالنسبة إليه وذلك بتصفية الشركة بالنسبة للشريك المدين وعودتها إلى نمته الشخصية مع إستمرار الشركة بالنسبة لباقى الشركاء غير أن الشريك المدين يلتزم فى هذه الحالة بتعويض الشركة عن الحصة التى تم التنفيذ عليها وذلك بتقديم حصة أخرى ^(١) .

٢١٣- ثانياً : إنجاز العمل الذى أنشئت الشركة من أجله

تنص المادة ٥٢٦ من القانون المدنى على أنه :- " تنتهى الشركة..... بإنتهاء العمل الذى قامت من أجله . فإذا أو إنتهى

(١) د. محسن شفيق. المرجع السابق - ص ٢٧٧

موسوعة الشركات التجارية

العمل ثم يستمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التي تألفت لها الشركة إمتد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها.

٢- ويجوز لدائن أحد الشركاء أن يعترض على هذا الإمتداد ويترتب على إعتراضه وقف أثره في حقه .

ومفاد نص المادة ٥٢٦ من القانون المدني سالفه الذكر أن الشركة تنقضى بإنجاز العمل الذي أنشئت من أجله . فإذا أنشئت شركة لبناء مدينة سكنية مثلاً فإنها تنقضى بإنشاء هذه المدينة السكنية وهكذا .

فإذا إنتهى العمل الذي أنشئت الشركة لتحقيقه وبالرغم من ذلك فإنها ظلت تقوم بأعمال من ذات نوع الأعمال التي أنشئت لتحقيقها فإن الشركة تستمر بإعتبارها شركة جديدة سنة فسنة وبذات الشروط (مادة ٥٢٦/٢ مدنى) .

ويجوز لدائتي أحد الشركاء الإعتراض على هذا الإستمرار ويترتب على هذا الإعتراض وقف أثر الإستمرار للشريك المدين فى حق دائنيه وتستمر الشركة بالنسبة لباقي الشركاء ويلتزم الشريك المدين بتعويض الشركة عن الحصة التى تم التنفيذ عليها بتقديم حصة أخرى غيرها .

٢١٤- ثالثاً : إجتماع حصص الشركة أو أسهمها فى يد واحدة (أو إتهيار ركن التعدد)

تنص المادة ٥٠٥ من القانون المدني على أن :- " الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى " .

ومفاد نص المادة ٥٠٥ من القانون المدني - كما سبق أن ذكرنا بالفصل الخاص يبحث الأركان الموضوعية للشركة أنه يشترط لقيام الشركة إشتراك شخصان أو أكثر ، إذ أن المشرع المصرى لم يعرف ما يسمى بشركة

الشخص الواحد المعروفة بالتشريعات الأنجلوسكسونية - وأن يقدم كل شريك حصة في الشركة بحيث لا تقوم الشركة بدون تقديم الحصص من الشركاء . فتعدد الشركاء وتقديم الحصص هما من الشروط الموضوعية التي لا تقوم للشركة قائمة بدونها وعليه فإذا فقدت الشركة بعد قيامها ركن التعدد وتجمع رأسمالها في يد شخص واحد ، أو نقص عدد الشركاء عن الحد الأدنى اللازم قانوناً كما هو الحال بالنسبة لشركات المساهمة فإن الشركة تنقضى بقوة القانون .

ولم يتضمن القانون المدني ولا القانون التجاري نصاً يقضى بحل الشركة بقوة القانون في حالة تجمع رأس مالها في يد شخص واحد أو نقص عدد الشركاء فيها عن العدد اللازم قانوناً إلا أن إعمال هذا الحكم لا يثير أى شك باعتبار أن تعدد الشركاء هو أحد الأركان الموضوعية لقيام الشركة فإذا إنهار هذا الركن إنهارت الشركة وإنقضت بقوة القانون .

٢١٥- رابعاً : هلاك رأس مال الشركة (كله أو معظمه)

تنص المادة ٥٢٧ من القانون المدني على أنه :- " تنتهى الشركة بهلاك جميع مالها أو جزء كبير منه بحيث لا تبقى فائدة في إستمرارها . وإذا كان أحد الشركاء قد تعهد بأن يقدم حصته شيئاً معيناً بالذات وهلك هذا الشيء قبل تقديمه أصبحت الشركة منحلّة في حق جميع الشركاء ."

ومفاد نص المادة ٥٢٧ من القانون المدني هو أن الشركة تنقضى بقوة القانون إذا هلك جميع مالها أو هلاك جزء كبير منه بحيث يستحيل إستمرارها في القيام بعمل نافع من الأعمال التي تدخل في اغراضها ، ومن أمثلة ذلك أن يشب حريق فيأتى على كل موجودات الشركة أو جزء كبير منها .

فالهلاك الذى يؤدى إلى إنقضاء الشركة بقوة القانون فى معنى المادة ٥٢٧ من القانون المدنى هو الذى يترتب عليه إستحالة قيام الشركة بالغرض الذى أنشئت لتحقيقه . وأن هذا الهلاك لا يشترط أن يكون كلياً وإنما يكفى أن يكون جزئياً إذا ترتب عليه إستحالة قيام الشركة بأعمالها وتقدير ذلك هو مما يدخل فى تقدير قاضى الموضوع لا رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض .

وإذا كان الأصل أن الهلاك الكلى لرأس المال يؤدى إلى انحلال الشركة بقوة القانون ، إلا أن هذا الأثر قد يوقفه حصول الشركة على مبلغ تأمين كانت قد أبرمته ضد إحتتمالات الحريق والغرق ، وذلك متى كانت هذه المبالغ تسمح للشركة بتجديد ما هلك أو بشراء البديل وتستطيع بذلك مواصلة نشاطها^(١).

ووفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٢٧ من القانون المدنى تنقضى الشركة بقوة القانون - أيضاً - إذا هلكت الحصة التى تعهد أحد الشركاء بتقديمها وأثر ذلك على الشركة بحيث إستحال عليها القيام بالعمل الذى أنشئت من أجله بدونها . ومثال ذلك أن تتألف الشركة لإستثمار إختراع إبتكره أحد الشركاء ثم يظهر أن هذا الاختراع مستحق للغير^(٢) .

(١) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ١٢٤ ص ١٧١

(٢) د. رفعت فخرى، د. محمد فريد العرينى - المرجع السابق - ص ١٦٨

٢١٦- خامساً : التأميم

التأميم يعنى نقل ملكية الشركة إلى الدولة أو أحد أشخاص القانون العام مقابل تعويض يدفع إلى الشركاء ، لتصبح ملكية عامة وتتولى أجهزة الدولة إدارتها مستهدفة المصلحة العامة ^(١) . ويترتب على تأميم الشركة :

١- انحلال الشركة المؤممة بقوة القانون وإنعدام شخصيتها القانونية مع ما يترتب على ذلك من حل لأجهزتها الإدارية .

٢- يترتب على التأميم أيضاً نشأة شخصية قانونية منبته الصلة بالشخصية القديمة لتباشر النشاط بأساليب المشروعات الخاصة ولا يغير من ذلك كونها خاضعة لأجهزة الإشراف الحكومي ^(٢) .

(١) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ١٢٥ ص ١٧٣

(٢) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق بند ١٢٥

المطلب الثانى

أسباب إنقضاء الشركة رضاء أو قضاء

تنقضى الشركة :

١- بإرادة الشركاء .

٢- لإندماج الشركة فى شركة أخرى .

٣- حل الشركة قضاء بناء على طلب أحد الشركاء .

٢١٧- أولاً : إتفاق الشركاء على إحلال الشركة (الحل المبسر)

تنص المادة ٥٢٩/٢ من القانون المدنى على أنه: "وتنتهى أيضاً -

الشركة - بإجماع الشركاء على حلها".

ومفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٥٢٩ من القانون المدنى أن الشركة

تنقضى قبل حلول أجلها إذا إتفق الشركاء على ذلك . فإذا إتفق فى العقد

التأسيسى للشركة على جواز حل الشركة بأغلبية الشركاء فإنه تنقضى الشركة

قبل حلول أجلها إذا إتفق أغلبية الشركاء على ذلك .

وفى شركات المساهمة تملك الجمعية العمومية غير العادية - دون غيرها

- تقرير حل الشركة لأن ذلك يعتبر تعديلاً لعقد الشركة الأساسى ، ويعتبر

قرار الجمعية فى هذا الصدد إتفاق على فسخ عقد الشركة قبل إنقضاء

مدتها^(١).

وإتفاق الشركاء على حل الشركة قبل حلول أجلها وإن كان لا يصطدم

بالنظام العام إلا أنه يشترط لحل الشركة بإتفاق الشركاء أن تكون الشركة

قائمة وقادرة على الوفاء بجميع إلتزاماتها . فلا يعتد بإتفاق الشركاء على حل

(١) الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣ قى - جلسة ١٦/٨/١٩٨٣

== موسوعة الشركات التجارية ==

الشركة إذا كانت الشركة متوقفة عن الدفع لأنها تكون منحلة لسبب آخر من أسباب الإنحلال - غير إتفاق الشركاء - هو الإفلاس .

٢١٨- ثانياً : إندماج الشركة في شركة أخرى

لم يتضمن القانون المدنى نصاً واحداً من شأنه تنظيم إندماج الشركات بإعتباره سبباً من أسباب الإنقضاء . غير أن المشرع حض على الإندماج فأصدر القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإندماج فى شركات المساهمة إلا أنه ما لبث أن ألغى هذا القانون بالمادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ونظم الإندماج فى المواد من ١٣٠ حتى ١٣٥ من هذا القانون الأخير .

وللإندماج صورتين : الأولى تتمثل فى مزج شركتين ببعضهما ليكونا معا شركة واحدة وفى هذه الصورة تنتهى الشخصية القانونية للشركتين وتولد شركة جديدة لها شخصية قانونية جديدة .

أما الصورة الثانية للإندماج فتتم بطريق ابتلاع أو ضم إحدى شركتين إلى الأخرى وفى هذه الحالة تنقضى الشخصية القانونية للشركة المندمجة فى شخصية الشركة الدامجة^(١) بحيث لا يعد الأمر بالنسبة للشركة الدامجة أن يكون زيادة فى رأسمالها بقدر صافى أصول الشركة المندمجة . وهذا ما أكدته محكمة النقض إذ قضت بأن :- " إندماج الشركات بطريق الضم يترتب عليه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن تنقضى الشركة المندمجة وتمحى شخصيتها الاعتبارية ودمتها المالية وتحل محلها الشركة الدامجة فيما

(١) نقض مدنى ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ المجموعة - المنة ١٨ ص ١٨٥١

موسوعة الشركات التجارية

لها من حقوق وما عليها من إلتزامات وتخلفها فى ذلك خلافة عامة ، ومن ثم تختصم وحدها فى خصوص الحقوق التى كانت للشركة المندمجة أو عليها^(١).
والإندماج بإعتباره أحد أسباب إنقضاء الشركة قبل حلول أجلها يجب أن يتم بإجماع الشركاء إلا إذا اكتفى فى عقد الشركة بأغلبية معينة . وفى شركات المساهمة تملك قرار الإندماج الجمعية العمومية غير العادية أو جماعة الشركاء الذين يملكون أغلبية رأس المال بحسب الأحوال^(٢).
والإندماج يتم بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة المختصة بتأسيس الشركات بالإدارة العامة للشركات^(٣).

ومن المقرر أنه يجوز لدائتى الشركة المندمجة الاعتراض على إدماجها فى الشركة الأخرى ذلك لأن الأدماج لا يعد كونه تجديداً للإلتزام عن طريق تقييد المدين (م ٢/٣٥٢ مدنى) وهو ما لا يجوز إلا بموافقة الدائنين^(٤).

٢١٩- ثالثاً: إتحال الشركة عن طريق القضاء لوجود المسوغ القانونى تنص المادة ٥٣٠ من القانون المدنى على أنه :- " يجوز للمحكمة أن تقضى بحل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك بما تعهد به أو لآى سبب آخر لا يرجع إلى الشركاء ، ويقدر القاضى ما ينطوى عليه هذا السبب من خطورة تسوغ الحل ويكون باطلاً كل إتفاق يقضى بغير ذلك ".
ومفاد نص المادة ٥٣٠ من القانون المدنى.

(١) طعن رقم ١٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩ راجع قضاء النقض التجارى د. احمد حسن ص ٢٦٩

(٢) راجع مادة ١٣٥ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

(٣) راجع المادة ١٣٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

(٤) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ١٢٧ - ص ١٧٦

== موسوعة الشركات التجارية ==

- ١- أنه يجوز حل الشركة بحكم قضائي .
 - ٢- أن طلب حل الشركة قضائياً حق مقرر للشريك فقط ، فلا يجوز للغير أن يرفع الأمر إلى القضاء بطلب الحكم بحل شركة ما .
 - ٣- أن حل الشركة قضائياً قد يرجع إلى إخلال أحد الشركاء بالتزاماته أو إهماله في الإدارة أو عدم كفايته للعمل الذي قدمه كحصة في الشركة أو غشه أو تدليسه وفي هذه الحالة يجوز مطالبة الشريك المخطئ بتعويض فضلاً عن طلب حل الشركة . وقد يرجع إلى حالات لا يكون الشركاء سبباً فيها كالمرض الذي يعجز الشريك عن أداء واجبه أو سوء التفاهم المستحكم بين الشركاء وغير ذلك من الأسباب التي ترك للقاضي تقديرها .
 - ١- أن حل الشركة قضائياً جوازي للمحكمة وليس وجوبياً فالمحكمة تحكم به في ضوء تقديرها لخطورة الأسباب التي تدعو إليه . فلها أن تحكم به أو ترفضه .
 - ٢- أن طلب حل الشركة قضائياً يتعلق بالنظام العام فلا يجوز أن يتضمن العقد التأسيسي حرمان الشريك من مباشرة هذا الحق .
 - ٣- إن الحكم الصادر من القضاء بحل الشركة هو حكم منشئ ولذلك فإن آثار الإنحلال بحكم القضاء لا تترتب إلا من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً وحائزاً لحجية الشيء المقضي به ^(١) .
- ٢٢٠- إشهار إنقضاء الشركة
- متى إنقضت الشركة وجب شهر هذا الإنقضاء - ويتم الشهر بذات الطريقة التي يشهر بها عقد تأسيس الشركة .

(١) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ١٢٨ ص ١٧٨

موسوعة الشركات التجارية

والغرض من شهر إنقضاء الشركة هو إحاطة الغير بواقعة إنتهاء الشركة ، فإن أهمل الشركاء فى شهر إنقضاء الشركة ترتب على ذلك بطلان الإنقضاء بمعنى أنه لا يسرى فى حق الغير الذى يتعامل مع الشركة فتظل الشركة مسئولة قبل الغير عن كافة الأعمال التى تجرى بإسم الشركة ولو بعد إنقضائها .

والأصل أن شهر الإنقضاء واجب مفروض فى جميع الحالات ولا يستثنى من هذا الأصل إلا الحالة التى يكون فيها الإنقضاء واضحاً للغير من بنود عقد التأسيسى الشركة ، كما إذا كانت الشركة محددة المدة بأجل معين ففى هذه الحالة لم يرى المشرع ثمة ضرورة لشهر الإنقضاء ^(١) ذلك لأن الغرض من شهر الإنقضاء إحاطة الغير به وحينما تكون الشركة محددة المدة فإن الغير الذى يتعامل معها يكون على علم بميعاد إنقضائها دون حاجة إلى شهر هذا الإنقضاء ولما كان الغرض من شهر الإنقضاء هو إحاطة الغير بإنقضاء الشركة فإن الشهر يكون واجباً أياً كان سببه ^(٢) وليس فقط فى الحالات التى نصت عليها المادة ٥٨ تجارى ^(٣).

(١) د. رفعت فخرى، د. محمد فريد العرينى - المرجع السابق ص ١٧٨

(٢) د. محمد بهجت قايد - المرجع السابق - بند ١٤١ - ص ١١٨

(٣) تنص المادة ٥٨ من المجموعة التجارية على أنه: "إذا قض الإستمرار على الركة بعد نقضاء مدتها يجب ذلك بإقرار من الشركاء بالكتابة ويجب إستيفاء الإجراءات المقررة بالمواد السابقة فى هذا الإقرار وفى كل إتفاق يضمن فسخ الشركة قبل إنقضاء مدتها المعينة فى المشاركة المؤسسة لها وفى كل تبديل فى الشركاء المتضامنين أو خروج أحدهم منها وفى جميع الشروط أو الإتفاقات الجديد التى يكون للغير فيها شأن وفى كل تغيير فى كل عنوان

المطلب الثالث

الأسباب الخاصة لإنقضاء شركات الأشخاص

٢٢١- بالإضافة إلى الأسباب العامة لإنقضاء الشركة التي تناولناها بالمبحثين الأول والثاني من هذا الفصل هناك طائفة من الأسباب الخاصة لإنقضاء شركات الأشخاص وهي تقوم في المقام الأول على الإعتبار الشخصي في هذه الشركات . وهذه الأسباب هي :

- ١- وفاة أحد الشركاء .
- ٢- الحجر على أحد الشركاء أو إفلاسه أو إعساره .
- ٣- انسحاب أحد الشركاء من الشركة غير محددة المدة .
- ٤- خروج الشريك من الشركة محددة المدة بناء على طلبه.

٢٢٢- أولاً: وفاة أحد الشركاء

تنص المادة ١/٥٢٨ من القانون المدني على أنه: "تنتهي الشركة بموت أحد الشركاء.....".

وتنص الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه :- "ومع ذلك يجوز الإتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قسراً". ومفاد ذلك أن الشركة تنتضي بوفاة أحد الشركاء ولكن هذا الأثر قاصر على شركات الأشخاص فحسب حيث تكون شخصية الشريك محل إعتبار. على أن هذا الحكم هو مجرد تفسير لإرادة الشركاء ولذا أجازت الفقرة الثانية

الشركة وإن لم تستوف تلك الإجراءات في أمر من هذه الأمور فيكون لاغياً بالشروط السابق ذكرها.

موسوعة الشركات التجارية

من ذات المادة الإتفاق على أن تستمر الشركة مع ورثة الشريك المتوفى^(١) وقد أقرت محكمة النقض مثل هذه الإتفاقات ، وقد قضت بأن شركات الأشخاص تتقضى بموت أحد الشركاء دون حلول ورثته محله إلا إذا حصل إتفاق بين الشركاء أنفسهم على أنه إذا مات أحدهم تستمر الشركة مع ورثته^(٢). ويدور إتفاق الشركاء - في حالة وفاة أحدهم - حول ثلاث صور هي :-

الصورة الأولى: حالة عدم الإتفاق على إستمرار الشركة مع ورثة الشريك بعد وفاته .

وفي هذه الحالة تستمر الشركة بين باقى الشركاء (بشرط ألا يقل عدد الشركاء عن شريكين) مع إلزامهم بأن يؤدوا إلى ورثة الشريك المتوفى:

١ - نصيب مورثهم (الشريك المتوفى) فى رأس مال الشركة ويقدر بحسب قيمته يوم الوفاة ويدفع لهم نقداً .

٢ - ما يستحق لهم من أرباح حققتها الشركة عن عمليات سابقة على تاريخ وفاة مورثهم .

الصورة الثانية : أن يتفق الشركاء على إستمرار الشركة مع بعض الورثة دون البعض الآخر

(١) ويجوز أن يستنتج من هذا الإتفاق من الظروف كما إذا كان العقد يسمح لكل شريك بالتنازل عن حصته وإحلال المتنازل له محله فينتفى بذلك الإعتبار الشخصى وتستمر الشركة مع ورثة من يتوفى منهم - انظر المذكرة الإيضاحية لمجموعة الأعمال التحضيرية جـ - ص ٣٧٧.

(٢) نقض مدنى طعن رقم ٢٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٩ - س ١٨ - ص ١٥٦.

== موسوعة الشركات التجارية ==

ومن أمثلة ذلك أن يتفق الشركاء على إستمرار الشركة بعد وفاة أحدهم مع الإبن الأكبر للشريك أو الإبن التاجر أو الشريك .

وفي هذه الحالة تستمر الشركة بين باقى الشركاء وهذا الوارث دون سواه وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٥٥٨ من القانون المدنى .

الصورة الثالثة : أن يتفق الشركاء على إستمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفى عموماً

وفي هذه الحالة أيضاً تستمر الشركة بين باقى الشركاء وورثة الشريك المتوفى عملاً بنص المادة ٢/٥٢٨ من القانون المدنى .

أما إذا كان الإتفاق على إستمرار الشركة بين ورثة الشريك المتوفى والشركاء الأحياء كان لاحقاً على الوفاة فإن ذلك لا يمنع من إنقضاء الشركة^(١).

كذلك قضى بأنه :- " إذا نص فى عقد الشركة على أنه فى حالة الوفاة يكون لورثة الشريك المتوفى أن يطلبوا التصفية أو أن يستمروا فى الشركة بنفس شروط العقد فيما يختص بالنسبة للشريك المتوفى من شروط والتزامات فإن مفاد ذلك أن الشركاء إتفقوا فى عقد الشركة على إستمرارها مع ورثة الشريك المتوفى ، إلا إذا طلب هؤلاء الورثة تصفيتها" ^(٢)

وإستمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفى لا يجعلهم بالضرورة شركاء متضامنين ، فقد يتفق على أنه فى حالة إستمرار الشركة مع ورثة الشريك

(١) نقض مدنى - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٣ ق - س ١٨ ص ٤٨٢
مجموعة احمد حسنى قضاء النقض الإدارى.

(٢) نقض مدنى ١٩٦٧/١/١٩ - الطعن رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٣ - س ١٨ - ص ١٥٦

موسوعة الشركات التجارية

المتوفى يعتبر هؤلاء شركاء بالتوصية^(١). ذلك لأنه أحياناً يتوفى أحد الشركاء عن قاصر تقل سنة عن ثمانية عشرة سنة وهو في هذه السن غير مأنون له بالتجارة بإعتبار أن التجارة من أعمال التصرف التي يمتنع عليه في هذه السن مباشرتها . وتلافياً لهذا الوضع فإنه يجوز للشركاء في عقد الشركة الإتفاق على أنه إذا توفى أحدهم عن قاصر اعتبر هذا القاصر شريكاً موصياً ويتحول الكيان القانونى للشركة من شركة تضامن إلى شركة توصية بسيطة ومن ثم لا يكتسب القاصر صفة التاجر ويمتنع شهر إفلاسه ولا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود الحصة التي آلت إليه بطريق الميراث ولا مانع أيضاً من الإتفاق على أن تعود الشركة إلى كيانها القانونى الأول أى (شركة تضامن) متى اكتملت أهلية القاصر^(٢).

٢٢٣- ثانياً : الحجر على أحد الشركاء

تنص المادة ١/٥٢٨ من القانون المدنى على أنه :- "تنتهى الشركة بموت أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بإعساره أو بإفلاسه " وتنص الفقرة الثالثة من ذات المادة على أنه :- "يجوز أيضاً الإتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء أو حجر عليه أو أعسر أو أفلس أو انسحب وفقاً لأحكام المادة التالية تستمر الشركة فيما بين الباقيين من الشركاء". ومفاد ذلك أن الشركة تنتهى أيضاً بالحجر على أحد الشركاء أو إفلاسه . وهذا الأثر قاصر أيضاً على شركات الأشخاص التي تقوم على الإعتبار الشخصى . ويستوى أن يكون الحجر قانونياً بناء على عقوبة جنائية أو

(١) شرح قانون الشركات فى مصر - د. سميحة القليوبى ص ١٤١ - فقرة ٨٢.

(٢) د. مصطفى كمال طه - المرجع السابق - بند ١١١ ص ١٠٣ وما بعدها.

موسوعة الشركات التجارية

قضائياً لعتة أو جنون أو سفه ، ولا يحل القيم على الشريك المحجور عليه أو أمين التفليسه محله فى الشركة المنقضية بسبب الحجر أو الإفلاس أو الإعسار^(١).

إلا أنه يجوز الإتفاق على إستمرار الشركة بين باقى الشركاء . ويكون للشريك المحجور عليه أو المفلس أو المعسر نصيب فى أموال الشركة تقدر قيمته وقت وقوع الحادث الذى أدى إلى خروجه من الشركة ويدفع له نقداً . ولا يكون له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق (مادة ٣/٥٢٨ مدنى) .

٢٢٤ - ثالثاً : إنسحاب أحد الشركاء من الشركة غير محددة المدة

إذا كانت الشركة معينة المدة فلا يجوز للشريك - فى الأصل - أن ينسحب منها وإنما يلزم على البقاء فيها حتى إنقضاء المدة معينة . لأن القواعد العامة لا تجيز لأحد المتعاقدين أن يستقل بإنهاء العقد من جانبه دون رضاء باقى المتعاقدين^(٢).

أما إذا كانت الشركة غير معينة المدة . فإنه يجوز للشريك الإنسحاب منها وذلك تطبيقاً لقاعدة جواز إنهاء العقد غير المعين المدة بالإرادة المنفردة لكل متعاقد^(٣) لأنه لا يجوز إلزام المتعاقد بالبقاء طرفاً فى عقد مدته غير معلومة.

إلا أنه يشترط لإنسحاب الشريك من الشركة غير معينة المدة شرطان:

الأول : أن يعلن الشريك رغبته إلى باقى الشركاء قبل حصوله .

(١) أكثم الخولى - المرجع السابق - ص ٤٦٢ وما بعدها - بند ٤٢١

(٢) الشركات التجارية. د. مصطفى كمال طه - طبعة ١٩٩٧ بند ١٠٩ - ٤ ص ١٠١

(٣) محسن شفيق - المرجع السابق - ص ٣٠٨.

موسوعة الشركات التجارية

الثاني : ألا يكون انسحاب الشريك عن غش أو في وقت غير لائق .
ويعتبر الشريك سيئ النية إذا انسحب من الشركة للإستثمار بصفقة رابحة .
كما يعتبر الانسحاب قد تم في وقت غير لائق إذا حدث والشركة وشيكة الإفلاس أو خلال أزمة اقتصادية يتعذر معها تصفية أموال الشركة أو حصل خلال الفترة الأولى لحياة الشركة بعد إنفاق مصروفات كبيرة على الإستغلال وقبل حصولها على أرباح منتظرة .
وللقضاء تقدير ما إذا كان انسحاب الشريك تم عن غش أو في وقت غير لائق من عدمه .

ويترتب على انسحاب الشريك متى تم صحيحاً إنقضاء الشركة وذلك عملاً بنص المادة ٥٢٩ من القانون المدني (١) .

ومع ذلك يجوز الإتفاق في عقد تأسيس الشركة على إستمرار الشركة بعد انسحاب أحد الشركاء فيما بين الشركاء كما هو الشأن في حالة وفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إعساره أو إفلاسه (مادة ٥٢٨ مدني) .

٢٢٥- رابعاً : خروج أحد الشركاء من الشركة معينة المدة

الأصل كما سبق أن ذكرنا أنه لا يجوز للشريك الانسحاب من الشركة إذا كانت معينة المدة وأنه يلزم على البقاء فيها حتى إنقضاء المدة المعينة بإعتبار أن القواعد العامة لا تجيز لأحد المتعاقدين أن يستقل بانتهاء العقد من جانبه دون رضا باقي المتعاقدين .

(١) تنص المادة ٥٢٩ من القانون المدني على أنه: "تنتهي الشركة بانسحاب أحد الشركاء إذا كانت مدتها غير معينة. على أن يعلن الشريك إرادته في الانسحاب إلى سائر الشركاء قبل حصوله، وألا يكون انسحابه عن غش، أو في وقت غير لائق".

موسوعة الشركات التجارية

ولكن المشرع أتى بإستثناء على هذا الأصل فى الفقرة الثانية من المادة ٥٣١ من القانون المدنى فأجاز لكل شريك - إذ كانت الشركة معينة المدة - أن ينسحب من الشركة قبل إنقضاء مدتها متى إستند فى طلبه إلى أسباب معقولة . ومن الأسباب المعقولة تعذر التعاون بين الشركاء والشريك الذى يطلب إخراجَه من الشركة أو مرور هذا الشريك ببعض الظروف الإستثنائية التى تجعله فى حاجة ملحة إلى إسترداد حصته من الشركة .

ولما كان هذا الحكم إستثناء على القواعد العامة فى إنهاء العقود فقد جعل المشرع بالمادة ٢/٥٣١ مدنى مرده إلى القاضى ليقرر وجاهة الأسباب التى إستند إليها الشريك فى طلب إخراجَه من الشركة . فإذا إقتنع بوجاهتها قضى بإخراج الشريك من الشركة .

ويترتب على القضاء بخروج أحد الشركاء من الشركة معينة المدة قبل حلول أجلها إنقضاؤها وإنحلالها ما لم يتفق باقى الشركاء على إستمرارها فيما بينهم .

على أنه يجب أن يلاحظ أنه لا يجوز للشريك الذى له حق التنازل عن حصته دون قيد أو شرط أن يلجأ إلى طلب الخروج من الشركة ^(١) .

(١) د. محمد على عرفه - المرجع السابق ص ٣٨٧.

أحكام النقض

٢٢٦- إندماج شركة فى أخرى - أثره - إعتبار الشركة الدامجة خلفا عاما للشركة المندمجة فى حدود ما إتفق فى عقد الإندماج : من المقرر طبقاً لما تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الإندماج فى شركات المساهمة أن إندماج شركة فى أخرى يترتب عليه إعتبار الشركة الدامجة خلفا عاما للشركة المندمجة وتحل محلها حلولا قانونية فيما لها وما عليها فى حدود ما إتفق عليه فى عقد الإندماج.

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ س ٣٢ ص ٢٤٢٣)

٢٢٧- إنتقال ملكية المنشأة بأى تصرف ولو بالإندماج. أثره. إستمرار عقود عمالها مع صاحب العمل الجديد. تطبيق القواعد التى تضمنتها العقود والنظم الخاصة بعمال الشركة الدامجة - قبل الإندماج - على عمال الشركة المندمجة. شرطه:

مؤدى المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن إنتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه بما فى ذلك إدماجها فى أخرى لا يؤثر فى عقد العمل ويبقى العقد قائما بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد وينصرف إليه أثره ويكون مسئولا عن تنفيذ كافة الإلتزامات المترتبة عليه، ولا يعنى ذلك قانونا وجوب تطبيق القواعد والأحكام التى تضمنتها العقود والنظم الخاصة بعمال الشركة الدامجة قبل الإندماج على عمال الشركة المندمجة طالما أن عقودهم والنظم التى كانت سارية فى شأنهم لم تتضمن قواعد وأحكاما مماثلة. كما لا يعنى أيضا إعتبار عمال الشركة المندمجة عمالا لدى الشركة الدامجة قبل حصول الإندماج.

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ س ٢ ص ٢٤٢٣)

٢٢٨- تأميم بعض الشركات والمنشآت. إحتفاظ المشروع المؤتمر بشخصيته المعنوية وذمته المالية المستقلة. مسئوليته عن كافة إلتزاماته السابقة على التأميم .

مؤدى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ومذكرته الإيضاحية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع لم يشأ إنقضاء المشروع المؤتمر بمقتضى هذا القانون بل رأى - مع الإحتفاظ له بشخصيته وبذمته المستقلتين عن شخصية الدولة ونمتها ومع استقراره فى ممارسته نشاطه - إخضاعه للجهة الإدارية التى يرى الحاقه بها وهذا الإشراف لا يعنى زواد شخصية المشروع المؤتمر بل تظل له شخصيته المعنوية التى كانت له قبل التأميم وذمته المالية المستقلة بما عساه يكون عالقا بها من إلتزامات فيسأل المشروع مسئولية كاملة عن جميع إلتزاماته السابقة على التأميم كنتيجة حتمية لإستمرار شخصيته المعنوية.

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢ س ٣١ ص ٧٨١)

٢٢٩- التأميم لا يرد إلا على رؤوس أموال المنشآت دون أرباحها المحققة قبل التأميم عدم إندماجها فى رأس المال بعد التأميم.

تنص المادة الثانية من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ على أن رؤوس أموال المنشأة المؤممة تتحول إلى سندات إسمية على الدولة لمدة خمسة عشر عاما بفائدة قدرها ٤% سنويا كما مضت المادة الثالثة على أن قرارات لجان التقييم تكون نهائية وغير قابلة للطعن فيها فإن مفاد ذلك كله أن التأميم لا يرد إلا على رؤوس أموال المنشآت دون ما عداها من الأرباح التى حققتها قبل التأميم

موسوعة الشركات التجارية

ولو اراد المشرع تأميمها لنص على ذلك صراحة في القوانين ١١٧، ١١٨ لسنة ١٩٦١ ومتى كان ذلك فإن الأرباح التي حققتها المنشأة خلال فترة التأميم النصفى يكون بمنأى عن التأميم ولا تندمج في رأس المال المؤمم.

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢ س ٣١ ص ٧٨١)

٢٣٠- مؤدى نص المادة ١/٥٢٦، ٢ من القانون المدنى أن شركات الأشخاص تنتهى بإنقضاء الميعاد المعين لها بقوة القانون وأنه إذا أراد الشركاء إستمرار الشركة وجب أن يكون الإتفاق على ذلك قبل إنتهاء الميعاد المعين فى العقد أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد وإستمر الشركاء يقومون بالأعمال التى تألفت لها الشركة قامت شركة جديدة وإمتد العقد سنة فسنة وبالشروط ذاتها.

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ س ٣٢ ص ١٥٩٨)

٢٣١- شركة التوصية البسيطة. استقلال شخصيتها عن شخصية الشركاء فيها. أثر ذلك. الحكم بأشهار إفلاس الشركة. مؤداه. اشهار إفلاس الشركة المتضامنين فيها، ولو لم يرد صراحة بالحكم.

من المقرر قانونا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شركة التوصية البسيطة هى شركة ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود سمقل عن الشركاء فتكون أموالها مستقلة عن أموالها وتعتبر ضمانا عاما لدائنيها وحدهم كما تخرج حصة الشريك عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حق فى نسبة معينة من الأرباح أو نصيب فى رأس المال عند قسمة الشركة، والحكم بأشهار إفلاس هذه الشركة يستتبع حتما إفلاس الشركاء

== موسوعة الشركات التجارية ==

المتضامنين فيها إذ أن الشركاء المتضامين مسئولون في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة، فإذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك وقوفهم أيضاً ولا يترتب على اغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاس الشركاء المتضامين فيها أو اغفال بيان أسمائهم أن يظلوا بمنأى عن الإفلاس، إذ أن إفلاسهم يقع نتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة .

وهذا المبدأ المقرر بالنسبة لشركات التضامن ينطبق أيضاً بالنسبة للشركاء المتضامين في شركات التوصية البسيطة.

(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩ س ٣٢ ص ٤٥٠)

٢٣٢- إنتهاء شركات الأشخاص بإنقضاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون: لا يحول ذلك دون توافر مصلحة أى من الشركاء في الحصول على حكم بإنهاء الشركة ويقتصر دور القاضى على التحقيق من إنقضاء الميعاد طبقاً للعقد دون أن يكون له سلطة تقديرية في مد العقد ولا يكون حكمه منشئاً لحالة الإنتهاء.

(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨ لم ينشر بعد)

٢٣٣- شركة الأشخاص. انقضاؤها بموت أحد الشركاء. عدم حلول ورثته محله إلا إذا حصل إتفاق صريح بين الشركاء أنفسهم على أنه إذا مات أحدهم تستمر الشركة مع ورثته. علة ذلك. خلو عقد الشركة من مثل هذا الإتفاق. مؤداه. إنقضاء الشركة حتماً وبحكم القانون بموت هذا المورث.

(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١٣ لم ينشر بعد)

٢٣٤- شركات الأشخاص إنقضائها بموت أحد الشركاء. عدم حلول ورثته محله إلا إذا حصل إتفاق بين الشركاء أنفسهم على أنه إذا مات أحدهم تستمر

موسوعة الشركات التجارية

الشركة مع ورثته. إتفاق ورثة الشريك المتوفى والشركاء الأحياء على إستمرار الشركة لا يمنع من إنقضاءها وخضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة المبينة بعقدها أو باتباع الأحكام المنصوص عليها في المواد من ٥٢٣ إلى ٥٣٦ مدنى عند خلو العقد من حكم خاص.

(الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩١/٣/١١ لم ينشر بعد)

٢٣٥- إنتهاء الشركة بقوة القانون بإنقضاء الميعاد المحدد لها بغير مد.

فصل الشريك . عدم جواز وقوعه بعد انتهائها بقوة القانون.

النص فى المادة ٥٢٦ من القانون المدنى على أن " تنتهى الشركة بإنقضاء الميعاد المعين لها أو بإنتهاء العمل الذى قامت من أجله. فإذا انقضت المدة المعينة أو إنتهى العمل ثم إستمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التى تألفت لها الشركة إمتد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها" والنص فى المادة ٥٣١ منه على أنه "يجوز لكل شريك أن يطلب من القضاء الحكم بفصل أى من الشركاء يكون وجوده فى الشركة قد أثار إعتراضا على مد أجلها أو تكون تصرفاته مما يمكن إعتباره سببا مسوغا لحل الشركة على أن تظل الشركة قائمة بين الباقيين "يدل على أن الشركة تنتهى بقوة القانون بإنقضاء الميعاد المعين إلا إذا إمتدت بإرادة الشركاء الضمنية أو الصريحة، وأن فصل الشريك من الشركة لا يكون إلا حال قيامها ولأسباب تبرره ولا يقع بعد انتهائها بإنقضاء الميعاد المعين لها بغير مد، يؤكد هذا النظر أن المشرع نص على قيامها فى الحالة الأولى فيما بين الباقيين من الشركاء.

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٥/١٨ س ٣٢ ص ١٥٢٠)

موسوعة الشركات التجارية

٢٣٦- تأميم بعض الشركات والمنشآت بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١. مؤداه. مسئولية المشروع المؤمم مسئولية كاملة عن جميع إلتزاماته السابقة على التأميم كنتيجة لإستمرار الشخصية المعنوية. لا يغير من ذلك أيلولة ملكية أسهم الشركات المؤممة للدولة مع تحديد مسئوليتها السابقة فى حدود ما آل إليها من أموالها. علة ذلك.

(الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٠ لم ينشر بعد)

٢٣٧- تأميم المنشأة تأميماً كلياً أو إدماجها فى إحدى الشركات. أثره. إنقضاء المشروع المؤمم وتصفيته. عدم إعتبار الدولة بمثابة خلف له. مسئولية الشركة الدامجة عن الوفاء بإلتزاماتها السابقة على التأميم نطاقها. م ٣ ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٢.

(الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٠ لم ينشر بعد)

٢٣٨- تأميم المصانع دون شركة المحاصة القائمة على إستغلالها. إنتهاء الحكم إلى انفساخ عقد الشركة وإستحقاق الشريك لحصته فيها. تقدير كفاية الحصص اللازمة لإستمرار الشركة. من مسائل الواقع

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٧ س ٢٦ ص ٧٥٥)

٢٣٩- تأميم المنشأة. وروده على رأس مالها دون الأرباح التى حققتها قبل التأميم. ق ١١٧ لسنة ١٩٦١. لا يغير من ذلك ما قرره القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ من تحديد التعويض المستحق لكل من أصحاب الشركات المؤممة بما لا يجاوز ١٥٠٠٠ جنيه. علة ذلك. وجوب توزيع الأرباح على المساهمين ما لم تقرر الجمعية العمومية اضافتها إلى رأس المال .

(الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٠ لم ينشر بعد)

٢٤٠- الحكم بفسخ عقد الشركة. مؤداه. انحلال الشركة بالنسبة للمستقبل وعدم تأثر قيامها وأعمالها في الماضي به. علة ذلك: الحكم بفسخ عقد الشركة خلافاً للقواعد العامة في الفسخ ليس له أثر رجعي وإنما تنحل الشركة بالنسبة للمستقبل، أما قيامها وأعمالها في الماضي فإنها لا تتأثر به، ومن ثم فلا محل لتطبيق القاعدة العامة الواردة في المادة ١٦٠ من القانون المدني التي توجب إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد.

(الطعن رقم ١١٩٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٠)

٢٤١- حل الشركة قضاء لإخلال الشريك بالتزاماته يجيز القضاء للشريك الآخر بالتعويض قبل تصفية الشركة: حل الشركة قضاء لسبب يرجع إلى خطأ الشريك كإخلاله بالتزاماته يجيز للشريك الآخر أن يطالب بالتعويض وفقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني والمحكمة أن تقضى له بما يستحقه من تعويض إن كان له مقتضى قبل تصفية الشركة، لأن الشريك المخطئ يتحمل التعويض المقضى به في أمواله الخاصة وليس في أموال الشركة، ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض قبل تصفية الشركة لا مخالفة فيه للقانون.

(الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ س ٢٠ ص ٩٢٩)

من أحكام المحاكم التجارية في أسباب إنقضاء الشركة

٢٤٢- (أ) مادام أن الشركة قد انقضت بانتهاء الغرض الذي أسست من أجله وبيع موجوداتها فقد حق إلزام كل شريك بنصيبه في الخسارة .
(ب) متى كانت الخسارة التي صادفت الشركة ترجع إلى هبوط الأسعار بسبب امتلاء السوق وازدحامه بالبضاعة التي كان يتجر فيها الطرفان (الشريكان) فهذا الأمر الطارئ يجب أن يتحمل الشريكان سويا ما ترتب عليه من الآثار .

(محكمة إستئناف القاهرة _ الدائرة التجارية الأولى _ ١٩٥٤/٤/٢٠ قضية رقم ١٧٦ سنة ٧٠ ق)

٢٤٣- الإتفاق على إمتداد الشركة بعد إنتهاء المدة المحددة لها في العقد هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة ، ولايغير من ذلك أن يكون قد نص في عقد الشركة الجديدة على أن الغرض منها هو الإستمرار في الشركة السابقة .
(محكمة النقض في ١٩٥٥/٥/١٩ ، طعن رقم ١٩٢ سنة ٢٢ ق _
مجموعة القواعد ، ج ١ ، ص ٦٩٢ رقم ٣١)

٢٤٤- تنقضى الشركة إذا استوعبت جميع رأس مالها وأعوزتها كل وسيلة لتحقيق غرضها.

(محكمة الاتئناف الختلطة في ١٩٢٥/٤/٢٩ ، البلتان، السنة ٣٧ ص ٣٧٩ - والفقه والقضاء في القنون التجارى ، الجزء الأول ، للأستاذ مصطفى رضوان ، ص ١١٥ رقم ٢٢)

موسوعة الشركات التجارية

٢٤٥- إذا نص في عقد الشركة أنه في حالة عدم الإخبار قبلها بمدة معينة فيتجدد العقد لمدة أخرى كالمدة الأولى _ فيستمر هذا العقد مجددا بكافة شروط عند انتهاء كل مدة ولا يمكن القول إنه تجدد لمدة واحدة فقط وإنه في نهاية المدة الثانية يستمر بغير تحديد مدة له .

(محكمة الإستئناف المختلطة في ١١/٣/١٩٣١ - المحاماة ، السنة ١٢ ،

ص ٢٥٣ رقم ١٣٧)

٢٤٦- متى كان عقد الشركة ينص على أن تنتهي مدتها في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ وتتجدد لسنة أخرى تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وهكذا _ فإن وضوح هذا النص يغني عن الشرح والتعليق ، إذ الشركة بمقتضى عقد التكوين تنتهي مدتها بانتهاء شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤ . فإذا إتفق الشركاء ، وهذا حق لهم ، على إمتداد أجلها سنة أخرى فإن هذا التجديد بطبيعة الحال ما كان ليقع من تلقاء نفسه ولا يحكم القانون وقوته وإنما يحصل برضاء الشركاء أجمعين ، ولا يمكن أن يكون هذا الرضاء أثره في إستمرار الشركة إلا إذا تم صحيحا قبل إنقضاء أجلها وإلا انتهت الشركة بمقتضى القانون واستحال بعثها بعد ذلك لأن الشركاء وحدهم هم الذين يملكون إستمرار الحياة لها . فإذا ضنوا عليها باستعمالها الحق الممنوح لهم من القانون في الوقت المناسب فقضى عليها فلا مناص بعد هذا القضاء من تصفيتها . أما إذا إتفقت كلمة الشركاء على إستمرارها ، ولكن كان ذلك بعد إنقضاء أجلها ، فإن هذا لا يمكن إعتباره استكرارا لتلك الشركة ، وإنما هو شركة جديدة تكونت بنفس شروط الشركة القديمة ، ويجرى عليها من الأحكام ما يجرى على الشركة من نشر وتسجيل ، وما ذلك إلا تطبيقا لنص المادة ٤٤٥ من المدنى القديم ،

== موسوعة الشركات التجارية ==

التي تنص على إنتهاء الشركة بإنتهاء أجلها وهذا النوع من الإنتهاء يحصل من تلقاء نفسه وبقوة القانون ، ومادام أن الشركة عاشت من تاريخ تأسيسها إلى آخر سنة ١٩٤٨ فالمفهوم بداهة أنها كانت تمتد من سنة لأخرى حتى أدركتها المنية بمقتضى الإشارة البرقية المرسلة من الشركاء الموصين إلى الشريك المسئول في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بنهوض الشركة وحلها خصوصاً وأنه لم يكن قد سبقت موافقتهم على إستمرار الشركة بعد سنة ١٩٤٨، وعلى النقيض من ذلك كانت أمارات عدم الموافقة بادية ظاهرة إذ امتنعوا قبل هذا عن اعداد الحساب الختامي لجرد سنة ١٩٤٧ مما يشير إلى الإصرار والتصميم على حل الشركة المذكورة - ولا يمكن بعد هذا أن يقال أن لأولئك الشركاء أن يخرجوا وتستمر الشركة بين الشريك المسئول وبين من بقى معه على العهد من سائر الموصين، إذ الشركة قد حلت وانقضت ولم يبق لهؤلاء إلا أن يكونوا شركة جديدة في ظل الشروط التي يتبعونها إذا هم رغبوا المشاركة أو أرادوها، وإذن فلا محيص من تصفية الشركة.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٢/١/٢٢ قضية

رقم ٤١٢ سنة ٦٨ ق)

٢٤٧- وإن كان المقرر قانوناً أن شركة الأشخاص تنقضى بوفاة أحد الشركاء، فإن المقرر علماً وعملاً أنه عقب الوفاة يجب تعيين مصف للشركة، فإن لم يعين كان باقى الشركاء هم المصفون لها. ويحدث هذا خصوصاً إذا كانت الشركة مكونة من شخصين فوفاة أحدهما تجعل الثانى مصفياً لها، فإن إستمر الثانى فى أعمال الشركة ولم يصفه فهو مسئول عن عمله هذا، ولورثة الشريك الحق فى التصديق على تصرفه أو فى عدم إجازته. فإن لم تتم

موسوعة الشركات التجارية

التصفية تعتبر الشركة قائمة بين الشركاء أو بين ورثتهم من قبيل التجاوز للمصلحة وإلا ضاعت حقوق الشركاء.

(محكمة إستئناف مصر في ١١/٢١/١٩٤٠ - المجموعة الرسمية، السنة

٤٣، العدد الثالث، رقم ٦٠)

٢٤٨ - انحلال الشركة بوفاة أحد الشركاء لا يعنى أنها لم تعد وجوده فعلاً

إذا تبين أنها إستمرت بموافقة خلفاء الشريك المتوفى.

(محكمة التمييز في ١١/٢٣/١٩٤٩ - مجلة القانون السورية، السنة

الأولى، ص ٩١)

٢٤٩ - تنفسخ الشركة بوفاة أحد الشركاء، فإذا إستمر أحد ورثة الشريك

المتوفى على القيام بأعمال الشركة مع الشركاء الآخرين كان إستمراره هذا سارياً عليه وحده فقط لا على جميع الورثة إلا إذا تعاقدوا معه عقداً يدل على قبولهم بهذا الإستمرار.

(محكمة إستئناف مصر في ١٣/٤/١٨٩٩، مجلة القضاء، السنة السادسة

ص ٣٣٠، ومجلة الحقوق السنة الرابعة عشرة ص ٥٣٨ - ومرجع القضاء

الجزء الأول، للأستاذ عبد العزيز ناصر، رقم ٣١٩٢ ص ٧٨٦)

٢٥٠ - موت أحد الشركاء لا يمنع من إستمرار الشركة مادام لم ترفع

دعوى بفسخها، أى أن الوفاة لا يترتب عليها الفسخ من تلقاء نفسه وإنما يكون ذلك بدعوى من الشركاء الباقين أو من أحدهم.

(محكمة الاسكندرية الابتدائية في ١٩/١٢/١٩٣٠، الجريدة القضائية العدد

المسلسل رقم ١٥٢ ص ١٣ - ومرجع القضاء، الملحق، للأستاذ عبد العزيز

ناصر، رقم ٦٤٣٤ ص ١٦٦٢)

٢٥١- لا يصح إثبات قيام شركة منحلة بموت الشريك فيها - بمجرد حضور هذا الشريك في دعوى أو مطالبته عن عملية راجعة إلى عدة سنوات وخاصة بشريك آخر شخصياً وكان الأخير يدافع عنه كما حضر بصفته الشريك المدير وله صفة تمثيله وحده.

(محكمة الإستئناف المختلطة في ١١/٤/١٩٣٩ - المحاماة، السنة ٢٠، ص

١٢٦٤ رقم ٤٦٩)

٢٥٢- إن ما إعترض عليه المستأنفون (الورثة) من أن الحكم المستأنف بعد أن سلم بإنهاء الشركة فإنه كان يتعين الحكم بالحل إقراراً بالأمر الواقع - إعتراض مردود عليه بأنه متى قصد من عقد الشركة إلى عدم حلها نتيجة وفاة أحد الشريكين فنص فيه صراحة على أنه في حالة وفاة أحد الشريكين فإن هذه الشركة تستمر بين الشريك الباقي منهما على قيد الحياة وورثة الشريك المتوفى على أن يكون لهؤلاء الورثة حصة موروثه وتوزع بينهم حسب النصيب الشرعى، أى تعتبر حصة المورث فى رأس المال والأرباح تركة عنه يخص كل وارث نصيبه فى الميراث الشرعى فيها وفى الأرباح والخسائر وليس لأى وارث لأى من الشريكين أن يطلب حساباً أو يتخذ أى إجراءات لتصفية هذه الشركة وإلا فى يكون له إلا مبلغ يعادل حصته فى رأس المال المورث له تدفع له بعد مضى سنة ميلادية من حصول أى إجراء رسمى من هذا القبيل مع سقوط حقه فى أى ربح لهذه الحصة فى السنة المذكورة وعلى أن يخصم من هذه القيمة ما يكون قد استجره من مبالغ غير حساب حصته". وإنه لا يمكن أن يعبر المتعاقدان فى عقد الشركة عن إرادتهما فى بقائها وعدم حلها بعبارة أصرح من العبارة الواردة فى هذا البند

موسوعة الشركات التجارية

- ولهذا يكون ما إعترض به المستأنفون على ما ذكره الحكم الابتدائي من أن عقد هذه الشركة لا يخضعها لأحكام التصفية الإتفاقية أو القانونية، في غير محله. لأن المتعاقدين قصدا إلى بقائها بدون تصفية حتى ولو انتهت برغبة ورثة الشريك المتوفى عن الإستمرار فيها إذ رسم عقد الشركة الإجراء الذي يتبع في هذه الحالة. وهو إجراء بعيد عن التصفية بل هو أكثر من ذلك إجراء قصد به عدم تصفية الشركة وبقائها قائمة. ويستوى بعد ذلك أن يقرر بعض الورثة الإنسحاب فتبقى الشركة قائمة بين الشريك الباقي على قيد الحياة وبين باقى الورثة أو ينسحب الورثة جميعها وفي هذه الحالة ينبغى أن يكون المحل التجارى قائماً أيضاً تنفيذاً لإرادة أحد الشريكين المتعاقدين اللذين رغبا في أن يبقى هذا المحل قائماً في حالة وفاة أحد الشريكين - فإذا أراد أى وارث من الورثة الإنسحاب فلا يكون له إلا ما يعادل حصته في رأس المال الموروث وينبنى على ذلك أنه إذا أراد جميع الورثة الإنسحاب فلا يكون لهم إلا مبلغ يعادل رأس المال المورث لهم عن مورثهم، والذي يحدد الطريق الذى رسمه المتعاقدان في عقد الشركة المنوه عنه دون ما حاجة إلى حل الشركة أو الحكم بتصفيتها لأن في الحكم بالحل أو التصفية قضاء على نشاط المحل التجارى فيصطدم الحكم مع نية المتأقدين التى انصرفت إلى بقاءه قائماً في حالة وفاة أحد الشريكين كصريح نص العقد.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية التاسعة - ١٩٥٥/٣/٣١)

قضية رقم ٢٦٦ سنة ٧١ ق)

== موسوعة الشركات التجارية ==

٢٥٣- تتحمل الشركة بإفلاس أحد الشركاء. على أنه يجوز للشركة الإتفاق على إستمرارها رغم إفلاس واحد منهم، فإذا حدث هذا إعتبرت الشركة جديدة.

(محكمة الإستئناف المختلطة في ١٢/٢/١٩٣٦ البلتان السنة ٤٨، ص ١٢٣)

- والفقه والقضاء في القانون التجاري، الجزء الأول، للأستاذ مصطفى

رضوان، ص ١١٥ رقم ٣٥)

٢٥٤- لكي يمكن التمسك على شريك منفصل عن الشركة بتقييد حريته في تجارته، يجب إثبات وجود إتفاق تعاقدى في هذا الشأن وهذا بطبيعة الحال فيما عدا الإلتزام المستتج من القانون العام والذي يقضى على بائع محل التجارة بما فيه حق الإنتفاع بإسم المحل بعدم الخروج على البيع الحاصل منه ولو لم يكن هناك إتفاق بذلك، وذلك بمزاخمة قد تعتبر غير مشروعة.

(محكمة الإستئناف المختلطة في ١١/٦/١٩٣٥ - المحاماة، السنة ١٧،

ص ٢٥١ رقم ١٢٥)

٢٥٥- يحق لأحد الشركاء في شركة معقودة بين طرفين لم يحدد لانتهائها أجل معين، أن يعلن أرائته بالإنسحاب منها على أن لا يكون إنسحابه عن غش أو في وقت غير لائق.

(محكمة التمييز في ٢١/١٠/١٩٥٠ - مجلة القانون السورية، الفهرس

الخمسي "١٩٥٠ - ١٩٥٤" ص ٢٨٠)

٢٥٦- إن النص في عقد الشركة على أن كل ما للشريك هو الانسلاخ من الشركة بدون المطالبة بأى شئ - هذا الشرط شرط لا يقره العرف ولا قواعد

موسوعة الشركات التجارية

العدل لأنه يربط كل الشركاء في البقاء في الشركة أو الانفصال عنها مع
تضحية كل حقوقهم فيها وهو ما يتنافر مع نصوص القانون وأصول العدالة.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٥/١/١٩٥٢ قضية
رقم ٤١٥ سنة ٦٨ق)

٢٥٧- ليس للشريك أن يطلب حل الشركة بالإحتجاج بسوء تفاهم أو
صعوبات أوجدها هو نفسه.

(محكمة الإستئناف المختلطة في ١١/١٢/١٨٧٨، المجموعة الرسمية
المختلطة، السنة ٤ ص ٢٣ - والفقه والقضاء في القانون التجاري، الجزء
الأول، للأستاذ مصطفى رضوان، ص ١١٥ رقم ٣٣)

٢٥٨- يترتب على فسخ الشركة أمران: تصفيتها وقسمتها ولا يتحتم أن
يكون إجراؤهما أمام المحكمة ويمكن حصولهما بطرق المحبة.

(محكمة إستئناف مصر في ٢٠/١١/١٨٩٤ - مجلة الحقوق، السنة التاسعة
ص ٣٢٧ - ومرجع القضاء، الجزء الأول، للأستاذ عبد العزيز ناصر، رقم
٣١٨٩ ص ٧٨٥)

٢٥٩- إذا اشترط في عقد شركة أن من يطلب فسخ العقد بلا سبب يكون
ملزماً بدفع مبلغ بصفة تعويض، فهذا التعويض لا يكون واجباً على الذي فسخ
العقد بسبب مخالفات أو خيانة صدرت من شريك آخر أضراراً بالشركة.

(محكمة إستئناف مصر - ١٥/١١/١٩٠٤ - مجلة الاستقلال، السنة الرابعة
ص ٤٠ - ومرجع القضاء، الجزء الأول، للأستاذ عبد العزيز ناصر، رقم
٣١٩٣ ص ٧٨٦)

٢٦٠- إن حل الشركة قبل إنتهاء مدتها بإتفاق الطرفين يجب أن يصدر حكم به على مسئولية الشريك الذى تسبب للآخر بأعماله بما يؤدى إلى إنتهاء هذه الشركة.

(محكمة الإستئناف المختلطة - فى ١١/٣/١٩٣١ - المحاماة، السنة ١٢، ص ٢٥٣ رقم ١٣٧)

٢٦١- (أ) التعبير بلفظة "فسخ" فى المادة ٤٤٦ من القانون المدنى التى تجيز للمحاكم فسخ الشركات للأسباب الواردة بها تعبير خاطئ. لأن للفسخ عادة أثراً رجعياً، فى حين أن الإنقضاء لا يتناول إلا المستقبل. والشركة التى أسست واستغلت أموالها إعتبرت قائمة فى الماضى. ولذلك عبر الشراح عن الفسخ فى هذا المقام "بالإنقضاء" وإتفقوا على أنه ليس له أثر رجعى.

(ب) يكون مقبولاً طلب إنهاء الشركة أو إنقضائها على أساس وجود الخلاف بين الشركاء متى وجد هذا الخلاف فعلاً دون تقييد بمدة الشركة.

(ج) إنه وإن كان من المقرر أن الخلاف بين الشركاء سبب لطلب إنقضاء الشركة، إلا أنه من المقرر أيضاً أن الشريك الى قام فى شخصه سبب الإنقضاء لا سيطعى طلب الإنقضاء عملاً بقاعدة: "لا يجوز للإنسان أن يرتب حقاً على عمله المبنى على سوء نية"

(د) إذا كان لا محل للقضاء بإنقضاء الشركة فلا محل لتطبيق المادة ٤٤٩ من القانون المدنى التى تنطبق فى حالة التصفية فإذا كانت الشركة غير معتبرة فى حالة تصفية وكان مرمى النزاع فيها يدور حول انفصال بعض الشركاء منها مع استبقائها ولم يعن الشركاء باختيار من يقوم بالجرد إذ لم

يتفقوا على القيام به ودياً، فإنه يحق للمحكمة أن تختاره من بين الشركاء أو من غيرهم.

(محكمة مصر الكلية الأهلية، الدائرة التجارية، في ١٨/١١/١٩٤٠ -

المحكمة، السنة ٢١، ص ٣٥٦ رقم ١٦٨)

٢٦٢- أن النزاع الذي يقوم بين الشركاء ويبرر الفسخ يشترط فيه بحسب نص المادة ٦٤٦ مدني أن يكون قوياً ومن شأنه أن يمنع جريان أعمال الشركة، شأنه في ذلك شأن تقصير أحد الشركاء فيما تعهد به. أما النزاع الشخصي الذي لا شأن له بنشاط الشركة ولا يؤثر على متابعة هذا النشاط فلا يمكن إعتباره سبباً للفسخ. وإذا كان بعض الفقهاء (بودري وفاهل) يقولون بالرأى المخالف فإن الجمهرة منهم وما أطرده عليه القضاء الفرنسي يحتم أن يكون النزاع من شأنه أن يعرقل نشاط الشركة (دالوز عملي جزء ١١ ص ٢٧ بند ١٠٥٩ وما بعده) بل ويشترط الفقه والقضاء أيضاً أن يكون النزاع قائماً على سبب مشروع فليس لمن كان السبب في قيام النزاع أن يحتج به للقضاء بفسخ الشركة، وإلا لصاعت الحكمة من النص على أن الشركة لا تنقضى إلا بإنقضاء مدتها أو بتراض الشركة. كما أنه ليس لشخص أن يثبت حقوقاً لنفسه يكون مصدرها عمل شائن قام به (المصدر السابق ١٠٦٣ وما بعده) فإذا كان الثابت أن النزاع الذي يتحدى به المستأنف (الشريك) لا شأن له بنشاط الشركة ومجهودها الذي عهد به إليه وحده وأن سببه اعتداء من جانب ابن المستأنف كانت المستأنف ضدها (الشريكة) ضحيته - فلا يعتبر هذا النزاع سبباً مشروعاً يبرر فسخ الشركة قبل إنقضاء أجلها.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية والضرائب - ١٩٥١/٢/١٣

قضية رقم ٤٣٢ سنة ٦٨ق)

٢٦٣- إن التشريعات كافة تضمنت مبدأ أساسياً لا يجوز مجافاته ولا تحل مخالفته ورفعته من هذه الناحية إلى مستوى النظام العام - ذلك هو حماية الشركاء من بعضهم بعضاً وعدم تمكن أحدهم من ظلم الآخرين أو البطش بهم ولا يمكن لفريق منهم أن يبغى على فريق آخر أو أن يطغى عليه، وبعبارة أخرى يريد الشارع أن يكون الشركاء أجمعين على قدم المساواة بحيث لا يمكن لأحدهم أو يتميز على غيره بشئ ما ولا يمكن لشريك أن يحد من حرية شريك آخر أو يقيد حقوقه القانونية لصالحه ويحرم عليه ما يحله لنفسه أو يضعه في موضع يجعله هدفاً للخسارة في حين أن هذا الباغي لن يستهدف لشيئ من تلك الخسارة على الإطلاق. كما يتمتع على أحدهم أن يجعل بقاء الشركة موقوفاً على رغبته وإرادته المنفردة بحيث إذا طوعت لأحدهم نفسه مخالفة ذلك حلت به الخسارة المحققة إلى غير هذا من مختلف الحالات التي تظهر فيها فكرة تغول شريك على شريك مهما كان نوع الاغتيال، وللمحاكم بلا مرء حق الرقابة على ما يقدم إليها من عقود لتتبين ما إذا كانت تلك العقود تتضمن شيئاً من البغى من عدمه.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٢/١/٢٢ رقم

٤١٢ سنة ٦٨ق)

٢٦٤- متى كان يبين من مطالعة الحكم المستأنف ومن باقى أوراق الدعوى أن الخلاف بين الشركاء قد وصل إلى حد لا يمكن معه إستمرار الشركة في نشاطها الذي تكونت من أجله، إذ أن كل فريق ينسب إلى الفريق

الآخر قيامه بتصرفات تتنافى مع واجب الشركاء حيال الشركة وحيال بعضهم البعض، مما حمل الحكم المستأنف على وضع الشركة تحت الحراسة القضائية وارتضاء الشركاء جميعاً هذه الحراسة. فمتى كان الأمر هو ذلك فإنه يصبح ولا سبيل إلى فض هذا النزاع بين الشركاء إلا عن طريق حل الشركة وتصفيتها، وخاصة لأن وضعها تحت الحراسة هو إجراء وقائي لا ينهى النزاع المطروح.

(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٨/١/١٩٥٥ قضية رقم ٢١٢ سنة ٧٠ ق)

٢٦٥- متى كان الحكم إذ قصر تصفية الشركة على المنقول وأرجأ تصفية العقار حتى يفصل نهائياً في النزاع الجدي الذي قام على ملكيته بين الشركة وبين الشركاء الموصين فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون.

(محكمة النقض في ١٩/٥/١٩٥٥، طعن رقم ١٩٢ سنة ٢٢ ق - مجموعة القواعد، ج ١، ص ٦٩٢ رقم ٣٤)

٢٦٦- يجوز لأحد الشركاء أن يحول للغير الحقوق والمنافع المختصة بنصيبه في الشركة ويحق لهذا للغير، أي الشاري، طلب تصفية الشركة.

(محكمة التمييز في ٦/١٠/١٩٥٨ - مجلة القانون السورية، السنة ٩، ص ٦٠١)

٢٦٧- إن القضاء بفسخ الشركة لا ينهي حالة الشيوع أولاً ينقضي الشيوع إلا بقسمة المال الشائع أو بيعه بالطريق الذي نص عليه القانون في حالة عدم إمكان القسمة .

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٩٥٩/٦/٢٣ رقم

٤٧ سنة ٧٤ق)

٢٦٨- متى نص في عقد الشركة على أنه "يحرم قطعاً منذ الآن على الشريك المنسحب أن ينشئ أو يستغل في مدينة القاهرة محلاً مماثلاً للمؤسسة التي تستثمرها هذه الشركة"، ومتى كانت محكمة الدرجة الأولى قد أظهرت في حكمها أن هذا الشرط غير مقيد بزمان أصلاً بل أن تحديد هذا القيد من حيث المكان بمدينة القاهرة بأسرها يعد في خصوص هذا التعاقد تحديداً واسعاً غير معقول إذا ما أخذ في الاعتبار حرفة المدعى عليه الأول (المستأنف عليه الأول وهو الشريك المنسحب) ثم قالت أن هذا الشرط أدرج في عقد الشركة دون أن يتضمنه إتفاق مستقل معاصر لإنسحاب الشريك حتى يكشف عن مقابل ما يلتزم به هذا الشريك بفرض أنه مجرد شرط تهديدي لا يقيد به. فإن هذه المحكمة تقر محكمة الدرجة الأولى على ما انتهت إليه في قضائها ببطلان هذا الشرط - تأسيساً على أنه نص مطلق غير مقيد بزمان ولا بمكان مما يجعله باطلاً بطلاناً مطلقاً، فهو يحرم على أي من الشريكين المتعاقدين عند انسحابه من الشركة أن ينشئ أو يستغل في مدينة القاهرة محلاً مماثلاً للمؤسسة التي تستثمرها الشركة، وجعل التحريم غير محدد بمدة بقوله "منذ الآن" ولم يقل إلى متى يقف العمل بهذا الشرط فجعله بذلك مدى حياة كل من الشريكين ولم يجعله نافذاً على مدى حياة الشركة نفسها والتي حددها في العقد بخمس سنوات، ثم أنه جعل التحريم من حيث المكان شاملاً لمدينة القاهرة بأسرها وهي مدينة متسعة المساحة تزيد رقعتها عاماً بعد عام. وأن حالة شبيهة بالدعوى المطروحة قد سبق عرضها على القضاء المختلط، وكان

موسوعة الشركات التجارية

الشرط فيها قاصراً على دائرة محدودة (ومقدر قطرها في تلك الدعوى بثلاث كيلو مترات) تدور حول محل رب العمل، ومع ذلك رأت محكمة الاستئناف المختلطة أن هذا الشرط باطل، وقررت في حكمها أن هذا الشرط يشمل الجزء النشط الفعال من المدينة (القاهرة) فهو بالتبعية شامل لمدينة بأكملها (حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٠ والمنشور بالمجموعة، السنة الثانية والأربعين بالصفحة ٢٣٩).

ومن هذا يبين أن الشرط المنصوص عليه في عقد الشركة المذكورة وقد شمل مدينة القاهرة بأسرها أولى وأجدر بالإبطال والقضاء بعدم مشروعيته.

(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٢/٣/١٩٥٧ رقم

٣٩٨ سنة ٧٣ق)

٢٦٩- إن المستأنف (الشريك) يبنى إستئنافه على أن المبلغ المقضى به وقدره ٣٠٠ جنيه قليل ولا يتناسب مع الضرر الذي لحقه بسبب فض الشركة قبل إنتهاء موعدها، وأن محكمة أول درجة كان في مكنتها ندب خبير لفحص الحسابات وتقدير التعويض المستحق وهو مقدار ما لحق المستأنف من خسارة وما فاتته من ربح - وهذا مردود بما جاء في عقد الشركة من أنه "كل من يتحايل من الفريقين على قطع هذه الشركة بحيلة ما فيتسبب في رجة المحل أو تعب أو مضاربة أو خسارة يكون ملزماً بغرامة كتعويض وقدره ثلاثمائة جنيه مصرى وكذا في كسر أى شرط لاحق. وإن هذا الذى إتفق عليه فى شرط العقد هو أن الطرفين افترضاً ابتداءً أن أحدهما قد يلجأ إلى الحيلة ويعمد إلى حل الشركة، أى أن أحد الطرفين قد يستعمل أساليب الغش والخداع فيحل الشركة، وأنه فى هذه الحالة قد أرتضى الطرفان أن يكون جزاء ذلك هو دفع

== موسوعة الشركات التجارية ==

تعويض قدره ٣٠٠ جنيه، وإن هذا المبلغ يوازى الخسارة التى ستلحق الطرق الآخر عن المدة الباقية التالية لتاريخ الحل. وهذا الذى ارتضاه الطرفان هو قانونهما ويكون كل طرف ملزماً بهذا المبلغ دون سواء وليس لأيهما أن يطالب بتعويضات عن أية أرباح قد تصيبه فى المدة الباقية، طالما إنهما قدرا سلفاً أن تلك الخسارة تساوى ذلك المبلغ. وعلى ذلك تكون مطالبة المستأنف بتقدير أرباح يقول أنها كانت تصيبه فى المدة التالية للحل هى مطالبة لا تنهض على أساس وتخالف شرط العقد الصريح.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٩٥٧/٥/٧)

القضيتان رقما ٤٧٨ و ٥١٧ سنة ٧٣ق)

٢٧٠- إن فسخ الشركة وإنحلالها ليس من شأنه البتة المساس بالتعهدات السابقة ومدى مسئولية المدير فى ذلك الوقت عنها. إلا أنه إذا ذكر بعقد الفسخ بأن الشريكين تراضياً على فسخ عقد الشركة وإعتباره لاغياً بالنسبة للطرف الأول الذى أصبح لا شأن له بالشركة، وأصبحت مسئوليته منتفية قبل الطرف الثانى فيما يتعلق بجميع الإلتزامات أيا كان نوعها والديون الخاصة بهذه الشركة والتى يتحملها الطرف الثانى وحده وليس له حق الرجوع على الطرف الأول فى الحال أو الاستقبال - فإنه يبين من هذا أن مسئولية الشريك المتخارج (الطرف الأول) عن جميع الإلتزامات والديون الخاصة بالشركة قد أصبحت منتفية بموجب هذا الفسخ، وبطبيعة الحال لا يقصد بالإلتزامات والديون إلا ما سبق فيها على تاريخ الفسخ أما ما لحق فهو بطبيعة الحال لا شأن له به إطلاقاً.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٩٥٩/٥/٢٦)

الإستئنافية القضيتان رقما ١٤٥ و ٢٢٣ سنة ٧٥ق)

من أحكام المحاكم التجارية

في شهر الإنقضاء والجزاء المترتب على عدم الشهر

٢٧١- مجرد إنتهاء الأجل المحدد للشركة لا يستتبع إنقضاءها. فإذا لم يحرر سند إنقضاء أو تصفية ولم يحصل شهر لاخطار الغير فإن الشركة تفترض أنها مستمرة.

(محكمة الإستئناف المختلطة في ١٨٩٣/٤/٦ السنة ٥ ص ٢٩١ - والفقه والقضاء في القانون التجاري، الجزء الأول، للأستاذ مصطفى رضوان، ص ١١٤ رقم ٢٩ وص ٢١٢ رقم ٣)

٢٧٢- الإتفاق على حل الشركة يخضع لإجراءات الشهر المنصوص عنها في التقنين التجاري كما هو الشأن في عقد التأسيس، وإلا كان باطلاً.
(محكمة الإستئناف المختلطة في ١٩١٦/٤/٥ البلتان السنة ٢٨ ص ٢٣٠ - والفقه والقضاء في القانون التجاري، الجزء الأول، للأستاذ مصطفى رضوان، ص ٢١٢ رقم ٤)

٢٧٣- البطلان الناشئ عن عدم شهر سند إنقضاء الشركة ليس مطلقاً، وللغير حسن النية الذين تعاقدوا مع الشركة أو مع الشركاء الحق في التمسك أو عدم التمسك به. ويعتبر من الغير إزاء الشركة دائنوا الشركة ودائنو الشركاء الشخصيين. ولكن إذا كان لدائن الشريك حسن النية أن يحتج بإنقضاء الشركة ولو كان غير مشهر فإن لدائني الشركة أن يتمسكوا ببقاء الشركة وأن يقدموا في توزيع أموالها على دائني الشركاء.

== موسوعة الشركات التجارية ==

(محكمة الإستئناف المختلطة في ١٩٢٣/٦/٢٧ البلتان السنة ٣٥ ص ٣٥٩

- والفقه والقضاء في القانون التجاري، الجزء الأول، للأستاذ مصطفى

رضوان، ص ٢١٣ رقم ٧)

٢٧٤- إذا تألقت الشركة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، فلا يسوغ القول

بأن الشركة ليس لها وجود قانوني بعد إنقضاء الثلاث سنوات لعدم شهر

الإتفاق على التجديد. إذ أن العبارة المنصوص عنها في العقد تفيد أن التجديد

يتم من تلقاء نفسه مما يكفي لإعلام الغير بوجود الشركة حتى بعد فترة الثلاث

سنوات، ما دام لم ينشر أى إتفاق على حلها.

(محكمة الإستئناف المختلطة في ١٩٣٠/٣/٦، البلتان السنة ٤٢ ص ٣٤٩

والفقه والقضاء في القانون التجاري، الجزء الأول، للأستاذ مصطفى

رضوان، ص ١١٣ رقم ٢٨ وص ٢١٢ رقم ٢)

٢٧٥- يظل كل شريك مسئولاً عن عمليات الشركة مادام إنقضاء الشركة

لم يشهر.

(محكمة الإستئناف المختلطة ١٩٤٠/٥/١٥ البلتان السنة ٥٢ ص ٢٨١ -

والفقه والقضاء في القانون التجاري، الجزء الأول، للأستاذ مصطفى

رضوان، ص ١١٦ رقم ٣٨)

٢٧٦- إنه في حالة بقاء الشركة بدون إنتهاء أ، فسخ أو إنسحاب أو

تصفية فيسقط حق دائنى الشركة في بحر خمسة عشر سنة تبدأ من تاريخ

إشهار قيام الشركة عن الديون التى تلحق إشهار القيام. أما الديون التى تسبق

إشهار قيام الشركة فلا يلزم بها إلا عاقدتها مع الغير، إلا إذا كانت قد أجازتها

الشركة صراحة أو ضمناً وكان فيها منفعة للشركة. ويكون الشريك في شركة

التضامن قائماً مقام الشركة عند طلب الغير بدين بدلا من مساءلة المدير، أو بدلا من مساءلة الشركة نفسها إذا ثبت الدين على الشركة بحكم قضائي، لأن طبيعة التضامن بين الشركاء تقضى بمسئولية الشريك المتضامن نيابة عن الشركة، أو باقى الشركاء. وتسأل الشركة أو المدير عن أعمال الشريك المتضامن إذا كان فى ذلك فائدة أو منفعة للشركة بما عمله الشريك نيابة عن باقى الشركاء نيابة ضمنية. وفى حالة إقصاء أو إنسحاب أحد اعضاء الشركة بدون تصفية أو إنسحاب بالنسبة لأحد الأعضاء إقصاء جزئيا، ففى هذه الحالة يكون لأحد دائنى الشركة إستيفاء دينه قبل اشهار الإنحلال أو الإنسحاب الحق فى مطالبة الشركاء الغير مصفين المتضامين فى شركة التضامن، أو أحد المتضامين فى شركة التوصية فى بحر خمس سنوات تبتدى من تاريخ إشهار الإنحلال أو الإنسحاب، عن الديون السابقة قبل هذا الاشهار. لأن الديون اللاحقة بعد ذلك لا تعتبر ديونا على الشركة إذا كانت قد إنحلت، ولا تعتبر ديونا على المنسحب إذا حصل الاشهار وكان غيره قد تعهد بها بعد الاشهار والإنسحاب ولأن المنسحب لا يسأل إلا عن الديون السابقة. وتكون مدة السقوط عن الديون السابقة على إشهار الإنحلال أو الإنسحاب خمس سنوات إذا كان الدفع بها من الشريك الغير مصفى ولم تكن هناك تصفية فى مواجهة دائنى الشركة (مادة ٦٥ مدنى أهلى وتالير بند ٤٥٩). ومن المبادئ المسلم بها: أنه إذا لم ينشر فسخ عقد الشركة، يبقى الشريك المنسحب كأنه مازال فيها بالنسبة للغير من دائنى الشركة ويلزم بديونها التى قبل إشهار الإنسحاب (بلاجى مادة ٦٤ مختلط ٤٢م) وحق الغير عند الفسخ أو الإنسحاب يجب أن يحترم إذا لم يشهر هذا الفسخ أو الإنسحاب. وحكم الاشهار أن يكون معلوماً

موسوعة الشركات التجارية

لدى الاغيار لأن الشركة قد أصبح كيانها معدوماً فيمتنعون عن معاملة الشركة المنحلة أو معاملة أحد يدعى بأنه يمثل الشريك المنسحب (جلاد مادة ٥٨ تجارى أهلى وبلاجى مادة ٦٤ تجارى مختلط). وأن خصل إنقضاء للشركة أو انسحاب أحد اعضائها، ووجد بها شركة مأمورون بالتصفية وشركاء غير مأمورين بالتصفية، فللشركاء الغير مأمورين بالتصفية أن يدفعوا بسقوط الدين بخمس سنوات من تاريخ اشهار الانسحاب عن الديون السابقة للإنحلال، إذا كانت التصفية قد انتهت بإنحلال الشركة أما الديون اللاحقة لاشهار الإنحلال فلا يلزم بها إلا عاقدها. أما الشركاء المتضامنون المأمورون بالتصفية فيدفعون الديون التى يطالب بها دائن الشركة فى بحر خمس عشر سنة من تاريخ إنتهاء الشركة عن الديون السابقة لإشهار الإنحلال أو الانسحاب. وإن الديون السابقة على إشهار الإنحلال أو على غشهار الانسحاب لا يمكن للشركة المصفاة أو الشريك المنسحب أن يتحلل منها أحد منهما إذا تعهد بها المدين نيابة عن الشريك المتضامن بعد ذلك لأن مصلحة الدائنين فى أن يستوفوا ديونهم ممن تعاقد معهم من الشركاء المتضامين أمامهم أو من أى شريك آخر متضامن، وخصوصاً وإن الدائنين لهم مصلحة فى مقاضاته لايثاره الديون السابقة لاشهار الإنحلال أو الانسحاب. ويعتبر الدائنون فى تلك الحالة أشخاصاً حسنى النية، لأنهم لم يعلموا شيئاً إلا عن الديون اللاحقة لإشهار الإنحلال أو الانسحاب. وهم فى تلك الحالة تسرى عليهم الديون اللاحقة بالنسبة اليهم على من عقدها معهم فقط وإذا كانت الديون سابقة على غشهار الإنحلال فى تاريخ عقدها وتحريرها وإنشائها فيكون حكمها حكم الديون الملتزم بها المنسحب المتضامن أو الشركة التى

موسوعة الشركات التجارية

عقد معها الدين حتى ولو كان تحويلها في تاريخ بعد تاريخ إشهار الإنحلال أو الإنسحاب وللحال إليه أن يطالب الشركة أو الشريك المتضامن المنسحب بالدين المحول له إذا كان الدين قد وجد قبل إشهار الإنحلال لأن المحال إليه له كل الحقوق التي كانت للمحيل إذا كان حسن النية. وإذا كان المحال إليه أو الدائن المحيل سيئ النية، وكانا يعلمان بحالة الديون السابقة على غشهار الإنحلال أو الإنسحاب، وإن عقدها لم يكن القصد منه سوى إلزام الشركة بالذات فلا يكون قصد كل منهما أن يطالب باقي الشركاء المتضامين بل يكون الإلزام واقعاً على من أمضى سند المديونية بصفته الشخصية وإذا كان المحال سيئ النية وفي موقف يعلم منه أن الدين المحال به قد إنقضى أمره بالمقاصة أو دفع الدين فليس له من الحقوق أكثر مما لمحيله حتى لو كان ذلك بالنسبة للأوراق التجارية سواء أحصل التحويل قبل الإستحقاق أو بعد الإستحقاق حتى لو كان الدين المطالب به نفسه حاصلًا قبل شهر إنحلال الشركة أو إنسحاب أحد أعضائها. وإذا كان الغير هو دائن الشركة قد علم بالفسخ أو الإنسحاب وتعامل مع الشريك الباقي بعد الإنسحاب بإسمه خاصة دون الشريك المنسحب أو إذا كان المحال إليه يعلم بأن الدين شخصي وليس على الشركة - ولو كان الدين قبل إشهار الإنحلال أو الإنسحاب - فلا يجوز مطالبة الشريك المتضامن المنسحب (بهذا المعنى بلاجى بند ١٢ مادة ٦٤ تجارى مختلط، والبلتان الـ ١١ ص ٣٨١، وبلاجى بند ٤٢ مادة ٦٤ تجارى مختلط).

(حكم صادر فى ١١/١٠/١٩٤١ - موسوعة المبادئ فى المواد التجارية

والضرائب، الجزء الثانى، للاستاذ عبد العزيز سليمان، البحث رقم ٦٤،

ص ١٢٨)

المبحث الثانى

آثار إنقضاء الشركة

٢٧٧ - تقديم

إذا إنقضت الشركة إستتبع ذلك تصفيتها وقسمة موجوداتها . أى أن الشركة تنتقل بعد إنقضائها إلى مرحلة أخرى من حياتها هى مرحلة التصفية والقسمة ويقصد بالتصفية إجراء كافة العمليات الضرورية لجعل موجودات الشركة صالحة للقسمه بين الشركاء وذلك بإنجاز العمليات التى بدأت فيها الشركة أثناء حياتها ولم تنته منها قبل إنقضائها وإستيفاء حقوقها لدى الغير ورفع ديونها المستحقة فى ذمتها للغير، فإذا ^(١) كانت محصلة هذه العمليات ايجابية تم تقسيم الصافى من اموالها على الشركاء أما إذا كانت محصلتها سلبية - أى منيت الشركة بخسائر - تحمل كل شريك فى هذه الخسائر بحسب مسئوليته عن ديون الشركة .

والتصفية واجبة بالنسبة لجميع الشركات - فى حالة إنقضائها - بإستثناء شركة المحاصة لكونها لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا توجد لها بالتالى ذمة مالية مستقلة يمكن أن ترد عليها التصفية ^(٢) فإذا إنقضت شركة المحاصة فلا توجد تصفية بالمعنى القانونى للكلمة بقدر ما توجد تسويه للحساب بين الشركاء لتحديد نصيب كل منهم فى الربح أو فى الخسارة ^(٣).

(١) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ١٣٠ - ص ١٨٠

(٢) إستئناف مختلط ١١ مارس ١٩٢٥ - نقض ٣١ يناير سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد -

ج ١ - ص ٦٩٤ رقم ٤٧، نقض ٢٠ يناير ١٩٧٦ - المجموعة - ص ٢٧ - ص ٢٤٦

(٣) د. أبو زيد رضوان. المرجع السابق بند ١٣ مكرر ص ١٨١

٢٧٨- أثر التصفية على الشخصية القانونية للشركة

نصت المادة ٥٣٣ من القانون المدني على أنه :- " تنتهى عند حل الشركة سلطة المديرين ، أما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهى هذه التصفية "

كذلك تنص المادة ١/١٣٨ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتوصية بالأسهم على أنه :- " تحتفظ الشركة خلال مدة التصفية بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لأعمال التصفية " .

ويضاف إلى اسم الشركة خلال التصفية عبارة (تحت التصفية) وتبقى هيئات الشركة قائمة خلال مدة التصفية ، وتقتصر سلطاتها على الأعمال التي لا تدخل في إختصاص المصفين " .

ومفاد ذلك أن الشركة - أياً كان نوعها - تحتفظ بشخصيتها القانونية خلال مدة التصفية بالقدر اللازم لأعمال التصفية ، ولا تزول هذه الشخصية الاعتبارية إلا بعد إنتهاء عمليات التصفية^(١) ، ويترتب على إحتفاظ الشركة بشخصيتها الاعتبارية خلال فترة التصفية نتائج هامة لعل أهمها :

١- تحتفظ الشركة بإسمها^(٢) وبموطنها وجنسياتها مع كافة ما يترتب على ذلك من آثار من حيث الإجراءات القضائية والإختصاص القضائي .

(١) راجع فى ذلك نقض ١١ ديسمبر ١٩٤٧ - الموسوعة الذهبية - ج ٦ - ص ٥٦٢ .

(٢) مع مراعاة إضافة عبارة "تحت التصفية" إلى الإسم طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٣٨ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

موسوعة الشركات التجارية

٢- تحتفظ الشركة بحق التقاضى - ويمثلها أمام القضاء المصطفى باعتباره نائباً قانونياً عنها (١) .

٣- تحتفظ الشركة بذمتها المالية المستقلة عن نمم الشركاء . ومن ثم لا يجوز مثلاً لأحد الشركاء تقرير رهن رسمى على حصة (٢) أو أن يوقع حجزاً تحفظياً إستحقاقياً على شئ من أموالها (٣) .

٤- يجوز شهر إفلاس الشركة - فى فترة التصفية - إذا توقفت عن دفع ديونها .

٥- تخضع الشركة - خلال فترة التصفية - للضرائب (٤) .

٦- يجوز لدائنى الشركة التنفيذ على أموالها أثناء فترة التصفية .

٢٧٩- تعيين المصطفى

تنص المادة ٥٣٤ من القانون المدنى على أنه :- " يقوم بالتصفية عند الإقتضاء إما جميع الشركاء وإما مصف واحد أو أكثر تعينهم أغلبية الشركاء . وإذا لم يتفق الشركاء على تعيين المصطفى، تولى القاضى تعيينه بناء على طلب أحدهم .

وفى الحالات التى تكون فيها الشركة باطلة تعين المحكمة المصطفى وتحدد طريقة التصفية بناء على طلب كل ذى شأن .

(١) نقض ١١ ديسمبر ١٩٤٧ - مجموعة القواعد - ج ١ - ص ٦٩٣ - رقم ٣٧ .

(٢) راجع د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق بند ١٣٢ - ص ١٨٤ - إستئناف مختلط ١٥ يونية سنة ١٩٣٣

(٣) نقض ١٣ ديسمبر ١٩٤٥ سبق الإشارة إليه

(٤) طعن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨ س ٢٩ ص ١٨٠٢

وحتى يتم تعيين المصفي يعتبر المديرون بالنسبة إلى الغير فى حكم المصفين " .

بينت المادة ٥٣٤ من القانون المدنى سالفه الذكر كيفية تعيين المصفي وذلك على نحو ما يلى :

١- إذا تضمن العقد التأسيسى للشركة أو إتفاق لاحق بين الشركاء كيفية تعيين المصفي عند حل الشركة فإنه يتم تعيين المصفي وفقاً لأحكام الإتفاق ويتم تعيين المصفي على النحو المتفق عليه فى العقد^(١) أو الإتفاق اللاحق ما لم يتضمن ما يخالف قاعدة آمرة^(٢)

٢- فإذا لم يتضمن عقد الشركة كيفية تعيين المصفي ولم يكن هناك إتفاق لاحق حول بيان ذلك كان لجميع الشركاء أن يباشروا أعمال التصفية أو يختاروا بالأغلبية من بينهم أو من الغير مصفياً أو أكثر ليباشر أعمال التصفية.

٣- إذا لم يتضمن عقد الشركة كيفية تعيين المصفي ولم يكن هناك إتفاق لاحق ولم يتفق الشركاء على تعيين المصفي فإنه يتم تعيينه من قبل المحكمة التى يقع بدائرتها موطن الشركة بإعتبارها المحكمة المختصة بناء على طلب أحد الشركاء .

(١) نقض مدنى ٢٤ يونية سنة ١٩٥٤ مجموعة القواعد - ج١ - ص ٦٩٢ ، غير أنه ليس ثمة ما يمنع الشركاء من تغيير الشروط المتفق عليها فى العقد عند انحلال الشركة، إنما يشترط لصحة هذا التعديل ضرورة موافقة جميع الشركاء ما لم يوجد نص بالعقد على خلاف ذلك كتحديد الأغلبية اللازمة - راجع نقض ٧ يونية، ١٩٦٢ س ١٣ ص ٧٦.

(٢) راجع نقض مدنى ١٠ يونية لسنة ١٩٦٥ - س ١٦ - ص ٧٥٢.

== موسوعة الشركات التجارية ==

كذلك يتم تعيين المصفي من قبل المحكمة المختصة بناء على طلب كل ذي شأن^(١) في الحالات التي يتقرر فيها تصفية الشركة لبطلائها (مادة ٣/٥٣٤ مدنى) .

وإذا تأخر تعيين المصفي يعتبر المديرون فى حكم المصفين - فيحق للغير توجيه الدعاوى اليهم وتقع على كاهلهم مسئولية المحافظة على أموال الشركة ورعاية مصالحها فإذا تم تعيين المصفي إنتهت علاقة المديرين بالشركة (م ٤/٥٣٤) .

ويتم تعيين المصفي فى الشركات الخاضعة لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من قبل الجمعية العامة سواء كانوا من المساهمين أو الشركاء أو من الغير^(٢) وفى حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلائها تعين المحكمة المختصة الصفى .

ويجب شهر القرار الصادر بتعيين المصفي من الشركاء أو من المحكمة ، ويقع على عاتق المصفي عبء إتخاذ إجراءات الشهر إذ لا يحتج بتعيين

(١) وهذا الحكم قاصر على الحالات التي تبطل فيها الشركة بطلانا مطلقا، أما إذا كانت الشركة قد ابطلت بعيب اعتور أركانها الشكلية كعدم الشهر أو لنقص فى أهلية أحد الشركاء، فإنه يتعين إتباع الطريقة التى رسمها العقد فى التصفية بحسبان أن بطلان الشركة فى هذه الحالة لا بعدم أثر العقد فى تسوية العلاقة بين الشركاء - انظر د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - الحاشية - ص ١٨٧.

(٢) تعين الجمعية العامة مصف أو أكثر وتحدد اتعابهم، ويكون تعيين المصفين من بين الشركاء أو المساهمين أو غيرهم. وفى حالة صدور حكم سجل الشركة أو بطلائها تبين المحكمة طريقة التصفية كما يفن المصفي وتحدد اتعابه.

المصفي ولا بطريقة التصفية قبل الغير إلا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى (١) .

هذا ويتم عزل المصفي بذات الطريقة التى عين بها ، إلا أن هذا لا يمنع أحد الشركاء من أن يطلب من المحكمة عزل المصفي لوجود المسوغ القانونى لذلك ولو كان المصفي قد عين من قبل المحكمة المختصة والمحكمة المقدم إليها طلب العزل سلطة تقديرية فى قبوله أو رفضه ، ومتى قضت بقبوله وجب عليها تعيين مصفي آخر يحل محله فى حالة تعذر تعيينه من قبل الشركاء فى الحالات التى يكون لهم فيها تعيينه (٢) .

ويجب شهر عزل المصفي فى السجل التجارى وفى سجل الشركات ، ولا يحتج بالعزل قبل الغير إلا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى (٣) .

٢٨٠ - سلطات المصفي

تتحدد سلطات المصفي بموجب عقد الشركة الذى يعين المصفي ويحدد سلطاته ، أو بموجب حكم المحكمة الذى عين بمقتضاه .

فإذا لم تتحدد سلطات المصفي فى سند تعيينه . فإنه تكون له كافة السلطات التى يستطيع عن طريقها تحقيق الغرض المقصود من تعيينه :

١ - فله سلطة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإستيفاء حقوق الشركة لدى الشركاء والغير بمطالبة الشركاء بتقديم الحصص أو ما بقى منها ومطالبة الغير بالوفاء بالمستحق للشركة فى نمتهم .

(١) راجع المادة ١٤٠ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

(٢) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ١٣١ - ص ١٨٨

(٣) راجع المادة ١٤١ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

== موسوعة الشركات التجارية ==

٢- وله حق تمثيل الشركة أمام القضاء مدعياً أو مدعى عليه بإعتباره نائباً عنها .

٣- يلتزم بسداد ديون الشركة المستحقة في نمتها للغير ^(١) .

٤- وله حق إنهاء الأعمال التي بدأتها الشركة ولم تتم قبل حلها متى كان ذلك أمراً تستلزمه عمليات التصفية كأن يستمر في إستغلال المحل التجاري - إلى أجل معقول - ليظل محتفظاً بعملائه وحتى لا تتخفّض قيمته عند تصفيته .

ومع ذلك فقد وضع المشرع بالمادة ٥٣٥ من القانون المدني بعض القيود على سلطة المصفي ^(٢) هي :

١- أنه لا يجوز للمصفي أن يبدأ في أعمال جديدة إلا إذا رخص له الشركاء في ذلك صراحة أو كانت هذه الأعمال لازمة لاتمام أعمال سابقة على إنقضاء الشركة .

٢- لا يجوز للمصفي أن يبيع مال الشركة - منقولاً أو عقاراً - بالممارسة أو بالمزاد العلني إذا تضمن أمر تعيينه منعه من ذلك .

(١) الديون الآجلة لا تسقط - ومن ثم لا يستطيع المصفي. أن يجبر الدائن الذي لم يحل أصل دينه بعد على قبول الوفاء - وهذه القاعدة هي المعمول بها في ظل التشريع الحالي، ولقد أتى مشروع قانون الشركات بحكم مستحدث في هذا الشأن إذ نص في المادة ٣٦٨ على أن تسقط آجال الديون التي على الشركة بمجرد حلها، وإذا كان الدين مما ينتج فوائد يجب أن يضاف إليه كاملة - انظر د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - الحاشية ص ١٩٠

(٢) تنص المادة ٥٣٥ من القانون المدني على أنه: "ليس للمصفي أن يبدأ أعمال جديدة للشركة ، إلا أن تكون لازمة لاتمام أعمال سابقة. ويجوز له أن يبيع حال الشركة منقولاً أو عقاراً إما بالمزاد أو بالممارسة ما لم ينص في أمر كيفية على كيفية هذه السلطة".

موسوعة الشركات التجارية

والجزاء المترتب على مخالفة المصفي لهذه القيود هو مسئولية الشخصية عن الأعمال التي قام بها بالمخالفة .

٢٨١- حقوق المصفي وإلتزاماته

مسئولية المصفي هي مسئولية الوكيل بأجر وعليه فهو يلتزم بما يلي :

- ١- القيام بأعمال التصفية على الوجه المرسوم بقرار تعيينه أو الحكم الصادر من المحكمة بتعيينه وألا يخرج عن الحدود المرسومة به فإذا خلا سند تعيينه من ذلك فيكون عليه الإلتزام بأعمال التصفية على الوجه الذي يحقق الغرض منها .
- ٢- أن يبذل في تنفيذ أعمال التصفية عناية الرجل المعتاد .
- ٣- أن يقدم كشف حساب بأعمال التصفية وأن يقدم دائماً للشركة المعلومات الوافية عن حالة التصفية وأن يضع تحت تصرفهم الدفاتر والأوراق الخاصة بأعمال التصفية .

٢٨٢- وللمصفي حقوق قبل الشركاء

- ١- فله الحق في أجره على قيامه بأعمال التصفية على النحو المبين بسند تعيينه فإن لم يتضمن سند تعيينه بيان الأجر المستحق له حدده القاضي .
- ٢- له حق الرجوع على الشركاء بما دفعه من ماله ديناً على الشركة كل بنسبة حصته .
- ٣- له حق الرجوع على الشركاء بما أنفقه من ماله الخاص في تنفيذ أعمال التصفية .

٢٨٣- إنتهاء التصفية

تنتهى التصفية بتحديد صافي أموال الشركة بعد إستيفاء حقوقها والوفاء بديونها ، وبإنتهاء التصفية تنتهى الشخصية المعنوية للشركة بصفة نهائية .
ويجب على المصفي - عند إنتهاء التصفية :

== موسوعة الشركات التجارية ==

١- أن يقدم حساباً عن أعمال التصفية إلى الشركة وأن يضع تحت تصرفهم الأموال الناتجة عن أعمال التصفية .

٢- أن يودع دفاتر الشركة وأوراقها ومستنداتها مكتب السجل التجارى الذى يقع بدائرته مركز الشركة ما لم يعين الشركاء مكاناً آخر . ويجب أن تظل محفوظة لمدة عشرة سنوات من تاريخ شطب الشركة من السجل التجارى .

٣- أن يطلب خلال شهر من إنتهاء أعمال التصفية محو قيد الشركة من السجل التجارى^(١) فإذا لم يفعل ذلك تعين على السجل التجارى محو هذا القيد من تلقاء نفسه^(٢) .

٢٨٤- قسمة أموال الشركة

سبق أن ذكرنا أن التصفية تنتهى بتحديد صافى أموال الشركة بعد إستيفاء حقوقها والوفاء بديونها وبعد إستئزال المبالغ اللازمة لوفاء الديون التى لم تحل أو الديون المتنازع فيها وبعد رد المصروفات أو القروض التى يكون أحد الشركاء قد باشرها فى مصلحة الشركة والقسمة هى المرحلة التالية بعد التصفية . وهى تعنى قسمة صافى أموال الشركة بعد التصفية على الشركاء . ويقوم بالقسمة أحياناً المصطفى بإعتبار أن ذلك عملاً نهائياً لمهمته ، غير أن الشركاء - غالباً - ما يفضلون القيام بعمليات القسمة بأنفسهم . فإذا تعذر ذلك نتيجة لخلاف نشب بينهم كان لكل ذى مصلحة سواء كان أحد الشركاء أو دائنيه أو من إشتري حصة على الشيوع أن يلجأ إلى المحكمة لتقوم هى بالقسمة مراعية فى ذلك شروط العقد^(٣) .

(١) راجع المادة ١٥٢ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

(٢) راجع المادة ١٣ من قانون السجل التجارى

(٣) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ١٣٨ - ص ١٩٤

موسوعة الشركات التجارية

وقد وضع المشرع بالمادة ٥٣٦ من القانون المدني الأحكام العامة لإجراء قسمة صافى أموال الشركة بين الشركاء . ثم أعقب نص المادة ٥٣٦ بالمادة ٥٣٧ التى أورد فيها حكماً مضمونه : " أنه تتبع فى قسمة الشركات القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع " ، وقد نظم المشرع قسمة المال الشائع فى المواد من ٨٣٤ إلى ٨٤٩ من القانون المدني .

وتنص المادة ٥٣٦ من القانون المدني على أنه : - " تقسم أموال الشركة بين الشركاء جميعاً وذلك بعد إستيفاء الدائنين لحقوقهم ، وبعد إستئزال المبالغ اللازمة لوفاء الديون التى لم تحل ، أو الديون المتنازع فيها ، وبعد رد المصروفات أو القروض التى يكون أحد الشركاء قد باشرها فى مصلحة الشركة " .

ويختص كل واحد من الشركاء بمبلغ يعادل قيمة الحصة التى قدمها فى رأس المال ، كما هى مبينة فى العقد أو ما يعادل قيمة هذه الحصة وقت تسليمها إذا لم تبين قيمتها فى العقد ما لم يكن الشريك قد إقتصر على تقديم عمله أو إقتصر فيما قدمه من شئ على حق المنفعة فيه أو على مجرد الإنتفاع به .

وإذا بقى شئ بعد ذلك وجبت قسمته بين الشركاء بنسبة نصيب كل منهم فى الأرباح .

أما إذا لم يكفى صافى مال الشركة للوفاء بحصص الشركاء فإن الخسارة توزع عليهم جميعاً بحسب النسبة المتفق عليها فى توزيع الأرباح .

وقسمة أموال الشركة بين الشركاء وفقاً لما هو مبين من نص المادة

٥٣٦ سالفه الذكر تمر بمرحلتين :-

المرحلة الأولى

يختص فيها كل شريك بمبلغ يعادل قيمة حصته التي قدمها في رأس مال الشركة كما هي مبينة في العقد التأسيسي للشركة أو مبلغ يعادل قيمة هذه الحصة وقت تسليمها إذا لم تبين قيمتها في العقد فإذا كان الشريك لم يقدم سوى حصة عمل فإنه لا يحصل على شيء من صافي أموال الشركة لأن حصته لا تدخل ضمن موجودات الشركة كما أنه بجل الشركة يكون قد استرد حصته بالفعل بإستعادته حريته ووقته ويمكن تكريسها إلى عمل آخر.

كذلك الحال بالنسبة للشريك الذي لم يقدم سوى حصة عينية على سبيل الإنتفاع فإنه لا يحصل على شيء من صافي أموال الشركة وإنما يكون له أن يسترد الحصة العينية التي قدمها مادامت موجودة لأنه لم يفقد ملكيتها^(١).

المرحلة الثانية

إذا بقي شيء من صافي أموال الشركة بعد توزيع رأسمالها الإسمى على الشركاء على النحو السابق فهذا يعنى أن الشركة حققت أرباحاً وتوزع هذه الأرباح على الشركاء على ضوء الشروط الواردة بالعقد التأسيسي للشركة ، فإذا خلا العقد من هذه الشروط وزعت الأرباح بين الشركاء كل نسبة حصته في رأس المال .

أما إذا لم يكفى صافي أموال الشركة لسداد حصص الشركاء على النحو السابق فهذا يعنى أن الشركة منيت بخسائر . وتوزع الخسائر على الشركاء وفقاً للشروط والقواعد المنصوص عليها بالعقد التأسيسي للشركة .

(١) انظر إستئناف مختلط ٢٤ مارس سنة ١٩٣٨

موسوعة الشركات التجارية

ويجرى الشركاء قسمة الصافي من أموال الشركة بينهم وفقاً للأحكام المقررة في قسمة الملكية الشائعة (انظر المواد من ٨٣٤ - ٨٤٩ مدني) .

تقديم الدعاوى الناشئة عن أعمال الشركة :-

٢٨٥ - أولاً : مدة التقديم

تنص المادة ٣٤٧ من القانون المدني على أنه :- " يتقدم الإلتزام بإنقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون..... " .

وتنص المادة ٦٥ من المجموعة التجارية الصادرة في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ على أنه :- " كل ما نشأ عن أعمال الشركة من الدعاوى على الشركاء الغير مأمورين بتصفية الشركة أو على القائمين مقامهم يسقط الحق في إقامته بمضي خمس سنين من تاريخ إنتهاء مدة الشركة إذا كانت المشاركة المثبتة فيها مدتها أعلنت بالكيفية المقررة قانوناً أو من تاريخ إعلان الإتفاق المتضمن فسخ الشركة وتتبع في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضي المدة مع مراعاة القواعد المقررة لإنقطاعها " .

من سياق المادتين السابقتين يبين لنا :

١- أن الأصل أن الدعاوى التي يرفعها الغير على الشركة أو الشركاء - مادامت الشركة باقية ومستمرة - تخضع للقاعدة العامة في التقديم والمنصوص عليها بالمادة ٣٧٤ من القانون المدني - فتتقدم هذه الدعاوى بمضي خمس عشرة سنة .

== موسوعة الشركات التجارية ==

٢- خرج المشرع - فى القانون التجارى - على الأصل العام فجعل مدة تقادم الدعاوى التى ترفع من الغير على الشركاء أو ورثتهم بسبب أعمال الشركة - بعد إنحلالها - خمس سنوات بدلاً من خمس عشرة سنة .

٣- أن التقادم الخمسى المنصوص عليه بالمادة ٦٥ من المجموعة التجارية خاص بالشركات التجارية فقط عدا شركة المحاصة . فهو لا يسرى على الشركات المدنية التى تخضع للقواعد العامة فى التقادم الواردة بالمادة ٣٧٤ من القانون المدنى وما بعدها .

٤- أنه يشترط لإعمال قاعدة التقادم الخمسى بالنسبة للدعاوى التى ترفع على الشركة أو ورثتهم بسبب أعمال الشركة شرطان :

الأول : إنقضاء الشركة... ولا يعد إفلاس الشركة بالضرورة حلاً لها إذ قد ينتهى الإفلاس بالصلح فتستمر الشركة فى مباشرة نشاطها .

الثانى : شهر إنقضاء الشركة بالطرق القانونية فى الحالات التى يتطلب فيها القانون ذلك الشهر .

٢٨٦- ثانياً- الشركاء الذين يجوز لهم التمسك بالتقادم الخمسى

يجوز للشركاء - المسئولين على وجه التضامن - فى جميع الشركات التجارية التمسك بالتقادم المسقط عن ديون الشركة بمضى خمس سنوات ويستوى فى ذلك كونهم شركاء فى شركة تضامن أو توصية بسيطة أو توصية بالأسهم .

كما يستفيد من التقادم الخمسى المسقط لديون الشركة الشركاء المساهمون فى الشركات الساهمة والشركاء الموصين فى شركات التوصية البسيطة وبالأسهم . بمعنى أن التقادم الخمسى يفيد منه الشركاء فى الشركات التجارية

موسوعة الشركات التجارية

بأنواعها سواء كانوا شركاء متضامنين أم موصيين أم مساهمين أم شركاء في شركة ذات مسئولية محدودة (١) .

٢٨٧- حكم الشريك المصفي

نفرق بين حالتين

الأولى : الدعاوى التى ترفع على الشريك المصفي بصفته مصفياً - كدعوى مطالبة المصفي بالتعويض عن إهماله أو غش وقع منه عند إجراء التصفية .

هذه الدعاوى تتقدم بمضى خمسة عشر عاماً وفقاً للقواعد العامة التى ورد النص عليها بالمادة ٣٧٤ من القانون المدنى وما بعدها .

الثانى : الدعاوى التى ترفع على الشريك المصفي بصفته شريكاً - كدعوى مطالبة الدائن للشركة له بما فى ذمته .

هذه الدعاوى تتقدم بمضى خمس سنين طبقاً لنص المادة ٦٥ من المجموعة التجارية الصادرة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٢٣ ولا يقدر فى ذلك ما يدعيه البعض من أن ظاهر نص المادة ٦٥ من المجموعة التجارية سالفه الذكر يوحى بغير ذلك . ذلك لأن هذا الإدعاء من شأنه جعل الشريك المصفي

(١) يراعى فى نطاق تطبيق التقادم الخمس يضيق فى الشركات ذات المسئولية المحدودة، لأن الشريك لا يسأل عن إلتزامات الشركة إلا بقدر حصته، وهو ملزم بتقديمها كاملة عند التوقيع على عقد الشركة (م ١١٦ من قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١)، ومن ثم فإن ذمته تبرأ قبل الشركة وراثيتها منذ التوقيع على العقد المذكور. وفى المقصور نشوء دعوى الدائن ضد الشريك فى حالتين:

الأولى: حالة توزيع أرباح صورية. والثانية حالة المبالغة فى تقويم الحصص العينية. فتكون الدعوى عندئذ خاضعة للنظام الخمسى. انظر د. محسن شفيق ص ٧٦٢ حاشية (١)

موسوعة الشركات التجارية

فى مركز أسوأ من بقية الشركاء مما يدفعهم عن الإحجام عن قبول وظيفة المصفين فضلاً عن أنه يؤدى إلى تفويت الحكمة من التقادم الخمسى بالنسبة لبقية الشركاء لأن الشريك المصفى لو ظل مسئولاً خمس عشرة سنة كما تقضى القواعد العامة ودفع ديناً على الشركة بعد إنقضاء الخمس سنوات لكان له حق الرجوع على الشركة بما دفعه ، ولا يسقط حقه فى الرجوع عليهم إلا بالتقادم الطويل كما أسلفنا . فكان مسئولية الشريك تظل قائمة بطريق غير مباشرة لمدة تزيد على الخمس سنوات ^(١) .

٢٨٨ - الدعاوى الخاضعة للتقادم الخمسى

يسرى التقادم الخمسى على كافة الدعاوى التى يرفعها دائنو الشركة على الشركاء بصفاتهم الشخصية ، أو على ورثتهم بسبب عمل من أعمال الشركة . ويستوى أن يكون السبب المنشئ لهذه الدعاوى قد نشأ أثناء حياة الشركة أو بعد إنقضائها وأثناء فترة التصفية ^(٢) ، ولا يقتصر التقادم على الدعاوى التى ترفع إلى القضاء فقط لكنه يمتد ليشمل كافة أنواع الطلبات المقدمة ضد الشركاء لتنفيذ إلتزاماتهم ولو كانت هذه الطلبات ثابتة بموجب سند حصل عليه الدائن أثناء حياة الشركة أو أثناء فترة تصفيتها .

ولما كان المشرع قد قصد من تقرير التقادم الخمسى حماية الشركاء من ملاحقة دائنى الشركة لهم بعد إنقضاء الشركة فبالتالى فإن هذا التقادم لا يسرى على الدعاوى التى يرفعها الشركاء على بعضهم البعض أو دعاوى

(١) د. رفعت فخرى، د. محمد فريد العرينى - المرجع السابق - ص ١٩٠

(٢) محسن شفيق ص ٧٦٣ وما بعدها فقرة ٨٤٨ - ملش - ٧٨٩ وما بعدها - فقرة ٨٢٩ -

زكى زكى الشعراوى - الوجيز فى القانون التجارى - ج ٢ ص ١٣٢ بند ١٢٠ .

موسوعة الشركات التجارية

الغير على المصفي أو دعاوى المصفي على الغير أو دعاوى الشركة على الشركاء .

وإستناداً إلى ما تقدم فإن الدعاوى التي يسرى عليها التقادم الخمسى هي:

١ - الدعاوى المباشرة التي يرفعها الغير من دائنى الشركة على الشركاء بمطالبتهم بدين مستحق على الشركة (١).

٢ - الدعاوى المباشرة التي يرفعها الغير من دائنى الشركة للوفاء بحصصهم فى الشركة أو ما تبقى منها .

٣ - الدعاوى التي يرفعها الغير من دائنى الشركة بمطالبة الشركاء برد الأموال والأعيان التي وزعت عليهم نتيجة لقسمة موجودات الشركة .

٤ - الدعاوى التي يرفعها الغير من دائنى الشركة ضد الشركاء بمطالبتهم برد ما حصلوا عليه من أرباح صورية .

ولا يسرى التقادم الخمسى على الدعاوى الآتية:-

١ - الدعوى غير المباشرة التي يرفعها الدائن بإسم الشركة لمطالبة الشريك بتقديم حصته (٢).

٢ - دعاوى الشركة على الشركاء بمطالبتهم بتقديم حصصهم .

٣ - دعاوى الشركة على الشركاء بمطالبتهم بحقوقها .

٤ - دعوى المصفي على الشركاء بمطالبتهم بنفقات التصفية أو الباقي من حصصهم .

(١) محكمة طنطا الكية - ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ - المحاماة - السنة ١٠ - ص ٥٨٣ - رقم

(٢) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق بند ١٤٦ ص ٢٠٣.

موسوعة الشركات التجارية

- ٥- دعاوى الشركاء بعضهم على بعض .
- ٦- الدعاوى التى يرفعها الشركاء على المصطفى بتقديم حساب أو تسليم المستندات أو بالتعويض عما لحقهم من ضرر بسبب خطأ ارتكبه أثناء التصفية .
- ٧- الدعاوى التى يرفعها المصطفى على الغير بمطالبته بالوفاء بدين للشركة فى ذمته .
- ٨- الدعاوى التى يرفعها دائنى الشركة على المصطفى بمطالبته بدين لهم على الشركة .
- ٩- الدعاوى التى يرفعها دائنو الشركة أو الشركاء على المديرين أو أعضاء مجلس الرقابة (فى الشركة ذات المسئولية المحدودة) بسبب ما ارتكبه من إهمال أو تقصير أثناء قيامهم بإدارة الشركة^(١).

٢٨٩- بدء سريان التقادم الخمسى

نفرق بين حالتين

الأولى: إذا كان عقد تأسيس الشركة محدد المدة .
فى هذه الحالة يبدأ التقادم الخمسى من تاريخ إنتهاء مدة الشركة سواء تم شهر إنحلالها أم لا .

الثانية: إذا كان عقد تأسيس الشركة غير محدد المدة .
فى هذه الحالة يبدأ ميعاد التقادم الخمسى إبتداء من تاريخ شهر إنحلال الشركة فلا يبدأ التقادم ما بقى إنحلال الشركة دون إشهار .
وتتبع نفس القواعد فى بدء سريان التقادم فى حالات بطلان الشركة ، أما بالنسبة لبدء سريان التقادم فى حالة خروج الشريك من الشركة أو إنسحابه فلا يسرى

(١) د. زكى زكى الشعراوى - المرجع السابق - بند ١٢١ ص ١٣٣ وما بعدها.

موسوعة الشركات التجارية

التقادم الخمسى لصالحه إلا من تاريخ شهر الخروج أو الإنسحاب أو من تاريخ إستحقاق الدين ، إذا أستحق بعد شهر خروجه (١).

٢٩٠ - إنقطاع التقادم ووقفه (٢)

يخضع التقادم الخمسى المنصوص عليه بالمادة ٦٥ من المجموعة التجارية الصادرة سنة ١٨٨٣ من حيث إنقطاعه للقواعد العامة المنصوص عليها بالقانون المدنى :

١ - فينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت إلى محكمة غير مختصة وبالتنبيه وبالحجز وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى (مادة ٣٨٣ مدنى) .

٢ - وينقطع التقادم إذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمناً (مادة ٣٨٤ مدنى) فإذا إنقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسرى من وقت إنتهاء الأثر المترتب على سبب الإنقطاع وتكون مدته خمس سنوات (مادة ٣٨٥ مدنى) .

ولا يخضع التقادم الخمسى المنصوص عليه بالمادة ٦٥ من المجموعة التجارية لقاعدة وقف التقادم إعمالاً لصريح حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى .

(١) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق بند ١٤٩ ص ٢٠٦

(٢) اشترطت المادة ٣٨٣ لقطع التقادم رفع الدعوى أو إتخاذ أى إجراء مماثل، فإذا كان سند الدين تنفيذياً فمجرد التنبيه أو الحجز يستتبع قطع التقادم، ويقوم مقام رفع الدعوى فى قطع التقادم أيضاً تقدم الدائن بطلب لقبول حقه فى تفليس أو توزيع أو التدخل فى خصومه، وعلى نقيض ذلك لا يكفى مجرد الإنذار لتركيب هذا الأثر ولولولى اعلاه أحد المحضرين، ولا التكليف بالحضور أمام لجنة "المعانة القضائية" أو أمام القاضى المستعجل لإتخاذ إجراء وقتى - انظر التعليق على نصوص التفتين المدنى الجديد - د. محمد على عرفه طبعة ١٩٥٥ ص ٢٦٢.

أحكام النقص

٢٩١- تصفية الشركة . وجوب إستئزال المصفي للمبالغ اللازمة لوفاء الديون المتنازع عليها. لا يغير من ذلك أن تكون هذه الديون غير معروضة على القضاء.

النص في المادة ١/٥٣٦ من القانون المدني يدل على أن المشرع قد أوجب على المصفي - قبل أن يقسم أموال الشركة بين الشركاء - أن يقوم باستئزال المبالغ اللازمة لوفاء الديون المتنازع عليها ولم يفرق المشرع بين ما كان منها مطروحا على القضاء وبين ما لم يطرح بعد.

(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٧ س ٢٩ ص ١٠١٢)

٢٩٢- تمثيل المصفي للشركة في فترة التصفية. نطاقه. الحكم بتصفية الشركة وتعيين أحد الشركاء مصفيا. المنازعة في تنفيذ هذا الحكم. اختصاص هذا الشريك فيها بصفته الشخصية وليس بصفته مصفياً. لا خطأ . علة ذلك.

تمثيل للمصفي للشركة في فترة التصفية متعلق فقط بالأعمال التي تستلزمها التصفية وبالدعاوى التي ترفع من الشركة أو عليها أما إذا تعلق الأمر بالشروع في تنفيذ الحكم القاضي بحل الشركة وتصفيتها وتعيين أحد الشركاء مصفيا لها فإنه لا يعدو أن يكون حكما من الأحكام التي يراد تنفيذها هنالك، لا تختلط صفة المصفي مع صفة المحكوم له، لأن الأمر لا يتعلق حينئذ بالمنازعة فيما قضى به الحكم من تعيين مصفيا أو سلطاته في التصفية أو بصحة الإجراءات التي اتخذها بحسابه مصفيا لشركة تحت التصفية وإنما يتعلق الأمر بجواز تنفيذ حكم وبصحة إجراءات هذا التنفيذ لذلك لا تكون

موسوعة الشركات التجارية

صفته كمصف ملحوظة وإنما تبرز فقط صفته كطالب تنفيذ محكوم له وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ففضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم اختصامه بصفته مصفياً فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧ س ٣٠ ص ٢٩١)

٢٩٣- شخصية الشركة تبقى بعد حلها ودخولها في دور التصفية لحين إنتهاء الأعمال التي تستلزمها هذه التصفية ومن بينها بيع أموال الشركة منقولاً كانت أو عقاراً، مما مؤداه أن يكون للمصفي المعين لتصفية البنك التجاري - بسبب هلاك رأس ماله بالخسارة - الحق في بيع موجودات البنك وأمواله ومنها حق إيجار عين النزاع تحقيقاً لأغراض التصفية.

(الطعن رقم ٤١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٣١ س ٣٠ ق ١ ص ٩٩٧)

٢٩٤- المصفي هو صاحب الصفة الوحيد في تمثيل الشركة وهي في دور التصفية: مؤدى نص المادة ٥٢٣ من القانون المدني أنه إذا إنقضت الشركة بتحقيق أى سبب من أسباب إنقضائها فإنها تدخل في دور التصفية حيث تنتهى سلطة المديرين فيها ويتولى المصفي أعمال التصفية وإجراء ما تقتضيه من القيام بإسم الشركة ولحسابها - بإستيفاء حقوقها ووفاء ما عليها من ديون والتصرف في أموالها - على نحو ما نصت عليه المادة ٥٣٥ من ذات القانون - فيضحي المذكور بإعتباره وكيلاً عن الشركة صاحب الصفة الوحيد في تمثيلها في جميع هذه الأعمال، وهو ما يوجب على المديرين السابقين لها تسليمه ما في حوزتهم من دفاترها ومستنداتها تمكيناً له من أداء مأموريته، فإذا إمتنعوا عن ذلك كان له - بحكم صفته - اللجوء إلى القضاء بطلب إلزامهم بتسليمها إليه.

(الطعن رقم ٥٨٢ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٤)

٢٩٥- يترتب على حل الشركة إنهاء سلطة المديرين وزوال صفتهم ويصبح المصفي صاحب الصفة الوحيد في تمثيل الشركة: يترتب على حل الشركة ودخولها في دور التصفية إنتهاء سلطة المديرين وذلك كنص المادة ٥٣٣ من القانون المدني فتزول عنهم صفتهم في تمثيل الشركة ويصبح المصفي الذي يعين للقيام بالتصفية صاحب الصفة الوحيد في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التي تستلزمها هذه التصفية وكذلك في جميع الدعاوى التي ترفع من الشركة أو عليها، فإذا كان الطعن قد رفع من عضو مجلس الإدارة المنتدب بصفته ممثلاً للشركة وذلك بعد حلها وتعيين المصفي، فإنه يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة - ولا يغير من ذلك أن يكون الطعن قد رفع بإذن من المصفي طالما أنه لم يرفع بإسمه بصفته ممثلاً للشركة.

(الطعن رقم ٤٥٣ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٤ س ١١ ص ٥٩١،

الطعن رقم ٢٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٥ س ٣٠ ع ١ ص ٧١٣، الطعن رقم ٥٨٢ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٤)

٢٩٦- حل الشركة وتعيين مصف لها. أثره. زوال صفة مديرها في تمثيلها. صيرورة المصفي صاحب الصفة الوحيد في تمثيلها أمام القضاء. يترتب على حل الشركة زوال صفة مديرها في تمثيلها، ويحل محلهم المصفي الذي عينته المحكمة ويكون هو صاحب الصفة الوحيد في تمثيل الشركة أمام القضاء فيما يرفع منها أو عليها من دعاوى.

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٥ س ٣٠ ص ٧١٣)

٢٩٧- طلب تصفية الشركة. تضمنه بطريق اللزوم طلب حلها. القضاء بحل الشركة وتصفيتها لا يعد قضاء قضاء بما لم يطلبه الخصوم. طلب الحكم

موسوعة الشركات التجارية

بتصفية الشركة يتضمن بالضرورة، بطريق اللزوم العقلى طلب الحكم بحل الشركة، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى فى قضائه بحل الشركة وتصفيتها فإنه لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم.

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٥ س ٣٠ ص ٧١٣)

٢٩٨- تمثيل المصطفى للشركة فى فترة التصفية متعلق فقط بالأعمال التى تستلزمها التصفية وبالدعاوى التى ترفع من الشركة أو عليها. تمثيل المصطفى للشركة فى فترة التصفية متعلق فقط بالأعمال التى تستلزمها التصفية وبالدعاوى التى ترفع من الشركة أو عليها أما إذا تعلق الأمر بالشروع فى تنفيذ الحكم القاضى بحل الشركة وتصفيتها وتعيين أحد الشركاء مصفياً لها فإنه لا يعدو أن يكون حكماً من الأحكام التى يراد تنفيذها هنالك، لا تختلط صفة المصطفى مع صفة المحكوم له، لأن الأمر لا يتعلق حينئذ بالمنازعة فيما قضى به الحكم من تعيينه مصفياً أو سلطاته فى التصفية أو بصحة الإجراءات التى إتخذها بحسبانه مصفياً لشركة تحت التصفية وإنما يتعلق الأمر بجواز تنفيذ حكم وبصحة إجراءات هذا التنفيذ لذلك لا تكون صفته كمصف ملحوظة وإنما تبرز فقط صفته كطالب تنفيذ محكوم له، وإذ يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم إختصاصه بصفته مصفياً فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٧ س ٣٠ ص ٢٤ ع ٢٩١)

(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣ س ٣٣ ص ١٢٣٩)

٢٩٩- إنقضاء الشركة . أثره . إستمرار شخصيتها المعنوية بالقدر اللازم للتصفية. خلو عقد الشركة من بيان كيفية تصفيتها وجوب الرجوع إلى احكام

موسوعة الشركات التجارية

القانون المدنى. النص فى المادة ٥٣٢ من القانون المدنى على أنه تتم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة فى العقد وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام التى فصلتها المواد ٥٣٣ وما بعدها، والنص فى المادة ٥٣٣ على أن تنتهى عند حل الشركة سلطة المديرين أما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهى هذه التصفية - يدل على أنه إذا تحقق سبب من أسباب إنقضاء الشركة فإنها تتقضى وتدخل فى دور التصفية ولا يحول ذلك دون استمرارها حتى تمام التصفية إذ تظل الشخصية المعنوية للشركة قائمة بالرغم من حلها طوال الوقت الذى تجرى فيه أعمال التصفية وذلك بالقدر اللازم لها، وإذا تضمن عقد تأسيس الشركة الطريقة التى تصفى بها أموالها فإنه يجب اتباعها، وفى حالة خلو عقد تأسيس الشركة من تحديد الطريقة التى تتم بها التصفية فقد تولى القانون وضع الأحكام التى تجرى التصفية على مقتضاها ومن هذه الأحكام إنتهاء سلطة المديرين بمجرد إنقضاء الشركة وتولى المصطفى أعمال التصفية.

(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ س ٣٢ ص ٣٣٧)
٣٠٠- طلب تصفية الشركة . وجوب تقدير قيمته بمجموع أموال الشركة وقت طلب التصفية. إختصاص المحكمة الابتدائية بنظره. أثره. إمتداد إختصاصها إلى الطلبات الأخرى المرتبطة به ولو كانت مما يدخل فى إختصاص المحكمة الجزئية. الحكم الصادر فى الدعوى. جواز إستئنافه طالما تجاوزت قيمة الطلب الأصلى النصاب الإنتهاى للمحكمة.

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣ س ٣١ ص ١٨٤٠)

٣٠١- المصفي يعتبر وكيلاً عن الشركة لا عن دائنيها: المصفي يعتبر وكيل عن الشركة لا عن دائنيها وهو وإن كان لا يسأل قبل الشركاء إلا عن خطئه اليسير متى كان يباشر أعمال التصفية بدون مقابل إلا أنه يسأل بالنسبة للدائنين عن كل خطأ يرتكبه سواء كان يسيراً أم جسيماً طالما قد ألحق ضرراً بهم.

(الطعن رقم ٣١١ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٧ س ٢٩ ص ١٠١٢)

٣٠٢- على المصفي قبل تقسيم أموال الشركة أن يستنزل المبالغ اللازمة لوفاء الديون المتنازع عليها. النص في المادة ١/٥٣٦ من القانون المدني يدل على أن المشرع قد أوجب على المصفي - قبل أن يقسم أموال الشركة بين الشركاء - أن يقوم باستنزال المبالغ اللازمة لوفاء الديون المتنازع عليها ولم يفرق المشرع بين ما كان منها مطروحاً على القضاء وبين ما لم يطرح بعد.

(الطعن رقم ٣١١ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٧ س ٢٩ ص ١٠١٢)

٣٠٣- المقصود بقيمة موجودات الشركة حسبما تسفر عنه الميزانية هو قيمتها الدفترية. إذا كان قد نص في عقد الشركة على أنه عند إنقضاء مدتها تنحل من تلقاء نفسها وتصبح أصولها وخصومها والتوقيع عنها من حق أحد الشريكين على أن يتحمل بجميع ديونها ويعطى الشريك الآخر ما يخصه في موجوداتها بحسب ما تسفر عنه الميزانية التي تعمل بمعرفة الطرفين، فإن تفسير الحكم المطعون فيه هذا الإتفاق بأن المقصود منه هو إعطاء الشريك الآخر نصيبه في الموجودات حسب سعرها المتداول في السوق هو خروج عن المعنى الواضح لعبارة الإتفاق وتحميل لها فوق ما تحتمل، ذلك أن لفظ

== موسوعة الشركات التجارية ==

الميزانية إذا ذكر مطلقاً من كل قيد ينصرف بداهة إلى ميزانية الأصول والخصوم الجارى العمل بها فى الشركات أثناء قيامها والتي تقدر فيها الموجودات بحسب قيمتها الدفترية.

(الطن رقم ٣٦٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢٤ مج ٢٥ عاماً بند ٦ ص ٦٩٣)

٣٠٤ - تقدير قيمة موجودات الشركة يكون وقت التصفية. ما دامت التصفية لم تتم ولم يكن منصوباً فى عقد الشركة على توقيت المدة المتفق عليها لإتمام التصفية فإن تقدير قيمة موجودات الشركة وما قد يطرأ عليها من نماء يكون مرهوناً بوقت التصفية وليس بوقت حدوث السبب الموجب للحل أو التصفية وهو ما يتفق وطبيعة عمل المصطفى الذى يدخل فى سلطاته تحقيق الغرض المقصود من تعيينه وذلك باستمرار إستغلال موجودات الشركة للحفاظ على قيمتها حتى البيع، وإذا إلتزام الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطن رقم ١٧١٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦)

٣٠٥ - بقاء العقود المتعلقة بإدارة الشركة لحين إنتهاء التصفية ومنها عقود الإيجار. مؤدى نص المادة ٥٢٣ من القانون المدنى أنه إذا إنقضت الشركة بتحقيق أى سبب من أسباب إنقضائها - ومنها ما نصت عليه المادة ٥٢٧ مدنى من هلاك أموالها - فإنها تدخل فى دور التصفية حيث تنتهى سلطة المديرين فيها ويتولى المصطفى أعمال التصفية وإجراء ما تقتضيه من القيام بإسم الشركة ولحسابها - بإستيفاء حقوقها ووفاء ما عليها من ديون وبيع ما لها من منقولات أو عقاراً - على نحو ما نصت عليه المادة ٥٣٥ مدنى - وهو ما يستوجب بقاء الشخصية المعنوية للشركة بالرغم من حلها تسهيلاً

موسوعة الشركات التجارية

لعملية التصفية وحفظاً لحقوق الغير حتى يمكن للمصفي القيام بهذه الأعمال مما يقتضى بدوره قيام العقود والعلاقات المستمرة المتعلقة بإدارة الشركة واللازمة لإستمرار عملية التصفية - ومنها عقود الإيجار الصادرة للشركة - وذلك لحين الإنتهاء من التصفية بتمام كافة أعمالها وتحديد صافي الناتج منها وتقديم المصفي تقريره بذلك وإعتماده من الشركاء ومؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شخصية الشركة تبقى بعد حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهى، وأن المصفي يصبح صاحب الصفة الوحيدة فى تمثيل الشركة فى جميع الأعمال التى تستلزمها هذه التصفية.

(الطعن رقم ٤١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٣١ س ٣٠ ع ١ ص ٩٩٧)

٣٠٦ - إنقضاء الشركة بهلاك أموالها. أثره. دخولها فى دور التصفية. بقاء شخصيتها المعنوية بالقدر اللازم للتصفية. البنود. المتعلقة بإدارة الشركة ومنها عقود الإيجار، بقاؤها قائمة لحين إنتهاء التصفية: مؤدى نص المادة ٥٢٣ من القانون المدنى أنه إذا انقضت الشركة بتحقيق أى سبب من أسباب إنقضائها - ومنها ما نصت عليه المادة ٥٢٧ مدنى من هلاك أموالها - فإنها تدخل فى دور التصفية حيث تنتهى سلطة المديرين فيها ويتولى المصفي أعمال التصفية وإجراء ما تقتضيه من القيام - بإسم الشركة ولحسابها - بإستيفاء حقوقها ووفاء ما عليها من ديون وبيع مالها منقولا أو عقارا - على نحو ما نصت عليه المادة ٥٣٥ مدنى - وهو ما يستوجب بقاء الشخصية المعنوية للشركة بالرغم من حلها تسهيلا لعملية التصفية وحفظا لحقوق الغير حتى يمكن للمصفي القيام بهذه الأعمال مما يقتضى بدوره قيام العقود والعلاقات المستمرة المتعلقة بإدارة الشركة واللازمة لإستمرار عملية التصفية

== موسوعة الشركات التجارية ==

- ومنها عقود الإيجار الصادرة للشركة - وذلك لحين الإنتهاء من التصفية بتمام كافة أعمالها وتحديد صافى الناتج منها وتقديم المصفى تقريره بذلك واعتماده من الشركاء ومؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شخصية الشركة تبقى بعد حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهى، وأن المصفى يصبح صاحب الصفة الوحيد فى تمثيل الشركة فى جميع الأعمال التى تستلزمها هذه التصفية.

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٣١ س ٣٠ ص ٩٩٧)

٣٠٧- الحكم بفسخ عقد الشركة. مؤداه. إنحلال الشركة بالنسبة للمستقبل وعدم تأثر قيامها وأعمالها فى الماضى به. علة ذلك.

(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٠ س ٣٩ ص ١٠٥٩)

٣٠٨- فترة تصفية الشركة. إعتبارها فترة عمل. تصفية الشركة لوفاء الشريك المتضامن لا يمنع من فرض الضريبة حتى نهاية السنة المالية ولو كانت تالية للوفاء. إستمرار الشخصية المعنوية للشركة. منوط بالقدر اللازم للتصفية. من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه فى أحوال التصفية. لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن من تاريخ انتهائها. ولهذا فإن فترة التصفية تكون فترة عمل يباشر فيها الممول نشاطه الخاضع للضريبة، وتعد عمليات التصفية إستمرار لهذا النشاط. وثبوت الشخصية المعنوية للشركة فى فترة التصفية جاء على سبيل الإستثناء لذلك وجب أن تقدر ضرورة هذا الإستثناء بقدرها، ولما كان مفاد الشخصية المعنوية مقصودا به تسهيل عملية التصفية وحفظ حقوق الغير فن شخصية الشركة لا تبقى إلا لأغراض التصفية، مما يمتنع معه القول بإمكان تغير الشكل القانون للشركة أو حلول

موسوعة الشركات التجارية

شريك محل آخر فى تلك الفترة. وإذ كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى الذى ايدته وأحال إلى أسبابه انه وإن كان الممول (مورث المطعون ضدهم) قد توفى فى ١٢/١٢/١٩٥٤ إلا أن فترة التصفية إستمرت حتى نهاية السنة المالية، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى ربط الضريبة على أرباح المنشأة فى سنة مالية كاملة ابتداء من ١/٥/١٩٥٤ حتى ٣٠/٤/١٩٥٥ رغم وفاة الشريك المتضامن فى ١٢/١٢/١٩٥٤ يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً، ولا يغير من هذا النظر ما تثيره الطاعنة من أن الشريك المتضامن يعتبر فى حكم الممول الفرد فى مقام ربط الضريبة، لأن الثابت فى مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن إجراءات التصفية بدأت فى يوم وفاة الشريك المتضامن وبسبب الوفاة، كما لا يغير منه وجود شرط فى عقد الشركة يقضى بأنه فى حالة وفاة الشريك المسئول تستمر أعمال الشركة على أساس صيرورة الشريكة الموصية شريكة متضامنة، إذ لا مجال لأعمال هذا الشرط بعد أن اتجه الشركاء إلى إنهاء أعمال الشركة وشرعوا فى تصفيتها.

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨ س ٢٩ ص ١٨٠٢)

٣٠٩ - مصفى الشركة. إعتباره. وكيلها عنها لا عن دائئيتها. مسئوليته قبل الدائئتين عن خطئه يسيراً أو جسيماً. المصفى يعتبر وكيل عن الشركة لا عن دائئيتها وهو وإن كان لا يسأل قبل الشركاء إلا عن خطئه اليسير متى كان يباشر أعمال التصفية بدون مقابل إلا أنه يسأل بالنسبة للدائئتين عن كل خطأ يرتكب سواء كان يسيراً أم حسبما طالما قد الحق ضرارا بهم.

(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٧ س ٢٩ ص ١٠١٢)

من احكام المحاكم التجارية

فى تصفية الشركة

٣١٠- متى لم يكن للشركة رأس مال نقدي وإنما هي عبارة عن تكاتف بين الشركاء على العمل الصناعي، فمتى انقطع هذا التكاتف بناء على رغبة الطرفين أو أحدهما انفسخت الشركة، ولم يبق للشريك الذى تضرر من هذا الفسخ إلا أن يطلب التصفية والتعويض إذا أثبت أن الانقطاع كان بفعل شريكه الآخر بغير مسوغ قانوني - ولا يمكن الحكم فى شركة مثل هذه حصل فيها التقاطع بين الشركاء بلزوم إستمرارها لأن حكماً كهذا مناف للحرية الشخصية.

(محكمة الموسيقى الجزئية - ١٧/٦/١٩٠٣ - مجلة الحقوق السنة ١٩

ص ٤٦ - ومرجع القضاء، الجزء الأول، للأستاذ عبد العزيز ناصر، رقم

٣١٩٠ ص ٧٨٦)

٣١١- تصفية الشركات التجارية معناه قانوناً فض تجارتها وإنهاء أعمالها وبيع بضائعها وتحصيل زماماتها وتسديد ديونها. وتجرى هذه الأعمال على يد مصف تعينه المحكمة أو تختاره أغلبية الشركاء طبقاً لنص المادة ٤٤٩ مدنى وله فى سبيل ذلك أن يبيع من أعيان الشركة المنقولة والعقارية بالمزاد العام أو بالتراضى طبقاً للمادة ٤٥٠ مدنى، ولكن ليس له أن يقسم الباقي من أموال الشركة بعد التصفية بين الشركاء إلا أن يتفقوا على ذلك. ولا يمكن أن تعد تصفية شركة ما إجراءً تحفيظاً يقضى به مؤقتاً فى سبيل الوصول إلى قضاء موضوعي إذ هي بذاتها قضاء بإنهاء الشركة وتسوية مركزها

موسوعة الشركات التجارية

واستخلاص للباقي من رأس مالها لقسمته بين الشركاء. وفي هذا كله المساس كل المساس بأصل الحقوق وهي أشبه بمأمورية سنديك التفليسة ومأمورها، ولا تمت بصلة إلى مأمورية الحارس القضائي الذي يقتصر عمله على الإدارة دون التصرف في الحقوق ولذلك إتفقت المحاكم والشرح على أن الحكم بإجراء التصفية وتعيين المصفي يخرج من إختصاص قاضي الأمور المستعجلة.

(محكمة اسكندرية الابتدائية "مستعجل" في ١٩٢٩/٥/٨ - المحاماة، السنة ٢٢٠ ص ١٢٠ رقم ٥٠)

٣١٢- إذا كانت المدعية قد طلبت في صحيفة افتتاح الدعوى تصفية الشركة القائمة بين زوجها المتوفى وأخيه وتعيين مصف لبيع موجودات المحليين وتسليمها نصيبها في حاصل البيع - وكان ما تم من جانب المدعي عليه، يوم انتقل المحضر بناء على الأمر الصادر لها بالحجز الإستحقاقى التحفظي الذي استدرته، هو أنه عرض على المدعية مبلغاً قال هو إنه قيمة ما يخصها في المحليين فتسلمته هي على أنه بعض ما سيظهر لها نتيجة للتصفية التي تطلبها. وذلك على ما هو مستفاد من أن التسليم كان تحت الحساب ومن استمرار المحضر في الحجز بعد ذلك - فإن طلب التصفية من جهة لا يفيد رغبة المدعية من الخروج من الشركة مع ترك المحليين المدعي عليه، كما أن العرض الحاصل من المدعي عليه على الوجه المتقدم لا يفيد من جهة أخرى حصول إتفاق بين المدعية والمدعي عليه على خروجها من الشركة واستقلاله هو بها، وإن فلا مانع قانوناً من أن تعدل المدعية عن

== موسوعة الشركات التجارية ==

طلب تصفية الشركة إلى طلب تثبيت ملكيتها الميراثية فيها بعد أن نازع الطاعن في مقدارها.

(محكمة النقض في ١٩٤٥/٥/٢٤، طعن رقم ٧٣ سنة ١٤٠٤ - مجموعة

القواعد، ج ١، ص ٦٢٢ رقم ١٠)

٣١٣- يجب أن تكون تصفية الشركة على وفق أحكام المواد ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥٨ من القانون المدني فإن اعتمدت المحكمة التصفية على صورة مخالفة لهذه الأحكام كان حكمها مخالفاً للقانون.

(محكمة النقض في ١٩٤٧/١٢/١١، طعن رقم ١٤٧ سنة ١٤٠٦ -

مجموعة القواعد، ج ١، ص ٦٩٢ رقم ٣)

٣١٤- أن الشرط الوارد بعقد الشركة والقاتل بأنه "إذا رأى الطرف الأول (الشريك المسئول) أو من يحل محله من ورثته الإستمرار في أعمال الشركة بمفرده، أو رأى أحد الشركاء الموصين أو جميعهم عدم الإستمرار في الشركة تكون تصفية نصيب كل من الشركاء الموصين على أساس الحساب الختامي لآخر جرد" - هو شرط لم يعرف تاريخ الشركات شرطاً أكبر تغولا ولا أشد خطراً وقسوة منه، لأنه يباعد بين الشريك وبين الاستقرار في الشركة ويجعل بقاءه وطرده منها موقوفاً على كلمة تخرد من فيه شريك آخر. وأن المحكمة لتنتزه الشارع كل التنزيه عن إجازة مثل هذا البغى وعن قبول هذه المفارقات بين شركاء في شركة واحدة أسست من مال الجميع، فإن في هذا الشرط من المهانة والمذلة لسائر الشركاء ما فيه. ومن أجل ذلك كان بطلانه أمراً لا مناص منه، لما فيه من مساس وإخلال بالنظام العام ولا يصحح هذا البطلان أو يقلل من شأنه إتفاق المتعاقدين عليه. وإذا ثبت بطلان هذا الشرط تعين

الرجوع بالشركة إلى حكم القانون العام وإخضاعها في الحل والتصفية إلى قواعده، وبذلك تتحقق العدالة كاملة بين الشركاء كافة دون تمكين شريك من الإثراء على حساب شريك آخر. وإفراد الشريك المسئول دون الموصين كلهم أو بعضهم بالأرباح المحققة الطائلة التي ستجنيها الشركة من بيع عقاراتها المتنازع عليها بالسعر الحقيقي دون سعر التكلفة الذي يراد إخراج الشركاء على واقعة. وأن أسدية الشرط وتغوله تزداد وضوحاً إذا ما أساء الشريك المسئول استعمال حقه في الإدارة كما حصل عندما أقام أبنه - وهو شاب في مقتبل العمر - مساعداً له وضرب له مرتباً قدره ١٠٠ جنيه شهرياً مما أوعز صدور الشركاء الموصين وكان سبباً من أسباب نزاعهم. والقول بأن الفقه أجاز شرط تصفية الشريك الذي تتركه المنية في غضون السنة على أساس الحساب الختامي لآخر جرد، وإذا كان قد أجاز به بالنسبة لمن يموت من الشركاء فلا محل لإبطاله بالنسبة لمن يخرج منهم - هذا القول غير صحيح لأن القياس بين هذه الحالة وحالة الإبطال للمفارقة بين الشركاء والممايزة بينهم في الحقوق، هو قياس فيه كثير من الفارق، ففي حالة الفاء فإن الحكم يطبق على جميع من تلحقهم الوفاة خلال السنة بلا مفارقة ولا مفاضلة درأ لما قد يصيب الشركة من ضرر واضطراب أو دفعا لما قد تتعرض له من خسارة إذا جرت عليها أحكام التصفية إبان العام، والفرق بين الحالتين من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى بيان. ومن أجل ذلك كان الحكم المستأنف على صواب إذا ما إنتهى إلى الحل والتصفية طبقاً للأحكام والنصوص التي دونها القانونين المدني والتجاري. وإن النعي على قضاء التصفية بأن الحكم الابتدائي أطرح عقد الشركة باستبعاد طريقة التصفية المتفق عليها بين

== موسوعة الشركات التجارية ==

الشركاء وهو ما لا يجوز - هذا النعى مردود بأنه مؤسس على انص الوارد بعقد الشركة الذى جعل تصفية الصباء من ينسحب من الشركاء الموصين أو يخرج منهم على أساس الحساب الختامى لآخر جرد، ومن حيث أن هذا الشرط من العقد قد سبق القول ببطلانه، وعليه فقط بطل حتما وبالتالي كل حكم ترتب عليه بما فى ذلك طريقة التصفية التى تضمنها. ولا مناض بعد هذا من الرجوع بها إلى أحكام القانون التى تلزم القاضى بتعيين مصفٍ واحد أو أكثر تبين المحكمة سلطته وتحددتها تحديداً كافياً مراعية حالة الشركة وصالحها وصالح الشركاء كذلك.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٢/١/٢٢ قضية

رقم ٤١٢ سنة ٦٨ق)

٣١٥- متى كان الإتفاق قد تم على تصفية الشركة بين الطرفين، وأن الشريك استحق قبل شريكه مبلغاً معيناً إتفق على سداده على أقساط شهرية بموجب شيكات وأنه بهذه التصفية أصبح غير شريك فى الشركة ولا صلة له بها إذ سوى الحساب بين الطرفين وأصبح نهائياً - فعلى ذلك لا يكون هناك محل للرجوع إلى عقد الإتفاق الأسمى (عقد الشركة) الذى زال من الوجود وأصبح غير ملزم لأى الطرفين، إذ حل محله إتفاق المحاسبة النهائى، وهذا الإتفاق الأخير هو قانون المتعاقدين وفى الرجوع إلى عقد الإتفاق الأسمى والفصل فى الدعوى على أساسه مخالفة للقانون .

(نقض ١٩٤٤/٣/٢٣ المجموعة الرسمية السنة ٤٤ ص ١٨٦ رقم ٩٨)

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٩٥٦/٥/٢٩

قضية رقم ٨٥٦ سنة ٧٢ق)

موسوعة الشركات التجارية

٣١٦- متى كان الشريك قد رفع الدعوى بطلب تصفية الشركة والقضاء له بما يظهر من التصفية وكذلك بطلب الحكم له بدين له في ذمة الشركة وفوائده من تاريخ تأسيس الشركة حتى تمام السداد وكان الحكم قد قرر أن هذه الفوائد تتضمنها الأرباح التجارية التي قضى بها لذلك الشريك والتي حققتها الشركة في فترة معينة ولم يبين الحكم سببا لرفض طلب الفوائد عن المدة التالية لتلك الفترة بما في ذلك المدة من تاريخ المطالبة الرسمية فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

(محكمة النقض في ١٩٥٧/١٢/٥، طعن رقم ٣٥٢ سنة ٢٣ ق - مجموعة

الأحكام، السنة الثامنة، العدد الثالث، ص ٨٧٨ رقم ٩٩)

من أحكام المحاكم التجارية

في المصفي وسلطانه

٣١٧- مصفى الشركة يمثل الشركة قانوناً فى علاقاتها مع الغير، ولكن ليس وكيلاً عن كل من الشركاء القدامى بصفة فردية، ومن ثم يجب أن يعتبر هؤلاء الشركاء كالغير لهم الحق فى أن يتدخلوا فى كل المنازعات المتعلقة بالتصفية للمحافظة على مصالحهم الخاصة.

(محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٨٧٩/٥/٢٩ المجموعة الرسمية المختلطة السنة ٤ ص ٣٦٢ - والفقه والقضاء فى القانون التجارى، الجزء الأول، للأستاذ مصطفى رضوان، س ١١٦ رقم ٤١)

٣١٨- يجوز إلزام المصفين بتقديم حسابات سنوية أو دورية، لاسيما إذا كان للشركاء أسباب قوية لافتراض أن المصفين لم يبذلوا العناية الضرورية فى التصفية.

(محكمة الائتناف المختلطة فى ١٨٩٥/٥/١٦ البلتان السنة ٧ ص ٢٩٦ -

والفقه والقضاء فى القانون التجارى، الجزء الأول، ص ١١٧ رقم ٤٤)

٣١٩- مصفى الشركة يمثل الشركاء فيما يتعلق بالتصفية فحسب، وتبعاً لذلك يجوز للشركاء الالتجاء إلى القضاء للدفاع عن الشركة تحت التصفية ضد طلب شهر إفلاسها دون أن يكون حضور المصفى ضرورياً، لأن هذا الطلب يمس هؤلاء الشركاء لا فيما يتعلق بأموالهم فحسب، بل بالنسبة إلى أشخاصهم كذلك.

(محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٨٩٧/٥/٢٥ البلتان السنة ١٠ ص ٢٩١

- والفقه والقضاء فى القانون التجارى، الجزء الأول ، للأستاذ مصطفى

رضوان، ص ١١٦ رقم ٤٢)

موسوعة الشركات التجارية

٣٢٠- لكل مصف الحق في بيع أعيان الشركة سواء كان بالمزاد العمومي أو بالممارسة، متى كانت ورقة التعيين لا تمنع ذلك، وما دام حصول القسمة المادية غير ممكن، فالبيع لازم لأجل إمكان التصفية (محكمة إستئناف مصر - ١٨٩٩/١٠/٣ مجلة الحقوق السنة ١٤ ص ٣٧٥ - ومرجع القضاء، الجزء الأول، للأستاذ عبد العزيز ناصر رقم ٣١٩٤ - ص ٧٨٧)

٣٢١- بما أن القانون لم يضع قواعد عامة بشأن تصفية الشركات التجارية، فيجب على المحكمة أن ترجع إلى نية المتعاقدين وتفسرها طبقاً لقواعد التوكيل العامة. فلذلك إذا إتفق الشركاء على تعيين مصف لشركتهم التجارية وكان تعيينه لمدة معينة فليس لهذا الأخير أن يرفع دعوى بصفته نائباً عن الشركة بعد إنقضاء هذه المدة.

(محكمة الإستئناف في ١٩١٣/٥/٢٦ - المجموعة الرسمية، الفهرست العشرية للثانية، ص ١٣١ رقم ٩٤٨)

٣٢٢- بما أن القانون لم يضع قواعد عامة بشأن تصفية الشركات التجارية، فيجب على المحكمة أن ترجع إلى نية التعاقدتين وتفسرها طبقاً لقواعد التوكيل العامة. فلذلك إذا إتفق الشركاء على تعيين مصف لشركتهم التجارية وكان تعيينه لمدة معينة فليس لهذا الأخير أن يرفع دعوى بصفته نائباً عن الشركة بعد إنقضاء هذه المدة.

(محكمة إستئناف مصر - ١٩١٣/٥/٢٦ المجموعة الرسمية، السنة ١٤، العدد ١١٩ ص ٢٣١ - ومرجع القضاء، الجزء الأول، للأستاذ عبد العزيز ناصر، رقم ٣١٩٦ ص ٧٨٧)

٣٢٣- إن مجرد عدم وجود الإشارة في عريضة افتتاح الدعوى إلى أن المدعية هي شركة تحت التصفية والتي يعمل المصفي لحسابها لا يعتبر بطلاناً جوهرياً وتدخل المصفي يكفي تحقيقاً لغرض القانون مادامت قد تأكدت شخصية المدعى في اثناء المرافعات.

(محكمة الإستئناف المختلطة - في ١١/٢/١٩٣٣ - المحاماة، السنة ١٥،

ص ١٥٩ رقم ٧٤)

٣٢٤- يمكن للمحكمة إجابة طلب الفسخ والتصفية وندب مصف تكون مأموريته إثبات حالة الشركة وفحص دفاترها وجرد الأموال وما سددته كل من الشركاء وفقاً للمستندات المقبولة قانوناً وبيان ما بها من ربح أو خسارة. وفي الحالة الأخيرة تبين أسباب الخسارة ووقائعها ومن المتسبب فيها، وتوضيح علل ضياع رأس المال أن حدث ذلك، وتحقيق كيفية الإدارة وهل كان للمدير دخل في التقصير، أم كان العمل باشتراك الشركاء معاً، وتحقيق من هو المدير الفعلي المسئول ومطالبة المدير بتقديم الحسابات فيما لم يقدمه عن أعمال إلى الوقت الذي يثبت أنه انقطع فيه عن العمل وإنجاز الأعمال والمشروعات التي بدأت بها الشركة إن وافق الشركاء على ذلك، ولتحصيل الديون التي للشركة على الغير ودفع ما عليها من ديون. وللمصفي تمثيلها أمام القضاء في كل ما يتعلق بالتصفية وله بيع أموالها وبالجملّة إجراء أى عمل يؤدي بالتصفية إلى الغرض النهائي منها، وهو الوصول لمعرفة الصافي من أموالها وذلك مع تقيد المصفي بعدم إعطاء شئ من أموال الشركة لأحد الشركاء وبدون توزيع بدون التراضي، وعلى أن يقدم المصفي حساباً كل شهر عن تصرفاته وبايداع ما ينتج أخيراً بخزينة المحكمة. وقد ترى المحكمة

موسوعة الشركات التجارية

تكليف المصفي بفحص الحساب وإظهار ما لكل من الشركاء قبل الآخر، وبيان ما جرى من أعمال الشركاء وتكاليفها، وبيان الصافي من الإيرادات بعد خصم المصروفات وما خص كل شريك وبالجمله تصفية الحساب وإظهار ما لطالب الحساب أو عليه من واقع المستندات المقدمة أو ما سيقدم منها.

(محكمة مصر الابتدائية، الدائرة التجارية، في ١١/٤/١٩٤٠ - موسوعة

المبادئ في المواد التجارية والضرائب، الجزء الثاني، للأستاذ عبد العزيز

سليمان، البحث رقم ٦٢، ص ١٢٣)

٣٢٥- من المقرر قانوناً أن الشريك المصفي إذا إستمر في أعمال الشركة ولم يصفها فهو مسئول عن عمله، ولورثة الشريك الحق في التصديق على تصرفه أو عدم إجازته. وطالما أن الشركة لم تتم تصفيتها تستمر قائمة بين الشركاء أو بين ورثتهم من قبيل التجاوز للمصلحة وإلا ضاعت حقوق الشركاء.

(محكمة إستئناف مصر في ١١/٢١/١٩٤٠ - المحاماة، السنة ٢١،

ص ٩٠٨ رقم ٣٨٢)

٣٢٦- وإن كان من المقرر قانوناً أن شركة الأشخاص تنتهي بوفاة أحد الشركاء، فإنه من المقرر علماً وعملاً أنه عقب الوفاة يجب تعيين مصف للشركة، فإن لم يعين لها مصف كان باقي الشركاء هم المصفون لها. ويحدث هذا خصوصاً إذا كانت الشركة مكونة من شخصين فإن وفاة أحدهما تجعل الثاني مصفياً لها.

(محكمة إستئناف مصر في ١١/٢١/١٩٤٠ - المحاماة، السنة ٢١،

ص ٩٠٨ رقم ٣٨٢)

٣٢٧- (أ) يد مصفى الشركة كيد الشريك هي يد أمين، لا تجيز له التملك بمضى المدة. ولا يجوز له أن يتمسك بتغيير صفة يده إلا إذا جابه الشركاء مجابهة جلية تدل دلالة جازمة أنه مزعم انكار حق الشركاء. (محكمة إستئناف مصر فى ١٢/١١/١٩٤٢ - للمجموعة الرسمية، السنة ٤٣، العدد السابع، رقم ١٦٤)

(ب) متى كان الشريك يطلب تعيينه هو مصفياً للشركة (وقد عينت المحكمة الابتدائية مصفياً آخر) ويعلل طلبه بأنه أحد الشريكين وله فى الشركة أموال طائلة، والمحافظة على أمواله تقتضى أن يكون هو المصفى - فلا ترى المحكمة إجابة طلبه نظراً لمنازعة المفلس وهو الشريك الآخر فتعارض المصلحة بينهما تبرر تعيين المصفى أحد غيرهما. ولا ترى أيضاً تعيين السنديك مصفياً للشركة فإن إنضمامه للشريك الآخر فى طلباته مانع من تعيينه نظراً للنزاع القائم بين الشريكين.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٢/٦/٢ -

القضيتان رقما ١٢٩ و ١٦٤ سنة ٦٧ق)

٣٢٨- أنه فيما يتعلق بما أثاره المستأنف من أنه كان واجباً على المصفى وقد باع موجودات الشركة أن يبيع أيضاً اسم الشركة وشهرتها التجارية ولكنه لم يقم بذلك - فقد قالت بحق محكمة أول درجة أن ليس لهذا المحل اسم وشهرة يستأهلان البيع، فقد كانت شركة حديثة العهد ولم يلبث أن قام الخلاف بين الشريكين ترتب عليه تعيين حارس قضائى على المحل التجارى ثم توالى الحجز على البضاعة وفاء لديون مصلحة الضرائب ومؤجر المحل ودائتيه

===== موسوعة الشركات التجارية =====

من التجار، مما لا يجوز أن يقال معه إن المثل هذه الشركة الفاشلة إسم وشهرة يصح تقويمهما.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٣/٥/٢٦ قضية رقم ٦٢٧ سنة ٦٩ق)

٣٢٩- متى كان الحكم الصادر في دعوى تصفية الشركة الذى قضى بتصفية الشركة وإنهاء الحراسة لم يصبح نهائياً - فتبقى الحراسة قائمة ويتولى الحارس مهمته حتى يصبح مركز المصطفى نهائياً ليحل محل الحارس ويكمل الإجراءات، ولا يمكن القول بأن مهمة الحارس تنتهى قبل أن يصبح حكم التصفية نهائياً لأن الحراسة لا تنتهى إلا بصيرورة ذلك الحكم نهائياً.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٤/٦/٢٩ قضية رقم ٨٠١ سنة ٧٠ق)

٣٣٠- لا يجوز للشركاء المأمورين بالتصفية أو القائمين مقامهم التمسك قبل الدائن بنص المادة ٦٥ من قانون التجارة الذى يقضى بسقوط حقه فى المطالبة بمضى خمس سنين من تاريخ إنتهاء الشركة.

(محكمة النقض فى ١٩٥٥/٢/١٧، طعن رقم ٣٢٨ سنة ٢١ق - مجموعة القواعد، ج ١ ص ٦٩٢ رقم ٣٥)

٣٣١- (أ) يجوز وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية صيانة الحقوق الشركاء كلما اقتضت مصالحهم إتخاذ ذلك الإجراء التحفظى. وإن ذلك الإجراء واجب فى حالة رفع دعوى بتصفية الشركة أو فسخها أو لعدم إتفاق الشركاء مع بعضهم على الإدارة أو المخالفة لبعض لشروط عقد

تكوينها (راجع قضاء الأمور المستعجلة لمحمد على راتب ص ٤٥٣ بند ٨٧٦ طبعة الثالثة)

(ب) إن تعيين المصفي ليس فيه ما يتعارض مع قيام الحارس بعمله إلى أن يتسلم المصفي الإدارة منه، أي أن صفة المدير السابق تبقى قائمة إلى أن يحل محله المدير الجديد منعاً من الضرر، وفي ذلك تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٣٨ مدني على أن الحارس يبادر إلى رد الشيء المعهود إليه حراسته إلى من يختاره ذوو الشأن أو من يعينه القاضي أي أن صفة الحارس تبقى قائمة إلى أن يتسلم منه الإدارة من انتهت إليه اتفاقاً أو قضاء.

(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٩٥٥/١٢/٦)

قضية رقم ٦٣٨ سنة ٧١ ق)

٣٣٢- إذا كان أحد الشركاء قد رفع دعوى بطلب الحكم بتعيين مصف لتصفية الشركة بينه وبين باقي الشركاء والحكم له بنصيبه في التصفية كما أضاف إلى طلباته طلب فسخ عقد الشركة واستصدار قلم الكتاب قائمة رسوم على أساس مجموع أموال الشركة وكان الحكم قد قضى في المعارضة في القائمة بتعديلها وتقدير الرسوم بإعتبار أن الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو حصة طالب التصفية في أموال الشركة فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون، ذلك أن الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة التي طلب الشريك تصفيتها لأن التصفية ما هي إلا قسمة أموال بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم في دعوى التصفية.

(محكمة النقض في ١٩٥٧/٦/٢٧، القضية رقم ١٧٥ سنة ٢٣ ق -

مجموعة الأحكام، السنة الثامنة، العدد الثاني، ص ٦٣٤ رقم ٧١)

٣٣٣- حيث أن الشريك بنى إستئنافه على أن الخبير لم يقم بإجراء التصفية وإنما حصر في ميزانية حسابية أصول الشركة وخصومها وقسمها بين الشركاء تقسيماً رقمياً ولم يقم بتحويل أموال الشركة إلى نقود للوصول إلى معرفة ما يستحقه كل طرف من أموالها وإيداع الناتج خزينة المحكمة كما نص على ذلك الحكم التمهيدى. هذا السبب مردود بأن أموال الشركة تنحصر في النقود المتحصلة من حركة التجارة، وليس للشركة أموالاً منقولة أو ثابتة يمكن بيعها أو قسمتها بين الشركاء، وليس لدى الشركة بضائع مخزونة، إذ أن السلعة التى تتجر فيها الشركة هى الإسماع وهذا النوع من البضاعة يتم بيعه وشراؤه فى نفس اليوم وتتكرر هذه العملية بالنسبة لما يرد للشركة من الإسماع وتثبت هذه العمليات فى دفاتر الشركة وفيها حساب الشركة وما لها وما عليها، وأموال الشركة هى عبارة عن النقود المبينة بهذه الدفاتر نتيجة لعمليات البيع فى هذا النوع من التجارة، وليس هناك طريقة لإجراء التصفية إلا الرجوع لهذه الدفاتر لمعرفة ما يخص كل من الطرفين فى مال الشركة، والدفاتر التى اعتمد عليها الخبير مقدمة له من المستأنف وكانت تحت يده.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية - ١٩٥٧/١١/١٣)

قضية رقم ١٦٤ سنة ٧٣ق

٣٣٤- إن مقياس الجهد الذى يبذله مصفى الشركة فى القيام بمأموريته يجب ألا ينبنى على مجرد الساعات التى استغرقها تحرير محاضر عن الأعمال أو تقرير المصفى النهائى، بل على دقة هذا العمل وأهميته ومدى قبول الخصوم للنتيجة التى إنتهى إليها خصوصاً إذا كان الشركاء المختصمين أقروا ما احتوى عليه تقرير المصفى وقبلوا تنفيذه، ولا ريب فى أن هذا

== موسوعة الشركات التجارية ==

التقرير إنما كان ثمرة ما بذله المصفي من فحص حسابى لدفاتر الشركة والثبت من صحة مستنداتها وإنجاز تفصيلات التصفية من مخالصات للدائنين وغير ذلك، ولا يهون من الأثر المترتب على ذلك أن تكون النتيجة التى اهتدى إليها كانت مطابقة لما حدث فعلاً أو غير مطابقة لتقديرات أخرى (مصلحة الضرائب) طالما أنه لم يقم الدليل على أن المصفي قد انحرف عن شروط الفن فى تنفيذ مأموريته الدقيقة.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٩٥٩/٤/٢٨ قضية

رقم ١٤٦ سنة ٧٦ق)

من أحكام المحاكم التجارية

في القسمة

٣٣٥- لا يحق للشريك إسترداد ما دفعه من رأس مال للشركة في حال إنحلالها وإنما ينحصر حقه بنصيبه في نتيجة التصفية، بالرغم من وجود شرط في العقد يجيز له هذا الإسترداد.

(محكمة التمييز في ١٩٥١/٨/٨ - مجلة القانون السورية، السنة،

ص ١٢١)

٣٣٦- إذا كان قد نص في عقد الشركة على أنه عند إنقضاء مدتها تنحل من تلقاء نفسها وتصبح أصولها وخصومها والتوقيع عنها من حق أحد الشريكين، على أن يتحمل بجميع ديونها ويعطى الشريك الآخر ما يخصه في موجوداتها، بحسب ما تسفر عنه الميزانية التي تعمل بمعرفة الطرفين، فإن تفسير الحكم المطعون فيه هذا الإتفاق بأن المقصود منه هو إعطاء الشريك الآخر نصيبه في الموجودات حسب سعرها المتداول في السوق هو خروج عن المعنى الواضح لعبارة الإتفاق وتحميل لها فوق ما تحتل، ذلك أن لفظ الميزانية إذا ذكر مطلقاً من كل قيد ينصرف بداهة إلى ميزانية الأصول والخصوم الجاري العمل بها في الشركات أثناء قيامها والتي تقدر فيها الموجودات بحسب قيمتها الدفترية.

(محكمة النقض في ١٩٥٤/٦/٢٤، طعن رقم ٣٦٣ سنة ٢١ق - مجموعة

القواعد، ج ١، ص ٦٩٣ رقم ٣٦)

٣٣٧- إنه وإن كان الأصل في تصفية الشركات عند إنقضائها هو قسمة أموالها بحسب سعر بيعها أو توزيع هذه الأموال عيناً على الشركاء كل بنسبة

== موسوعة الشركات التجارية ==

حصته في صافي أموالها إن أمكن ، إلا أنه من الجائز للشركاء أن يتفقوا مقدماً فيما بينهم على طريقة معينة تجري التصفية على أساسها. وهذا الإتفاق ملزم لهم متى كان لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام.

(محكمة النقض في ١٩٥٤/٦/٢٤، طعن رقم ٣٦٣ سنة ٢١ ق - مجموعة القواعد، ج ١، ص ٦٩٢ رقم ٣٢)

الباب الثاني

شركات الأشخاص

وفيه فصول :-

الفصل الاول - شركة التضامن

الفصل الثاني - شركة التوصية البسيطة

الفصل الثالث - شركة المحاصة

الباب الثاني

شركات الأشخاص

٣٣٨ - تقديم

لشركات الأشخاص في القانون المصري أشكال ثلاثة هي شركة التضامن وشركة التوصية وشركة المحاصة ، وأهم ما يميز هذه الشركات أنها تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء ، ولشركات الأشخاص خصائص وأحكام مشتركة .

وسوف نتناول بالبحث شركات الأشخاص في فصول ثلاثة نتناول في كل فصل شكل من الأشكال الثلاثة لهذه الشركات .

الفصل الأول

شركة التضامن

المبحث الأول

شركة التضامن

(ماهيتها - خصائصها)

٣٣٩ - ماهية شركة التضامن

عرفت المادة ٢٠ من المجموعة التجارية شركة التضامن بأنها الشركة التي يعقدها إثنان أو أكثر بقصد الإتيار على وجه الشركة فيما بينهم بعنوان مخصوص يكون إسمائها (١)

ويؤخذ على هذا التعريف أنه تكلم عن قصد الإتيار مع أن هذا القصد ليس من مستلزمات شركة التضامن ذاتها ولكنه لازم فحسب لإكتساب شركة التضامن الصفة التجارية (٢) كما يؤخذ عليه أنه أغفل الخاصية المميزة لشركة التضامن وهي مسئولية الشركاء عن

(١) عرفت محكمة النقض الشركة - بوجه عام - بأنها عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بان يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة - انظر الطعن رقم ٤٠٩ سنة ٣٦ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٣٣.

(٢) د. مصطفى كمال طه - المرجع السابق - ص ٦٧ بند ٦١.

موسوعة الشركات التجارية

إلتزامات وديون الشركة مسئولية شخصية وتضامنية^(١) وهو ما تداركه المشرع بالمادة ٢٢ من المجموعة التجارية بقوله : " الشركاء في شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها . "

وعليه يمكن تعريف شركة التضامن بأنها الشركة التي تقوم بين شخصين فأكثر بقصد الإستغلال التجاري وذلك عن طريق عنوان مخصوص يضم إسم واحد أو أكثر من الشركاء ، ويكون كل شريك مسئولاً أمام الغير عن ديون الشركة مسئولية شخصية في كل أمواله وبالتضامن مع الشركة ومع غيره من الشركاء.^(٢)

٣٤٠ - خصائص شركة التضامن

من هذا التعريف يتضح أن أهم خصائص شركة التضامن هي:-

١ - عدم جواز تداول حصة الشريك أي أنها غير قابلة للإنتقال إلى الغير أو الورثة .

٢ - أن للشركة عنواناً يتألف من أسماء الشركاء .

٣ - أن جميع الشركاء في شركة التضامن يكتسبون صفة التاجر .

(١) تدارك المشرع النقض في تعريف شركة التضامن فنص في المادة ٢٢ من المجموعة التجارية على أنه : "الشركاء في شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها ولو لم يحصل الإمضاء عليها إلا من أحدهم ، إنما يشترط أن يكون هذا الإمضاء بعنوان الشركة " .

(٢) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ١٥٦ - ص ٢١٥ .

٤- أن جميع الشركاء مسئولون عن إلتزاماتها وديونها مسئولية شخصية وتضامنية .

٣٤١- أولاً : عدم جواز تداول حصة الشريك

شركة التضامن شأنها شأن شركات الأشخاص تقوم على الإعتبار الشخصي الذي يقتضى أن يكون لنصيب الشريك في رأس مال الشركة "حصته" ذات الإعتبار الذي أولاه الشركاء لشخصية هذا الشريك . ويترتب على ذلك أن حصة الشريك في رأس مال شركة التضامن لا يجوز التنازل عنها للغير بعوض أو بغير عوض ، بل لا تنتقل بالوفاة إلى الورثة ، بل تنقضي الشركة بالوفاة (مادة ٥٢٨ مدني) ما لم يتفق الشركاء على خلاف ذلك ^(١) على أن تنازل الشريك عن حصته لأحد الشركاء فهو جائز ^(٢) لأنه لا يمس الإعتبار الشخصي بين الشركاء.

(١) في هذا الصدد يرى جانب من الفقه - أن الصحيح هو الكلام عن قابلية الحق الناشئ عن الحصة للتداول لا قابلية الحصة للتداول لأن ملكية الحصة تنتقل للشركة ولا يملك الشريك التصرف فيها ، إنما يكون له حق في الشركة تخوله له الحصة التي يقدمها يجيزه له الحصول على نصيب من أرباح الشركة ومن صافي موجوداتها عند تصفيتها - انظر د. محمود سمير الشرقاوي بند ٢٦٣ - ص. ٢٦ - الحاشية.

(٢) نقض مدني ٢٢ مارس ١٩٧٦ - مجموعة للنقض س ٢٧ ص ٧١٨.

ولما كانت القاعدة العامة بعدم جواز تداول حصة الشريك في شركة التضامن لا تتعلق بالنظام العام فإنه يترتب على ذلك عده نتائج أهمها :-

١- أنه يجوز للشركاء الإتفاق في عقد الشركة على حق كل شريك في التنازل عن حصته للغير .

٢- يجوز أيضاً للشركاء الإتفاق على إنتقال حصة أحد الشركاء إلى ورثته في حالة وفاته وإستمرار الشركة بين باقي الشركاء وورثه الشريك المتوفى .

٣- يجوز أن يشرك الشريك شخصاً آخر معه في حصته ويسمى شريك الشريك بالرديف .

٤- يجوز للشريك أن يرهن حصته في رأس مال الشركة إلى الغير .

٣٤٢ - الإتفاق بين الشركاء على جواز التنازل عن الحصة المقدمة من أي منهم للغير.

الأصل - كما رأينا - عدم جواز تداول حصة الشريك في رأس مال شركة التضامن لإصطدام ذلك بالإعتبار الشخصي الذي تقوم عليه هذه الشركة .

ولكن - ولما كان هذا الأصل لا يتعلق بالنظام العام - فإنه يجوز الإتفاق بين الشركاء بالعقد التأسيسي للشركة على جواز تنازل الشريك

== موسوعة الشركات التجارية ==

عن حصته في رأس المال إلى الغير وذلك بقيود معينة كأن يشترط موافقة أغلبية الشركاء على التنازل أو تقرير حق لباقي الشركاء في الإعتراض على هذا التنازل في خلال فترة معينة أو تقرير حق الشركاء في إسترداد الحصة المتنازل عنها من أحد الشركاء إلى الغير نظير دفع ثمنها ، أو الإتفاق على أن يكون التنازل لأشخاص معينين كتحديد درجة القرابة بين الشريك والأشخاص الذين يجوز التنازل إليهم عن حصته في رأس المال .

ولكن لا يجوز الإتفاق بين الشركاء على تنازل أحدهم عن حصته في رأس المال إلى الغير دون قيد أو شرط لمخالفة ذلك للإعتبار الشخصي الذي تقوم عليه شركة التضامن .

ولسريان التنازل الذي يتم تنفيذاً لشروط العقد التأسيسي في حق الشركة والغير من دائئنها يتعين شهره وفقاً لأحكام حوالة الحق ، وعلى ذلك لا يسرى التنازل في حق الشركة ودائئنها طبقاً لأحكام المادة ٣٠٥ من القانون المدني إلا بقبول الشركة للتنازل أو إعلانها به ، ومتى كان شهره عن طريق قبول الشركة له يجب أن يكون القبول ثابت التاريخ (١)

(١) ويرى أستاذنا الدكتور أبو زيد رضوان أنه لا يلزم شهر التنازل - في هذه الحالة - بالطريق القانوني لأنه لا يعدو أن يكون تنفيذاً لشروط العقد التأسيسي وليس تعديلاً له ومن

موسوعة الشركات التجارية

أما إذا لم يتضمن عقد الشركة التأسيسي تنظيمًا للتنازل عن حصة الشريك إلى الغير ، وتنازل أحد الشركاء عن حصته في رأس المال إلى الغير . فإنه يلزم في هذه الحالة موافقة جميع الشركاء على هذا التنازل ، لأن التنازل في هذه الحالة يعد بمثابة تعديل لعقد الشركة وهو أمر لا يجوز إلا بموافقة جميع الشركاء ، ويتعين كذلك أن يتم هذا التنازل كتابة وأن يشهر ويقيد بالسجل التجاري^(١) في خلال شهر من تاريخ التنازل .

٣٤٣ - إتفاق الشركاء على جواز إنتقال حصة الشريك المتوفى إلى ورثته .

الأصل أن حصة الشريك في شركة التضامن غير قابلة للتنازل أو الإنتقال إلى ورثته الشريك المتوفى أخذاً بأن الشريك قد لوحظ فيه إعتبارات شخصية^(٢)

ولما كان هذا الأصل لا يتعلق بالنظام العام فإنه يجوز للشركاء الإتفاق على أنه إذا مات أحدهم تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا

ثم يكفي بإتخاذ إجراءات شهر حوالة الحق المنصوص عليها في المادة ٣٠٥ مدني - راجع د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - ص ٢٥٥ - بند ١٩٢ والhashية.

(١) راجع المادة ٦ من قانون السجل التجاري رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦.

(٢) الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢.

== موسوعة الشركات التجارية ==

قصرأ^(١) ويجب أن يتم هذا الإتفاق قبل حدوث الوفاة وإلا انحلت الشركة بقوة القانون^(٢)

فإذا كان ضمن ورثه الشريك المتوفى قصر تزيد أعمارهم على ثماني عشرة سنة (١٨ سنة) إستمرت الشركة معهم ، ولا يلزم في هذه الحالة إذن خاص من المحكمة إذ أن نص المادة ٢/٥٢٨ مدني يغني عن ذلك^(٣) أما مثار الصعوبة فهو يكمن في حالة ما إذا كان ضمن ورثة الشريك المتوفى قاصر تقل سنه عن ثمانية عشرة سنة الإتفاق على إستمرار سنة عن ثماني عشرة سنة ويمتنع الإذن له بالتجارة . إذ أن مؤدى أعمال الإتفاق على إستمرار الشركة بين الشركاء وورثة الشريك المتوفى إعتبار القاصر تاجراً في حين أن القاصر لا يجوز له الإتجار بوصفه من أعمال التصرف التي يمتنع عليه مباشرتها لإنتفاء أهلية الاحتراف لديه وهى أهلية تتعلق بالنظام العام ، فضلاً عن أن أعمال الإتفاق في هذه الحالة يجعل القاصر الذي تقل سنه عن ثماني عشره سنة مسئولاً عن ديون وإلتزامات الشركة في أمواله الخاصة وهو ما ينطوي على إهدار للحماية التي أولاها الشارع للقاصر .

(١) راجع المادة ١/٥٢٨ من القانون المدني.

(٢) نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٧ المجموعة من - ١٨ - ص ٤٧٢.

(٣) د. مصطفى كمال طه - المرجع السابق - بند ١١١ - ص ١٠٣.

موسوعة الشركات التجارية

وتلأفياً لهذه الصعوبة فإنه يجوز النص في العقد على إستمرار الشركة مع ورثه من يتوفى من الشركاء ولو كان الورثة كلهم أو بعضهم قاصراً ، فإذا كان المتوفى شريكاً متضامناً والوارث قاصراً اعتبر القاصر شريكاً موصياً بقدر نصيبه في حصة مورثه ^(١) وبالتالي لا يكتسب القاصر صفة الشريك ويمتنع شهر إفلاسه ولا يكون مسئولاً عن ديون وتعهدات الشركة إلا في حدود الحصة التي آلت إليه من مورثه .

٣٤٤ - إشراك الشريك شخصاً آخر معه في حصته (الرديف)

الأصل - كما رأينا - عدم جواز تنازل الشريك عن حصته في رأس مال شركة التضامن إلى الغير .

ولكن قد يحدث أن يتنازل أحد الشركاء عن حصته أو جزء منها في رأس مال الشركة إلى شخص آخر وهو ما يسمى بإتفاق الرديف ^(٢)

وأيا كانت طبيعة العلاقة بين الشريك والرديف . هل هي بيع في حالة التنازل عن كامل الحصة أم هي شركة محاصة بينهما موضوعها إستغلال حصة الشريك المتضامن ، فإن هذه العلاقة لا يترتب عليها ولا تنشئ علاقة مباشرة بين الشركة والرديف . فلا

(١) المادة ١/٣٦٤ من مشروع قانون الشركات.

(٢) الرديف لغة هو الشخص الذي يمتطي الدابة خلف راكبها. وقد استعمل هذا التعبير للدلالة على شريك الشريك لأنه يستتر وراء الشريك بالنسبة للشركة.

== موسوعة الشركات التجارية ==

يجوز للرديف مطالبة الشركة بنصيبه في أرباح الحصة التي إشتراك بها ، ولا يحق له أن يمارس أي حق من حقوق الشركة ^(١) وكذلك الحال بالنسبة للشركة فليس لها أية دعوى مباشرة ضد الرديف وليس لها أن تطالبه بالوفاء بالتزامات تقاعس الشريك عن الوفاء بها .

ومع ذلك يجوز لكل من الشركة والرديف أن يستعمل الدعوى غير المباشرة في مواجهة الآخر فيحق للرديف أن يستعمل حق الشريك في مواجهة الشركة عن طريق الدعوى غير المباشرة ويحق للشركة إستعمال حقوق الشريك في مواجهة الرديف بذات الدعوى .

٣٤٥ - رهن الشريك حصته في رأس المال .

يجوز للشريك في شركة التضامن أن يرهن حقه في الحصة المقدمة منه في الشركة ، ولا يتعارض هذا مع القاعدة العامة بعدم جواز تنازل الشريك عن حصته في رأس المال إلى الغير .

وحتى يسرى هذا الرهن في حق الشركة يجب أن يتبع في شأنه إجراءات رهن الديون ويكون ذلك بإعلان الرهن للشركة أو قبولها له قبولاً ثابت التاريخ ^(٢)

(١) د. محمود سمير الشرقاوي - المرجع السابق - بند ٢٦٣

(٢) تنص المادة ١/١١٢٣ من القانون المدني على أنه :- "لا يكون رهن الدين نافذاً في حق المدين إلا بإعلان هذا الرهن أو بقبوله له وفقاً للمادة ٣٠٥". وتنص المادة ٣٠٥ مدني على

موسوعة الشركات التجارية

فإذا لم يوفى الشريك الراهن بالدين المرهون كان للدائن المرتهن الحجز على الحصة المرهونة وبيعها جبراً إستيفاء لدينه . ويتبع الدائن المرتهن في ذلك إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير (مادة ٣٢٥ مرافعات وما بعدها) . إلا أن هذا الحجز لا يقع على الحصة ذاتها وإنما يقع على ما للشريك من أنصبه في الأرباح السنوية . فيحجز الدائن المرتهن على هذه الأرباح تحت يد الشركة . فإذا انحلت الشركة وصفت فإن للدائن المرتهن أن يحجز على نصيب الشريك المدين الراهن في موجودات الشركة (١)

فإذا أوقع الدائن المرتهن حجزاً على حق الشريك المدين تحت يد الشركة وتم بيع هذا الحق بيعاً جبرياً فإن الراسي عليه المزداد لا يكتسب صفة الشريك إلا بموافقة باقي الشركاء وذلك بإستثناء الشريك المحجوز عليه . وفي هذه الحالة يعد الراسي رديفاً للشريك المحجوز عليه . (٢)

أنه لا تكون الحوالة نافذة قبل المدين أو قبل الغير إلا إذا قبلها المدين أو أعلن بها ، على أن نفاذها قبل الغير بقبول المدين يستلزم أن يكون هذا القبول ثابت التاريخ .

(١) لشركة التضامن شخصية اعتبارية مستقلة عن أشخاص من الشركاء - آثار ذلك - ليس لدائني الشريك الحق على أموالها وإنما لهم طلب إشهار إفلاس الشريك والحق في طلب تصفيه الشركة والتنفيذ على نصيب مدينهم بعد التصفية - انظر الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلسة ٥٢/٤/٢٤ مج ، ٢ علماً بند ٤١ ص ٦٩٣ .

(٢) د. محمود سمير الشرقاوي - المرجع السابق - بند ٢٦٢ - ص ٢٦١ .

== موسوعة الشركات التجارية ==

والحجز على حق الشريك المدين الراهن في الأرباح السنوية تحت يد الشركة والحجز على نصيبه في موجودات الشركة بعد إنحلالها وتصفيته لا يؤثر على إعتبار الشركة شخصاً معنوياً مستقلاً إذ أن الحجز سيقع على نصيب الشريك المدين في الأرباح تحت يد الشركة بإعتبارها مدينة بالأرباح بعد إنحلالها وتصفيته ، إذ سيقع الحجز بعد أن تكون شخصيه الشركة قد إنقضت بإنتهاء أعمال التصفية وعادت الحصة إلى ذمة الشريك الراهن (١)

٣٤٦- ثانياً : عنوان الشركة

تنص المادة ٢٠ من المجموعة التجارية على أنه :- " شركة التضامن هي الشركة التي يعقدها إثنان أو أكثر بقصد الإتيار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون إسمها "

وتنص المادة ٢١ من ذات المجموعة على أنه :- " إسم واحد من الشركاء أو أكثر يكون عنواناً للشركة "

ومفاد ذلك أنه يتعين أن يكون لشركة التضامن عنواناً يتكون من أسماء الشركاء فيها ، حتى يتمكن الغير الذي يتعامل مع الشركة من معرفة شخصية الشركاء في الشركة والذين تعتبر مسئوليتهم عن ديون الشركة مسئولية شخصية وتضامنية .

(١) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ٢٦٣ - ص ٢٦١ .

موسوعة الشركات التجارية

وليس من الضروري أن يتكون عنوان شركة التضامن من أسماء جميع الشركاء خاصة إذا كان عددهم كبير بل يكفي ذكر اسم واحد من الشركاء مع إضافة عبارة (وشركاه) .

ولا يجوز أن يضم عنوان الشركة إلا أسماء الشركاء . فإذا ذكر في العنوان اسم شخص أجنبي عن الشركة مع علم هذا الأجنبي بذلك كان مسئولاً على وجه التضامن عن ديون الشركة لا بوصفه شريكاً متضامناً وإنما على أساس المسئولية التقصيرية . إذ أن الأجنبي الذي يعلم بدرج اسمه بعنوان الشركة أو كان بمقدوره أن يعلم بذلك يكون قد أخطأ ، وهذا الخطأ سبب ضرراً للغير الذي تعامل مع الشركة اعتماداً على اسم هذا الأجنبي ومن ثم يجب أن يعامل هذا الأجنبي من الغير حسن النية كما لو كان شريكاً حقيقياً ^(١) فيسأل قبله على وجه التضامن عن ديون الشركة .

أما إذا أدخل الشركاء في عنوان الشركة اسم شخص أجنبي عن الشركة دون علمه بقصد خلق ائتمان زائف للشركة فإن هذا التصرف من جانب الشركاء يعد من قبيل النصب ويحق للأجنبي الذي أدرج اسمه بعنوان الشركة الرجوع على الشركاء بسبب هذا الفعل ^(٢)

(١) د. مصطفى كمال طه - المرجع السابق - بند ٦٥ ص ٦٩ .

(٢) د. محمود سمير الشرقاوي - المرجع السابق ص ٢٦٢ - بند ٢٦٤ .

== موسوعة الشركات التجارية ==

ويجب أن يكون عنوان الشركة متفقاً مع حقيقة شركائها في كل وقت ، فإذا تغير أشخاص الشركاء أو انسحب أحدهم أو توفي وإستمرت الشركة بالرغم من ذلك وجب تعديل عنوان الشركة بما يتفق مع الوضع الجديد . إذ يجب ألا يظهر في عنوان الشركة إلا الشركاء المسئولين عن ديون الشركة ، بيد أنه يجوز الإبقاء على اسم الشريك المنسحب أو المتوفى في عنوان الشركة حتى لا يعتقد الغير الذي يتعامل معها بقيام شركة جديدة مع إضافة عبارة (خلفاء أو ورثة فلان) وإذا دخل شريك جديد فإنه يضاف اسمه إلى العنوان الجديد ويجوز للشركة أن تحتفظ بالعنوان القديم بغير تعديل .

ومع ذلك لا يترتب على عدم ذكر عنوان للشركة بطلانها ، وإنما يتعين في هذه الحالة أن يتضمن التوقيع على معاملات الشركة أسماء كل الشركاء فيها بمعنى أن توقيع مدير الشركة يجب أن يزيل بأسماء كل أعضاء الشركة (١)

ويجب أن تتم تصرفات الشركة بعنوانها . فيوقع المدير عن الشركة بعد ذكر العنوان الخاص بها إذ أن أساس إلزام الشركاء المتضامنين بتعهدات الشركة هو التوقيع على هذه التعهدات بعنوان

(١) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق بند ١٧٦ - ص ٢٢٧.

موسوعة الشركات التجارية

الشركة ، وعلى ذلك لا تلتزم الشركة بالتعهدات التي يوقعها أحد الشركاء إذا لم يكن التوقيع بعنوان الشركة ^(١).

٣٤٧- ثالثاً : إكتساب الشريك صفة التاجر

من أبرز خصائص شركة التضامن أن الشريك فيها يكتسب صفة التاجر بمجرد دخوله فيها ولو لم تكن له هذه الصفة من قبل ^(٢) بشرط أن يكون غرض الشركة تجارياً ^(٣) ويرجع سبب ذلك إلى أن الشريك المتضامن مسئول مسئولية شخصية وتضامنية عن ديون الشركة وتعهداتها عن الأعمال التي تقوم بها.

ويترتب على إكتساب الشريك المتضامن صفة التاجر نتائج هامة نذكر منها :-

(١) نقض مدني ١٨ / مايو سنة ١٩٦١ المجموعة السنة ١٢ ص ١٢ ص ٤٨٩ ومذكور في مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض في خمس سنوات للأستاذ سمير أبو شادي ص ٥٩٢ - فقد قضى بإلتزام الشركاء المتضامنين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم بمفرده متى كان توقيعه بعنوان الشركة - الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٨ ص ١٢ ص ٤٨٩.

(٢) نقض ١٠ مارس ١٩٨٠ - ص ٣١ - ج ١ - ص ٥ رقم ١٥ بخصوص الشريك المتضامن في شركة التوصية.

(٣) جرى قضاء النقض على أن :- " وصف التاجر يصدق على الشريك المتضامن في الشركة التي تراول التجارة على سبيل الاحتراق ، ولا يحول دون اعتباره تاجراً أن يكون موظفاً من تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة والقضاء بشهر إفلاسه لها مخالفة فيه للفتون " راجع نقض مدني ٢١ فبراير ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض ص ٢٥ - ص ٤٠٤.

== موسوعة الشركات التجارية ==

١- أنه يجب أن تتوافر فيه الأهلية اللازمة لمباشرة التجارة ببلوغه إحدى وعشرين سنة كاملة أو ببلوغه ثماني عشرة سنة كاملة مع الإذن له بالتجارة من المحكمة الابتدائية .

٢- أن يلتزم الشريك المتضامن بالتزامات التجار بشهر النظام المالي لزوجاه ، وأن يمسك دفاتر تجارية يقيّد فيها الأرباح التي يحصل عليها من الشركة ومسحوباته الشخصية ^(١) بيد أنه لا يلتزم بمسك الدفاتر التجارية إكتفاء بدفاتر الشركة ولا يقيّد اسمه بالسجل التجاري إكتفاء بقيد الشركة به .

٣- أن يعتبر الشريك المتضامن - في مواجهة مصلحة الضرائب - هو الممول والمسئول شخصياً عن الضريبة - إذ أن ما يصيبه من ربح يكون هو السبب القانوني في إلزامه بالضريبة شأنه في ذلك شأن الممول الفرد وعليه حملة القانون عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصياً وأفرد له سبيل طعنه بحيث تستقل دعواه بسببها عن دعوى الشريك الآخر ^(٢)

٤- إذا حكم بشهر إفلاس الشركة بسبب التوقف عن دفع ديونها التجارية إستتبع ذلك إفلاس الشركاء المتضامين فيها لأن أمواله

(١) نقض مدني ١٨ مايو ١٩٦١ المجموعة السنة ١٢ - من ١٢ - ص ٤٨٩ - أيضاً د.

محمود سمير الشرقاوي بند ٢٦٥ - ص ٢٦٣.

(٢) الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢ من ٣٢ - ص ٧٣٣

موسوعة الشركات التجارية

ضامنة للوفاء بديون الشركة وتعهداتها وأن توقف الشركة عن دفع ديونها يعنى توقفهم عن دفع هذه الديون ، ولا يترتب على إغفال بيان أسمائهم أن يظلوا بمنأى عن الإفلاس إذ أن إفلاسهم يقع نتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة (١)

إلا أن إفلاس أحد الشركاء المتضامنين لا يستتبع شهر إفلاس الشركة وإن كان ذلك مبرراً لحلها - كما رأينا - بأسباب إنقضاء شركات الأشخاص .

٣٤٨ - رابعاً : مسئولية الشركاء عن ديون الشركة

يسأل الشريك - في شركة التضامن - عن ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية بمعنى أن مسئوليته عن ديون الشركة وتعهداتها غير محدودة بمقدار حصته وإنما تتعداها إلى أمواله الخاصة شأنه في ذلك شأن الشريك في الشركة المدنية .

كما يسأل الشريك - في شركة التضامن - عن ديون الشركة وتعهداتها مسئولية تضامنية فتتص المادة ٢٢ من المجموعة التجارية على أن :- " الشركاء في شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها

(١) نقض مدني ٧ مارس ١٩٧٢ المجموعة السنة ٢٣ - ص ٣١١ ، نقض مدني ١٠ نوفمبر

١٩٦٦ للمجموعة السنة ١٧ - ص ١٩٥٥ ، ونقض مدني ٢٦ ديسمبر ١٩٦٣ المجموعة

السنة ١٤ - ص ١٢٠٢ .

== موسوعة الشركات التجارية ==

ولو لم يحصل وضع الإمضاء عليها إلا من أحدهم إنما يشترط أن يكون هذا الإمضاء بعنوان الشركة .^(١)

ومفاد ذلك أن الشريك المتضامن يسأل في أمواله الخاصة عن ديون الشركة فيكون مديناً متضامناً مع الشركة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتاً في ذمة الشركة وحدها ، ومن ثم يكون للدائن مطالبة وحدة بالدين^(٢) وبذلك يكون لدائني الشركة ضمان خاص بهم على ذمة الشركة وضمان إضافي على ذمم الشركاء الشخصية يتزاحمون عليه مع دائني الشركاء الشخصية^(٣)

ويقع باطلاً كل إتفاق يؤدي إلى إعفاء الشريك من التضامن لمخالفة ذلك لنص المادة ٢٢ من المجموعة التجارية وهي تتعلق بالنظام العام بيد أن القضاء قيد حق الدائن في مطالبة الشريك أو التنفيذ على أمواله بقيددين هما :

(١) تشترط المادة ٢٢ من القانون التجاري لإلتزام الشركاء المتضامين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم أن يكون توقيعه بعنوان الشركة - انظر الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٨ س ١٢ - ص ٤٨٩.

(٢) الطعن رقم ١٣٥٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥ ، والطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٦/٧/١.

(٣) د. مصطفى كمال طه - المرجع السابق بند ٦٧ - ص ٧١.

موسوعة الشركات التجارية

الأول : أن يحصل الدائن على حكم بالدين في مواجهة الشركة ،
والحكم الصادر على الشركة يكون حجه على الشريك ^(١) بحيث يجوز
تنفيذه على أموال الشريك دون حاجة إلى الحصول على حكم في
مواجهته ^(٢).

ثانياً : أن يقوم الدائن بإعذار الشركة ، ويستفاد هذا الإعذار من
إنذار الشركة أو تحرير بروتستو ضد الشركة أو أي إجراء مماثل .

فإذا إستوفى الدائن هذين الإجراءين جاز التنفيذ على أموال الشريك
. وهذا الحل الذي يقول به القضاء مرده برء العنت والعسف الذي
يلقاه الشريك من دائن الشركة حين يعمد إلى التنفيذ على أمواله
الخاصة دون أموال الشركة رغم كفايتها للوفاء بالدين . ومن ثم يجب
تأييده رغم افتقاره إلى السند القانوني لما فيه من مناسبة عمليه
واضحة ^(٣)

(١) نقض مدني ٢٦ ابريل ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض ١٣ - ٤٩٨ .

(٢) إستئناف القاهرة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم ٥٨ -
٢٢١ - كذلك يثنى مشروع قانون الشركات هذا الاتجاه فنص المادة ١/١٤٣ على أنه :- "لا
يجوز التنفيذ على أموال الشريك (المتضامن) بسبب إلتزامات الشركة إلا بعد الحصول على
حكم ضد الشركة وإنذارها بالوفاء".

(٣) د. مصطفى كمال طه - المرجع السابق - بند ٦٧ - ص ٧٢ .

والشريك الذي ينسحب من الشركة لا يسأل عن الديون اللاحقة على إنسحابه بشرط أن يتم شهر هذا الإنسحاب وأن يرفع إسمه من عنوان الشركة ، وإلا كان مسئولاً عن ديون الشركة اللاحقة على إنسحابه حالة ما إستمرت الشركة بعد هذا الإنسحاب بين باقي الشركاء.

ومتى وفى الشريك المتضامن ديناً على الشركة فإنه :

أولاً : يحق له الرجوع على الشركة بما وفى بدعوى الحلول - بإعتبار أنه حل محل دائئها وذلك عملاً بنص المادة ٣٢٦/ من القانون المدني . ويكون له في سبيل ذلك ما للدائن من حقوق - كما يمكن أن تتعرض مطالبته للشركة للدفع التي يكون للشركة التمسك بها حتى مواجهة الدائن .

ثانياً : يحق له أيضاً الرجوع على باقي الشركاء لمطالبة كل منهم بما يخصه في الدين الذي أوفى عملاً بنص المادة ٧٩٦ من القانون المدني .

أحكام النقض

٣٤٩- إذا كان للشركة الشخصية الاعتبارية وفقا لحكم المادة ٥٢ من القانون المدني فإن لها تأسيسا علي ذلك إسم يميزها عن غيرها وليس بـ لازم بعد ذلك - علي ما يجري به قضاء محكمة النقض - أن تحتوي صحيفة الإستئناف الموجهة منها إلي خصمها علي إسم مديرها كما لا يعتد بما عساه يكون من خطأ في إسم مدير هذه الشركة أو عدم إحتواء ورقة الإستئناف علي لقبه .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٦٧)

٣٥٠- للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها . فإذا كان الإستئناف موجهها منها بإعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها فان ذكر إسمها المميز لها عن غيرها في صحيفة الإستئناف والحكم يكون كافيا لصحتها في هذا الخصوص وبالتالي فلا يعتد بالخطأ الواقع في صفة هذا الممثل .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٨٦٢)

٣٥١- متى كانت شركة النيل للتأمين قد اندمجت في شركة الشرق للتأمين بموجب القرار الجمهوري رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٥ المنشور بالجريدة الرسمية في ١٠/٤/١٩٦٧ فان مقتضي ذلك أن تتمحي شخصية الشركة الأولي المندمجة وتعتبر الشركة الدامجة

== موسوعة الشركات التجارية ==

وحدها ، الجهة التي تختصم في شأن حقوق وإلتزامات الشركة المندمجة .

(الطعن رقم ٠٣٤٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٠٢٦)

٣٥٢- تأميم الشركة وجعلها تابعة لمؤسسة عامة لا ينفي عنها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل عن الشخصية الدولة والمؤسسة العامة لا يمس شكلها القانوني الذي كان لها قبل التأميم أن تبعية الشركة للمؤسسة العامة تقتصر علي مجرد الإشراف عليها ورقابتها ، و إذ كان مؤدي ذلك أن الشركة لا تدار عن طريق الدولة أو المؤسسة العامة وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها ومن ثم فهي لا تمثل جهازا إداريا ولا تعتبر من أشخاص القانون العام بل تظل رغم ملكية الدولة لها شخصا من أشخاص القانون الخاص تبقى علاقتها بالعاملين بها علاقة عقدية ، وهو ما اتجه إليه الشارع عند وضعة نظم العاملين بالشركات والقطاع العام الصادرة بالقرارات الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ و ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، فان ما صدر عن وزير الاقتصاد ورئيس الوزراء من توجيهات بشأن إلحاق الطاعن بخدمة الشركة المطعون ضدها تعدو أن تكون مجرد توصيات غير ملزمة للشركة ولا تصلح كأداة لتعيينه فيها ولا أثر لها علي عقدي العمل المبرمين بينهما وبين الطاعن واللذين يحكمان وحدهما علاقته بها .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٦٣)

٣٥٣- من المقرر - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها وكانت هي المقصودة بذاتها بالخصومة فلا تتأثر بما يطرأ علي شخصية هذا الممثل من تغير .

(الطعن رقم ٠٦٥٥ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٠١)

٣٥٤- من المقرر وفقا لنص المادة ٥٣٣ من القانون المدني بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية والتي حين انتهائها ، ومدير الشركة يعتبر وفقا للمادة ٥٣٤ من التقنين المدني في حكم المصفي حتى يتم تعيين مصف للشركة .

(الطعن رقم ٠٦٥٥ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٠١)

٣٥٥- مفاد نص المادة ٥٠٦ من القانون المدني أن الشركة تعتبر شخصا معنويا بمجرد تكوينها دون حاجة للنشر عنها غاية الأمر انه إذا أرادت الشركة أن تحكم بشخصيتها هذه علي الغير ممن يتعامل معها أو علي الدائنين لها فانه يتعين إستيفاء إجراءات النشر .

(الطعن رقم ٠٥٥٢ لسنة ٤٢ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٦٣٦)

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق، جلسة ١٩٧٩/٦/١٦)

== موسوعة الشركات التجارية ==

٣٥٦- الشخصية المعنوية تثبت لجميع الشركات المدنية والتجارية علي السواء أيا كان شكلها فيما عدا شركات المحاصة .

(الطعن رقم ٠٩٢٤ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٤٤٧)

٣٥٧- لما كان الشريك لا يعتبر مالكا علي الشيوع إلا إذا كانت الشركة لها شخصية معنوية أو كانت لها شخصيتها ثم انقضت وكانت الشركة الفعلية تحتفظ بالشخصية المعنوية . وكان الثابت في الدعوى - علي ما حصله الحكم المطعون فيه - أن الشركة القائمة بين المطعون ضدهم الخمسة الأول هي شركة تضامن لم تشهر ومن ثم فهي شركة فعلية وبالتالي فان الشخصية المعنوية تثبت لها بمجرد تكوينها وتكون حصة الشريك في مالها غير شائعة .

(الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٩ ق، جلسة ٢٨/١٢/١٩٨١)

(الطعن رقم ٠٩٢٤ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٤٤٧)

٣٥٨- من المقرر - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - انه متى كان للشركة شخصيه إعتباريه مستقلة عن شخصيه من يمثلها قانونا وكانت هي المقصودة بذاتها بالخصومة فلا تتأثر بما يطرأ علي شخصيه هذا الممثل من تغيير ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالتوكيل الذي بموجبه باشر المحامي رفع الطعن بالنقض انه صادر من المستشار القانوني للشركة الطاعنة استنادا إلي التوكيل الصادر له من رئيس مجلس إدارة الشركة آنذاك متضمنا تفويضه في تمثيل الشركة

موسوعة الشركات التجارية

أمام القضاء والإنز له فف فوكفل الممامف فف الطعن بالنقض وكان هذا الفوكفل قد صدر صأفا ممن فمفل الشركة قانونا وقت صدورف ، فان فغير رئفس مجلس الإدارة فف مرأله لآقه لصدر الفوكفل لا فنال من شأصفف الشركة ، ولا فؤثر على إستمرازة الوكالة الصادرة منها ومن ثم لا فوجب إصدار فوكفل آخر من رئفس مجلس الإدارة للفرفر بالطعن .

(الطن رقم ٠٢٧ لسنة ٥١ مكتب فنف ٣٢ صفحة رقم ٢٤٢٣)

٣٥٩- مؤدف نص المادة ٥٢ من القانون المأنف على أن فففر الشركة شأفا إفبارفا أنها فكتسب هذه الشأصففة بمأرد فكوففها مستقلة عن أشأاص الشركاء ففها مما مقتضاه أن فكون لها ذمه مالفه مستقلة عن ذممهم وفففر أموالهم ضمانا عاما لدائفها وأهم كما فخرج أصة الشرفك فف الشركة عن ملكه لفصأ مملوكة للشركة ولا فكون للشرفك بعد ذلك إلا مأرد أوق فف نسبة معينة من الأرباح أو نصفب فف رأس المال عند فصففه الشركة

(الطعن رقم ١٧٠٦ سنة ٥٢ ق ، ألسه ١٩٨٦ /٥/١٥)

(الطن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ مكتب فنف ٣٧ صفحة رقم ٥٦١)

٣٦٠- النص فف المادة ٥٢ من القانون المأنف على أن الأشأاص الإفبارفة هف: "١" الدولة وكذلك المأفرفات و المأن والقرف بالشروط الفف فأأها القانون...الشركات الفأرفة والمأنفة...وفف

== موسوعة الشركات التجارية ==

المادة ٥٣ من ذات القانون علي أن " الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان الطبيعية وذلك في الحدود التي قررها القانون...." يدل علي أن لكل من الدولة ووحداتها المذكورة وللشركات التجارية و المدنية شخصية اعتبارية مستقلة عن الأخرى تتمتع أصلا بجميع الحقوق في الحدود التي قررها القانون وان تبعية أي من هذه الوحدات أو تلك للدولة لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية المستقلة ، ومناطق الغيرية في التصرفات القانونية تغاير الأشخاص القانونية في تلك التصرفات ومن شأن استقلال شخصيه الشركة الشفعية عن شخصية تبعية أي من هذه الوحدات أو تلك للدولة لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية المستقلة ، ومناطق الغيرية في التصرفات القانونية تغاير الأشخاص القانونية في تلك التصرفات ومن شأن استقلال شخصيه الشركة الشفعية عن شخصيه الدولة أن يجعل هذه الشركة - في خصوص شفعتها في العقار المبيع - من الغير بالنسبة لطرفي العقد الوارد عنه .

(الطعن رقم ٢٢٤٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحه رقم ١٢١)

٣٦١- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الشركة تعتبر شخصا معنويا بمجرد تكوينها دون حاجه للنشر عنها ، غاية الأمر انه إذا أرادت الشركة أن تحتج بشخصيتها هذه علي الغير ممن يتعامل معها أو علي الدائنين لها فانه يتعين إستيفاء إجراءات النشر .

موسوعة الشركات التجارية

(الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٦٠ مكتب فني ٤٢ صفحه رقم ٤١٤)

٣٦٢- أن الشركة متى انتهت بوفاء أحد الشريكين زال شخصها المعنوي ووجب الامتناع عن إجراء أي عمل جديد من أعمالها ، ولا يبقى بين الشركاء من علاقة إلا كونهم ملاكاً علي الشيوع لموجوداتها ، ولا يبقى للشركة مال منفصل عن الأموال الشخصية للشركاء ، علي انه لما كان الأخذ بهذا القول علي إطلاقه يضربه الشركاء ودائنو الشركة ، علي السواء ، إذ يضطر كل شريك إلي مطالبه كل مدين للشركة بنصيبه في الدين ، إلي غير ذلك ، لهذا وجب بطبيعة الحال - لتجنب كل هذه المضار - إعتبار الشركة قائمة محتفظة بشخصيتها ، حكماً لا حقيقة لكي تمكن تصفيتها و علي ذلك فإذا قال الحكم بإطلاق أن الشركة تعتبر قائمة في الحقيقة حتى تم تصفيتها ، ورتب علي ذلك أن جعل من مأموريه الخبير تصفيه حسابها حتى يوم تقديم الحساب كان ذلك خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٣ ق ، جلسة ٢٧/٤/١٩٤٤)

(الطعن رقم ٠٠٧٤ لسنة ١٣ مجموعه عمر ٤ ع صفحه رقم ٣٣٨)

٣٦٣- أن القانون - كما هو ظاهر من نصوص الفقرات الأولى والثانية والثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - لم يعتد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن والتوصية إذ لم يخضعها بذواتها للضريبة ، كما اخضع شركات المساهمة في المادة ٣١ ، وهو

== موسوعة الشركات التجارية ==

بذلك قد سوي بين الشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول المنفرد الذي لا شريك له من حيث إخضاع كل منها للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح ، ولهذا فلا يهم في نظر القانون ، من حيث فرض الضريبة علي الشريك في شركة تضامن أو الشريك المتضامن في شركة توصيه ، أن تكون الشركة قد استوفت إجراءات الشهر القانونية أو لم تستوفها .

(الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ١٥ مجموع عمر ٥٥ صفحه رقم ٣٤٤)

٣٦٤- أن الإعفاء الذي تقرره المادة ٤١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو حق لكل من الشركاء في شركات التضامن و للشركاء المتضامين في شركات التوصية كما هو حق للإفراد ، يستوي في ذلك أن تكون الشركة التي ينتمي إليها الشريك قد استوفت إجراءات التسجيل والنشر والإعلان التي نص عليها قانون التجارة فصارت بذلك شخصا قانونيا مستقلا عن أشخاص الشركاء أو لم تستوف هذه الإجراءات فظلت محرومة من الشخصية القانونية .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ ق ، جلسته ١٩٤٧/٢/٦)

٣٦٥- أن الاعتبار في الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو للفرد نفسه و لأعبائه العائلية لا لكونه شريكا و الشريك بوصف كونه فردا يدخل في مدلول لفظ " الإفراد " الذي صدرت به المادة ولقد كان الشارع مع التعميم المستفاد

موسوعة الشركات التجارية

من هذا اللفظ غني عن أن يخص بالذكر الشركاء في شركات التضامن و التوصية ، لولا انه خشي أن تعتبر شركة التضامن أو التوصية شخصا واحدا في هذا الخصوص فلا يرفع عنها من عبء الضريبة إلا ما يجب رفعه لشخص واحد في حين أنها ليست كذلك من حيث الإلتزام بالضريبة ، و إذن فالإعفاء المقرر في المادة ٤١ المذكورة يكون حقا لكل شريك في شركة تضامن أو شركة توصية سواء استوفت الإجراءات المنصوص عليها في القانون أو لم تستوفها ، والحكم الذي يقام علي خلاف ذلك يكون مخالفا للقانون

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ١٧٩٠ ، جلسة ١٧/٢/١٩٤٩)

٣٦٦- للشركة شخصيه اعتباريه مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ، ومن مقتضي هذه الشخصية أن تكون لها نمه ماليه مستقلة عن ذممهم ، وتعتبر أموالهم ضمانا عاما لدائنيها وحدهم ، كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه ، وتصبح مملوكة للشركة ، ولا يكون للشريك بعد ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح ، أو نصيب في رأس المال عند تصفيه الشركة ونصيبه هذا يعتبر في نمه الشركة يجوز لدائنيها أن ينفذوا عليه تحت يدها و إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد أقر في الخطاب المؤرخ ---- بأن الضمان المعطي له من الشركة بشأن الأتعاب المستحقة علي ---- أحد الشركاء الطاعنة ينصب علي قيمه رأسماله وأرباحه في الشركة بحيث إذا

== موسوعة الشركات التجارية ==

لم توجد إيه أرصده مستحقه له في نمة الشركة يكون الضمان لاغيا، ولا يجوز الرجوع بموجبه، وكان مجرد كون.....شريكا في الشركة وله نصيب في أرباحها و رأسمالها لا يفيد وجود أرصده مستحقه له قبلها من قيمه أرباحه ورأسماله فيها تكفي لسداد دين المطعون ضده ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الشركة بدفع الدين المستحق للمطعون ضده في نمةأحد الشركاء فيها قبل أن يتحقق من أن له لدى الشركة رصيدا مستحقا يكفي للوفاء بهذا الدين، وقبل أن يتحقق أيضا من أن المطعون ضده قد ما إلترم في الإتفاق المؤرخ.....و الذي قبل فيه أن يرجئ المطالبة بالدين حتى ينفذه ، فانه يكون مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ ق، جلسة ١٩٧٥/٢/٥)

٣٦٧- يجوز في شركات التضامن نزول أحد الشركاء عن حصته في الشركة لواحد من شركاته فيها ويقع التنازل صحيحا منتجا لإثارة فيما بين المتنازل والمتنازل إليه و إذ كانت المواد ٤٨ وما بعدها من قانون التجارة قد أوجبت شهر عقده شركة التضامن وما يطرأ عليه من تعديلات وكان تنازل الشريك عن حصته في الشركة تتضمن تعديلا للعقد بخروج أحد الشركاء من الشركة ، فانه يتعين لذلك شهر ويقع واجب الإشهار علي عائق كل شريك إلا انه إذا تخلف صاحب المصلحة في إجراءاته ليضع أحد المسئولية قبل الغير فان ذلك يعد منه

موسوعة الشركات التجارية

تقصيرا ولا يجوز له أن يتمسك بعدم حصول الشهر ليفيد من تقصيره وليتخلص من التزاماته قبل المتنازل له من الشركاء ، وإذا كانت الطاعة - أحدي الشركاء - قد تمسكت أمام محكمه الإستئناف بان المطعون ضدها الثانية قد باعت إليها حصتها وحصصة المطعون ضده الأولى التي آلت إليها ملكيتها من قبل بطريق الشراء منه ، وإنها أوفت لها بالثمن كاملا فخلصت لها ملكية الفندق وانقضت بذلك الشركة لخروج الشريكين السابقين منها و إجتماع كل حصص الفندق في يدها ، وانه لا وجه لاحتجاج أحدهما أو كلاهما ببطلان تعديل شركة إعتبرت منقضية لعدم إشهاره ، وقد رد الحكم الطعون فيه علي ذلك بقوله " أن حصول تعديل بخروج شريكين من الشركة وعدم شهره مما يوجب بطلان هذا التعديل ويظل عقد الشركة صحيحا كما هو إذ يقتصر البطلان علي هذا التعديل ويحتفظ كل من المطعون ضدهما الأول والثانية بحصتيهما المطالبة بتثبيت الملكية عنها فانه يكون قد أخطا في تطبيق القانون إذ لا ترتب علي عدم الإشهار استفادة من قصر في القيام ، كما لا يترتب عليه عودة المبيع إلي من باعه لتعارضه مع الضمان الملزم به .

(الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحه رقم ١٢٨٥)

٣٦٨- الشريك المتضامن يسال في أمواله الخاصة عن كاهه ديون الشركة ، فيكون مدينا متضامنا مع الشركة ولو كان الدين محل

== موسوعة الشركات التجارية ==

المطالبة ثابتاً في ذمه الشركة وحدها ، ومن ثم يكون للدائن مطالبته علي حده بكل الدين ، و إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلي إلزام الطاعن بالرصيد المدين الذي ثبت في ذمه الشركة بوصفة شريكا متضامنا و أن حق البنك المطعون ضده خصم هذا الرصيد من حسابه الجاري عملاً بما ورد في عقود فتح الاعتماد ، فإنه يكون قد إلتمز صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٩٨٠ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحه رقم ٧١٨)

٣٦٩- مؤدي نص المادة ٥٨ من القانون التجاري انه يجب شهر إنقضاء الشركة إذ كان نتيجة لإرادة الشركاء كإجماعهم علي فسخها قبل إنتهاء مدتها أو انسحاب أحد الشركاء منها، أما إذا كان الإنقضاء نتيجة إنهاء الميعاد المحدد للشركة فلا يلتزم شهره.

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ٢٥/٥/١٩٨١)

٣٧٠- مؤدي نص المادة ١/٥٢٦، ٢ من القانون المدني أن شركات الأشخاص تنتهي بإنقضاء الميعاد المعين لها بقوة القانون وانه إذا أراد الشركاء إستمرار الشركة وجب أن يكون الإتفاق علي ذلك قبل إنتهاء الميعاد المعين في العقد أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد وإستمرار الشركاء يقومون بالأعمال التي تآلفت لها الشركة قامت شركة جديدة وإمتد العقد سنة فسنة وبالشروط ذاتها .

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٢ صفحه رقم ١٥٩٨)

٣٧١- من المقرر أن الشريك المتضامن يسال في أمواله الخاصة عن كاه ديون الشركة فيكون مدينا متضامنا مع الشركة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتا في ذمة الشركة وحدها، ومن ثم يكون للدائن مطالبته علي حده بكل الدين.

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤١ ق ، جلسة ١٩٨١/١١/١٦)

٣٧٢- مؤدي نص المادتين ٣٤ ، ٣٩ / ١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية لم تفرض علي ما تنتجه شركات التضامن من أرباح وإنما فرضت علي كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته فيها مما مقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهه مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ومفاد ذلك أن قانون الضرائب لا يعتد بعقد شركة التضامن كسبب قانوني لإلتزام الشريك المتضامن بالضريبة وإنما السبب في إلتزامه هو القانون الذي حملة في الأصل عبء تقديم الإقرار وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصيا ، وافرد له سبيل طعنه بحيث تستقل دعواه بسببها عن الشريك الآخر فيقدر الرسم بالطلبات المعلومة القيمة لكل شريك علي حده ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه النظر وجري علي تقدير رسم واحد لما تحققه شركة التضامن من ربح فانه يكون قد أخطا في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٠٧١٠ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٨ صفحه رقم ١٠٢٨)

٣٧٣- إذا كان التعديل الوارد بملحق عقد شركة إنما ينصب علي حصة كل شريك في رأس مال الشركة وأرباحها فإن إغفال شهر هذا الملحق لا يترتب عليه أي بطلان ، إذ أن بيان مقدار حصة كل شريك في رأس مال الشركات التجارية وأرباحها ليس من البيانات الواجب شهرها وفقا للمادة ٥٠ من القانون التجاري ، و تبعاً لذلك لا يكون واجبا شهر الإتفاقات المعدلة لها .

(الطعن رقم ٠١٣٥ لسنة ١٨ مكتب فني ٠١ ، صفحه رقم ٤١٤)

٣٧٤- الشريك المتضامن يسال في أمواله الخاصة عن كاهه ديون الشركة ، فيكون مدينا متضامنا مع الشركة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتا في ذمة الشركة وحدها ، ومن ثم يكون للدائن مطالبته علي حده بكل الدين الذي ثبت في ذمة الشركة بوصفة شريكا متضامنا وان من حق البنك المطعون ضده خصم هذا الرصيد من حسابه الجاري عملا بكما ورد في عقود فتح الاعتماد ، فانه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ١٨ ق ، جلسة ١٩٥٠/٤/٦)

موسوعة الشركات التجارية

٣٧٥- كفالة الشريك المتضامن للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمي تجعله بين صفة المدين بإعتباره شريكا متضامنا وبين صفة الكفيل المتضامن

إذا كان الطاعن بإعتباره شريكا في شركة التضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديونها بالتضامن مع بقية الشركاء عملا بالمادة ٢٢ من قانون التجارة فإنه بموجب عقد فتح الاعتماد الرسمي المضمون برهن عقاري والمبرم بين الشركة المطعون عليها بإعتبارها مرتتهنة وبين الطاعن بصفته الشخصية بإعتباره كفيل متضامنا وراهننا ، وبين شركة التضامن - سلفة الذكر - والمنفذ بمقتضاه إنما يجمع بين صفة المدين بإعتباره شريكا متضامنا في شركة التضامن الممثلة في العقد ، وبين صفة الكفيل المتضامن بإعتباره راهننا حتى ولو كان الدين محل مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة

(الطعن رقم ١٣٥٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

٣٧٦- من المقرر أن الشريك المتضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة فيكون مدينا متضامنا مع الشركة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتا في ذمة الشركة وحدها ومن ثم يكون للدائن مطالبته وحده بالدين.

(الطعن رقم ١٣٥٠ سنة ٥٢ ق)

== موسوعة الشركات التجارية ==

٣٧٧- الشريك المتضامن مسئول عن إلتزامات الشركة، له صفة في الطعن علي الحكم الصادر ضد الشركة .

يعتبر الحكم الصادر علي شركة التضامن حجه قبل الشريك المتضامن في الحدود التي يثبت فيها هذا الحكم ملزوميه الشركة بالدين ومقداره ، ويسال الشريك المتضامن - وفقا للمادة ٣٢ من القانون التجاري - مسئوليه شخصيه وتضامنيه عن ديون الشركة وينبني علي ذلك أن للشريك المتضامن بصفته الشخصية صفة في الطعن بالنقض علي الحكم الصادر ضد الشركة

(الطعن رقم ١٧٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦ س ١٣ ص ٤٩٨ ،

٣٧٨- توقيع الشريك المتضامن علي الفاتورة بصفته الشخصية لا بصفته شريكا أو ممثلا للشركة يجعل الدين المحررة به الفاتورة دينا شخصيا.

متى كان الواقع أن الطاعن الأول قد تمسك أمام محكمه الإستئناف بان البروتستو المحرر ضده قد وقع باطلا لان الفاتورة التي عمل عنها موقع عليها من الطاعن الثاني بصفته الشخصية وليس بصفته شريكا في شركة التضامن - القائمة بينهما وبين آخرين - أو ممثلا لهذه الشركة مما يترتب عليه إعتبار الدين المحررة به هذه الفاتورة دينا شخصيا في ذمة الطاعن الثاني وحده ومن ثم فما كان يجوز عمل البروتستو لغيره وبالتالي يكون تحرير البروتستو للطاعن الأول بسبب

موسوعة الشركات التجارية

الامتناع عن دفع هذا الدين خطأ من جانب المطعون ضده الأول يستوجب مسئوليته عن تعويض الأضرار الناشئة عنه علاوة علي شطب البروتستو ، متى كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ اغفل عليه الرد علي هذا الدفاع الجوهرى الذي من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، يكون مشوبا بالتقصير

(الطعن رقم ٣١٤ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٨ ص ١٧ ص ١٨٤٥)

٣٧٩- لما كانت شركة التضامن لها شخصية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء وان تكون أموالهم مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائنها وحدهم ، كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له إلا مجرد حق في نسبه معينة من الأرباح ، ولا يجوز لدائنه أن يحجزوا علي شئ من أموال الشركة حتى ولو كان مدينهم هو الذي قدمه إليها كحصة في رأسمالها وإذا كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الرابع لم يقدم ما يدل علي أن الشركة المعقودة بينه وبين الطاعن قد حققت أرباحا ومكان هذه الأرباح كما لم يرشد عن أي مال ظاهر يعادل دين الطاعن في سبب النعي حول عدم توافر شروط الإعسار لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل أمام هذه المحكمة

(الطعن رقم ١٣٧ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ص ٢٦ ص ١٥٨٠)

٣٨٠- الشريك في شركة التضامن يعتبر الممول في مواجهه مصلحة الضرائب والمستول شخصيا عن الضريبة

مؤدي نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل إضافة فقرة أخيرة إليها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ١٧٤ سنة ١٩٥١ - أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية علي كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته في الشركة ومن ثم فإن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهه مصلحة الضرائب هو الممول وهو المستول شخصيا عن الضريبة علي مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة ونتيجة لذلك يكون علي الشريك عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة كما يجب أن توجه الإجراءات من مصلحة الضرائب إلي الشريك شخصيا ، كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أُناب مدير الشركة أو أحد الشركاء فيها أو الغير في تقدير الإقرار عن الأرباح إلي مصلحة الضرائب فان الإجراءات في هذه الحالة يجب أن توجه إلي هذا النائب بصفته هذه وذلك سواء كانت الشركة قائمة أو كانت في حالة تصفيه - فإذا كان الحكم قد إعتبر أن الشركة هي المسئولة عن الضريبة ورتب علي ذلك صحة الإجراءات التي وجهتها مصلحة الضرائب إلي مدير الشركة عن الضريبة المستحقة علي الشركاء المتضامين ورفض القضاء ببطلان تلك الإجراءات فانه يكون قد خالف القانون

(الطعن رقم ٦٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٥ س ٩ ص ٤١٦)

موسوعة الشركات التجارية

٣٨١- إلتزام الشركاء المتضامنين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم بمفرده متى كان توقيعه بعنوان الشركة

تُشترط المادة ٢٢ من القانون التجاري لإلتزام الشركاء المتضامنين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم أن يكون توقيعه بعنوان الشركة قمتي كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن توقيع أحد الشركاء المتضامنين علي المستندات لم يكن بعنوان الشركة المبين في عقد تأسيسها المشهر قانونا وان هذا العنوان لم يتغير بسبب وفاء أحد الشركاء المديرين وقضي الحكم بقيام مسئولية الشركة عن هذه السندات فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٨٠ سنة ٢٦ قى جلسة ١٩٦١/٥/١٨ س ١٢ ص ٤٨٩)

٣٨٢- للشركة شخصيه اعتباريه مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضي هذه الشخصية أن تكون لها ذمه مالية مستقلة عن ذممهم وتعتبر أموالهم ضمانا عاما لدائتيها وحدهم ، كما تخرج حصة الشريك بعد ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح ، أو نصيب في رأس المال عند تصفيه الشركة ونصيبه هذا يعتبر ديناً في ذمة الشركة يجوز لدائتيها أن ينفذوا عليه تحت يدها وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد أقر في الخطاب المؤرخ .. بان الضمان المعطي له من الشركة بشأن الأتعاب المستحقة علي أحد الشركاء في الشركة الطاعنة ينصب علي قيمه رأسمالية وأرباحه

== موسوعة الشركات التجارية ==

في الشركة بحيث إذا لم توجه الرجوع بموجبه وكان مجرد كون شريكا في الشراكة الطاعة ينصب علي قيمه رأسمالية وأرباحه في الشركة بحيث إذا لم توجه أية أرصده مستحقة له في نمة الشركة يكون الضمان لاغيا ، ولا يجوز الرجوع بموجبه ، وكان مجرد كون شريكا في الشركة وله نصيب في أرباحها ورأسمالها لا يفيد ووجود أرصده مستحقة له قبلها من قيمه أرباحه ورأسمالية فيها تكفي لسداد دين المطعون ضده ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الشركة بدفع الدين المستحق للمطعون ضده في نمة أحد الشركاء فيها قبل أن يتحقق من أن لدي الشركة رصيذا مستحقا يكفي للوفاء بهذا الدين وقبل أن يتحقق أيضا من أن المطعون ضده قد نفذ ما إلترزم به في الإتفاق للمؤرخ

والذي قبل فيه أن يرجىء المطالبة بالدين حتى ينفذه فانه يكون مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور.

(الطعن رقم ٢٦٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٥ س ٢٦ ص ٣٣٧)

٣٨٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لشركات الأشخاص سواء أكانت شركة تضامن أو شركة توصية شخصية معنوية متقله عن أشخاص الشركاء فيها وهو ما يستتبع انفصال ذمتها عن ذمتهم فتكون أموالهم مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمانا عاملا لدائنها وحدهم ولا يجو لدائني الشركاء التنفيذ علي أموال الشركة مزاحمين بذلك

دانيها وإنما يجوز لهم أن ينفذوا علي ما يدخل في نمة الشريك من أموال الشركة كحصته في الأرباح ونصيبه الصافي مما تبقي من أموالهم بعد التصفية ولذلك نص المشرع في المادة ٥٢٣ من التقنين المدني علي بقاء الشخصية الممتدة للشركة في حدود ما تطلبه أغراض التصفية بان بإنجاز الأعمال الجارية وإستيفاء حقوق الشركة أو وفاء ديونها فإذا ما أنجز المصفي هذه الأعمال يصبح الشركاء ملاكا علي الشيوع للصافي من أموالهم وتتم قسمته بينهم أما قبل ذلك فلا يجوز الحجز علي أموال الشركة إستيفاء لدين علي الشركاء لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ قضي بإلغاء الأمر بوضع الأختام علي الشركة محل التداعي بقوله ، حتى لا يتعارض وضع الأختام مقتضيات التصفية ولان القانون المدني يوجب أن يحتفظ دائني الشركة بحقهم في الضمان العام علي أموال الشركة المذكورة يكون قد إلتزم صحيح القانون.

(الطعن رقم ١١٩٤ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٦)

المبحث الثاني

تكوين شركة التضامن

لقيام شركة التضامن يجب أن يتوافر لها :-

أولاً : شروط موضوعية عامة .

ثانياً : شروط موضوعية خاصة بالشركة .

ثالثاً : شروط شكلية .

٣٨٤ - أولاً : الأركان الموضوعية العامة (١).

تناولنا - في الباب الأول - عند دراسة النظرية العامة للشركة أن عقد الشركة يجب أن تتوافر فيه جميع الأركان العامة الواجب توافرها في العقد وهي الرضا والمحل والسبب والأهلية (٢) .

وبالنسبة للرضا فإنه يجب أن ينصب على شروط العقد أي رأس المال وغرض الشركة وكيفية إدارتها وأن يكون خالياً من العيوب كالإكراه والتدليس والغلط والاستغلال ، وأنه يشترط أن يكون محل الشركة ممكناً وغير مخالف للنظام العام أو الآداب ، وأن يكون سبب

(١) تنص المادة ٣٢٦ من القانون المدني على أنه :- ((إذا قام بالوفاء شخص غير المدين - حل الموفى محل الدائن الذي استوفى حقه في الأحوال الآتية:-

أ- إذا كان الموفى ملزماً بالدين مع المدين أو ملزماً بوفائه عنه..

(٢) تنص المادة ٧٩٦ من القانون المدني على أنه :- ((إذا كان الكفلاء متضامنين ووفى أحدهم الدين عند حلوله كان له أن يرجع على كل من الباقيين بحصته في الدين وبنصيبه المصغر منهم)).

موسوعة الشركات التجارية

الشركة مشروعاً وغير مخالف للنظام العام والآداب وإنتهينا إلى وجوب أن يكون الشريك أهلاً لمباشرة التصرفات القانونية .

ونحيل في هذا الشأن إلى ما سبق أن تناولناه بالبحث عند الكلام عن الشروط الموضوعية العامة إلى ما جاء بالنظرية العامة في الشركة .

٣٨٥ - ثانياً : الشروط الموضوعية الخاصة بعقد الشركة

تناولنا - بالباب الأول - أيضاً عند دراسة النظرية العامة في الشركة أن عقد الشركة ينفرد عن غيره من العقود ببعض الأركان الخاصة وهي :

١- تعدد الشركاء .

٢- تقديم الحصص .

٣- إقتسام الأرباح والخسائر .

٤- نية المشاركة .

ونحيل في هذا الشأن إلى ما سبق أن تناولناه بالبحث عند الكلام عن هذه الشروط الموضوعية الخاصة إلى ما جاء بالنظرية العامة في الشركة .

ثالثاً : الشروط الشكلية في عقد الشركة

أولاً: كتابة العقد

تنص المادة ٥٠٧ من القانون المدني في فقرتها الأولى على أنه : - " يجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً ، كذلك يكون باطلاً كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن تستوفي الشكل الذي أفرغ فيه العقد " .

ثانياً : شهر عقد الشركة

يستلزم المشرع - فوق الكتابة - شهر عقد الشركة ليحمل وجودها إلى الغير الذي يستطيع أن يعول على هذا الشهر عند تعامله مع الشركة .

وقد نظم المشرع إجراءات شهر الشركة (شركة التضامن والتوصية البسيطة) في المواد من ٤٨ إلى ٥٠ من المجموعة التجارية الصادرة في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ . وهذا ما يعرف بالشهر القانوني .

كذلك أوجب المشرع إلى جانب الشهر القانوني شهراً آخر بالسجل التجاري بمقتضى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالسجل التجاري .

وسوف نتناول بالبحث إجراءات الشهر القانوني والشهر بالسجل التجاري .

٣٨٦ - إجراءات الشهر القانوني

نظم المشرع إجراءات شهر شركة التضامن بالمادتين ٤٨ ، ٤٩ من المجموعة التجارية وهي تتحصل في الإيداع واللقق والنشر .

٣٨٧ - الإيداع

نصت على هذا الإجراء المادة ٤٨ من المجموعة التجارية بقولها: - " ويسلم ملخص مشاركة شركة التضامن أو شركة التوصية البسيطة إلى قلم كتاب كل من المحاكم الابتدائية التي يوجد في دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها ليسجل في السجل العد لذلك .. "

موسوعة الشركات التجارية

ومفاد ذلك أن الإيداع يتم بتسليم ملخص عقد شركة التضامن إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية (القلم التجاري) التي يقع بدائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها في السجل المعد لذلك (سجل الشركات) .

وتبدو أهمية الإيداع في تمكين الغير من ترتيب موافقه القانونية في حال التعامل مع الشركة على ضوء ما هو ثابت بهذا الملخص (١) .

٣٨٨ - اللصق

نصت على هذا الإجراء أيضاً المادة ٤٨ من المجموعة التجارية بقولها :-
" ... و يعلن بلصقه مدة ثلاثة أشهر في اللوحة المعدة في المحكمة للإعلانات القضائية " .

ومفاد ذلك أن إجراءات شهر شركة التضامن تتطلب أيضاً الإعلان عن الشركة وذلك بلصق ملخصها لمدة ثلاثة أشهر في اللوحة المعدة للإعلانات القضائية بالمحكمة التي يقع بدائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها (وهي المحكمة التي تم إيداع الملخص بقلم كتابها) .

٣٨٩ - النشر

نصت على هذا الإجراء من إجراءات شهر شركة التضامن المادة ٤٩ من المجموعة التجارية بقولها :- " ويلزم أيضاً درجه في إحدى الصحف التي

(١) ويجرى العمل كثيراً على إيداع صورة من العقد وليس فقط صورة من الملخص وذلك إمعاناً في التسهيل على الغير. انظر د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق. ص ٢٢١. الحاشية.

== موسوعة الشركات التجارية ==

تطبع في مركز الشركة المذكورة وتكون معدة لنشر الإعلانات القضائية أو في صحيفتين تطبعان في مدينة أخرى".

ومفاد ذلك أنه يجب لإتمام إجراءات شهر شركة التضامن نشر ملخص العقد في إحدى الصحف المعدة لنشر الإعلانات القضائية والكائنة بالمدينة التي يوجد بها مركز الشركة ، وفي حالة عدم وجود مثل هذه الصحيفة بالمدينة التي يوجد بها مركز الشركة يتم النشر بصحيفتين تصدران في أي مدينة أخرى .

٣٩٠ - المدة التي يجب إستيفاء إجراءات شهر الشركة خلالها

تنص المادة ٥١ من المجموعة التجارية على أنه :- " يجب إستيفاء هذه الإجراءات في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ وضع الإمضاء على المشاركة وإلا كانت الشركة لاغية "

ومفاد ذلك أنه يجب إستيفاء إجراءات الإيداع واللتصق والنشر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقيع على عقد الشركة ، وإلا كانت الشركة باطلة ، فإذا وضع الشركاء توقيعاتهم في تواريخ مختلفة فالعبرة بتاريخ آخر توقيع . (١)

٣٩١ - الملزم بإتخاذ إجراءات الشهر

مدير الشركة هو عادة الذي يقوم بإتخاذ إجراءات شهر شركة التضامن ، إلا أن ذلك لا يمنع من جواز قيام أي شريك بإتخاذها . لأن إجراءات شهر الشركة إلزام يقع على عاتق جميع الشركاء وهذا ما عنته المادة ٤٩ من

(١) محسن شفيق رقم ٢٠١ د. أبو زيد رضوان رقم ٢٧١.

موسوعة الشركات التجارية

المجموعة التجارية بقولها :- " ويجوز لكل من المتعاقدين إستيفاء هذه الإجراءات". (١)

وتقضى المادة ٥٦ من المجموعة التجارية بأن عقد الشركة إذا كان رسمياً فإنه يجب التوقيع على ملخصه من الموظف المختص بتحرير العقد أما إذا كان عقد الشركة عرفياً فيجب التوقيع على ملخصه من الشريك الذي يقوم بإجراءات الشهر .

٣٩٢- البيانات التي يجب شهرها (والتي يتضمنها الملخص)

بينت المادة ٥٠ من المجموعة التجارية البيانات التي يجب أن يتضمنها ملخص عقد شركة التضامن والتي يجب شهرها وهي :-

١- أسماء الشركاء وألقابهم وصفاتهم ومساكنهم .

٢- عنوان الشركة .

٣- أسماء الأشخاص المأذونين بالإدارة والتوقيع بإسمها .

٤- وقت ابتداء الشركة ووقت انتهائها .

ويرى الرأي الغالب في الفقه أن هذه البيانات بالمادة ٥٠ من المجموعة التجارية والتي يجب أن يشتمل عليها ملخص عقد شركة التضامن تمثل الحد

(١) في هذا المعنى - نقض مدني ٩ نوفمبر ١٩٦٥ - المجموعة - السنة ١٦ - ص ٩٨٦.

== موسوعة الشركات التجارية ==

الأدنى الذي يجب أن يتضمنه ملخص عقد الشركة الذي يقع عليه الشهر (١) وبالتالي فإن إغفال أي بيان منها يؤدي إلى بطلان الشركة .

أما البيانات الأخرى الاختيارية فإن عدم ذكر أحدهما في الملخص الذي يشهر لا يترتب عليه بطلان الشركة وإنما يؤدي إلى عدم جواز الاحتجاج بهذا البيان على الغير (٢) بينما ذهب رأى على أن إغفال البيانات الاختيارية يترتب عليه البطلان إذا كان يتصل بإئتمان الغير من دائني الشركة وضرب أمثلة لهذه البيانات كبيان شرط الفائدة ، والبيان الذي يقضى بإستمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفى ، وبيان إدارة الشركة من أحد الأغيار مع حقه في التوقيع بإسم الشركة وبيان حق الشركاء في تقديم المحل التجاري كحصة في شركة أخرى . أما إذا كان لا يؤثر على إئتمان الغير الذي يتعامل مع الشركة فإن إغفاله لا يترتب عليه ذات الجزاء المنصوص عليه بالمادة ٥٠ من المجموعة التجارية (٣) .

(١) في هذا المعنى د. محسن شفيق رقم ٢٠٢ - د. محمود سمير الشرقاوي رقم ٢٧٣.

(٢) من هذا الرأي د. أكرم الخولي رقم ٤٣٥. وقد أيدت محكمة النقض هذا النظر بقولها :- " متى انصب التعديل على بيان حصة الشريك في رأس المال والأرباح ، فإن إغفال شهر الملحق لا يترتب عليه أي بطلان لأنه ليس ببيان واجب للشهر وفقاً للمادة ٥٠ تجاري فلا يكون واجباً شهر الإتفاقات المعللة له - انظر نقض مدني في ١٦ ابريل ١٩٥٠ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج١ ص ٦٩٠ رقم ١٨. بينما يرى جانب من الفقه إلى إغفال البيان الواجب شهرة لا يؤدي إلى بطلان عقد الشركة برمته وإنما يقتصر البطلان على البيان غير المشهر فلا يجوز الاحتجاج به على الغير - انظر د. محسن شفيق رقم ٢٠٥ ، د. على يونس رقم ١٥٩ ، د. مصطفى كمال طه رقم ٢٢٩.

(٣) انظر أبو زيد رضوان - المرجع السابق - بند ١٦٤ ص ٢٢٤.

موسوعة الشركات التجارية

وتطبيقاً لحكم المادة ٥٨ من المجموعة التجارية فإنه يجب شهر التعديلات التي يدخلها الشركاء على عقد الشركة أثناء حياة الشركة وتسرى الأحكام الخاصة بإجراءات الشهر والنشر ومواعيده وبياناته على هذه التعديلات . ويؤدي عدم شهر التعديل إذا تعلق ببيان من البيانات الواجب شهرها (مادة ٥٠ تجاري) إلى بطلان هذا التعديل .

٣٩٣ - الشهر في السجل التجاري

وفقاً لأحكام القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالسجل التجاري ولائحته التنفيذية تلتزم الشركات بالقيد في مكتب السجل التجاري وذلك خلال شهر من تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة (والذي يصدر من الغرفة التجارية) كما تلتزم الشركات بالتأشير بالسجل التجاري بأي تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات عقد الشركة .

على أن إغفال القيد بالسجل التجاري لا يؤثر على صحة العقد أو على جواز الإحتجاج بالبيانات الواردة به على الغير . وإنما رتب المشرع على هذا الإغفال جزاء جنائي يتمثل في عقوبة الغرامة توقع على المدير المسئول . واستناداً إلى ذلك فقد قضت محكمة النقض بأن الخطأ في تطبيق القانون القول بعدم إمكان الإحتجاج بملحق عقد شركة لعدم قيده بالسجل التجاري (١).

(١) نقض مدني في ٦ أبريل ١٩٥٠ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ علما ص ٦٩٠ رقم ١٧.

٣٩٤- ثالثاً : الجزاء المترتب على إغفال الشهر القانوني

تنص المادة ٥١ من المجموعة التجارية على أنه :- " يجب إستيفاء هذه الإجراءات في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ وُضِعَ الإمضاء على المشاركة وإلا كانت الشركة لاغية ."

ومفاد نص المادة ٥١ تجارى سالفه الذكر أن الجزاء المترتب علي إغفال الشهر القانوني للشركة بطلان الشركة .

كذلك تعتبر الشركة باطلة إذا وقع الشهر القانوني ناقصاً وذلك بعد القيام بكل الإجراءات القانونية المطلوبة كإتمام الإيداع والاصق دون النشر مثلاً (١)

كذلك تعتبر الشركة باطلة إذا أغفل الشركاء ذكر البيانات الواجب شهرها والمبينة بالمادة ٥٠ من المجموعة التجارية والتي تمثل الحد الأدنى الواجب قانوناً أما إذا خلا ملخص العقد المشهر من بيان غير واجب فإنه لا يترتب علي ذلك البطلان وإنما لا يحتج به على الغير .

ويعتبر باطلاً كل تعديل يرد على عقد الشركة ولم تتخذ بشأنه إجراءات الشهر القانوني (مادة ٥٨ تجارى) .

وسوف نتناول فيما يلي طبيعة هذا الجزاء (البطلان) وصاحب الحق في التمسك به وأثر هذا البطلان في حالة تقريره .

(١) د. محمود سمير الشرقاوي رقم ٢٧٤.

يعتبر البطلان المترتب على إغفال إجراءات الشهر القانوني بطلاناً من نوع خاص (١) فهو ليس بالبطلان النسبي وهو ليس بالبطلان المطلق الذي يقع بقوة القانون . إذ أنه يختلف عن البطلان المطلق من عدة وجوه هي :

١- أن البطلان المطلق تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . بينما البطلان المترتب على إغفال الشهر القانوني لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وإنما يجوز للمحكمة أن تقضى به متى طلب منها ذلك .

٢- أن البطلان المطلق لا يجوز تصحيحه ولا تلحقه الإجازة . بينما البطلان المترتب على إغفال الشهر القانوني يجوز للشركاء تصحيحه متى قاموا بإجراءات الشهر قبل الحكم بالبطلان (مادة ٥٢ تجارى) .

٣- أن البطلان المطلق يجوز لكل ذي مصلحة التمسك به . أما البطلان المترتب على إغفال الشهر القانوني فهو لمصلحة الغير في مواجهة الشركاء . فيجوز للغير الذي يتعامل مع الشركة أن يتمسك بالبطلان في مواجهة الشركاء ، وكذا يجوز للشركاء التمسك به في مواجهة بعضهم البعض (مادة ٥٣ تجارى) ولكن لا يجوز للشركاء التمسك به في مواجهة الغير الذي يتعامل مع

(١) ترى محكمة إستئناف القاهرة أن البطلان المترتب على إغفال إجراءات الشهر القانوني بوجهين فهو بطلان مطلق لأنه يتعلق بالنظام العام ولا تقيمه موافقة الشركاء ولا يسقط بمعنى المدة ويجوز للدائن الاحتجاج به على الشركة وهو بطلان نسبي لأن للشركاء لا يستطيعون الاحتجاج به على الدائنين - إستئناف القاهرة ٣١ مايو ١٩٥٥ موسوعة القضاء التجارى ص ٥٩٧ رقم ١٣٠٨ - كذلك نقض ٥ مارس ١٩٧٩ - المجموعة ص ٣٠ - ع ١ ص ٧١٣ - ٧١٦ .

موسوعة الشركات التجارية

الشركة ، ويظلوا مسئولين بالتضامن في مواجهة هذا الغير عن تعهدات الشركة ما دام أن أحدهم قد وقع على هذه التعهدات بعنوان الشركة (١) .

٣٩٦- صاحب الحق في التمسك بالبطلان لعدم الشهر القانوني

سبق أن رأينا أن البطلان المترتب على إغفال الشهر القانوني هو بطلان من نوع خاص وأنه ليس بطلان مطلق يقع بقوة القانون ولكن يتعين طلبه ممن له مصلحة في ذلك سواء عن طريق دعوى أصلية أو عن طريق الدفع في دعوى مرفوعة .

٣٩٧- وضع من لهم التمسك بالبطلان لإغفال الشهر القانوني هم

١- الشركاء.

٢- دائنو الشركة.

٣- دائنو الشركاء الشخصيون.

ولما كانت الأحكام القانونية التي يخضع لها التمسك بالبطلان تختلف باختلاف الفئة التي تطلب تقريره فإننا سوف نبحث أحكام التمسك بالبطلان لإغفال الشهر القانوني بالنسبة لكل فئة على حدها .

١- الشركاء

تنص المادة ٥٣ من المجموعة التجارية على أنه :- " لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وإنما لهم الاحتجاج به على بعضهم بعضاً "

(١) إستئناف مخطط في ٢٦ ابريل ١٩١٣ Bull - ٣٥ - ٤٠٩ - نقض ٨ يناير سنة ١٩٧٩ - س

٣٠ - ١٤ - ص ١٢٧ .

موسوعة الشركات التجارية

ومفاد نص المادة ٥٣ من المجموعة التجارية سالفه الذكر أنه يجوز للشركاء أن يتمسكوا في مواجهة بعضهم البعض ببطلان الشركة لإغفال شهرها بالطريق القانوني وكذا يجوز لهم في مواجهة بعضهم البعض التمسك ببطلان الشروط أو التعديلات التي لم يتم شهرها بالطريق الذي رسمه القانون (١) ويكون ذلك بدعوى مبتدأه يطلب فيها بطلان عقد الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر القانوني بالنسبة لها أو في صورة دفع يبدى في دعوى مرفوعة بإلزامه بتقديم حصته في رأس مال الشركة أو ما تبقى منها (٢) وللشركاء التمسك بهذا البطلان ولو كان عقد الشركة ثابت التاريخ (٣) كما لا يجوز حرمان الشريك من التمسك بهذا الحق بمقتضى شرط في العقد (٤) . ويستفاد من نص المادة ٥٣ من المجموعة التجارية أيضاً أن الشركاء لا يجوز لهم التمسك ببطلان الشركة لعدم شهرها قانوناً في مواجهة الغير (٥).

٢- دائنو الشركة

-
- (١) نقض ٥ مارس سنة ١٩٧٩ - إستئناف مصر ٥ ديسمبر - المحاماة ٢١ - ٧٧٦ - ٣٣٧
(٢) د. حسنى عباس - ص ١٠٠ ، د. أبو زيد رضوان رقم ١٧٠ .
(٣) إستئناف القاهرة ٢٦ يونيو ١٩٤٦ موسوعة القضاء التجاري - ٥٨٩ - ١٣١٠ .
(٤) د. أبو زيد رضوان نفس الموضع الهامش - وإن كان ذلك لا يمنع من تنازل الشريك عن حقه في التمسك ببطلان الشركة لعدم الشهر ، غير أن هذا التنازل يصبح غير ذي قيمة إذ أن هذا البطلان لا تصححه أجازة الشركاء وإستمرار الشركة في ممارسة غرضها ، وتكون مهددة دائماً بالبطلان.
(٥) مصر الابتدائية ٢٩ يونيو ١٩٤٠ للمجموعة الرسمية ٤٢ - عدد ٧ - رقم ١٩٨ - موسوعة القضاء التجاري ص ٥٩٩ - ١٣١١

البطلان المترتب على إغفال الشهر القانوني للشركة إنما هو جزاء مقرر لمصلحة الغير في مواجهة الشركاء لا سيما دائني الشركة ^(١) فلهم أن يتمسكوا ببطلان الشركة متى كانت لهم مصلحة مشروعة ولهم أن يتمسكوا بإعتبارها قائمة رغم عدم شهرها . ودائنو الشركة غالباً ما يتمسكوا ببقاء الشركة رغم عدم شهرها قانوناً ليتفادوا مزاحمة دائني الشركاء الشخصيين لهم في حالة ما إذا قضى ببطلان الشركة وعادت الحصص إلى الشركاء .

فإذا حدث وتمسك بعض دائني الشركة ببطلانها لعدم شهرها قانوناً وتمسك بعضهم ببقائها قائمة لأن لهم مصلحة مشروعة في ذلك . فإنه يتعين القضاء ببطلان الشركة لعدم شهرها قانوناً لأن هذا هو السبيل الذي قرره المشرع لحماية الغير من دائني الشركة .

وقد يحدث أن يكون دائن أحد الشركاء مديناً في الوقت ذاته للشركة فهل يحق له التمسك ببطلان الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر . وقد ذهب رأي في الفقه إلى تقرير هذا الحق له بإعتباره من الغير وله مصلحة مشروعة. ^(٢)

(١) أما مديني الشركة فلا يحق لهم التمسك ببطلان الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر تهريباً من إلزامهم قبلها ذلك لأنه حتى ولو قرر البطلان فبقه لا يتم بأثر رجعي وإنما تبقى الشركة قائمة فعلاً في الفترة السابقة عليه (شركة الواقع) ومن ثم يظل كما هو مديناً للشركة - انظر د. أبو زيد رضوان المرجع السابق - الهامش ص ٢٢١.

(٢) يشكك استاذنا الدكتور أبو زيد رضوان في صحة هذا الرأي في هذا الغرض لما يحمله المدين بالبطلان بين تنبيه من التهرب عن أداء الإلتزامات قبل الشركة أكثر من السعي نحو تحصيل الحقوق - انظر رقم ١٧١ بالحاشية.

٣- دائنو الشركاء الشخصيون

تنص المادة ١/٢٣٥ من القانون المدني على أنه :- " لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل بإسم مدينة جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز "

ومفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من القانون المدني أن لدائن الشريك الشخصي أن يستعمل حق مدينة في طلب بطلان الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر في مواجهة باقي الشركاء بطريق الدعوى غير المباشرة .

إلا أن الدائن الشخصي للشريك لا يستطيع التمسك بهذا البطلان في مواجهة دائني الشركة لأن مدينة الشريك لا يملك هذا الحق (مادة ٥٣ تجارى) ، ولذلك فإن الرأي الغالب في الفقه والقضاء يميل إلى الإعتراف لدائن الشريك الشخصي بحقه في التمسك ببطلان الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر القانونية بدعوى مباشرة في مواجهة الشركاء ودائني الشركة على حد سواء بصفته من الغير ما دام أن حقهم قد نشأ صحيحاً في مواجهة الشركاء قبل تقرير بطلان الشركة وتصفيته .

وقد سبق أن بينا أنه إذا اختلف دائني الشركة فيما بينهم فتمسك بعضهم ببطلان الشركة لعدم شهرها وتمسك البعض الآخر منهم بإعتبار الشركة قائمة لأن لهم مصلحة مشروعة في ذلك فإنه يتعين القضاء ببطلان الشركة لأن هذا السبيل الذي قرره المشرع لحماية الغير الذي يتعامل مع الشركة ، أما إذا كان

موسوعة الشركات التجارية

الإختلاف قائماً بين دائتي الشركة ودائتي الشركاء الشخصيون ، فتمسك دائتي الشركة ببقاء الشركة لأن لهم مصلحة مشروعة في ذلك وتمسك دائتي الشركاء ببطلان الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر. فأي من الفريقين يرجح على الفريق الآخر ؟ .

ذهب رأى إلى تغليب جانب الدائنين الشخصيين للشركاء والقضاء ببطلان الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر بإعتبار أن هذا هو الأصل (١) في حين ذهب رأى آخر - نميل إليه - إلى تغليب جانب دائتي الشركة والإبقاء على الشركة وإستند في ذلك إلى أن تقرير بطلان الشركات لم يقصد به أساساً إلا حماية الغير من دائتي الشركة بإعتبار أن هؤلاء هم الذين يتعاملون معها ولا يصح أن تصبح هذه القواعد التي وضعت لحماية مصالحهم وبالأعلى عليهم هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وإن كان يمكن إعتبار دائتي الشركة الشخصيين من ذوى الشأن الذين يمكن لهم طلب البطلان إلا أن حقهم هذا لا يمكن أن يرقى ويطنغى على حق الغير الذي عناه المشرع بجواز تقرير بطلان الشركة بناء على طلبه (٢)

٣٩٨- أثر الحكم بالبطلان

للقوف على الآثار المترتبة على الحكم ببطلان الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر القانوني يجب أن نفرق بين حالتين :-

(١) ومن هذا الرأي د. لكثم الخولى ص ١٠٢.

(٢) وهذا رأى أستاذنا الدكتور أبو زيد رضوان - رقم ١٧٣.

موسوعة الشركات التجارية

الحالة الأولى : إذا حكم بالبطلان بناء على طلب أحد الشركاء في مواجهة باقي الشركاء .

في هذه الحالة يقتصر أثر البطلان على مستقبل الشركة فقط ولا ينسحب على الماضي ، إذ أن الشركة تعتبر قائمة فعلاً في الفترة ما بين إنشائها وبطلانها (١) أي يتولد عن الحكم بالبطلان شركة فعلية وتتم تسوية المراكز القانونية للشركاء ، وتوزيع الأرباح والخسائر عن الأعمال التي باشرتها الشركة قبل الحكم ببطلانها في ضوء الشروط التي تضمنها عقد الشركة (مادة ٥٤ تجاري) ، وكذلك تحتفظ الشركة بشخصيتها القانونية خلال هذه الفترة فلا يجوز للغير المدين للشركة أن يتمسك ببطلانها تهرباً من الوفاء بالتزاماته قبلها (٢) كما لا يجوز للشركاء التمسك ببطلانها في مواجهة دائني الشركة (٣) كما يجوز لدائني الشركة إلزام الشركاء بتقديم حصصهم أو ما تبقى منها (٤)

الحالة الثانية : إذا حكم بالبطلان بناء على طلب الغير

لم يرد بالمادة ٥٤ من المجموعة التجارية حكم خاص بشأن هذه الحالة ومن ثم يتعين تطبيق القواعد العامة في البطلان فإن كانت مصلحة الغير في البطلان وحكم له إعتبرت الشركة بالنسبة إليه كأن لم تكن فلا يكون لها وجود

(١) نقض ١٩ نوفمبر ١٩٦٥ من ١٦ - ص ٩٨٦ - إستئناف مصر ٥ ديسمبر ١٩٤٠ - المجموعة الرسمية من ٤٢ - عدد ٥ - ص ١٤٥ .

(٢) إستئناف مصر ٢٧ نوفمبر ١٩٤١ ، المحاماة من ٧٣١ .

(٣) نقض مدني ٨ يونيو ١٩٥٠ سبق الإشارة إليه ، نقض ١٦ يونيو ١٩٧٩ .

(٤) د. راجع الشركة الفعلية بالباب الأول من هذا المؤلف .

== موسوعة الشركات التجارية ==

في الماضي أو في المستقبل ولا يحتج عليه بالتصرفات التي أجرتها الشركة في الفترة بين نشأتها والقضاء ببطلائها (١)

أما إذا كان الأمر يتعلق بعدم شهر أو نشر تعديلات أدخلت على عقد الشركة أثناء حياتها فقد سبق القول بأنه لا يترتب عليه بطلان الشركة وإنما يقتصر البطلان فقط على هذه التعديلات فلا يجوز للشركاء التمسك ببطلائها في مواجهة الغير.

(١) د. رفعت فخري ، محمد فريد العرينى - المرجع السابق ص ٢٠٦.

أحكام النقض

٣٩٩- الدفع ببطلان عقد الشركة عدم شهره ونشرة لا يعدو أن يكون طريقاً للدفاع فللخصم إيدأؤه في أية حالة تكون عليها الدعوى أمام محكمة الموضوع ولو لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ، ولكن لا يصح طلب البطلان أو الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق، جلسة ١٩٧٩/٣/٥)

٤٠٠- النص في المادتين ٤٨ - ٤٩ من قانون التجارة على إجراءات الشهر والنشر الواجب إتخاذها بالنسبة لشركات التضامن والتوصية والنص في المادة ٥١ منه على أنه إذا لم تستوف هذه الإجراءات كانت الشركة باطلة والنص في المادة ٥٣ على أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وإنما لهم الإحتجاج على بعضهم بعضاً والنص في المادة ٥٠٦ من القانون المدني على أن تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد إستيفاء إجراءات النشر التي يقررها القانون. ومع ذلك للغير إذا لم تقم الشركة بإجراءات النشر التي يقررها القانون أن يتمسك بشخصيتها فإن مفاد هذه النصوص مجتمعة أن البطلان الذي يترتب على عدم إستيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانوناً لا يقع بقوة القانون بل يتعين على صاحب المصلحة أن يتمسك به إما بدعوى مبدئة أو في صورة دفع يبدى في دعوى مرفوعة من قبل ويحاج فيها بقيام الشركة وما ورد في مشارطتها من

موسوعة الشركات التجارية

بيانات ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة في التمسك ببطان الشركة قبل بعضهم البعض إلا أن هؤلاء الشركاء ليس لهم التمسك ببطان الشركة قبل بعضهم البعض إلا أن هؤلاء الشركاء ليس لهم التمسك في مواجهة البتر ولكن يجوز للغير التمسك ببطان الشركة في مواجهة الشركاء لإهمالهم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر التي يقررها القانون لما كان ذلك و كان الثبات أن المطعون ضده الأول قد أشتري من المطعون ضده الثاني بصفته الشخصية محلاً تجارياً يدعى الطاعن ملكيته لشركة التضامن القائمة بينه وبين المطعون ضده الثاني فإن المطعون ضده الأول يصبح دائناً شخصياً لأحد الشركاء في شركة التضامن ومن ثم يعتبر من الغير ويكون له حق خاص مباشر في التمسك ببطان الشركة وعدم قيامها في مواجهته بسبب إغفال إجراءات شهرها ونشرها ولا يجوز للشركاء في هذه الشركة الإحتجاج قبله بقيام الشركة.

(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٠ صفحة ١٢٧ جلسة ١٩٧٩/١/٨)

٤٠١ - مفاد نص المادة ٤٩ من قانون التجارة إن إستيفاء الإجراءات المتعلقة بشهر ونشر الشركة " شركة التضامن " ليس منوطاً بمدير الشركة وحدة بل يجوز لكل من الشركاء القيام به. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر وهو بصدد مؤاخذة الطاعن على عدم قيامه بإجراءات الشهر والنشر بصفته شريكاً إنه لا يفيد من إهماله للتخلص من إلزامه قبل باقي الشركاء بنقل ملكية ما باعه من أرض إلى الشركة ومن مسؤوليته عن التعويض بعد

===== موسوعة الشركات التجارية =====

أن جعل تنفيذ الإلتزام عيناً متعزراً بتصرفه في ذات الأرض لشركة أخرى بعقد مسجل ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة ١٩٨٦ بتاريخ ١١/٩/١٩٦٥)

٤٠٢ - مفاد نصوص من المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ من قانون التجارة والمادة ٥٠٦ من القانون المدني - مجتمعه أن البطلان الذي يترتب علي عدم استبقاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر المقررة قانوناً لا يقع بقوة القانون بل يتعين على صاحب المصلحة التمسك به إما بدعوى مبتدأه ، أو في صورة دفع يبدى في دعوى مرفوعة ، ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة في التمسك ببطلان الشركة قبل بعضهم البعض لأن أياً منهم لا يستحق الحماية فهم على درجة واحدة من الأعمال ومن حق كل منهم أن يتمسك بالبطلان قبل الشركاء الآخرين حق لا يبقى في شركة مهدده بالبطلان.

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ فنى ٣٠ صفحة ٧١٣ بتاريخ ٣/٥/١٩٧٩)

٤٠٣ - فعلاً بأن اكتسب حقوقاً والتزمت بتعهدات ، وذلك حتى يمكن القول بوجود كيان لها في الواقع ليصل الشركاء من ذلك إلى تصفيه العمليات المشتركة فلا ينفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقيين وهو الأمر الذي أريد تفاديه بالالتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية ، أما إذا كانت الشركة لم يبدأ في تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها - لعدم إتخاذ إجراءات شهر ونشر عقدها - ولم تكن قد زاولت أي عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لها كيان في الواقع في الفترة السابقة لطلب البطلان و لا يمكن بداهة إعتبارها

موسوعة الشركات التجارية

شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعي للبطلان منتفية في هذه الحالة.

(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى - صفحة ٤٢٣ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣)

٤٠٤ - إذا كان الثابت من تقرير المصطفى المودع بملف الطعن أن الشركة محل النزاع لم تباشر نشاطها الذي تكونت من أجله ، وكان استهلاك بعض رأس مالها في تأثيث مقرها وسداد أجرته لا يعنى أنها باشرت نشاطها ومن ثم فلم يتخلف عن بطلان عقدها لعدم شهره ونشره شركة فعلية ولذلك يكون لهذا البطلان أثر رجعي - فيما بين الشركاء - فيعود هؤلاء إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد ويسترد كل منهم حصته التي قدمها سواء كانت نقداً أو عينياً.

(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق، جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣)

٤٠٥ - إن عدم إشهار شركة التضامن لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشريكين إلا إذا طلب ذلك أحدهما وحكم به، وعندئذ تسوى حقوقها في الأعمال التي حصلت، كما هو صريح نص المادة ٥٤ من قانون التجارة.

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤ ع صفحة ٣٣٨ جلسة ١٩٤٤/٤/٢٧)

٤٠٦ - يعتبر الحكم الصادر على شركة التضامن حجة قبل الشريك المتضامن في الحدود التي يثبت فيها ملزمة الشركة بالدين وقدره. ويسأل الشريك المتضامن - وفقاً للمادة ٢٢ من القانون التجاري - مسئولية شخصية

موسوعة الشركات التجارية

وتضامنية عن ديون الشركة، ويبنى على ذلك أن الشريك المتضامن بصفته الشخصية صفة الطعن بالنقض على الحكم الصادر ضد الشركة.

(الطعن رقم ٠٢١٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٨٢)

٤٠٧- جرى قضاء محكمة النقض على أن عدم إستيفاء شركة التضامن من إجراءات الشهر والنشر لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشركاء إلا إذا طلب ذلك أحدهم وحكم به وعندئذ يعتبر العقد موجوداً صحيحاً طوال الفترة السابقة على القضاء بالبطلان فيرجع إليه في تنظيم العلاقة بين الشركة وتسوية حقوقهم وإلتزاماتهم ، ذلك أن البطلان الناشئ عن عدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر لا يقع بحكم القانون بل تظل الشركة قائمة بإعتبارها " شركة فعلية ويسرى عقدها في مواجهة الشركاء حتى يطلب بطلانها ويقضى به. وإذا رتب الحكم على قيام الشركة الفعلة مساءلة أحد الشركاء لعدم تنفيذه إلتزامه لنقل ملكية ما باعة من أرض لها وبيعه ذات الأرض لشركة أخرى قبلما يقضى ببطلان الشركة الأولى، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

(الطعن رقم ٠٢١٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٨٢)

٤٠٨- جرى قضاء محكمة النقض قبل العمل بالتقنين المدني القائم - على أن المادة ٤٦ من قانون التجارة قد بينت الدليل الذي يقبل في إثبات وجود شركة التضامن فأوجب إثباتها بالكتابة ، وإذا كان حكم القانون في ظل التقنين المدني القديم الذي لم يكن يشترط الكتابة لإنعقاد عقد الشركة هو عدم

== موسوعة الشركات التجارية ==

جواز إثبات شركة التضامن من أحد طرفيها بغير الكتابة فإنه لا يصح القول بأن التقنين المدني القائم حين تشدد فجعل الكتابة شرطاً لإنعقاد هذه الشركة قد عدل عن اشتراط الكتابة لإثباتها إذ أنه متى كانت الكتابة لازمة لوجود العقد فهي بالضرورة لازمة لإثباته لأن الإثبات مرتبط بالشكل ومن ثم تكون القاعدة في إثبات شركة التضامن سواء في التقنين المدني الملغى أو التقنين القائم هي أنه في حالة إنكار قيام هذه الشركة فإنه لا يجوز إثباتها فيما بين طرفيها بغير الكتابة - أما في العلاقة بين الشركاء والغير فإنه وأن كان لا يجوز لهؤلاء الشركاء إثبات الشركة في مواجهة الغير إلا بالكتابة فإن للغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الإثبات.

لئن كان لكل شريك في شركة التضامن من الحق في أن يطلب بطلان الشركة في مواجهة الشراء لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر حتى لا يبقى في شركة مهددة بالإنقضاء في أي وقت قبل الأجل المحدد لها بعقد تكوينها إلا أنه ليس لهذا البطلان أثر رجعي بل تظل الشركة موجودة وجوداً صحيحاً طوال الفترة السابقة على القضاء به رغم عدم إتخاذ إجراءات الشهر و النشر وذلك بإعتبارها شركة فعلية لها شخصيتها الاعتبارية التي تستمد وجودها من العقد.

(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٠ ق، جلسة ١٩٦٥/١١/٩)

٤٠٩ - قاعدة إلزام الكتابة في إثبات شركة التضامن بين طرفيها لا خلاف عليها إذا كان المطلوب هو إثبات وجود هذه الشركة بالنسبة للحاضر

موسوعة الشركات التجارية

أو المستقبل إما إذا كان المطلوب هو إثبات قيامها في الماضي بعد القضاء ببطلانها لعدم استيفائها الشكل القانوني أي في الفترة ما بين إنشائها وطلب بطلانها فقد اختلف الرأي في تطبيق تلك القاعدة بالنسبة لإثبات " الشركة الفعلية " التي قامت في الواقع بين الشركاء وكانوا يتعاملون في وقت طلب بطلانها على اعتبار إنها صحيحة وقائمة إلا أنها مع قيام هذا الخلاف في الرأي فإنه حتى من رأى جواز إثبات قيام تلك الشركة الفعلية بجميع طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية فقد أشتراط لذلك أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً حتى يمكن القول بوجود كيان لها في الواقع ويصبح للشركاء مصلحة في إثباتها ليصلوا من وراء ذلك إلى تصفية العمليات المشتركة فلا ينفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقين وهو الأمر الذي أريد تفاديه بالالتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية في هذه الصورة والذي من أجل تلافيه أورد المشرع المصري القاعدة التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥٠٧ من القانون المدني التي تقضى بأن لا يكون للبطلان متى حكم به لعدم كتابة عقد الشركة أثر فيما بين الشركاء أنفسهم إلا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان أما إذا كانت الشركة لم يبدأ في تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها لعدم استيفائها الشكل القانوني ولم تكن قد زاولت أي عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لها كيان في الوقت في الفترة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن بداهة اعتبارها شركة فعلية وتكون

== موسوعة الشركات التجارية ==

العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعي للبطلان منتفية للبطلان منتفية في هذه الحالة.

(الطعن رقم ٠٢١٩ لسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٨٢)

٤١٠ - لما كان القانون المدني القائم قد أوجب في المادة ٥٠٧ منه أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً وأصبح بذلك عقد الشركة عقداً شكلياً فإنه لا يقبل في إثباته بين طرفيه غير الكتابة ولا يجوز لهما الإتفاق على إثباته بغير هذا الطريق.

النعي على الحكم أنه خالف المادة ٤٦ من قانون التجارة التي توجب إثبات شركات التضامن بالكتابة ، إذ قضى بإعتبار المطعون عليه الأول شريكاً مستتراً في شركة تضامن مع خلو عقد الشركة الأخير من النص على أنه شريك فيها ، إذ ورد فيه أن مدير لها بمرتب ثابت وذلك اعتماداً على تفسير عقود الشركة السابقة على العقد الأخير تفسيراً يخالف ظاهر نصوصها - هذا النعي مردود بأن الحكم لم يخطئ في القانون ، إذ استخلص استخلاصاً سائغاً من عبارات وردت في عقود الشركة السابقة الموقع عليها من الطاعن أن المطعون عليه الأول هو شريك فيها وله النصيب الأوفر من أرباحها ، وأن عقد الشركة الأخير لم يغير شيئاً من هذه الحقيقة رغم محاولة المتعاقدين فيه إخفاء صفة المطعون عليه الأول كشريك بغية التخلص من مطارده دائنيه.

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ١٩ ق، جلسة ٢٩/٣/١٩٥)

٤١١- إن شركة التضامن ليست من العقود الشكلية حتى يصح القول ببطلانها إذا لم يحرر عقدها بالكتابة، وإنما هي من التعهدات التي لا يجوز إثباتها إلا بالكفاية. لأن المادة ٤٦ من قانون التجارة لم تنص على وجوب الكتابة إلا لبيان الدليل الذي يقبل في إثبات وجود شركة التضامن، كما هي الحال بالنسبة للمادة ٢١٥ من القانون المدني حين نصت على وجوب الإثبات بالكتابة إذا زادت قيمة التعهد على ألف قرش. ولما كان مبدأ الثبوت بالكتابة يقوم في التعهدات المدنية، على وجه العموم، مقام الإثبات بالكتابة إذا كلمته الشهود والقرائن، فمن باب أولى تكون الحال في شركة التضامن بإعتبارها من المسائل التجارية، والقاعدة في المسائل التجارية أنه يجوز فيها على وجه العموم الإثبات بغير الكتابة

(الطعن رقم ٠٢٥٧ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥٢)

٤١٢- إذا كان الطاعن بإعتباره شريكاً في شركة التضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديونها بالتضامن مع بقية الشركاء عملاء بالمادة ٢٢ من قانون التجارة، فإنه بموجب عقد فتح الاعتماد الرسمي المضمون برهن عقاري - والمبرم بين الشركة المطعون عليها بإعتبارها مرتبهة وبين الطاعن بصفته الشخصية بإعتباره كفيلاً متضامناً و راهناً، وبين شركة التضامن - سائلة الذكر - والمنفذ بمقتضاه إنما يجمع بين صفة المدين بإعتباره شريكا متضامناً في شركة التضامن الممثلة في العقد، وبين صفة الكفيل المتضامن

== موسوعة الشركات التجارية ==

باعتباره راعياً حتى ولو كان الدين محل التنفيذ ثابتاً في ذمة شركة التضامن وحدها.

(الطعن رقم ٠٢٦٧ لسنة ٣٤ مكتب فنى صفحة رقم ٦٩١)

٤١٣- نص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ على فرض ضريبة الأرباح التجارية و الصناعية في شركات التضامن على كل شريك شخصياً عن حصة في أرباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة مما مقتضاه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول والمسئول شخصياً عن الضريبة ، ويكون له أسوة بالمول الفرد أن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينوبه في ذلك من الشركاء أو الغير .

(الطعن رقم ٠٠٢٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٣٦)

٤١٤- مركز المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بالأسهم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو سواء بسواء مركز التجارة الفرد صاحب المنشأة الذي لا يفرض له القانون عند احتساب الضريبة على أرباحه أجراً مقابل إدارته إياها ، ولا فرق بين الاثنين وحقيقة الأمر في عمل مدير الشركة أنه يعتبر من ضمن حصته في رأس المال ، فما يأخذه في مقابل عمله هذا يكون بسحب الأصل حصة في الربح مستحقة لشريك لا أجراً مستحقاً لأجير . وبالتالي وبقدر ما تتسع له أرباح الشركة

يكون مرتبة خاضعاً للضريبة على الأرباح التجارية طبقاً للمادتين ٣٠ ، ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

(الطعن رقم ٤٣٨ ، لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٦٠٦)

٤١٥- جرى قضاء هذه المحكمة على أن شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع حتماً شهر إفلاس الشركاء فيها بغير حاجة إلى الحكم على كل شريك بصفته الشخصية ، وأن التعرف على نية المشاركة في نشاط ذي تبعه هو ما يتعلق بقرينة الواقعة في الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استدل على كون الطاعن شريكاً في شركة بقول إنه " قد وقع على مستندات أذنيه وعقود ومستندات بالشركة ، الأمر الذي ترى معه المحكمة أنه شريك فيها ، ولا يغير من هذا النظر خلو عقد الشركة من النص على أنه شريك فيها أو كونه يشغل وظيفة عامة ، فإن ذلك لا يحول دون إعتباره شريكاً مستتراً فيها ، ومن ثم فلا يسوغ أن يحتج قبل دائني الشركة بأنه ليس شريكاً ، وطالما قد ثبت أن الشركة قد توقفت عن سداد ديونها التجارية وأشهر إفلاسها ، فإن ذلك يستتبع إشهار إفلاس جميع الشركاء فيها .. " وكانت هذه الأسباب مستمدة من أوراق الدعوى ومستنداتها ، وتكفي لحمل النتيجة التي إنتهى إليها الحكم ، فإن النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٤٥٤ ، لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٤٠٤)

٤١٦- وصف التاجر بصدق على الشريك المتضامن في الشركة التي تزول التجارة على سبيل الاحتراف ، ولا يحول دون إعتباره تاجراً أن يكون موظفاً ممن تحظر القوانين واللوائح عليهم الإشغال بالتجارة.

الحكم على الدين بأنه معدوم أو غير معدوم هو مما يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع ، إلا أن لمحكمة النقض أن تتدخل إذا كانت الأسباب التي أعتمد عليها القاضي في حكمة تنطوي على مخالفة للقانون أو لا يكون من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها. فإذا كان ما أستند إليه الحكم المطعون فيه في نفي صفة الانعدام عن الديون التي إعتبرها الخبير والحكم الابتدائي معدومة هو القول بأن من العسير وضع ضابط أو مقياس للتفرقة بين الديون المعدومة وغير المعدومة فإن ذلك ينطوي على مخالفة للقانون. لأن هذه التفرقة واجبة على ما أجمع عليه الفقه والقضاء وهي ليست كما قال الحكم متعذرة أو عسيرة لأن هناك من الأسباب ما يجعل الدين محقق الانعدام ك وفاة المدين دون أن يترك تركه يمكن الرجوع عليها بالدين أو إفلاسه مع عدم وجود مال له يكفي لسداد الدين أو إنقضاء الدين بالتقادم أو هلاك أموال الدين المكونة للضمان العام للدائنين ، ففي هذه الأحوال وأمثالها التي يفقد فيها الأمل في تحصيل الدين يعتبر هذا الدين معدوماً. أما في قراره الحكم تبريراً لرأية في تعذر إجراء التفرقة بين الديون المعدومة وغير المعدومة من إنه قد تطرأ ظروف مالية تنقل المدين من العسر إلى اليسر فإنه تقرير محمول على مجرد افتراض إحتمالي لا يجوز بناء حكم عليه ، هذا إلى أن الإحتمال الذي افتراض إحتمالي لا يجوز بناء حكم عليه ، هذا إلى إن

موسوعة الشركات التجارية

الإحتمال الذي أفترض الحكم حدوثه منتف في الأحوال المتقدم ذكرها والتي سلم الحكم بتوافر أولها في الدعوى.

(الطعن رقم ٣٩٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١ س ١٥ ص ١٢٣٧)

٤١٧- تقضى أصول علم المحاسبة بأن الديون المعدومة وهي التي فقد الأمل في تحصيلها تعتبر بمثابة خسارة على المنشأة يجب خصمها من حساب الأرباح والخسائر في ميزانية السنة التي يتحقق فيها انعدامها لأن الميزانية يجب أن تمثل المركز الحقيقي للمنشأة مما يقتضى ألا تظهر الديون التي لها في الأصول إلا بقيمتها الفعلية.

(الطعن رقم ٣٩٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١ س ١٥ ص ١٢٣٧)

٤١٨- لمحكمة الموضوع الحق في تقدير أرباح الشركة ومدة هذه الأرباح تقديراً يستند إلى ما قام لديها من أدلة وقرائن مبررة ولا يتعارض مع قيام الشركة مدة أطول لأن كلا الأمرين مختلفان عن بعضهما تمام الاختلاف إذ أن قيام الشركة لا يستتبع أن تكون قد حققت أرباحاً باستمرار مدة قيامها.

(الطعن رقم ٣٥٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٥ س ٨ ص ٨٧٨)

٤١٩- إذا رفع أحد الشريكين دعوى مطالباً بنصيبه في أرباح الشركة وعرض إنهاء للنزاع أن يدفع إليه شريكه مبلغاً معيناً كتقدير جزافي لأرباحه وقيد هذا الإيجاب يكون قد سقط لتخلف شرطه والغرض منه ورفض قبوله فإذا كان الحكم رغم ذلك قد أخذ بهذا الإيجاب الساقط وقيد به الموجب فإن الحكم يكون قد اعتمد في قضائه.

(الطعن رقم ٣٥٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٥ س ٨ ص ٨٧٨)

== موسوعة الشركات التجارية ==

٤٢٠ - يشترط لقيام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذي تبعة وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معاً ومن ثم فإن فيصل التفرقة بين الشركة والقرض هو ما انتواه المتعاقدان وتوافر نية المشاركة وعدم توافرها ليهما. وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب سائغة. وإذا أستند الحكم المطعون فيه في نفي نية المشاركة لدى العاقدين وإعتبار العقد المبرم بينهما عقد قرض وليس شركة ، إلى ما تضمنته بنود هذا العقد من اشتراط المطعون ضده الحصول في نهاية مدة العقد على ما دفعة لتمويل العمليات التي يقوم بها الطاعن كاملاً مهما كانت نتيجة هذه العمليات وعدم تحميله شيئاً من الإلتزامات التي تترتب عليها في ذمة الطاعن للغير وإشتراطه أيضاً أن يقدم له الطاعن شهرياً قدراً معيناً من المبلغ المدفوع ، وكان مؤدى كل ذلك نفي قيام نية المشاركة وتكييف العقد بأنه قرض ، ذلك أن المبلغ الواجب دفعه شهرياً مهما كانت نتيجة العمليات التي يجريها الطاعن من ربح أو خسارة وإن وصف في العقد بأنه من أرباح الشركة لا يمكن أن تكون حقيقة كذلك إذ الربح لا يكون مؤكداً ولا معروفاً مقداره سلقاً وإنما هذا المبلغ هو فائدة مستورة في صورة ربح ، فإن النعي على الحكم الخطأ في تكييف العقد يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٠٠٦٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٣٣١)

٤٢١- يشترط لقيام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذي تبعة وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معاً. وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب مسوغة.

(الطعن رقم ٠٣٥٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٥٨٨)

٤٢٢- محل أعمال المادة ٥١٤ المدني التي تقضى بأنه يقتصر عقد الشركة على تعيين نصيب الشركاء في الربح كان هذا النصيب هو المعتبر في الخسارة عند قيام الشركة بتوافر أركانها ومنها نية المشاركة أما إذا أنتفت هذه النية باتجاه الشريك إلى عدم المساهمة في تحمل مخاطر الشركة وإلى المشاركة في الربح دون الخسارة فإنه لا محل لأعمال حكم تلك المادة.

(الطعن رقم ٠٣٥٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٥٨٨)

٤٢٣- يشترط لقيام الشركة أن يوجد لدى الشركة نية المشاركة في نشاط ذي تبعية وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معاً ، وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع و لا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب تسوغة

(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ١٩٧٨/٣/٢٣)

٤٢٤- ومفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٥٠٧ من القانون المدني سالف الذكر أن الكتابة ركن من أركان عقد الشركة. فهي ليست لازمة فحسب للإثبات بل هي ضرورية لإنعقاد الشركة والحكمة في اشتراط الكتابة كركن

== موسوعة الشركات التجارية ==

في عقد الشركة - وفقاً للرأي الراجح في الفقه - أن عقد الشركة هو السند المنشئ للشخصية المعنوية ولذا يجب أن يكون هذا السند مكتوباً واستدلوا على ذلك بأن القانون لا يستلزم عقد شركة المحاصر^(١).

ولم يشترط أن تكون الكتابة عرفية أو رسمية فللشركاء الخيار في تحديد شكل الكتابة الذي يتخذه العقد.

ولم يحدد القانون البيانات التي يجب أن يشتمل عليها عقد الشركة. إلا أن العمل جرى على إدراج البيانات الجوهرية بالعقد كنوع الشركة ومدتها وغرضها وأسماء الشركاء ورأس المال ونوع حصة كل شريك ومقدراها وإسم الشركة ومركز إدارتها وقواعد توزيع الأرباح والخسائر وأسماء المديرين وسلطاتهم.

وكما يجب كتابة عقد الشركة فإنه وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٥٠٧ من القانون المدني يجب كتابة كل ما يدخل على عقد الشركة من تعديلات وإلا اعتبرت باطلة.

(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٥٢)

(1) أكنم الخولى - رقم ٣٨٢ ، محمود سيمر الشبرقلوي - بند ٢٣١ ص ٢٣٠.

المبحث الثالث نشاط شركة التضامن

٤٢٥ - تقديم

نتناول نشاط الشركة بعد تكوينها من ثلاثة وجوه:-

الأول: يتعلق بإدارة الشركة.

الثاني : يتعلق بتوزيع الأرباح والخسائر.

الثالث: كيفية تعديل عقد الشركة.

المطلب الأول

إدارة شركة التضامن

لم تتضمن المجموعة التجارية نصاً واحداً بشأن إدارة شركة التضامن مفترضة بذلك أن الشركاء يتفقون في العقد التأسيسي للشركة أو في إتفاق لاحق على العقد على قواعد إدارة الشركة ، فإذا لم يتفق الشركاء على قواعد تنظيم إدارة الشركة أو جاء إتفاقهم ناقصاً فإنه يجب إعمال الأحكام الواردة بالتقنين المدني بشأن إدارة الشركة (المواد من ٥١٦ - ٥٢٠) .

وسوف نبحث في هذا المطلب إدارة شركة التضامن من عدة وجوه هي:-

١- تعيين المدير .

٢- عزل المدير .

٣- سلطة المدير .

٤- مسئولية المدير .

٤٢٦- تعيين المدير .

يقصد بالمدير الشخص الطبيعي الذي يقوم بتمثيل الشركة بوصفه شخصاً اعتبارياً في مواجهة الغير وذلك للقيام بالتصرفات القانونية التي تدخل في حدود الغرض من تكوينها^(١)

(١) د. محمد بهجت قايد - المرجع السابق - رقم ١٨٠ - ص ١٤٧ - إلا أن المدير قد يكون شخصاً مغنياً كما لو عهد بإدارة الشركة إلى شركة أخرى.

موسوعة الشركات التجارية

وقد يتولى إدارة الشركة أحد الشركاء إذ أن الغالب أن يكون المدير شريكاً بل ويكون عادة أهم الشركاء وأكثرهم ملاءة وإقتداراً وجلباً للإئتمان ، وقد يكون شخصاً أجنبياً عن الشركة وليس شريكاً فيها . .

وقد يتم تعيين المدير في العقد التأسيسي للشركة أو في تعديل لاحق^(١) ويسمى المدير عندئذ بالمدير الإتفاقي ، وقد يتم تعيينه بمقتضى عقد مستقل عن عقد الشركة ويسمى المدير عندئذ بالمدير غير الإتفاقي . ومتى تم تعيين المدير - بأي طريق كان - فإنه يتمتع على بقية الشركاء التدخل في الإدارة وإن كان يجوز لهم الإطلاع بأنفسهم على دفاتر الشركة ومستنداتها (مادة ٥١٩ مدني) .

فإذا لم يتم تعيين مدير للشركة ، فإنه يتعين في هذه الحالة إعمال حكم المادة ٥٢٠ من القانون المدني حيث يعتبر كل شريك مفوضاً من باقي الشركاء في إدارة الشركة ، على أن يكون لهؤلاء أو لأي منهم حق الاعتراض على أي عمل قبل تمامه ، ولأغلبية الشركاء الحق في رفض هذا الاعتراض وإقرار العمل .

٤٢٧- عزل المدير

نفرق في هذا الصدد بين :-

- ١- المدير الإتفاقي الشريك.
- ٢- المدير الإتفاقي غير الشريك.
- ٣- المدير غير الإتفاقي (أو المدير الوكيل).

(١) د. محمود سمير الشرقاوي - المرجع السابق - بند ٢٧٩.

٤٢٨ - المدير الإتفاقي الشريك (النظامي)

المدير الإتفاقي الشريك هو المدير الذي يتم تعيينه من الشركاء بمقتضي نص خاص في عقد الشركة ، وهو يسمى بالمدير النظامي بإعتبار أنه جزء من نظام الشركة .

والمدير النظامي لا يجوز عزله إلا برضاء جميع الشركاء بما فيهم المدير نفسه ما لم يتضمن عقد الشركة نصا يجيز عزله من الإدارة إذا توافرت أغلبية معينة (١)

ومع ذلك يجوز للشركاء - إذا وجدوا مسوغ قانوني للعزل كالغش أو خيانة الأمانة - اللجوء إلى المحكمة المختصة بطلب عزل المدير من الشركة ، وللمحكمة سلطه تقدير هذا المسوغ وما إذا كان يصلح مبرراً لعزل المدير النظامي من عدمه ، فإذا قضت المحكمة بعزل المدير النظامي لوجود مسوغ قانوني إمتنع عليه الرجوع على الشركة بالتعويض عن عزله (٢)

وتخضع إستقالة المدير الإتفاقي الشريك لنفس القيود المتعلقة بعزله من الإدارة فانه لا يجوز له أن يعتزل الإدارة إلا برضاء جميع الشركاء أو لمبرر معقول تقدره المحكمة كالمرض الشديد أو العجز عن العمل .

ويترتب على عزل الشريك النظامي أو إستقالته حل الشركة وإنقضاءها ما لم يوجد إتفاق على خلاف ذلك .

(١) مثل هذه الشروط الإتفاقية يعبرها القضاء صحيحة ومنتجة لآثارها - انظر إستئناف مصر ٢٣ ابريل ١٩٣١ ، المحاماة السنة ١٢ - ص ٤٣٧ - انظر أيضاً د. أبو زيد رضوان ص ١٤٠ الحاشية.

(٢) انظر أبو زيد رضوان نفس الموضع ص ١٤١.

٤٢٩ - المدير الإتفاقي غير الشريك

المدير الإتفاقي غير الشريك هو مدير من غير الشركاء يتم تعيينه في العقد التأسيسي للشركة بموافقة جميع الشركاء .

والمدير الإتفاقي غير الشريك يعتبر وكيلًا وبالتالي يجوز عزله دائما طبقا للقواعد العامة في الوكالة بإجماع الشركاء علي ذلك ما لم يكن تعيينه قد تم بأغلبية معينة فانه يجب توافر ذات الأغلبية لعزله ، كذلك يجوز لأحد الشركاء منفردا أن يطلب من القضاء عزل المدير الإتفاقي غير الشريك إذا وجد مسوغ قانوني للعزل .

كذلك يجوز للمدير الإتفاقي غير الشريك أن يعتزل الإدارة بالإستقالة في وقت مناسب وبعذر مقبول .

وسواء تم عزل المدير غير الشريك من الشركة أو إستقال فان عزله أو إستقالته لا يؤثر علي حياة الشركة .

٤٣٠ - المدير غير الإتفاقي (المدير الوكيل)

وهو المدير الذي يتم تعيينه بموجب عقد إتفاق مستقل عن العقد التأسيسي للشركة سواء كان من الشركاء أو من الغير .

والمدير غير الإتفاقي - شأنه شأن المدير الإتفاقي غير الشريك - يعتبر وكيلًا عاديا وبالتالي يجوز دائما عزله طبقا للقواعد العامة في الوكالة بإجماع الشركاء علي ذلك ، إلا إذا كان تعيينه قد منفردا أن يطلب من القضاء عزله إذا وجد مسوغ قانوني للعزل .

== موسوعة الشركات التجارية ==

وللمدير غير الإتفاقي (المدير الوكيل) أن يعتزل الإدارة بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وبعذر مقبول (ماده ٧١٦ مدني) .

وسواء تم عزل المدير غير الإتفاقي أو إعتزل هو الإدارة ، فان عزله أو إستقالته لا يترتب عليه حل الشركة .

٤٣١ - سلطات المدير

غالبا ما تتحدد سلطات المدير بالعقد التأسيسي للشركة أو بإتفاق لاحق علي العقد فيبين فيه الأعمال والتصرفات التي يستطيع القيام بها بإرادته المنفردة ، والأعمال والتصرفات التي ينبغي عليه أخذ رأي الشركاء فيها قبل القيام بها ، وكذا الأعمال والتصرفات التي يحظر عليه القيام بها .

ويتعين علي المدير أن يباشر سلطاته في إطار الحدود المرسومة بعقد الشركة ^(١) ، فإذا سكت العقد التأسيسي للشركة عن تحديد سلطات المدير ولم يتضمن الإتفاق اللاحق علي العقد والذي بموجبه تم تعيين المدير سلطات المدير، تعين إعتبار غرض الشركة بمثابة الدائرة التي يمكن للمدير أن يتحرك فيها ومن خلالها ^(٢) ويعنى ذلك ضرورة أن يستهدف المدير من الأعمال التي يأتيها تحقيق غرض الشركة . ويكون له - متى إلتزم بذلك - حق مباشرة الأعمال القانونية تستوي في ذلك أعمال الإدارة أو أعمال التصرف (ماده ٥١٦ مدني) .

(1) د. رفعت فخري ، د. محمد فريد العريني - ص ٢٢٧ .

(2) انظر في هذا المعنى - مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني ج - ٤ - ص ٢٣٨ وما بعدها

- أيضاً د. أبو زيد رضوان - رقم ١٠٤ .

موسوعة الشركات التجارية

فيكون له - في سبيل تحقيق غرض الشركة - أن يستأجر الأماكن اللازمة لنشاط الشركة ، ويستخدم العمال ويفصلهم ويؤمن علي أموال الشركة ، وله أن يشتري البضائع والمهمات ويبيعها ويوقع علي الأوراق التجارية ويظهرها ويقترض في الحدود اللازمة لتصريف شئون الشركة ^(١) وتمثيل الشركة أمام القضاء ^(٢) ويطالب الشركاء بتقديم حصصهم في رأس المال ، ويتصلح ويعقد تحكيميا في المنازعات المتعلقة بالأعمال التي تدخل ضمن حدود سلطة ^(٣)

ويمتتع علي المدير القيام بالأعمال التي تتجاوز غرض الشركة ، فليس له أن يبيع عقارات الشركة أو أن يرهنها أو يقترض مبالغ كبيرة من أجل توسيع الإستغلال إلا بإذن خاص من الشركاء ^(٤) ولا يجوز له بيع محلاً تجارياً للشركة أو حتى يغير في طبيعته ، ويحظر عليه التبرع من أموال الشركة فيما عدا التبرعات التي تجري بها العادة ، ولا يجوز له إبراء مدين الشركة من الدين أو جزء منه لأنه عمل تبرعي محض ، ولا يجوز له أن يباشر تجارة مماثلة للتجارة التي تباشرها الشركة ^(٥)

(١) إستئناف القاهرة ١٤ مارس ١٩٦١ محاماة ٤٢ - ٧٠٩ - أيضاً د. مصطفى كمال طه رقم ٨٤.

(٢) كرفع الدعوى باسم الشركة أو للدفاع عن مصالحها في حالة رفع الدعوى عليها، كما يدخل في سلطته إيداع الميزانية لدى المحكمة في حالة توقف الشركة عن دفع ديونها - انظر نقض مسدني ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٤ مجلة الشركات ١٩٠٤ - ٢٢٤ - أيضاً د. أبو زيد رضوان بند ١٠٤ الحاشية.

(٣) إستئناف القاهرة ٢١ مايو ١٩٥٣ مجلة التشريع والقضاء ٧ - ٢ - أيضاً د. مصطفى كمال طه - للموضوع السابق.

(٤) على أنه إذ تألقت شركة لشراء العقارات وبيعها (وهي شركة مدنية) جاز للمدير وحده أن يقوم بشراء العقارات وبيعها لأن القيام بهذه العمليات يعد في هذه الحالة تحقيقاً لغرض الشركة.

(٥) د. مصطفى كمال طه - الموضوع السابق.

موسوعة الشركات التجارية

كذلك لا يجوز للمدير أن يتعاقد مع نفسه بإسم الشركة دون إذن من الشركاء (مادة ١٠٨ مدني) كان يشتري لنفسه ما تبيعه الشركة لتعارض مصالحته الشخصية مع مصلحة الشركة ولا يستثنى من هذا الحكم إلا الأحوال التي يقضي فيها القانون أو قواعد التجارة بجواز هذا التعاقد ، كذلك لا يجوز للمدير أن ينيب عنه غيره في القيام بكل أعمال الشركة وإنما يجوز له أن ينيب عنه غيره في القيام بعمل معين علي أن يكون مسئولا أمام الشركاء عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه شخصيا ويكون المدير ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية (مادة ٧٠٨ مدني)

سلطات المديرين عند تعددهم :-

إذا أسندت إدارة الشركة إلي أكثر من مدير ، فهل تناط إدارة الشركة إلي كل مدير منهم منفردا أم تناط إدارة الشركة إلي كل مدير بالإشتراك مع باقي المديرين ؟

غالبا ما ينظم العقد التأسيسي للشركة أو إتفاق لاحق سلطه كل مدير في حاله تعدد المديرين ، ولكن قد يحدث ألا يتضمن العقد التأسيسي للشركة أو الإتفاق اللاحق تنظيما لسلطه وإختصاص كل مدير في حالة تعدد المديرين فتثور التساؤلات عن كيفية إدارة الشركة وسلطات كل مدير وحدودها وعلي كل وسواء نظم العقد التأسيسي لشركة التضامن أو الإتفاق اللاحق سلطه وإختصاص كل مدير في حاله تعددهم - أو سكت عن تنظيمها فان سلطات كل مدير وحدودها لا تخرج عن واحد من فروض ثلاثة :

موسوعة الشركات التجارية

الفرض الأول : أن يتضمن العقد التأسيسي للشركة أو الإتفاق اللاحق تحديدا لإختصاص وسلطات كل مدير ، كان يجعل أحدهم مديرا للمبيعات وآخر مديرا لشئون العاملين ، وثالث مديرا للمشتريات

وفي هذا الفرض يتعين علي كل مدير أن يلتزم بحدود سلطاته وإختصاصاته ولا يحق له أن يتعدى علي إختصاصات غيره من المديرين ^(١) كما لا يجوز للمديرين الإعتراض علي الأعمال التي يقوم بها أحدهم ما دامت تدخل في حدود إختصاصه وسلطاته

وقد ذهب قضاء النقض إلي أن تحديد الإختصاصات في العقد التأسيسي للشركة أو الإتفاق اللاحق حتى يكون نافذا في حق الغير يجب شهره ^(٢)

الفرض الثاني :- ألا يتضمن العقد التأسيسي للشركة أو الإتفاق اللاحق تحديد لسلطات وإختصاصات كل مدير وإنما نص علي أن يعمل المديرون مجتمعين علي هيئة مجلس إدارة وأن تتخذ القرارات بالإجماع أو الأغلبية :-

(١) نقض ٢٩ مارس ١٩٥١ - المجموعة ٢ - رقم ٨٦ - ص ٤٧١ وتقرر للمحكمة أنه إذ نص في عقد الشركة على أن يكون أحد الشركاء " عملة نقدية " لا يفيد بأنه له جميع أعمال الإدارة بل هو تخصص في أحد أعمال الإدارة دون الأعمال الأخرى - راجع د. أبو زيد رضوان - رقم ١٠٧ حاشية.

(٢) نقض ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ . للموسوعة الذهبية - الإصدار للمني - ج ٦ رقم ١١٩٤ ص ٥٤٩ وجاء بالمذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني ٤ ص ٣٤٢ ما نصه : " وعلى كل من المديرين أن يقوم بواجبه داخل الحدود الموضوعة له ، وهو الذي له وحدة الحق في أن يعمل في هذه الدوائر بدون أية معارضة من جانب بقية المديرين ، وإذا عمل أحد المديرين خارج الحدود الموضوعة له كان تصرفه غير سائر على الشركة طبقاً للقواعد العامة "

موسوعة الشركات التجارية

في هذه الحالة لا يجوز علي أي مدير أن يباشر عملاً بمفرده إلا في حالة الضرورة (ماده ٢/٥١٧ مدني) ولأمر عاجل يترتب علي تنويه خسارة جسيمة لا تستطيع الشركة تعويضها كبيع بضاعة معرضة للتلف أو إتخاذ إجراء قاطع للتقادم أو تجديد رهن الشركة . ويعتبر المدير في هذه الحالة فضولياً يلزم عمله الشركة (١)

فإذا نص في العقد التأسيسي للشركة أو الإتفاق اللاحق علي إشتراط الأغلبية لإتخاذ القرار وجب إحترام ذلك (٢) وتحسب الأغلبية بعدد الأصوات بصرف النظر عن قيمة الحصص التي يملكها كل مدير في رأس مال الشركة (مادة ٥١٨ مدني) ، وذلك ما لم يتفق علي غير ذلك .

فإذا تعذر الحصول على الأغلبية المنصوص عليها بالعقد التأسيسي للشركة أو الإتفاق اللاحق لإتخاذ القرار يتعين عرض الأمر على الشركاء الذين لهم بالأغلبية المطلقة حسم الخلاف بين المديرين سواء بالموافقة على إتخاذ القرار أو بالرفض (٣)

الفرض الثالث : ألا يتضمن العقد التأسيسي للشركة أو الإتفاق اللاحق تحديد لسلطات وإختصاصات كل مدير ولا يتضمن في الوقت ذاته تنظيماً لطريقه إتخاذ القرار (الإجماع أو الأغلبية) .

(١) الوسيط في شرح القانون المدني للسنهوري - ج ٥ - بند ٢٠٧ ص ٣١٥

(٢) نقض مصري ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ - للمجموعة من ٥ رقم ١٣٠ - ص ٨٦٢ .

(٣) انظر في ذلك رأي أستاذنا الدكتور أبو زيد رضوان - بند ١٠٨ - وقد ذهب فريق من الفقه الفرنسي إلى أنه إذا تعذر الحصول على الأغلبية المنصوص عليها بصرف النظر عن القرار موضوع التصويت - ليون كان - رينو ج ٣ مكرر بند ٢٦٧ ص ٢٨٠ .

في هذه الحالة يجوز لكل مدير أن يباشر أي عمل من أعمال الإدارة دون أن يرجع إلى غيره من المديرين . ويكون لباقي المديرين حق الاعتراض على أي عمل قبل تمامه (مادة ٥٢٠ مدني) أما إذا تم العمل قبل الاعتراض فإنه يعتبر نافذ في حق الشركة ، أما إذا تم الاعتراض قبل تمام العمل وجب عرض الأمر على كل المديرين مجتمعين . ويكون لهم بالأغلبية تأييد الاعتراض أو رفضه فإذا لم يتم التوصل إلى أغلبية بتعين عرض الأمر على الشركاء الذين لهم بالأغلبية المطلقة رفض الاعتراض أو تأييده .

٤٣٢ - سلطات الشركاء غير المديرين

تنص المادة ٥١٩ من القانون المدني على أنه :- " الشركاء غير المديرين ممنوعون من الإدارة ولكن يجوز لهم أن يطلعوا بأنفسهم على دفاتر الشركة ومستنداتها ، وكل إتفاق على غير ذلك باطل " .

ومفاد نص المادة ٥١٩ من القانون المدني أنه لا يجوز للشركاء غير المديرين التدخل في إدارة الشركة لأن هذا التدخل يؤدي إلى تعطيل أعمال الشركة خاصة متى كان عدد الشركاء كبيراً ^(١)

وعلى ذلك إذا قام أحد الشركاء غير المديرين بعمل لحساب الشركة فإنه لا يلزمها ويسأل شخصياً عن نتائج هذا العمل ^(٢) إلا إذا أجازت الشركة العمل أو حققت نفعاً منه ^(١)

(١) د. محمود سمير الشرقاوي - المرجع السابق - بند ٣٨٤ - ص ٢٨٠

(٢) نقض مدني في ٢٧ يونيو ١٩٥٧ للمجموعة - السنة ٨ - ص ٦٢٥ - وقد قضت محكمة النقض بأنه :- "إن كان الحكم قد إنتهى إلى أن الشريك المتضامن قد أخطأ في الكفالة التي عقدها مع الغير بإخفائه حقيقة صفته في النيابة عن الشركة ورتب على ذلك أن هذا الغير

موسوعة الشركات التجارية

وكذلك لا يجوز للشركاء غير المديرين الاعتراض على أعمال الإدارة إلا إذا كانت تجاوزت غرض الشركة أو تخالف نظامها أو تعارض القانون^(٢) على أن للشريك غير المدير أن يطلب من المديرين حساباً عن إدارة أعمال الشركة من آن لآخر أو في أوقات دورية أو في الوقت الذي ينص عليه نظام الشركة وله في سبيل الإشتقاق من حسن الإرادة أن يطلع بنفسه على دفاتر الشركة ومستنداتها وإدارتها وكل ما يتعلق بأعمالها^(٣) وحق الاطلاع هنا من النظام العام فلا يجوز الإتفاق على حرمان الشريك غير المدير منه .

٤٣٣ - مسئولية الشركة عن أعمال المدير التعاقدية

في مجال بحث مسئولية الشركة قبل الغير عن الأعمال القانونية التي يباشرها المدير نجد أنفسنا أمام فرضين هما :-

الفرض الأول : وهو الفرض الذي يتوافر فيه شرطى مسئولية الشركة قبل الغير عن الأعمال التي يأتيها مديرها ، وهما بأن تكون الأعمال القانونية التي يأتيها مدير الشركة مما يدخل في حدود إختصاصه أو لا يتجاوز أو يتنافى وغرض الشركة وأن يوقع هذا التصرف بإسم الشركة .

قد أصابه ضرر هو حرمانه من تضامن الشركة - التي أدعى الشريك أنه يمثلها - مع المدين في الوفاء بالدين فإنه لا يؤثر في تحقق هذا للضرر القول بملاءة المدين أو الضامنين الآخرين ولا يقبل من الشريك المذكور أن يدفع مسئوليته بالقول بوجود ضمان آخرين مسئولين لأن مسئوليته مررها للخطأ التلبيس*.

(١) د. محسن شفيق - المرجع السابق - رقم ٢٣٥.

(٢) الوسيط في شرح القانون المدني السنهوري ج-٥ بند ٢٠٨ ص ٣١٧ وما بعدها.

(٣) اشتقاق مختلط ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩ - م ٥٢ - ص ٨٠ - أيضاً الأعمال التحضيرية

للقانون المدني ٤ - ص ٣٤٦.

وفى هذا الفرض تكون الأعمال التي يأتيها المدير ملزمة للشركة ^(١)
الفرض الثاني : هو الفرض الذي يتخلف فيه أحد شرطى انعقاد مسئولية
الشركة عن الأعمال القانونية التي يباشرها مديرها :-

وفى هذا الفرض فالشركة غير ملزمة بالأعمال التي يأتيها مديرها .
وعلى ذلك إذا كانت الأعمال التي باشرها المدير مع الغير كانت بإسم
الشركة ولكن جاوز فيها حدود سلطاته كأن باع عقاراً من عقارات الشركة
وهو ممنوع من ذلك بنص في العقد التأسيسي للشركة ، فإن تصرفه لا يلزم
الشركة ويكون للغير الذي تعامل من الرجوع على المدير بشرط أن تكون
القيود الواردة على سلطة المدير شهره ، فإذا لم تكن مشهرة فإن الأعمال التي
يأتيها المدير تكون ملزمة للشركة .

أما إذا أبرم مدير الشركة عقداً مع الغير لحسابه الخاص ولكنه وقع على
هذا العقد بإسم الشركة فهنا نفرق بين فرضين :-

الفرض الأول: إذا كان الغير حسن النية ، أي كان لا يعلم أن المدير يتعاقد
لحسابه الخاص في هذه الفرض يكون التصرف الذي أبرمه المدير ملزماً
للشركة ، ولا يكون للشركة

في هذا الفرض إلا الرجوع على المدير لتسأله مدنياً وجنائياً إذا توافرت
في الفعل عناصر جريمة خيانة الأمانة ^(١)

(١) انظر محكمة استئناف القاهرة - جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وقد قضت بأنه :- " من
المسلم به أن الشركة قد تنقيد بالالتزام مديرها مع الغير إذا أساء السلطة الممنوحة له منها
إذا كان المظهر الخارجي من هذا الإلتزام قد طابق حدود سلطته في ظاهرها ولم يترتب
عليه أي خروج واضح على تكل السلطة.

الفرض الثاني : إذا كان الغير سيئ النية ، أي كان يعلم أن المدير يتعاقد لحسابه الخاص ، بإسم الشركة

في هذا الفرض لا يكون تصرف المدير ملزماً للشركة ^(٢) ولا يملك هذا الغير سوى الرجوع على المدير شخصياً وعلى الشركة إثبات سوء نية المتعاقد مع المدير لأن الأصل في الأشخاص هو حسن النية وعلى من يدعى خلاف الأصل إثبات ما يدعيه . ^(٣)

٤٣٤ - مسئولية الشركة عن أعمال المدير غير التعاقدية

لا تقتصر مسئولية الشركة على العقود والتصرفات التي يبرمها المدير فحسب ، وإنما تمتد المسئولية لتشمل كافة الأعمال غير المشروعة التي تصدر عن المدير أثناء إدارته وتلحق ضرراً بالغير ^(٤)

ومسئولية الشركة هنا لا تعد من قبيل مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة ^(٥) لأن المدير لا يعد تابعاً للشركة وإنما تعتبر مسئولية الشركة مسئولية أساسها الخطأ .

(١) د. محمود سمير الشرقاوي - المرجع السابق - بند ٢٨٥ - ص ٢٨٢ ، د. محسن شفيق رقم ٣٣٢ .

(٢) إستئناف مختلط في ١٧ مارس ١٩٢٥ Bull - ٣٧ - ٢٨٠ .

(٣) د. محمود سمير الشرقاوي - الموضوع السابق .

(٤) د. محمد بهجت قايد رقم ١٨٩ .

(٥) د. سمير الشرقاوي - المرجع السابق - عكس ذلك د. محسن شفيق رقم ٢٣٣ حيث يرى أن مسئولية الشركة عن التعويض تقوم على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة - عكس ذلك أيضاً د. مصطفى كمال طه رقم ٨٩ حيث يرى أنه إذا ارتكب المدير عمل

هذا عن المسؤولية المدنية أما المسؤولية الجنائية فلا تسأل الشركة جنائياً عن الأعمال الغير المشروعة التي يأتيها بمناسبة مباشرة أعمال الإدارة كارتكابه تزوير في محرر أو الإصابة الخطأ أو إغتصاب علامة تجارية لمخالفة ذلك لمبدأ شخصية العقوبة .

٤٣٥ - مسؤولية المدير قبل الشركة

لما كان المدير يتقاضى أجراً نظير إدارته غالباً ما يكون مرتب ثابت فضلاً عن نصيبه في الأرباح فإن حكمه يكون حكم الوكيل بأجر ويترتب على ذلك نتائج من أهمها :-

- ١- أن المدير يجب أن يبذل في إدارة الشركة عناية الرجل المعتاد (مادة ٢/٥٢١ مدني) ^(١)
- ٢- أن المدير يكون مسؤولاً قبل الشركة عن أخطائه ولو كانت يسيره .
كان يسمى استعمال عنوان الشركة .
- ٣- يلتزم الوكيل بأن يقدم للشركة حساباً مؤيداً بالمستندات عن إدارته حتى يتسنى لهم مباشرة حقهم في الرقابة والإشراف على أعماله . (مادة ٥١٩ مدني) .

مناخسة غير مشروعة أو غشاً مالياً كانت الشركة مسؤولة مسؤولية تقصيرية عن تعويض هذا الضرر على أساس قواعد مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه.

(١) وما يأخذه الشريك المتضامن مقابل إدارته يكون حصر في الربح يستحقه الشريك لا أجراً مستحقاً الأجير وبالتالي يكون مرتبة خاضعاً للضريبة على الأرباح التجارية - انظر نقض مدني ١٣ مايو ١٩٧٦ مجموعة أحكام للنقض س ٢٧ ص ١٠٩٨ .

== موسوعة الشركات التجارية ==

- ٤- في حالة تعدد المديرين يكونوا جميعاً مسئولين بالتضامن عن أخطائهم المشتركة كما هو الحال بالنسبة للوكلاء عند تعددهم (مادة ١/٧٠٧ مدني) .
- ٥- يسأل المدير قبل الشركة عن الأخطاء التي يرتكبها نائبه في تنفيذ أعمال الإدارة (مادة ١/٧٠٨ مدني) .
- ٦- إذا أخذ المدير الشريك أو إحتجز مبلغاً من مال الشركة لزمته فوائده من يوم أخذه أو إحتجازه بغير حاجة إلى مطالبة قضائية أو إذار وذلك دون إخلال بما قد يستحق للشركة من تعويض تكميلي عند الاقتضاء (مادة ١/٥٢٢ مدني) .
- ٧- إذا أمد المدير الشريك الشركة من ماله أو أنفق في مصلحتها شيئاً من المصروفات النافعة عن حسن نية وتبصر وجب له على الشركة فوائد هذه المبالغ من يوم دفعها (مادة ٢/٥٢٢ مدني) .
- ٨- يعتبر المدير أميناً على أموال الشركة فإذا بددها أو إختلسها كان مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة عملاً بنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .^(١)

(١) نقض جنائي ٧ نوفمبر ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض ١١ - ٧٦٤.

أحكام النقص

٤٣٦- الشريك الذي يدير شئون الشركة شأنه هو شأن الوكيل عليه أن يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات عما تناولته الوكالة ، وقيام كل شريك بإدارة بعض شئون الشركة لا يحول دون حق كل منهما في مطالبة الآخر بتقديم حساب عما أداره ، وإن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن والمطعون عليه كانا شريكين في استئجار أطيان من الغير وكان كل منهما يتولى بعض شئون الإدارة وأقام الطاعن دعوى على المطعون عليه يطلب إلزامه بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عن إدارته للأطيان ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى قد أقام قضاءه على ما أورده في عبارة مجملة ودون بيان سند ما قرره من أن الطاعن كان يؤجر جزءاً من الأطيان المشتركة ، وهو أمر أن صح لا يحول قانوناً دون إلزام المطعون عليه بتقديم حساب عما عسى أن يكون قد أداره ، فإنه يكون قد شابه قصور مبطل له.

(رقم الطعن ٦٩ لسنة ١٩ ق، جلسة ١٩٥١/٦/٧)

٤٣٧- الشرط الوارد في عقد الشركة المكتوب بعدم إنفراد مديرها بالعمل لا يجوز تعديله إلا بالكتابة ، و لا يعول على إدعاء هذا المدير بأنه قد أنفرد بالعمل بإذن شفوي من أحد شركائه المتضامنين.

(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٢ ق، جلسة ١٩٥٦/٤/٥)

٤٣٨- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن للشركة وجود مستقل عن الشركاء فيها ، فتخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح

== موسوعة الشركات التجارية ==

مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حصة في نسبة من الأرباح أو نصيب في رأس مال الشركة عند التصفية ، فإنه يجوز لدائن الشريك أن ينفذه على الأرباح التي يستحقها الشريك ، وبالتالي يجوز أن يضمن مدير الشركة أن يسدد ديناً في ذمة أحد الشركاء مما يستحقه قبل الشركة من أرباح دون أن يمس هذا الإلتزام مال الشركة المستقل مما لا يعتبر تبرعاً ، وإنما عملاً من أعمال الإدارة شأنه شأن أداء حصة كل شريك في الأرباح.

(الطعن رقم ٠٠٠٦ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٧١)

٤٣٩- مؤدى نص المادة ٥١٧/١ من القانون المدني أن الأصل أنه إذا تعدد مدير والشركة ولم ينص نظامها على تحديد إختصاص كل منهم ، ولم ينص في الوقت ذاته على أن تكون القرارات بإجماع المديرين أو بأغليبيتهم ، كان لكل واحد منهم حق إدارة الشركة منفرداً ، والقيام بجميع الإدارة

(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٦ ق، جلسة ١٥/١/١٩٨٠)

٤٤٠- الشريك في شركة التضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء عملاً بنص المادة ٢٢ من قانون التجارة لو كان الدين محل المطالبة ثابتاً في ذمة الشركة وحدها ، ودون نظر لنصيب الشريك في رأس مال الشركة إذا أن مسئولية بلا حدود.

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٧ ق، جلسة ٢٦/٣/١٩٨١)

٤٤١- إذا كان مورث المطعون ضدهم - على ما هو ثابت في الدعوى - شريكاً متضامناً في الشركة... ومديراً لها مقابل نسبة محددة من صافي الأرباح ، وكانت علاقة المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن ليست -وعلى ما أستقر قضاء هذه المحكمة - علاقة عمل وإنما هي علاقة شركة

موسوعة الشركات التجارية

وما يحصل عليه من الشركة مقابل إدارته لها هو في حقيقته حصة من الربح وليس أجراً ، ومن ثم لا يعتبر عاملاً لديها ولا يكون خاضعاً لأحكام قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ولا يغير من هذا النظر قيام الشركة بالإشتراك في التأمين عنه لدى الهيئة الطاعنة ، ذلك لأن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية لا يعرف سوى التأمين الإجباري على العاملين الخاضعين لأحكامه وقد ناط بالطاعنة القيام بهذا التأمين الإجباري ولم يخول لها القيام بتأمين اختياري من أي نوع كان فلا يعتد بقبولها الإشتراك في التأمين عن شخص غير خاضع لأحكام هذا القانون ولا يكسبه هذا القبول أي حق في التمتع بأحكامه لأن حق المؤمن عليه في التأمين منشوءه القانون.

(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٢ ق، جلسة ١٩٨٣/٥/١٦)

٤٤٢- ليس ثمة ما يمنع من أن يكون مدير الشركة أجنبياً غير شريك فيها وغير مسئولاً عن ديونها على الإطلاق و في هذه الحالة لا يعتبر المدير تاجراً ولا يجوز إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة التي يتولى إدارتها.

(الطعن رقم ٠٠٨٣ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٦٥)

٤٤٣- الشركة على ما هي معرفة به قانوناً عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة مما يقتضى لزوماً قيام الشركة بشخصين في الأقل.

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٦ ق، جلسة ١٩٧١/٥/١٨)

٤٤٤ - إذا كان الثابت من ملخص عقد الشركة أنها شركة تضامن ، ولم ينص فيه على تعيين مدير لها ، فإن الطعن إذا ما وجه من الطاعنين " الشريكين المتضامنين " بصفتها ممثلين لهذه الشركة يكون مقبولاً ، ذلك أنه إذا لم يعين مدير لشركة التضامن ، سواء في عقد تأسيسها أو بمقتضى إتفاق لاحق ، كان لكل شريك متضامن حق إدارتها ، وتمثيلها أمام القضاء ، هذا إلى أن الطعن المرفوع منهما بهذه الصفة يكون موجهاً من الشركة بإعتبارها شركة تضامن لها شخصية مستقلة عن شخصيه مديريها ، وما دامت الشركة هي الأصلية و المقصودة بذاتها في الخصومة دون تمثيلها ، وقد ذكر إسمها المميز لها في التقرير بالطعن ، فإن الطعن على هذه الصورة يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صحيحاً ومن ثم فإنه يتعين رفض الدفع.

(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١١١٥)

٤٤٥ - يدل نص الفقرة الأولى من المادة ٥١٦ من القانون المدني على أن الشريك المدير لا يستطيع بدون رضا الشركاء وعدم وجود شرط خاص في العقد أن يأتي عملاً من شأنه إلحاق الضرر بالشركة أو يكون مخالفاً للغرض الذي أنشئت الشركة لتحقيقه وإلا فلا تلتزم الشركة بتلك التصرفات.

(الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥٦١)

٤٤٦ - شركة الأشخاص تنتهي حتماً وبحكم القانون بموت أحد الشركاء ويترتب على انتهائها لهذا السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة المبينة بعقدها ، وعند خلوها من حكم خاص تتبع الأحكام المنصوص عليها في المواد من ٥٣٣ إلى ٥٣٦ من القانون المدني ، على أنه لا يوجد ما يمنع من أن ينص في عقد الشركة على إستمرارها - في حالة موت أحد الشركاء -

موسوعة الشركات التجارية

فيما بين الباقيين منهم أو مع ورثة الشريك المتوفى ، وفى الحالة الأولى تخضع حصة الشريك المتوفى وحدة للتصفية حسب قيمتها وقت الوفاة. أما إذا كان الباقي من الشركاء واحداً ولم يكن متفقاً بعقد الشركة على إستمرارها مع ورثة الشريك المتوفى ، فإنها تنتهي حتماً وبحكم القانون و تخضع أموالها للتصفية بالطريقة المشار إليها آنفاً.

(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥١ ق ، جلسة ١٩٨٧/١/٥)

٤٤٧- إذا كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن شركة ... شركة تضامن ، وأن الطاعن وآخر هما الشريكات المتضامنين فيها ، وكان من المقرر أنه لم يعين مدير لشركة التضامن - سواء في عقد تأسيسها أو في إتفاق لاحق - كان لكل شريك متضامن حق إدارتها وتمثيلها أمام القضاء وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أن للشركة المذكورة مديراً أجنبياً عنها ، فإن الطاعن بصفته الشريك المتضامن فيها تكون له صفة في تمثيلها أمام القضاء في الدعوى المرفوعة بطلب إشهار إفلاسها ولا يغير من ذلك تعيين حارس قضائي على أموال الشركة إذا أن ذلك لا يعدو أن يكون إجراء وقتياً اقتضته ظروف الدعوى ينوب فيه الحارس عن نوى الشأن في مباشرة أعمال حفظ الأموال المعهودة إليه حراستها ، وأعمال إدارة هذه الأموال وما تستتبعه من أعمال التصرف المحدودة التي تلحق بها بالضرورة. أما ما يجاوز هذه الحدود من أعمال التصرف الأخرى وما في حكمها التي تعلو على مستوى أعمال الحفظ والإدارة لتعلقها بأصل تلك الأموال ومقوماتها فلا يكون للحارس صفة في مباشرتها بل تظل لنوى الشأن أهليتهم كاملة في القيام بها ، ولما كان طلب إشهار إفلاس شركة التضامن من شأنه تصفية أموالها وتوزيعها

== موسوعة الشركات التجارية ==

على الدائنين ، وهو بطبيعته إجراء يعلو على مستوى أعمال الحفظ والإدارة فإنه لا تكون للحارس القضائي على الشركة صفة في تمثيلها أمام القضاء في هذه الدعوى يكون اختصام الشريك المتضامن فيها صحيحاً.

(الطعن رقم ٠٧٠٤ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٧٥١)

٤٤٨- النعى - بعدم صحة إعلان الشريك المتضامن الآخر - غير منتج ذلك أنه بفرض عدم صحة إعلانه فإن اختصام الطاعن بإعتباره الشريك المتضامن وإعلانه بصحيفة الدعوى كاف لصحة اختصام الشركة ما دام الطاعن لم يقدم ما يثبت الإتفاق على عدم إنفراده بإدارتها.

(الطعن رقم ٠٠٢٢ لسنة ٢٣ مكتب فني ٠٨ صفحة رقم ٦٢٥)

٤٤٩- إذا تعاقد الشريك المتضامن غير المدير بإسم الشركة مع الغير في غير أغراضها فإن تعاقدته وأن لم يكن ملزماً للشركة إلا أنه يلزمه شخصياً قبل الذي تعاقد معه . وعلي ذلك فإذا كان الحكم قد قرر مسئولية ذلك الشريك شخصياً عن كفالة عقدها منحلاً فيها صفة غير صحيحة وهي أنه مدير الشركة حالة كونه غير مدير لها وليس من أغراض الشركة ضمان الغير فإن الحكم يكون قد أصاب في القانون.

(الطعن رقم ٠٢٩٥ لسنة ٢٢ مكتب فني ٠٧ صفحة رقم ٤٩٦)

٤٥٠- إتفق ثلاثة أشخاص بموجب عقد ثابت التاريخ شركة تضامن للقيام بكافة الأعمال التجارية برأس مال يقسم بينهم بالسوية ، ونص في العقد علي جواز إجراء أعمال الإدارة العادية بتوقيع من أحد الشركاء أما العمليات التجارية والمعاملات مع الغير فتكون بتوقيع مدير الشركة وتوقيع أحد شريكه وقد رفع أحد الشركاء دعوي ضد مدير الشركة طلب فيها فسخ العقد وتعيين

موسوعة الشركات التجارية

مصف للشركة مؤسسا دعواه علي أن المدعي علي انفراد بالتوقيع علي جميع الأوراق دون استطلاع رأي شريكه وأن العمليات التي أجراها لا يحتج بها عليه لمخالفتها لعقد الشركة. فقضت المحكمة بحل الشركة وبإجراء تصفيته وتعيين مصف لها وبعد أن قدم المصفي تقريره المتضمن إن التصفية لم تحصل فعلا لتعذر ما رفع الشريك الدعوي الحالية يطلب فيما يطلبه إلزام مدير الشركة برد الحصة التي أسهم بها في رأس المال وبالتعويض عما فاتته من ربح. فحكمت الموضوع بطلبات هذا الشريك تأسيسا علي ما تبين من تقرير الخبير من أن حسابات الشركة وجدت جميعها مضطربة بحيث استحال ضبطها وأن المدير عمل علي الاستيلاء علي أموال الشركة لتشغيلها في عمليات تخصه شخصيا وأن التصفية إزاء هذا الوضع تعتبر قد تمت فعلا مما يوجب تحديد حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض. فطعن الطاعن في هذا الحكم.

وقد قررت محكمه النقض أن ما انتهى إليه الحكم لا مخالفه فيه للقانون إذ أن النتيجة التي انتهى إليها إنما ترجع إلي غش مدير الشركة وتدليسها مما ينتفي معه القول بان التصفية كانت ممكنه علي وجه آخر. وأن الحكم قد أقيم أيضا علي أن علاقة مدير الشركة بالشريك الآخر أساسها عقد الشركة العقود بين الشركاء وقد خالف المدير المذكور شروط العقد كما تجاوز حدود وكالته. وبذلك يكون الحكم محمولا علي مسؤولية مدير الشركة مسؤولية تعاقدية ناشئة عن مخالفة عقد الشركة المبرم بين الشركاء والواجب أعمال أثره كنتيجة لازمه في التصفية لتحديد مركز كل من الشركاء قبل مدير الشركة ما دام أن الدفاتر التي يمسكها كانت وليدة الاصطناع.

الشرط الوارد في عقد الشركة المكتوب بعدم انفراد مديرها بالعمل لا يجوز تعديله إلا بالكتابة، ولا يعول علي ادعاء هذا المدير بأنه قد انفرد بالعمل بأذن شقوي من أحد شركائه المتضامنين.

(الطعن رقم ٢٩٥ سنة ٢٢ ق جلسة / ٥ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٤٩٦)

٤٥١ - إذ كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المدعي عليه تسلم من المدعي بالحقوق المدنية ومن آخرين مبالغ علي إعتبارها أنها حصص ف شركة للتجار في الجوارب فلم يفعل وهرب ، فان ضياع هذه المبالغ يكون خسارة أصانت الشركة علي يد المكلف بالإدارة فيها فمساءلته عنها يجب أن تبحث علي هذا الأساس ، ويكون علي المحكمة قبل أن تقضي عليه بردها أن تبحث نوع الشركة ومصير حصص الشركاء فيها ودورة في إدارتها والأساس القانوني لمساءلته عن الخسارة الحاصلة علي يده أثناء قيامه بما عهد إليه فيها. ذا ساءلته بناء علي إقراره بقبض المبالغ وعدم حصوله بالفعل علي المشتريات التي تسلمها من أجلها ، فان حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه.

(الطعن رقم ٢٥٦ سنة ١٧ ق " جنائي " جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٤٧ مج ٢٥ عاما

بند ٤ ص ١٢٦٨)

٤٥٢ - متى كان سند الدين قد تضمن بيان صفة الموقع عليه بإعتباره الشريك الأول في شركة التضامن والمدير المالي لها ولم ينازع باقي الشركاء في صفحة هذا البيان فانه يكون كفيلا في ترتيب الإلتزام في - نمة لشركة غير منتج الطعن بالتزوير في العبارة المقول بإضافتها إلي هذا السند والخاصة بالمحل الذي تباشر فيه أعمالها.

(الطعن رقم ٩١ سنة ٢٢ ق جلسة ٧ / ٧ / ١٩٥٥ مج ٢٥ عاما بند ٢٧ ص ٦٩١)

٤٥٣- الشريك الذي يدير شئون الشركة شأنه هو شأن الوكيل ، عليه أن يقدم حسابا مؤيدا بالمستندات عما تناوله الوكالة ، وقيام كل شريك بإدارة بعض شئون الشركة لا يحول دون حق كل منهما في الطالبة الآخر بتقديم حساب عما أداره وأذن فمتى كان الواقع في الدعوي هو أن الطاعن والمطعون عليه كانا شريكين في استئجار أطيان من الغير وكان كل منهما يتولي بعض شئون الإدارة وأقام الطاعن دعوي علي المطعون عليه يطلب إلزامه بتقديم حساب مؤيدا بالمستندات عن إدارته للأطيان ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضي برفض الدعوي قد أقام قضاءه علي ما أورده في عبارة مجملة ودون بيان سند ما قرره من أن الطاعن كان يؤجر جزءا من الأطيان المشتركة وهو أمر إن صح لا يحول قانونا دون إلزام المطعون عليه بتقديم حساب عما عسي أن يكون قد أداره ، فانه يكون قد شابه قصور مبطل له .

(الطعن رقم ٦٩ سنة ١٩٩٠ في جلسة ٦/٧ / ١٩٥١ مج عاما بند ٢٢ ص ٦٩١)

٤٥٤- إذا كان عقد الشركة قد تضمن شرطا مقتضاه أن ليس لأحد المديرين إلزام الشركة بتوقيعه منفردا وهو شرط جائز قانونا ويسري في حق الغير ممن يتعاملون مع الشركة متى نشره وفقا للمادة ٤٩ من القانون التجارة فانه يكون خطأ ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الشرط المشار إليه لا يحتاج به الغير علي الإطلاق سواء نشر أو لم ينشر .

(الطعن رقم ٢٤٩ سنة ٢٠٢١ في جلسة ١٣/٥/ ١٩٥٤ مج ٢٥ عاما

بند ٢٣ ص ٦٩١)

٤٥٥- إذا كان الثابت من ملخص عقد الشركة أنها شركة تضامن ، ولم ينص فيه علي تعيين ميرلها، فان الطعن إذا ما وجه من الطاعنين " الشريكين

المتضامنين" بصفتها ممثلين لهذه الشركة يكون مقبولا، ذلك أنه إذا لم يعين مدير لشركة التضامن، سواء في عقد تأسيسها أو بمقتضى إتفاق لاحق، كان لكل شريك متضامن حق إدارتها، وتمثيلها أمام القضاء، هذا إلى أن الطعن المرفوه منها بهذه الصفة يكون موجها من الشركة بإعتبارها شركة تضامن لها شخصية مستقلة عن شخصية مديريها، ومادامت الشركة هي الأصلية والمقصود بذاتها في الخصومة دون تمثيلها، وقد ذكر إسمها المميز لها في التقرير بالطعن، فإن الطعن علي هذه الصورة يكون - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة- صحيحا ومن ثم فإنه يتعين رفض الدفع.

(الطعن رقم ١٠٧ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨ س ٢٢ ص ١١١٥)

٤٥٦- توقيع الشريك المدير في شركة التضامن بإسمه علي تعهد من التعهدات دون ذكر لعنوان الشركة وان كان يقوم قرينة علي أن هذا الشريك يعمل لحسابه الخاص لا لحساب الشركة إلا أنه يجوز للغير الذي تعاقد معه أن ينقض هذه القرينة بكافة طرق الإثبات.

(الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٠ س ١٧ ص ١٦٥٥)

(الطعن رقم ٤٤٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٨ س ١٧ ص ١٨٣٠)

(الطعن رقم ١٤٥ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠ /١٢/١٠ س ٢١ ص ١٢١٦)

٤٥٧- إذ كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن شركة.... شركة تضامن، وأن الطاعن وآخر فما الشريكان المتضامنان فيها، وكان من المقرر أنه لم يعين مدير الشركة التضامن- سواء في عقد تأسيسها أو في إتفاق لاحق- كان لكل شريك متضامن حق إدارتها وتمثيلها أمام القضاء وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أن للشركة المذكورة مديرا أجنبيا عنها، فإن الطاعن

موسوعة الشركات التجارية

بصفته الشريك المتضامن فيها تكون له صفة في تمثيلها أمام القضاء في الدعوي المرفوعة بطلب إشهار إفلاسها ولا يغير من ذلك إجراء وقتيا اقتضته ظروف الدعوي ينوب فيه الحارس عن ذوي الشأن في مباشرة أعمال حفظ الأموال المعهودة إليه حراستها وأعمال إدارة هذه الأموال وما تستتبعه من أعمال التصرف المحدودة التي تلحق بها بالضرورة . أما ما يجاوز هذه الحدود من أعمال التصرف الأخرى وما في حكمها التي تعلو علي مستوي أعمال الحفظ والإدارة لتعلقها بأصل تلك الأموال ومقوماتها فلا يكون للحارس صفة في مباشرتها بل تظل لذوي الشأن أهليتهم كاملة في القيام بها، ولما كان طلب إشهار إفلاس شركة التضامن من شأنه تصفية أموالها وتوزيعها علي الدائنين، وهو بطبيعته إجراء يعلو علي مستوي أعمال الحفظ والإدارة فانه لا يكون للحارس القضائي علي الشركة صفة في تمثيلها أمام القضاء في هذه الدعوي ويكون اختصام الشريك المتضامن فيها صحيحا

(الطعن رقم ٧٠٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٥)

٤٥٨- إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات ما ادعاه طالبو الإفلاس من دخول البضاعة التي اشتراها الشريك المتضامن بالمبلغ موضوع سنداتهم - التي لا تحمل عنوان الشركة أو توقيع أحد من ممثليها - ضمن أموالها واستفادة الشركاء منها، علي عجز الطاعن الأول عن نفي ذلك من أن هذا الاستدلال ينطوي علي قلب لعبء

الإثبات الذي يقع علي طالبي الإفلاس لادعائهم خلاف الظاهر ، وكان قد استدل علي قيام صفة الشريك المتضامن في تمثيل الشركة الطاعنة من تقرير مرتب له يقابل عمله الفني بالشركة ومن توقيعه علي احتجاجات عدم الدفع

== موسوعة الشركات التجارية ==

مع انه ليس من شأن تقرير مرتب لأحد الشركاء المتضامنين أو توقيعه علي احتجاجات لم توجه إلي الشركة أو أحد ممثليها إعتباره نائبا عن الشركة أو ذا صفة في التوقيع عنها ، إذا كان ذلك فان استدلال الحكم يكون فاسدا بما يستوجب نقضه

(الطعن رقم ١٨٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٦ س ١٢ ص ٤٨٩)

٤٥٩- متي كان الحكم قد أقام قضاءه بإلزام مدير شركة التضامن (المحكوم بحلها وإجراء تصفيتها) برد الحصة التي أسهم بها أحد الشركاء فعلا في رأس المال وبتعويض هذا الشريك عما فاتته من ربح تأسيسا علي ما تبين من تقرير الخبير المصفي من أن حسابات الشركة وجدت جميعها مضطربة بحيث استحال ضبطها وأن المدير عمل علي الاستيلاء علي أموال الشركة لتشغيلها في عمليات تخصه شخصا وأن التصفية إزاء هذا الوضع تعتبر قد تمت فعلا مما يوجب تحديد حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض فان ما انتهى إليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون إذ أن النتيجة التي انتهى إليها إنما ترجع إلي غش مدير الشركة وتدليسه مما ينفي معه القول بان التصفية كانت ممكنه علي وجه آخر وان علاقة مدير الشركة بالشريك الآخر أساسها عقد كما تجاوز حدود وكالته . وبذلك يكون الحكم محمولا علي مسئولية مدير الشركة مسئولية تعاقدية ناشئة عن مخالفة عقد الشركة المبرم بين الشركاء الواجب أعمال أثره كنتيجة لازمه في التصفية لتحديد مركز كل من الشركاء قبل مدير الشركة مادام أن الدفاتر التي يمسكها كانت وليدة الاصطناع

(الطعن رقم ٢٩٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٥ س ٧ ص ٤٩٦)

موسوعة الشركات التجارية

٤٦٠- تفسير محكمة الموضوع لنص في عقد الشركة علي إن الشركاء جميعا متضامنون في العمل ، بأنه من شأنه إن يجعل كل واحد من الشركاء مأنونا من شركائه بالإدارة وله إدارة العمل وحده وفقا لنص المادة ٤٣٨ من القانون المدني - القديم - (تقابل المادة ٥٢٠ مدني جديد) فيصبح كل منهم مسئولا عن حسن سير الشركة ويحظر علي أحد منهم إن يباشر عملا ينجم عه أضرار بمصالحها عملا بنص المادة ٤٣٩ من القانون المدني- القديم - (تقابل م ٥٢٠ مدني جديد) هو تفسير سائغ"

(الطعن رقم ١٩٣ سنة ١٨ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٥١ مج ٢٥ عاما

بند ٢٤ ص ٦٩١)

٤٦١- حق الدائن في الرجوع علي الكفلاء المتضامين غير مقيد بأي قيد فان كان الحكم قد انتهى إلي أن الشريك المتضامن قد أخطأ في الكفالة التي عقدها مع الغير إخفاءه حقيقة صفته في النيابة عن الشركة ورتب علي ذلك أن هذا الغير إصابة ضرر هو حرمانه من تضامن الشركة - التي ادعي الشريك انه يمثلها - مع المدين في الوفاء بالدين فانه لا يؤثر في تحقق هذا الضرر القول بملاءة المدين أو الضامين الآخرين ولا يقبل من الشريك المذكور أن يدفع مسئوليته بالقول بوجود ضمان آخرين مسئولين لأن مسئوليته مردها الخطأ التدليسي

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٣ ق جلسة ٢٧/٦/١٩٥٧ س ٨ ص ٣٥)

من أحكام المحاكم التجارية

في إدارة الشركة

٤٦٢- إذا كان عقد الشركة قد تضمن شرطاً مقتضاه أن ليس لأحد المديرين إلزام الشركة بتوقيعه منفرداً - وهو شرط جائز قانوناً ويسرى فى حق الغير ممن يتعاملون مع الشركة متى تم نشره وفقاً للمادة ٤٩ من قانون التجارة - فإنه يكون خطأ ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الشرط المشار إليه لا يحتاج به الغير على الإطلاق سواء نشر أو لم ينشر.

(محكمة النقض فى ١٣/٥/١٩٥٤، طعن رقم ٢٤٩ سنة ٢١ق - مجموعة

القواعد، ج ١، ص ٦٩١ رقم ٢٣)

٤٦٣- إن تصفية الشركة وبيعها لا يمكن أن يحرم الشريك من حق مطالبة الشريك الذى تولى إجارة الشركة من تقديم كشف حساب ولا يمكن أن يعتبر البيع حائلاً دون طلب هذا الكشف لأن بيع الشركة بموجوداتها وبحالتها لا يمنع منه رجوع كل شريك على المدير بدعوى حساب إلا إذا تنازل عن هذا الحق صراحة. ولا يمكن أن يعتبر توقيع الشريك على عقد بيع الشركة نزولاً منه عن حقه فى معرفة حسابات الشركة. ذلك لأن عقد البيع لم يعد لإثبات تخالص الشركاء بل لإثبات تنازلهم عن الشركة للمشتري. كما أنه لا يمنع من تقديم هذا الكشف اشتراك الشريك فى بعض أعمال الإدارة أو علمه بأمورها، ذلك لأن الإشتراك الجزئى فى الإدارة لا يمنع من طلب كشف حساب عن الإدارة الفعلية التى تولاها الشريك المدير بمقتضى عقد الشركة المحرر بين الشركاء الذى نص فيه على أن إدارة الشركة والإمضاء عنها

موسوعة الشركات التجارية

لهذا الشريك وحده كما نص فيه على أن للمدير أوسع السلطات التي تستلزمها الإدارة.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٥/٦/١٩٥٤ قضية رقم ٦٠٥ سنة ٧٠ ق)

٤٦٤ - (أ) إنه إذا كان الإلتزام مستحقاً على المستأنف بصفته مديراً للشركة فهو لا يرتب ديناً في ذمة الشركة لخروجه (أى المستأنف) على عقد الشركة.

(ب) إن القول بأن في حالة عدم إلزام الشركة بهذا الدين فيتعين إعتباره صورياً فقول لا سند له من الواقع أو القانون طالما أن المستأنف (مدير الشركة) لم يقدم الأدلة أو قرائن الأحوال المثبتة لمزاعمه. ولما كان السند الأتني موضوع الدعوى قد جاء فيه صراحة أن القيمة وصلت المدير نقداً، فلا مفر من إعتبار هذا السبب صحيحاً لأن محرر السند لم يقم الدليل على العكس إذ عليه عبء إثبات ما يدعيه.

(ج) إنه وقد انعدمت في هذا السند صفة مدير الشركة التي ألصقها المستأنف بنفسه فقد أصبح هذا الأخير ملزماً بالوفاء بالصفة الوحيدة التي ما كان يجوز له تخطيها وهي صفته الشخصية وإلا لكان القضاء بطالباته بمثابة السماح له بالإثراء على حساب غيره.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية والضرائب - ١٩/٥/١٩٥٣

قضية رقم ١٧٩ سنة ٦٩ ق)

٤٦٥- أباحت القواعد القانونية للشريك أن يدير مال الشركة بالتوكيل عن بقية الشركاء، ويعد نائباً عن شريكه الشريك الذي يعتاد التأجير بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن شريكه.

(محكمة إستئناف مصر في ١٩٠٥/١٢/٧ - مجلة الاستقلال، السنة الخامسة، ص ٨٦ - ومرجع القضاء، الجزء الأول، للأستاذ عبد العزيز ناصر، رقم ٣١٦٦ ص ٧٨٠)

٤٦٦- لا يجوز الإحتجاج على الغير بالقيود الواردة على سلطة المدير ولو تم شهرها إذا كان تصرف المدير متجاوزاً هذه القيود قد تم بموافقة الشركاء ولمصلحتهم.

(محكمة الإستئناف المختلطة في ١٩١٤/١١/١٨، البتان السنة ٢٧ ص ٢٤ - والفقه والقضاء في القانون التجاري، الجزء الأول، للأستاذ مصطفى رضوان، ص ١١٣ رقم ٢٧)

٤٦٧- الشريك الذي يتسلم من شريكه مبالغ لاستعمالها في أعمال تجارية معينة بالذات وإقتسام الأرباح التي تعود منها بين الاثنين ثم يستعمل هذا الشريك المبالغ المسلمة إليه في أغراض أخرى غير المتفق عليها يعتبر مبدداً، لأن الشريك هنا له صفة الوكيل المأجور، لأن النصيب المخصص من الأرباح يعتبر أجراً حقيقياً عن أعماله في الشركة وكذلك عن قيامه بالوكالة.

(محكمة النقض والإبرام في ١٩٢٦/٦/١ - المحاماة، السنة ٧، ص ١٠ رقم ٤)

٤٦٨- يعتبر الشريك وكيلاً عن شريكه في مباشرة أعمال الشركة وتسرى عليه قواعد القانون المدني الخاصة بالوكالة فهو مسئول عن فوائد المبالغ

موسوعة الشركات التجارية

المقبوضة من يوم مطالبته رسمياً من موكله أو من يوم استعماله لها لمنفعته الخاصة.

(محكمة إستئناف مصر في ١٩٣١/٦/٢٢ - المحاماة، السنة ١٢،

ص ٤٤٦ رقم ٢٢٣)

٤٦٩- الشريك المدير المعين في عقد الشركة الذي ينكر على شركائه كل تدخل في شئون الشركة ويتصرف في أموال الشركة خلافاً لما هو منصوص عنه في عقدها، يجوز عزله. وإذا كانت حصة هذا الشريك تنحصر في مجرد عمله كمدير فإن عزله يستتبع حل الشركة.

(محكمة الإستئناف المختلطة في ١٩٣٥/٤/٢٤، البلتان السنة ٤٧ ص ٢٦٥

- والفقه والقضاء في القانون التجاري، الجزء الأول، للأستاذ مصطفى

رضوان، ص ١١٣ رقم ٢٦)

٤٧٠- من يعهد إليه في الإدارة من بين الشركاء في الشركات المحدودة

يملك بهذه الصفة حق القيام بجميع الأعمال التي يقتضيها المشروع.

(محكمة التمييز في ١٩٥٠/٧/٢ - مجلة القانون السورية، السنة ١، ص ١٧)

٤٧١- (أ) تفسير محكمة الموضوع لنص في عقد الشركة على أن

"الشركاء جميعاً متضامنون في العمل" بأنه من شأنه أن يجعل كل واحد من

الشركاء مأموناً من شركائه بالإدارة وله إدارة العمل وحده وفقاً لنص المادة

٤٣٨ من القانون المدني (القديم) فيصبح كل منهم مسئولاً عن حسن سير

الشركة ويحظر على أحد منهم أن يباشر عملاً ينجم عنه أضرار بمصالحها

عملاً بنص المادة ٤٣٩ من القانون المدني (القديم) هو تفسير سائغ.

(أ) تفسير محكمة الموضوع لنص في عقد الشركة على أن " يكون أحد الشركاء عنده عهدة النقدية" بأنه لا يفيد أنه وحده ينفرد بجميع أعمال الإدارة دون باقى الشركاء بل هو تخصيص أحد أعمال الإدارة وإسناده إليه دون الأعمال الأخرى - هو تفسير يستقيم معه التأدى إلى ما إنتهى إليه.

(محكمة النقض فى ٢٩/٣/١٩٥١، طعن رقم ١٩٣ سنة ١٨ق - مجموعة

القواعد، ج ١، ص ٦٩١ رقما ٢٤ و ٢٥)

٤٧٢- (أ) انه يبين بعد الاطلاع على صورة الحكم أن المستأنف طالب المستأنف ضده الأول بمبلغ ١٦٨ جنيهاً ثمن أقمشة سلمها إلى الأخير وبعد أن أقرت المحكمة باب المرافعة تقدم المستأنف ضده الأول طالباً فتح باب المرافعة وذكر أن المستأنف كان يقدم إليه ما يلزم مصنعه من الأقمشة مشتراه من محل (فلان) وفي الوقت نفسه يحصل من المستأنف ضده على إقرارات كتابية بأنه استلم هذه الأقمشة بصفة أمانة فإذا ما سدد قيمة السندات أعيدت الإقرارات إلى كاتبها - وهذا القول من جانب المستأنف ضده قاطع فى أن لمعاملة بالنسبة له كانت تجارية، إذ أنها كانت خاصة بشراء أقمشة يستعملها فى صناعة القمصان التى أعد مصنعه المملوك له وللمستأنف ضده الثانى مشاركة لإنتاجها، وإذا كان المستأنف زيادة منه فى الحرص على إستيفاء دينه قد أسبغ صفة الأمانة وتقدم للقضاء الجنائى يطالب بإيقاع عقوبة على المدين فقضت المحكمة ببراءة المتهم (المستأنف ضده الأول ٩ وبنيت حكمها على أنها تحققت من مناقشة المستأنف ومن ظروف وقرائن ذكرتها أن وصف الدين بأنه وديعة غير مطابق للواقع. هذا الحرص من جانب امستأنف على أن يستعمل الجزاء الجنائى تهديداً للمدين ليس من شأنه أن يغير من طبيعة الدين.

موسوعة الشركات التجارية

ولما كان الثابت أن المدين تاجر وقد حصل على البضاعة المباعة بقصد صنعها في المصنع المملوك مشاركة بينه وبين المستأنف ضده الثاني، فلا شك في أن الدين يعتبر تجارياً ويصح أن يكون سبباً لإشهار الإفلاس.

(ب) متى كانت الأقمشة استعملت في المصنع وأفاد منها، فلا شك في التزام الشريكين اللذين يملكانه بطريق التضامن، لأنه من جهة فقد خول للمستأنف ضده الأول حق الإدارة، ومن المسلم به أنه يدخل في أعمال الإدارة الإقتراض لمبالغ غير كبيرة القيمة تكون لازمة لإستمرار نشاط الشركة، وحتى إذا كانت القروض كبيرة القيمة فإن الشركة تكون مسئولة بقدر ما أفادت وعلى هذا استقر قضاء النقض الفرنسي (داللو عملى جزء ١١ صفحة ١١٢ بند ٨٢٧ وما بعدها والأحكام التى به - ليون كان وجيز بند ١٥٢).

(ج) متى كان عقد الشركة للحالية خول المستأنف ضده الأول الإدارة بل ونص صراحة على أنه يدخل في إدارة الشركة "شراء بضائع" وأنه كان قد أعقب ذلك بأن حق التوقيع عن الشركة هو للشريكين، إلا أنه متى ثبت بإقرار المستأنف ضده الأول أن البضاعة المشتراه كانت للمصنع وأفاد منها المصنع فيتعين لزام الشركة بثمنها.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية والضرائب - ١٩٥٢/٣/٦)

قضية رقم ٥٧٩ سنة ٦٨ق

المطلب الثاني

توزيع الأرباح والخسائر

٤٧٣ - تقديم

عرفت المادة ٥٠٥ من القانون المدني الشركة بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصيان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة. (١)

ومفاد ذلك أن الغرض الأساسي من قيام الشركة هو إستغلال مشروع مالي لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من أرباح بين الشركاء . إلا أن هذا المشروع قد يمني بالخسائر فحينئذ يجب توزيع الخسائر أيضا بين الشركاء . فتحقيق الربح هو الهدف الأساسي من وراء الشركة وعليه فلا يجوز أن يتضمن عقد الشركة نصا يقضي بإستقلال أحد الشركاء أو بعضهم دون الآخرين بأرباح الشركة أو نصا يقضي بتحصين أحد الشركاء أو بعضهم من تحمل الخسائر التي تمنى بها الشركة وكل إتفاق علي ذلك يؤدي إلي بطلان عقد الشركة (مادة ٥١٥ مدني) .

ويتم توزيع الأرباح والخسائر وفقا لشروط العقد التأسيسي للشركة فإذا لم يتضمن عقد الشركة تنظيما لكيفية توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء فإنه يتم توزيعها بحسب نسبة حصة كل شريك في رأس مال الشركة (مادة ٥١٤ / ١ مدني) . فإذا إقتصر العقد علي تعيين نصيب الشركاء في الربح وجب إعتبار هذا النصيب في الخسارة أيضا وإذا إقتصر العقد علي تعيين نصيب

(١) راجع الشروط الموضوعية لعقد الشراكة - الباب الأول من هذا المؤلف.

موسوعة الشركات التجارية

الشريك في الخسارة وجب إعتبار هذا النصيب في الربح أيضا (مادة ٢/٥١٤ مدني) .

٤٧٤ - توزيع الأرباح

جري العمل علي أن تقوم الشركة عند نهاية كل سنة مالية لعمل الجرد والميزانية وحساب الأرباح والخسائر فإذا إتضح من الجرد والميزانية زيادة أصول الشركة عن خصومها فإن الشركة تكون قد حققت أرباحا وهي تسمى بالأرباح الإجمالية

إلا أن الأرباح الإجمالية ليست هي التي توزع بين الشركاء وإنما ما يوزع هو الأرباح الصافية وهي الأرباح الإجمالية مطروحا منها جزء لتكوين احتياطي قانوني لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل أو التوسع في النشاط أولا إستخدامه في توزيع أرباح في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحا وتكوين الاحتياطي إجباري بنص القانون في شركات المساهمة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة ، وهو إختياري في شركات التضامن لأن المسؤولية الشخصية للشركاء تعد ضمانا كافيا للغير .

والأرباح التي توزع علي الشركاء - في حالة تحقيق الشركة أرباحا حقيقية تعتبر ملكا للشركاء فلا يجوز إستردادها منهم بعد ذلك ولو بليت الشركة بعد ذلك بخسائر .

٤٧٥ - الأرباح الصورية

أما إذا تبين من الجرد والميزانية وحساب والأرباح والخسائر أن خصوم الشركة تجاوز أصولها ، إمتنع علي الشركة توزيع أرباح تحت مسمى الأرباح لأن المبالغ التي توزعها حينئذ لا تعدو أن تكون إقتطاعا من رأس

موسوعة الشركات التجارية

مال الشركة الذي لا يجوز المساس به بإعتباره الضمان العام لدائني الشركة وتسمى المبالغ التي توزعها الشركة في هذه الحالة بالأرباح الصورية وتلجأ الشركة أحياناً إلى توزيع هذه المبالغ حينما تريد التستر على أزمة تمر بها قاصدة من ذلك إيهام الغير الذي يتعامل معها بمتانة مركزها المالي وخلق إئتمان زائف لنفسها (١)

ولما كانت الأرباح الصورية ما هي إلا إقطاع من رأس مال الشركة الذي يمثل الضمان العام لدائني الشركة ، فلدائني الشركة بطريق الدعوي المباشرة الحق في مطالبة الشركاء برد هذه الأرباح للصورية التي وزعت عليهم إلي ذمة الشركة فتخصص بذلك للوفاء بديونهم وحدهم. دون مزاحمة دائني الشركاء الشخصيين لهم ، ولا وجه للتحدي هنا بحسن نية الشريك لأن ما حصل عليه الشريك إنما هو جزء من حصته في رأس مال الشركة وليس له أن يسترد حصته كلها أو جزء منها مادامت الشركة قائمه فضلاً عن أن القانون أعطي للشريك حق الإشراف والرقابة على أعمال الشركة والإطلاع عي دفاتها ومستنداتها ومن ثم يكون جهله بصورية ما حصل عليه من أرباح ناشئاً عن خطأ جسيم منه والجهل الناشئ عن خطأ جسيم يعتبر بمثابة سوء النية (٢).

٤٧٦ - توزيع الخسائر

إذ تبين من الجرد والميزانية وحساب الأرباح والخسائر أن خصوم الشركة تجاوز أصولها فإن هذا يعني أن الشركة منيت بخسائر هذه السنة ويلتزم

(١) رفعت فخري ، د. محمد فريد العريني - المرجع السابق - ص ٢٣٧ وما بعدها.

(٢) د. مصطفى كمال طه - رقم ٩٣ - ص ٩١.

===== موسوعة للشركات التجارية =====

الشركاء بتكملة أصول الشركة حتي تتساوي مع خصومها وإنما تعوض الشركة هذه الخسائر من الأرباح التي تحقّقها في السنوات التالية فإذا لم تحقّق الشركة أرباح في السنوات التالية وإنما استمرت الخسائر تلاحقها سنه بعد سنه بحيث لم يعد الباقي من رأس مالها كافيا لإستمرار النشاط وجب حل الشركة وتصفيتها (مادة ٥٢٧ / ١ مدني) .

ولا توزع الخسائر بين الشركاء إلا بعد حل الشركة وتصفيتها وتقسيم أموالها .

وقد سبق أن ذكرنا أن الخسائر توزع بين الشركاء وفقا للشروط المتفق عليها بالعقد التأسيسي للشركة فإذا لم يتضمن العقد التأسيسي للشركة تنظيما لكيفية توزيع الخسائر وزعت الخسائر فيما بينهم بنسبة حصة كل شريك برأس المال (٥١٤ / ١ مدني) ، أما إذا إقتصر العقد علي تعيين نصيب الشركاء في الربح فقط وجب إعتبار هذا النصيب في الخسارة أيضا (٥١٤ / ٢ مدني) .

من أحكام المحاكم التجارية في توزيع الأرباح والخسائر

٤٧٧- (أ) ليس الإعسار مسألة يتعين على من يدعيها أن يقدم عليها دليلاً مكتوباً، وإنما هي واقعة من الوقائع التي يرجع في أمر توفرها إلى تقرير المحكمة وهذا التقدير يستمد من ملابسات الدعوى ومن قرائن الأحوال.

(ب) يجوز للشريك مطالبة الشريك الملى بدفع نصيبه في حصة الشريك المعسر من الخسارة وذلك تطبيقاً للمادة ٤٢٩ من القانون المدني التي تنص على أن ما يستحقه أحد الشركاء على الشركة يجب أدائه من جميع الشركة فإن أعسر أحدهم وزع ما يخصه على باقي الشركاء.

(محكمة إستئناف القاهرة - الدائرة التجارية الأولى - ١٩٥١/٣/٢٨ قضية

٢٦٢ سنة ٦٧ق)

٤٧٨- متى أسفرت أعمال الشركة عن خسارة - وتلك حقيقة لم ير المستأنف أن يجادل أو يمارى فيها - فإن يتعين وفقاً لحكم القانون حصته في تلك الخسارة لشريكه (المستأنف عليهما) اللذين قاما عنه بأداء حصته ورأس المال على أن تكون بطبيعة الحال ديناً في ذمته وهو ما قضى به الحكم المطعون فيه، ومن حق الشريكين الآخرين أن يرجعا عليه بقدر نصيبه في الخسارة برويه المستأنف من أن سبب الخسارة يرجع إلى تصرفات المستأنف ضده ولا يتفق مع الواقع - إذ فضلاً عن أن المستأنف لم يبين لهذه المحكمة أو المحكمة والتقصير التي يدعيها، ولم يفصح عن أن هذه المخالفات التي ألقاها كانت سبباً مباشراً في تلك الخسارة، إذ أجمع

الخبراء الذين ندبوا في الدعوى على أن المستأنف ضدهما كانا يعملان لمصلحة الشركة وأن الخسارة التي حلت بالشركة جاءت في الواقع وليدة عدم تنفيذ الموردين من الباطن والمستأنف أيضا لتعهداتهم بسبب ارتفاع اسعار الخشب في غضون فترة الحرب وعدم إمكانهم التوريد بالأسعار المتفق عليها إلا بخسارة، وقد حاولوا التخلص من تلك الخسارة بالتوقف عن العمل، ولم يقل أحد من الخبراء أن المستأنف ضدهما قد قصر في شئ أو أخلا بالتزام فرضه القانون أو العقد عليهما - وبذلك يكون هذا السبب من الإستئناف غير قائم على أساس سليم ولا مناص من القضاء برفضه.

(محكمة إستئناف القاهرة - للدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٢/٥/١٩)

قضية رقم ٨٥ سنة ٦٨ ق)

٤٧٩- إذا أبطلت المحكمة الشركة لبطلان ما اشترط في عقدها من أن صاحب الحصة الكبرى في رأس المال لا يتحمل شيئاً في الخسارة، فتسوية حساب هذه الخسارة تكون على قاعدة تقسيمها بين الشريكين بنسبة ما إتفقا عليه بشأن أرباحها.

(محكمة النقض في ١٩٣٣/٦/٢٢، طعن رقم ٨ سنة ٣ ق - مجموعة

القواعد، ج ١، ص ٦٨٨ رقم ٦)

٤٨٠- (أ) متى جاء في المشاركة أنه لن يحسب للمستأنف أى مرتب ثابت ولكنه سيعطى أو يمنح مقابل المعاونة أو المشاركة التي سيؤديها نصيباً مقداره ١٠% من صافي الأرباح التي تحققها المنشأة وأنه لن يلتزم بسداد شئ من الخسائر الإحتمالية، ولكن في حالة الخسارة في نهاية إحدى السنوات المالية سيخصم نصيبه في الخسارة من نصيبه في الربح في أول سنة يتحقق

منها أرباح، وكل خسارة لا تغطي على هذا الوجه سنتين متتاليتين يتحملها المستأنف ضده كاملة - فإنه إذا دلت عبارات هذا البند على أن جهود المستأنف في العمل قدرت بعشرة في المائة من الأرباح الصافية، إلا أنه من المفهوم قطعاً أنه إذا لم تغل الشركة أرباحاً في نهاية العام وتعرضت للخسارة ما فإن المستأنف لن يتحمل نصيبه في تلك الخسارة ويقوم بأدائه لشريكه وإنما يؤجل وفاء تلك الخسارة إلى أول سنة تغل فيها الشركة شيئاً من الربح، فإذا لم تغل الشركة أرباحاً تغطي هذه الخسارة مدة سنتين متتاليتين احتمل المستأنف ضده هذه الخسائر. وليس هذا بطبيعة الحال من سنن الشركات ولا من نظم العمل بها - لأن الشريك مهما كبرت خسارته لا بد مسئول عنها ولا محيص عن أدائها إن قدر للشركة أن تستمر، فإذا هي انتهت ودخلت في دور التصفية تداخلت هذه الخسارة في حساب التصفية. أما وأن هذا لم يحدث وأن الأمور قد سارت على نحو ما سبق، فمن غير المفهوم بعد هذا أن يقيم المستأنف نفسه شريكاً في الشركة، وإنما المفهوم أن المستأنف يعمل أجيراً من نوع خاص نظير هذه النسبة من صافي الأرباح سنوياً فإذا ربحت الشركة قبض أجرته وإذا لم تصب ربحاً فلا شيء له وإذا أصابت خسارة ولم يستطع المستأنف سداد حصته على الوجه المتقدم أعفى منها وأضيفت لحساب المستأنف عليه والشركة.

(ب) ومتى جاء بالمشاركة المذكورة ما يفيد أن للمستأنف ضده الحق في الاستغناء عن معاونة خصمه ووقف نشاط المؤسسة، فلا يتصور مع هذا بداهة قيام شركة من الشركات بينهما، لما هو معلوم أن القانون يعنى العناية كلها بالتسوية في الحقوق بين الشركاء جميعاً ويحارب الشروط الأسدية التي

موسوعة الشركات التجارية

يكون الغرض منها تمييز شريك على شريك. ولا ريب في أن إعطاء أحد الشركاء الحق في فسخ الشركة ووضع حد لأعمالها أو الاستغناء عن مشاركة شركائه كما يهوى دون الرجوع إلى شركائه، من شأنه أن يجعل الشركاء على غير قدم سواء، وذهب بعضهم إلى القول بأنه يبطل الشركة برمتها.

(محكمة إستئناف القاهرة - للدائرة التجارية الأولى - ١٩٥٢/١٠/٢٨ -

قضية رقم ٥١٣ سنة ١٩٦٩ ق)

٤٨١- متى كان ما إنتهى إليه الحكم في تقدير أرباح أحد الشركاء في الشركة استناداً إلى رأى الخبير المصنف إنما ينطوى على تعليل مقبول لهذا التقدير ومناقشة سائغة لعناصره، فإنه لا محل لوصم الحكم بالقصور.

(محكمة النقض في ١٩٥٧/١٢/٥، طعن رقم ٣٥٢ سنة ١٩٦٣ ق - مجموعة

الأحكام، السنة الثامنة، العدد الثالث، ص ٨٧٨ رقم ٩٩)

٤٨٢- إذا لم يبين الشركاء بطريقة صريحة قاطعة ما هي حصة كل منهم في الأرباح كان للمحكمة أن تحددها بطريقة العدالة بين الخصوم. وقد جرت العادة في هذا البلاد على أنه إذا اشترك شخصان وقدم أحدهما رأس المال وتعهد الثانى بإدارة الأعمال فيكون للأول ثلثا الأرباح وللثاني الثلث.

(محكمة إستئناف مصر في ١٩٢٣/٢/٢٧ - للمحكمة، السنة ٣، ص ٤٠٤

رقم ٣٣٩)

٤٨٣- لمحكمة الموضوع الحق في تقدير أرباح الشركة ومدة هذه الأرباح تقديراً يستند على ما قام لديها من أدلة وقرائن مبررة ولا يتعارض مع قيام الشركة لمدة أطول لأن كلا الأمرين مختلفان عن بعضهما تمام الاختلاف، إذ أن قيام الشركة لا يستتبع أن تكون قد حققت أرباحاً باستمرار مدة قيامها.

(محكمة النقض فى ١٩٥٧/١٢/٥، طعن رقم ٣٥٢ سنة ٢٣ق - مجموعة الأحكام، السنة الثامنة، العدد الثالث، ص ٨٧٨ رقم ٩٩).

٤٨٤- إذا رفع أحد الشريكين دعوى مطالباً بنصيبه فى أرباح الشركة وعرض إنهاء للنزاع أن يدفع إليه شريكه مبلغاً معيناً كتقدير جزافى لأرباحه وقيد هذا الإيجاب بشرط الدفع فوراً وحدد الغرض منه فلم يقبل شريكه ذلك، فإن هذا الإيجاب يكون قد سقط لتخلف شرطه والغرض منه ورفض قبوله. فإذا كان الحكم رغم ذلك قد أخذ بهذا الإيجاب الساقط وقيد به الموجب فإن الحكم يكون قد اعتمد فى قضائه على دليل معدوم مما يجعل قضاءه مخالفاً للقانون.

(محكمة النقض فى ١٩٥٨/٣/١٣، طعن رقم ٩ سنة ٢٤ق - مجموعة الأحكام، السنة التاسعة، العدد الأول، ص ١٧٦ رقم ٢٢)

المطلب الثالث

تعديل عقد شركة التضامن

٤٨٥ - تقديم

لم تتضمن المجموعة التجارية تنظيمًا لقواعد تعديل عقد شركة التضامن واستنادًا إلى ذلك فإنه يرجع في تعديل العقد التأسيسي للشركة إلى الشروط التي تضمنها هذا العقد في هذا الشأن فإذا سكت العقد عن تنظيم هذه المسألة وجب أن يتم التعديل بإجماع الشركاء ^(١).

ومن أمثله هذا التعديل ، تخفيض رأس مال الشركة لمواجهة خسائر حاقّت بالشركة أو زيادة رأس المال لمواجهة التزايد في حجم نشاط الشركة أو التعديل في غرض الشركة أو في موطنها أو الحد من سلطات المدير إلى غير ذلك من التعديلات ^(٢).

ويجب أن تتوافر في التعديل الذي يدخل على عقد شركة التضامن فضلًا عن الشروط الموضوعية العامة والخاصة والشكلية فيجب أن يتم تعديل عقد الشركة كتابة كما هو الشأن بالنسبة لعقد الشركة التأسيسية

(١) نقض مدني ٥ إبريل ١٩٥٦. مجموعة للنقض. من ٤ ، ص ٤٩٦ - راجع د. محمد

حسني عباس ص ١١١

(٢) د. أبو زيد رضوان رقم ١٩٦ - ص ٢٥٩ وما بعدها.

== موسوعة الشركات التجارية ==

(مادة ٥٠٧ مدني) وإلا كان باطلا ، كما يجب أن يشهر عنه بالطريق القانوني طبقا لأحكام المواد من ٤٨ - ٥٠ من المجموعة التجارية ^(١) ، كذلك يجب شهر هذا التعديل بالتأشير به بالسجل التجاري .

(١) وقضت محكمة النقض بأنه " إذا كان التعديل الولد بملحق عقد الشركة إنما ينصب على حصة كل شريك في رأس مال الشركة وأرباحها، فإن إغفال شهر هذا الملحق لا يترتب عليه أي بطلان. إذ أن بيان مقدار حصة شريك في رأس مال الشركات التجارية وأرباحها ليس من البيانات الواجب شهرها وفقاً لحكم المادة ٥٠ من القانون التجاري وتبعاً لذلك لا يكون واجباً شهر الإتفاقات المعدلة لها - طعن رقم ١٢٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٦ إبريل ١٩٥٠ - الموسوعة الذهبية - س ج ٦ - ص ٥٣٩ - ٥٤٠.

المبحث الرابع

إنقضاء شركة التضامن

٤٨٦- تقديم

بينت المواد من ٥٢٦ إلى ٥٣١ من التقنين المدني أسباب إنقضاء الشركة وهي :-

١- أسباب عامة للإنقضاء ، تنقضي بها الشركات عموماً أيا كان نوعها وشكلها .

٢- أسباب خاصة بالشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي ومنها شركة التضامن .

وسوف نعرض في بحثنا الأسباب العامة لإنقضاء الشركات بوجه عام وما يتعلق منها بشركات التضامن بوجه خاص . وللأسباب الخاصة التي تنقضي بها شركة التضامن بإعتبارها من الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي .

المطلب الأول

الأسباب العامة لإنقضاء شركة التضامن

تنحصر الأسباب العامة لإنقضاء الشركات بوجه عام وشركة التضامن بوجه خاص بإعتبارها مجال بحثنا فيما يلي :-

- ١- إنتهاء أجل الشركة .
 - ٢- إنتهاء العمل الذي أنشئت من أجله الشركة .
 - ٣- إنهيار ركن التعدد .
 - ٤- هلاك رأس مال الشركة كله أو معظمه .
 - ٥- التأميم .
 - ٦- اندماج الشركة في شركة أخرى.
 - ٧- إتفاق الشركاء على انحلال الشركة.
 - ٨- انحلال الشركة قضاء لوجود المسوغ القانوني .
- ٤٨٧- أولاً : إنتهاء أجل الشركة (١)

تنص المادة ١/٥٢٦ ، ٢ من القانون المدني على أنه:- " تنتهي الشركة بإنتهاء الميعاد المعين لها ، فإذا إنقضت المدة المعينة أو إنتهى العمل ثم إستمر الشركاء بعمل من نوع الأعمال التي تألفت لها الشركة إمتد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها " .

(1) راجع إنقضاء الشركة - النظرية العامة للشركة - الباب الأول من مؤلفنا.

موسوعة الشركات التجارية

ومؤدى نص المادة ١/٥٢٦ ، ٢ من القانون المدني - أن شركات الأشخاص - ومنها شركة التضامن - تنتهي بإنقضاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون وأنه إذا أراد الشركاء إستمرار الشركة وجب أن يكون الإتفاق على ذلك قبل الميعاد في العقد ، أما إذا كانت المدة قد إنتهت دون تحديد فلا سبيل إلى الإستمرار في عمل الشركة القديمة إلا بتأسيس شركة جديدة وأن الإتفاق على إمتداد الشركة بعد إنتهاء المدة المحددة لها في العقد هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة ولا يتغير من ذلك أن يكون قد نص في عقد الشركة على أن الغرض منها هو الإستمرار في الشركة السابقة .^(١)

مؤدى نص المادة ١/٥٢٦ ، ٢ من القانون المدني أيضاً وعلى ما جرى به قضاء النقض أن شركات الأشخاص - ومنها شركة التضامن - تنتهي بإنقضاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون وأنه إذا أراد الشركاء إستمرار الشركة وجب أن يكون الإتفاق على ذلك قبل إنتهاء الميعاد المعين في العقد أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تحديد وإستمر الشركاء يقومون بالأعمال التي تآلفت لها الشركة قامت شركة جديدة وإمتد العقد سنة فسنة وبالشروط ذاتها^(٢)

ومع ذلك إذ إنقضى الأجل المعين بعقد تأسيس الشركة ولم تكن قد حققت بعد الغرض الذي أنشئت من أجله وتبين من الظروف ومن نية الشركاء أنهم يقصدوا من تحديد المدة على النحو الثابت بالعقد إلا على وجه التقريب

(١) الطعن رقم ٤٠٩ سنة ٢٦ جلسة ١٩٥٥/٥/١٩ - من ٢٢ - ص ٦٣٣

(٢) للطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٩ مج ٢٥ علماً بند ٣١ - ص ٦٩٢ .

== موسوعة الشركات التجارية ==

باعتبار أن العمل الذي أنشئت لتحقيقه لا يستغرق أكثر من هذه المدة ^(١) فإنه يجب أعمال نية المتعاقدين وإعتبار الشركة محتفظة بشخصيتها القانونية إلى أبعد الأجلين إنقضاء المدة أو تحقيق العمل . ^(٢)

وتنص المادة ٣/٥٢٦ من القانون المدني على أنه :- " ويجوز لدائن أحد الشركاء أن يعترض على هذا الإمتداد ويترتب على إعتراضه وقف أثره في حقه " .

ومفاد ذلك أنه إذا إتفق الشركاء - صراحة أو ضمناً - على إستمرار الشركة وإعترض دائن أحد الشركاء على هذا الإمتداد فإن هذا الإمتداد يوقف أثره في حق هذا الدائن ، وتصفى حصة الشريك المدين تصفية نظرية ليتمكن الدائن من التنفيذ عليها . ولا يؤثر ذلك على إستمرار الشركة بين باقي الشركاء ويلتزم الشريك المدين بتقديم حصة أخرى للشركة . ^(٣)

(١) نقض ١٩ ابريل سنة ١٩٥٥ مجموعة القواعد - ج١ - ص ٦٩٢ رقم ٣٠ ، نقض ١٨ مايو سنة ١٩٧١ - المجموعة س ٢٢ - ص ٦٣٣ - انظر أيضاً د. أبو زيد رضوان رقم ١٢١ .

(٢) د. محمود سمير الشرفلوي - رقم ٢٤٦ .

(٣) ذهب رأى في الفقه إلى أنه يجوز لدائني الشريك الإعتراض على إستمرار الشركة ليس فقط في حالة إستمرارها صراحة أو ضمناً بعد حلول الأجل وإنما أيضاً وبدرجة أكبر في حال الإتفاق الذي يتم بين الشركاء قبل حلول الأجل - د. أكثم الخولي في حين يرى أستاذنا الدكتور - وهو رأى نميل إليه - أنه وأن جاز لدائني الشريك الإعتراض على إستمرار الشركة الذي جاء نتيجة لإتفاق صريح أو ضمني بعد حلول الأجل لأن الإستمرار في الحالة الأولى - بعد حلول الأجل - يعنى أن الشريك كان من المفترض وقد اتجلت الشركة بقوة القانون أن يستولى على حصته لتستقر في نمته ولتكون ضمن الضمان العام لدائنيه. أما وأنه قد وافق على إستمرار الشركة فإنه يمكن اعتبار ذلك بمثابة خروج جديد

٤٨٨ - ثانياً : إنتهاء العمل الذي أنشئت من أجله الشركة

تنص المادة ١/٥٢٦ من القانون المدني على أنه :- " تنتهي الشركة....
أو بإنتهاء العمل الذي قامت من أجله الشركة "

ومفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١/٥٢٦ من القانون المدني أن شركة التضامن - وغيرها من الشركات - تقضي بقوة القانون بإنتهائها من العمل الذي أنشئت من أجله .

فإذا إنتهى العمل الذي أنشئت من أجله الشركة وإستمر الشركاء بالرغم من ذلك في القيام بعمل من نوع الأعمال التي تكونت لها الشركة فإننا نكون بصدد شركة جديدة لها شخصية إعتبارية جديدة بذات شروط الشركة الأولى ويمتد عقد الشركة الجديدة من سنة إلى أخرى (مادة ٢/٥٢٦ مدني) .

فإذا إعترض دائن أحد الشركاء على إمتداد الشركة على النحو سالف الذكر رغم إنتهاء العمل الذي أنشئت من أجله فإن هذه الإمتداد لا يسرى في حقه وتصفى حصة الشريك المدين تصفيه نظرية ليتمكن دائنة من التنفيذ عليها وإقتضاء حقه منها ولا يؤثر ذلك على إستمرار الشركة بين باقي الشركاء ويلتزم الشريك المدين بتقديم حصة أخرى للشركة .

للحصة من نمته لتستقر في ذمة الشركة الجديدة. وهنا يمكن قبول إعتراض دائني الشريك. أما في حالة الإتفاق على إمتداد الشركة قبل حلول الأجل فإن الشركة لا تنتهي على الإطلاق ولا تغير من شخصيتها ولا من نمتها ومكوناتها وبالتالي فإن حق الشريك لم تتحرك من ذمة الشركة لتعود لذمته كما هو الحال في الفرض الأول بل تظل مستقرة في ذمة الشركة التي تمتد وما دام الأمر كذلك فلا يتصور أن يكون لدائني الشريك حق الإعتراض على هذا الإمتداد بهدف التنفيذ على حصر لم تخرج على الإطلاق من ذمة الشركة - انظر د. أبو زيد رضوان بند ١٢١ - الحاشية

٤٨٩ - ثالثاً : إنهيار ركن تعدد الشركاء

تنص المادة ٥٠٥ من القانون المدني على إن :- " الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر إلخ "

ومفاد ذلك أن المشرع جعل الحد الأدنى لقيام شركة التضامن في القانون المصري هو شخصين ولم يضع حداً أقصى لعدد الشركاء في هذه الشركة (١) وقد قضت محكمة النقض - في هذا الصدد - بأن الشركة على ما هي معرفة به قانوناً عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة مما يقتضى لزوماً قيام الشركة بشخصين في الأقل (٢)

وعليه فلا يجوز لشخص واحد أن ينشئ بمفرده شركة يخصص لها جزءاً من أمواله بحيث تكون أمواله الأخرى في مأمن من رجوع دائني الشركة

(١) يقول أستاذنا الدكتور محمود سمير الشرقاوي في هذا الصدد :- "ويضيف جميع الشراح في مصر إلى هذه الأركان - أي أركان الشركة الموضوعية الخاصة - ركناً آخر وهو تعدد الشركاء ونرى أنه لا يجوز اعتبار تعدد الشركاء أحد الأركان الموضوعية الخاصة في عقد الشركة ، لأن العقد الذي يترتب عليه خلق الشخصية المعنوية يفترض وجود طرفين على الأقل كما أن الشركة تعنى المشاركة التي تقتضى وجود أكثر من شخص إلخ. انظر المزيد رقم ٢١٦ الحاشية.

(٢) الطعن رقم ٤٠٩ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٥/١٨

موسوعة الشركات التجارية

عليها لمنافاة ذلك لمبدأ وحدة الذمة الذي إعتقه المشرع المصري ومقتضاه أن أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه . (١)

وعلى ذلك إذا قامت شركة تضامن ، وأثناء حياتها نقص عدد الشركاء فيها عن الحد اللازم قانوناً بأن تجمعت جميع الحصص في يد شخص واحد . فإن الشركة تتحل وتنقضي بقوة القانون . وهذا الإنحلال بالرغم من أنه يقع بقوة القانون إلا أنه لم يرد بالقانون المدني أو القانون التجاري نص يقضى بذلك صراحة ، إلا أن إعماله لا يثير أي شك بإعتبار أن الشركة لا تقوم أصلاً إلا مع تعدد الشركاء . فإذا إنهار هذا الركن أثناء حياة الشركة تعين القول تبعاً لذلك بإنهيارها وإنحلالها . (٢)

ونرى أن للشريك في شركة التضامن الذي تتجمع في يده كل الحصص التي يتكون منها مجموع رأس المال أن يحل الشركة بنفسه عن طريق إشعار يقدم إلى قلم كتاب المحكمة التجارية التي تقع الشركة في دائرتها ثم التأشير بهذا الإنحلال بالسجل التجاري . (٣)

(1) تنص المادة ٢٣٤ من القانون المدني على أن :- " أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه ، وجميع الدائنين متساوون في هذا الضمان إلا من كان له منهم حق التقدم طبقاً للقانون "

(2) د. أبو زيد رضوان . رقم ١٢٣ ص ١٧٠ .

(3) انظر في ذلك ما ذهب إليه المشرع الفرنسي في المرسوم رقم ٦٧ - ٢٣٦ الصادر في مارس ١٩٦٧ .

٤٩٠ - رابعاً: هلاك رأس مال الشركة كله أو جزء منه

تنص المادة ٥٢٧ من القانون المدني في فقرتها الأولى علي أنه :
تنتهي الشركة بهلاك جميع مالها أو جزء كبير منه بحيث لا يبقى فائدة في
إستمرارها .

ومفاد ذلك أن شركة التضامن - شأنها شأن كل الشركات - تنقضي بهلاك
موجوداتها (رأس مالها) إلا أننا هنا نفرق بين ما إذا كان الهلاك كلياً أو كان
الهلاك جزئياً فإذا كان الهلاك كلياً فإن ذلك يترتب عليه إنحلال الشركة بقوة
القانون ، إلا أن هذا الأثر يمكن أن يوقف إذا حصلت الشركة علي مبلغ تأمين
كان يسمح بتجديد ما هلك أو بشراء البديل وتستطيع بذلك مواصلة نشاطها ^(١)
أما الهلاك الجزئي لرأس مال الشركة - شركة التضامن - فلا يترتب عليه
إنحلال الشركة بقوة القانون متى قام خلاف علي أهميه الجزء الهالك وقدرة
الشركة علي مواصلة نشاطها بالجزء المتبقي ، ولمحكمة الموضوع سلطة
تقرير ذلك وتقرير إنحلال الشركة من عدمه ^(٢) وقد يتفق الشركاء في شركة
التضامن - تفادياً لذلك - في العقد التأسيسي للشركة علي أن الشركة لا تتحل
إلا إذا جاوزت الخسائر نسبة معينة من رأس المال .

كذلك تنقضي الشركة - شأنها شأن كل الشركات - سواء كان هلاك مالها
هلاكا مادياً - أم هلاكا معنوياً ، ويتحقق الهلاك المعنوي متى إستحال علي
الشركة إستعمال أموالها الإستعمال المقصود من وضعها في الشركة بسبب

(١) انظر في ذلك د. أبو زيد رضوان رقم ١٢٤ ص ١٧١ - أيضاً إستئناف مختلط ٢٩ إبريل
سنة ١٩٢٥ .

(٢) انظر في ذلك د. أبو زيد رضوان نفس الموضوع - للحاشية

موسوعة الشركات التجارية

سحب الإمتياز الممنوح لها مثلا ^(١) عي أنه إذا كانت الشركة تقوم بنشاط سابق علي منحها إمتياز من قبل الحكومة فإن إنهاء الإمتياز من جانب الحكومة لا يؤدي إلي إنقضاء الشركة بل تظل قائمة لتحقيق النشاط الذي تمارسه أصلا قبل تكليفها بإدارة المرفق العام ^(٢)

ويلحق بهلاك رأس مال الشركة كسبب لإنقضائها هلاك حصة أحد الشركاء المعينة بالذات قبل تقديمها للشركة وقد نصت علي ذلك المادة ٥٢٧ من القانون المدني في فقرتها الثانية بقولها :- " وإذا كان أحد الشركاء قد تعهد بأن يقدم حصته شيئا معيناً بالذات وهلك هذا الشيء قبل تقديمه أصبحت الشركة منحلة في حق جميع الشركاء "

ويرجع سبب إنقضاء الشركة في هذه الحالة إلي تخلف أحد أركان الشركة الموضوعية الخاصة وهو ركن تقديم الحصص وهو يؤدي في ذاته إلي حل الشركة بالنسبة لباقي الشركاء ^(٣)

٤٩١ - خامسا : التأميم

سبق أن بينا أنه يترتب علي تأميم الشركة - بما فيها شركه التضامن - إنقضاء الشركة وانتقال ملكية المشروع الذي تديره شركه التضامن إلي الدولة

(١) المذكرة الإيضاحية للأعمال التحضيرية للتقنين المدني.

(٢) نقض مدني في ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ المجموعة السنة ١٥ ص ١٤٥.

(٣) الأعمال التحضيرية ج-٤، ص ٣٧٣.

موسوعة الشركات التجارية

أو أحد أشخاص القانون العام ، ويؤدي ذلك إلى إنشاء شخص معنوي جديد يحل محل الشركة المؤممة ^(١)

٤٩٢ - سادسا : الإندماج

الإندماج هو اتحاد شركتين أو أكثر لتكوين شركة واحدة . وللإندماج صورتان هما :-

الصورة الأولى : الإندماج بطريق الضم : وفيه تندمج شركة في شركة أخرى بحيث تنقضي شخصية الشركة المندمجة وتفتي في شخصية الشركة الدامجة ^(٢) ، فالإندماج يعد سبب من أسباب إنقضاء الشركة المندمجة وتحل محلها الشركة الدامجة في حقوقها والتزاماتها ^(٣)

الصورة الثانية : الإندماج بطريق المزج (الإتحاد) وفيه تندمج شركتين أو أكثر وتنشأ عنهم شركة جديدة وتحل الشركة الجديدة محل الشركات المندمجة في حقوقها والتزاماتها .

والإندماج وإن كان يعد سببا من أسباب إنقضاء الشركات بوجه عام بما فيها شركة التضامن إلا أنه نادر الوقوع بالنسبة لشركات التضامن و يغلب وقوعه بين شركات المساهمة ، لذلك صدر القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الإندماج في شركات المساهمة.

(١) راجع التأميم كسبب للإقضاء بالنظرية العامة للشركة بالباب الأول بند المؤلف - كذلك د. سمير الشرقاوي رقم ٢٥١ ص ٢٥٠.

(٢) نقض مدني ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ المجموعة السنة ١٨ ص ١٨٥١.

(٣) إندماج الشركات بطريق الضم يترتب عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تنقضي الشركة المندمجة وتمحى شخصيتها الاعتبارية

موسوعة الشركات التجارية

والأصل أن يتم الاندماج بإجماع الشركاء إلا إذا إكتفى العقد بغالبية معينة في هذا الصدد (١)

ومن المقرر أنه لا يجوز لدائني الشركة المندمجة الاعتراض علي إدماجها في شركة أخرى لأن الاندماج لا يعدو كونه تجديدا للإلتزام عن طريق تغيير المدين (مادة ٣٥٢ / ٢ مدني) وهو ما لا يجوز إلا بموافقة دائني الشركة (٢)

٤٩٣ - سابعا : إتفاق الشركاء علي حل الشركة

تنص المادة ٥٢٩ / ٢ من القانون المدني علي أن الشركة :- " تنتهي أيضا بإجماع الشركاء علي حلها ."

ومؤدي نص المادة ٥٢٩ / ٢ من القانون المدني أنه يجوز الإتفاق بين الشركاء علي حل الشركة - بما فيها شركة التضامن - قبل إنتهاء مدتها المحددة بالعقد ، فإذا إتفق علي ذلك بالإجماع أو بالأغلبية المقررة في العقد تعين علي الشركاء إتخاذ إجراءات تصفيتها لتقسيم موجوداتها.

عي أنه يشترط لحل الشركة بإتفاق الشركاء أن تكون الشركة موسرة قادرة علي الوفاء بالتزاماتها ، فلا يعتد بحل الشركة بإتفاق الشركاء إذا كانت الشركة في حالة توقف عن الدفع (٣)

(١) د. محمد بهجت قايد - رقم ١٣٣ - ص ١١١.

(٢) في هذا المعنى د. محمد صالح شرح القانون التجاري الطبعة السابعة - الجزء الأول بند

٣٠٥ - ص ٤٣٧ - أيضاً حسام عبد الغنى الصغير - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة -

١٩٨٧ - أيضاً أستاذنا الدكتور أبو زيد رضوان رقم ١٢٧ ص ١٧٦.

(٣) د. مصطفى كمال طه - بند ٩٩ ص ٩٤.

٤٩٤ - ثامنا : إحلال الشركة قضاء لوجود المسوغ القانوني

تنص المادة ٥٣٠ من القانون المدني على أنه : " يجوز للمحكمة أن تقضي بحل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك بما تعهد به أو لأي سبب آخر لا يرجع إلى الشركاء ويقدر القاضي ما ينطوي عليه هذا السبب من خطورة تسوغ الحل ويكون باطلا كل إتفاق يقضي بغير ذلك

يتضح لنا من هذا النص ما يلي :

- ١- أنه يجوز حل الشركة بحكم قضائي
- ٢- أن حل الشركة قضائيا يكون بناء على طلب أحد الشركاء عدا الشريك الذي لم يقدم ما تعهد به ، فلا يجوز للغير طلب حل الشركة سواء كان هذا الغير من دائني الشركة أو من دائني أحد الشركاء .
- ٣- أن طلب حل الشركة قد يكون بسبب عدم وفاء أحد الشركاء بالتزاماته ومن أمثله ذلك أن يتوقف هذا الشريك عن تقديم حصته بالعمل الذي تعهد بتقديمه إلى الشركة ، أو تقصير مدير الشركة في أداء واجباته وقد يكون لأسباب أخرى يستحيل فيها على الشركة مواصلة نشاطها .
- ٤ - إن حل الشركة قضائيا جوازي للمحكمة وذلك وفقا لمفهوم نص المادة ٥٣٠ / ١ من القانون المدني فللمحكمة أن تقضي بحل الشركة - متى طلبه أحد الشركاء - متى تبين من الوقائع المطروحة أمامها أنه لا سبيل غير ذلك فللمحكمة في هذا الصدد سلطه مطلقة لتقدير الوقائع المسوغة للحكم بحل الشركة ولا تخضع في ذلك لرقابه محكمه النقض (١).

(١) مصر للكلية ١٧ ابريل سنة ١٩٤٠ المحلماة، السنة ٢١ ص ٧٠ رقم ٢٤٨ - أيضاً د. أو زيد رضوان رقم ١٢٧ ص ١٢٧ - الحاشية

موسوعة الشركات التجارية

٥- إن طلب حل الشركة قضائيا - بصحيح نص المادة ٥٣٠ / ٢ من القانون المدني حق يتعلق بالنظام العام فلا يجوز الإتفاق علي ما يخالفه أو حرمان الشريك منه .

٦- إن الحكم بفسخ عقد الشركة - مؤداه - انحلال الشركة بالنسبة للمستقبل وعدم تأثر قيامها وأعمالها في الماضي به ^(١) وذلك خروجاً علي القاعدة العامة المقررة بالمادة ١٦٠ من القانون المدني .

٧- إن انحلال الشركة بحكم قضائي لا يترتب إلي من تاريخ صدور الحكم بالفسخ نهائيا وحائزا لحجية الشيء المقضي فيه ^(٢)

(١) الطعن ١١٩٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٠ - من ٣٩ ص ١٠٥٩ .

(٢) د. أبو زيد رضوان - رقم ١٢٨ . ص ١٧٨ ..

المطلب الثاني

الأسباب الخاصة بإنقضاء شركة التضامن

” الأسباب التي تقوم علي الإعتبار الشخصي ”

٤٩٥ - تقديم

بالإضافة إلي الأسباب العامة لإنقضاء الشركة علي وجه العموم - ومنها شركة التضامن - هناك مجموعة من الأسباب الخاصة أو تقوم علي إعتبار الشخصي لإنقضاء شركة التضامن يمكن حصرها فيما يلي :-

- وفاه أحد الشركاء .
- الحجر علي أحد الشركاء أو إعساره أو إفلاسه .
- انسحاب أحد الشركاء من الشركة غير محددة المدة .
- خروج الشريك من الشركة محددة المدة بناء علي طلبه .

٤٩٦ - أولا : وفاه أحد الشركاء

تنص المادة ٥٢٨ من القانون المدني علي أنه :- ” تنتهي الشركة بموت أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو ... أو بإفلاسه ومع ذلك يجوز الإتفاق علي أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قصر

ويجوز أيضا الإتفاق علي أنه إذا مات أحد الشركاء أو حجر عليه أو ... أو أفلس أو انسحب وفقا لإحكام المادة التالية تستمر الشركة فيما بين الباقين

من الشركاء ، وفي هذه الحالة لا يكون لهذا الشريك وورثته إلا نصيبه في أموال الشركة ، ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته يوم وقوع الحادث الذي أدى إلى خروجه من الشركة ، ويدفع له نقدا ولا يكون له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عمليات سابقة علي ذلك الحادث . "

لما كانت شركة التضامن تقوم دائما علي الثقة الشخصية ما بين الشركاء الذين إنما تعاقدوا بالنظر دائما إلى صفات الشريك الشخصية لا إلى صفات الورثة ولأن وفاة هذا الشريك تؤدي حتما إلى زوال هذه الصفة ^(١) فقد كان بديهي أن تنقضي هذه الشركة بوفاة أحد الشركاء (مادة ٥٢٨ / ١ مدني) وإنقضاء الشركة وإنحلالها هنا يتم بقوة القانون حجر وحدث الوفاة ^(٢) ودون ما ينتظر لإنهاء أجل الشركة أو الغرض الذي أنشئت الشركة من أجله وإذا استمرت الشركة رغم ذلك في مباشرة نشاطها فلا تكون إلا شركة من شركات الواقع ^(٣)

ومع ذلك يجوز للشركاء أن يتفقوا علي أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قصرا (مادة ٥٢٨ / ٢ مدني) والإتفاق الذي يؤدي إلى استمرار الشركة مع ورثه الشريك المتوفي هو الإتفاق الذي يحصل بين الشركاء أنفسهم قبل وفاه هذا الشريك أما الإتفاق الذي يحصل بين ورثه الشريط المتوفي وبين الشركاء الأحياء علي استمرار الشركة سواء كان هذا

(١) نقض رقم ٥٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ س ١٨ ص ٤٧٢ .

(٢) إستئناف مصر ٢١ نوفمبر ١٩٤٠ - المجموعة الرسمية - السنة ٤٣ عدد ٣ رقم ٦٠ .

(٣) د. أبو زيد رضوان رقم ١٩٨ - ص ٢٦٣

موسوعة الشركات التجارية

الإتفاق صريحا أو ضمنيا فلا يمنع من إنقضاء الشركة إذا لم يتفق هذا الشريك قبل وفاته مع باقي شركائه علي إستمرارها مع ورثته ^(١)

ويمكن أن يستفاد إتفاق الشركاء علي إستمرار الشركة مع ورثه الشريك المتوفي ضمنا من الشروط التي تضمنها عقدها التأسيسي كما لو تبين من العقد أن الشركاء لم يتعاقدوا مطلقا بالنظر إلي صفات الشريك حيث أن العقد يسمح لكل منهم بالتنازل عن حصته وإحلال المتنازل إليه محله في الشركة. ^(٢)

وإذا كان بين ورثه الشريك المتوفي قصر تزيد أعمارهم علي ثماني عشر سنة إستمرت الشركة معهم ولا يلزم في هذه الحالة إنن خاص من المحكمة إذ أن نص المادة ٥٢٨ / ٢ مدني يغني عن ذلك ^(٣)

وتكمن الصعوبة إذا كان وريث الشريك المتوفي قاصر تقل سنه عن ثماني عشرة سنة بإعتبار أن الشريك في شركة التضامن يكتسب صفة التاجر ويضمن ديون الشركة في ماله الخاص ويشهر إفلاسه وهو مالا يجوز للقاصر الذي تقل سنه عن ثمانية عشرة سنة .

وتلافيا لهذا الوضع يجوز النص في عقد الشركة علي أنه إذا توفي أحد الشركاء عن قاصر تتحول الشركة من شركه تضامن إلي شركه توصيه " بسيطة بإعتبار أن القاصر شريكا موصيا ومن ثم لا يكتسب صفة التاجر ولا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود الحصة التي آلت إليه من مورثه ولا

(١) نقض ٥٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ - المشار إليه.

(٢) انظر في ذلك المذكرة الإيضاحية لمجموعة الأعمال التحقيق به - ج٤ - ص ٧٧.

(٣) د. مصطفى كمال طر بند ١١١ - ص ١٠٣ ، أكنم الخولي ص ٨٠ - أيضا محكمة مصر

الإبتدائية ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ ، المجموعة لرسية - السنة ٣٧ - عدد ٧ ص ١٦٦.

موسوعة الشركات التجارية

يشهر إفلاسه . وليس ثمة ما يمنع من النص علي عودة الشركة إلي سيرتها الأولى أي شركه تضامن متى اكتملت أهلية القاصر (١)

فإذا لم يحصل إتفاق بين الشركاء أنفسهم علي أنه إذا مات أحدهم تستمر الشركة مع ورثته فإن الشركة تنقضي بقوة القانون وأن إتفاق ورثه الشريك المتوفى والشركاء الإحياء علي استمرار الشركة لا يمنع من إنقضائها وخضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة المبينة بعقدها أو بإيقاع الأحكام المنصوص عليها في المواد من ٥٢٣ إلي ٥٢٦ مدني عند حكم العقد من حكم خاص (٢)

٤٩٧- ثانيا : الحجر علي الشركاء أو إعساره أو إفلاسه

تنص المادة ١/٥٢٨ ، ٣ من القانون المدني عي أنه :- " تنتهي الشركة بموت أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بإعساره أو إفلاسه

ويجوز أيضا الإتفاق علي أنه إذا مات أحد الشركاء أو حجر عليه أو أعسر أو أفلس أو انسحب وفقا لإحكام المادة التالية تستمر الشركة فيما بين الباقين من الشركاء ، وفي هذه الحالة لا يكون لهذا الشريك و ورثته إلا نصيبه في أموال الشركة ، ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته يوم وقوع

(١) د. مصطفى كمال طه - بند ١٠٩ ص ١٠٣ - راجع كذلك نص المادة ١/٣٦٤ من مشروع قانون الشركات إذ تنص علي أنه :- " ويجوز النص في عقد الشركة علي استمرار الشركة مع ورثة من يتوفى من الشركاء ولو كان الورثة كلهم أو بعضهم قسراً فإذا كان المتوفى شريكاً متضامناً والورث قاصراً اعتبر القاصر شريكاً موصياً بقدر نصيبه في حصة مورثة."

(٢) الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٥٣ - جلسة ١١/٣/١٩٩١.

موسوعة الشركات التجارية

الحادث الذي أدى إلى خروجه من الشركة ، ويدفع له نقداً - ولا يكون له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة عن عمليات سابقة علي ذلك الحادث " .

لما كانت شركة التضامن تقوم علي الإعتبار الشخصي للشركاء والثقة المتبادلة فيما بينهم وكان الحجر علي أحد الشركاء أو إعساره أو إفلاسه من شأنه أن يهدر هذه الثقة وبالتالي إنهيار الإعتبار الشخصي الذي تقوم عليه هذه الشركة فقد كان بديهي أن تنتضي هذه الشركة بالحجر علي أحد الشركاء أو إعساره أو إفلاسه فلا تستمر الشركة مع القيم علي الشريك المحجور عليه أو أمين تفليسته أو المصفي لأمواله .

وإحلال الشركة هنا وانقضاؤها يتم بقوة القانون :

- فتنتضي الشركة بالحجر علي أحد الشركاء ويستوي أن يكون هذا الحجر قانونيا (ماده ٢٥ / ٤ من قانون العقوبات)^(١) ترتب علي عقوبة صادرة في جنابة أم حجراً قضائياً لعته أو سفه أو جنون^(٢)

- كذلك تنتضي الشركة بشهر إعسار أحد الشركاء في شركة التضامن طبقاً للشروط والأحكام الواردة في المادة ٢٤٩ من القانون المدني وما بعدها

(١) راجع في ذلك مؤلفنا الموسوعة العملية في تنفيذ الأحكام والأوامر الجنائية جـ ٢ ص ١١٦ وما بعدها.

(٢) راجع في ذلك المنكرة الإيضاحية لمجموعة الأعمال التحضيرية - جـ ٤ - ٣٦٨.

أو بشهر إفلاسه طبقاً للأحكام الواردة بقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩^(١).

ومع ذلك يجوز للشركاء الاتفاق بالعقد التأسيسي للشركة علي أنه إذا وقع الحجر علي أحد الشركاء أو أعسر أو أفلس تستمر الشركة بين باقي الشركاء ، وفي هذه الحالة لا تنقضي الشركة بل تستمر محتفظة بشخصيتها القانونية بين باقي الشركاء (مادة ٣/٥٢٨ مدني) ، أما إذا تم الاتفاق بين الشركاء (باقي الشركاء) علي استمرار الشركة بعد حصول الحجر أو الإعسار أو الإفلاس فإن هذا لا يمنع من إنقضاء الشركة بقوة القانون ونكون بصدد شركة جديدة.^(٢)

وفي حالة استمرار الشركة بين باقي الشركاء يستولي القيم علي الشريك المحجور عليه أو أمين تقليسة الشريك المفلس أو المصفي علي القيمة النقدية لحصة الشريك الذي طرأ التغيير علي حالته أو ذمته. وتقدر الحصة بإعتبار قيمتها النقدية وقت الحادث الذي أدي إلي خروجه من الشركة ، ويصح الاتفاق علي تقدير الحصة بحسب آخر جرد عمل قبل تحقق الحادث أو علي

(١) يرى جانب من الفقه أنها يشترط لإحلال الشركة إفلاس أحد الشركاء صدور حكم بشهر الإفلاس ذلك لأن القانون المصري يعترف بنظرية الإفلاس الفعلي - المرحوم الدكتور محمد صالح - ج ١ بند ٢٠٨ في حين يرى استأثنا الدكتور أبو زيد رضوان أنه يتعين لإحلال الشركة بقوة القانون إفلاس أحد الشركاء أن حكم بإفلاس هذا الشريك وأن هذا لا يعني أن الإفلاس الفعلي للشريك لا يكون سبباً لإحلال الشركة وإنما يمكن أن يكون مسوغاً قانونياً لطلب حل الشركة قضاء - د. أبو زيد رضوان للشركات التجارية في القانون المدني المقارن - بند ٢٠٣ ص ٢٦٧ - الحاشية.

(٢) إستئناف مختلط ١٢ فبراير ١٩٣٦.

أن تدفع قيمة الحصة عي أقساط سنوية لتفادي مصاريف التقدير والوفاء بالحصة دفعه واحده (١) .

٤٩٨- ثالثا : إنسحاب أحد الشركاء من الشركة غير محدد المدة

تنص المادة ١/٥٢٩ من القانون المدني على أنه :- " تنتهي الشركة بإنسحاب أحد الشركاء إذا كانت مدتها غير معينة ، على أن يعلن الشريك إرادته في الإنسحاب إلي سائر الشركاء قبل حصوله إلا أن يكون إنسحابه عن غش أو في وقت غير لائق "

سبق وأن بينا أن شركة التضامن تقوم على الاعتبار الشخصي للشركاء والثقة المتبادلة فيما بينهم ، وعليه فإن إنسحاب أحد الشركاء من الشركة إذا كانت غير معينة المدة وفقا للشروط الواردة بالمادة ١/٥٢٩ من القانون المدني يؤدي إلي إنقضاء الشركة بقوة القانون .

إذا كانت القواعد العامة تأبي أن يستقل أحد المتعاقدين بإنهاء العقد من جانبه دون رضا باقي المتعاقدين ، إلا أن ذلك مرهون بأن يكون العقد محدد المدة ، أما إذا كان العقد غير محدد المدة فإن يجوز للمتعاقد بصفة عامة وللشريك بصفة خاصة - وفقا لنص المادة ١/٥٢٩ من القانون المدني - أن ينسحب من الشركة بإرادته المنفردة ودون رضا باقي الشركاء إلا أن هذا الحق مرهون ألا يكون للشريك حق التنازل عن حصته دون قيد أو شرط فإذا كان له هذا الحق فلا يكون ثمة مبرر للقضاء على الشركة بإرادة أحد الشركاء المنفردة ، إذ أن الغرض من تقرير الإنسحاب للشريك هو تمكينه من

(١) التطبيق على نصوص التقنين المدني - د. محمد علي عرفة ص ٣٨٤.

التحلل من إلزام يقيد حريته إلى أجل غير محدد لتتافي ذلك مع النظام العام (١) ، (٢) .

وحق الشريك في الانسحاب من الشركة غير محددة للمدة بإرادته المنفردة مقيد بقيدين هما :-

القيد الأول : الإعلان . فيجب أن يعلن الشريك رغبته للشركاء في الانسحاب قبل حصوله حتى يتمكن الشركاء من مواجهها الآثار المترتبة علي الانسحاب ، ولم يشترط القانون شكلاً معيناً في الإعلان إلا أنه يفضل أن يتم الإعلان كتابة في صورة إعلان علي يد محضر أو خطاب مسجل موصي عليه بعلم الوصول ، ويجوز أن يكون الإعلان شفاهة إلا أن عبء إثبات حصوله في هذه الحالة يقع علي عاتق الشريك المنسحب .

القيد الثاني : أن يكون الانسحاب بحسن نية وفي وقت لائق . أي لا ينطوي علي غش أو نية الأضرار بباقي الشركاء أو الشركة ، فلا يكون الشريك حسن النية إذا انسحب في وقت تقدم فيه الشركة علي إبرام صفقه هامة تنتظر منها أرباحاً كبيرة أو الانسحاب إبان أزمة أو عند بدء عهد الشركة بالعمل .

وتقدير ما إذا كان انسحاب الشريك من شركة التضامن قد تم بحسن نية وفي وقت لائق من عدمه هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع بحسب

(١) د. مصطفى كمال طه - بند ١٠٩ - ص ١٠١ .

(٢) ويلخذ حكم العقد غير محدد المدة عقد الشركة الذي تجاوز مدته العشر المألوف للإنسان د. محمد بهجت قايد بند ١٣٨ ص ١١٥ - أيضاً نقض فرنسي في ٢ نوفمبر ١٩٦٦م دالوز سنة ١٩٦٧ ص ١٩٦٣ من الملخص بصدد عقد الشركة مدته تسع وتسعين عاماً.

== موسوعة الشركات التجارية ==

ظروف كل دعوي فإذا تراءى لقاضي الموضوع توافر الشرطان السابقان كان إنسحاب الشريك صحيحاً وتنقضي بناء على ذلك الشركة بقوة القانون أما إذا رأى قاضي الموضوع إنتفاء شرطي الإنسحاب أو أحدهما رفض الحكم بإنسحاب الشريك من الشركة وفي هذه الحالة يلزم الشريك بالإستمرار في الشركة .

ومع ذلك يجوز للشركاء الإتفاق في العقد التأسيسي للشركة على أنه إذا إنسحب أحدهم تستمر الشركة فيما بين باقي الشركاء ، وفي هذه الحالة لا تنقضي الشركة بقوة القانون

وفي هذه الحالة تسري على حصة الشريك المنسحب الأحكام الواردة بالمادة ٣/٥٢٨ من القانون المدني فلا يكون له إلا نصيب في أموال الشركة ويقدر هذا النصيب ويدفع له نقداً أو على أقساط وقت الإنسحاب كما لا يكون له أي نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة عن عمليات سابقة على هذا الإنسحاب ، ويترتب على الإنسحاب عدم مسئولية الشريك عن ديون الشركة وتعهداتها اللاحقة على الإنسحاب بشرط أن يرفع اسمه من عنوان الشركة وأن يشهر هذا الإنسحاب (١)

٤٩٩- رابعا : خروج أحد الشركاء من الشركة بناء على طلبه

تنص المادة ٢/٥٣١ من القانون المدني على أنه :- " ويجوز أيضا لأي شريك إذا كانت الشركة معينة المدة أن يطب من القضاء إخراجاً من الشركة ، متى إستند في ذلك إلي أسباب معقولة ، وفي هذه الحالة تتحل الشركة ما لم يتفق للشركاء على إستمرارها ."

(١) د. أبو زيد رضوان - بند ٢٠٤ - ص ٢٧٠.

موسوعة الشركات التجارية

لما كانت شركة التضامن تقوم علي الإعتبار الشخصي للشركاء والثقة المتبادلة فيما بينهم فإن خروج أحدهم من الشركة قبل إنتهاء مدتها المعينة بعقد تأسيسها يؤدي إلي إنقضائها بقوة القانون .

والأصل - طبقاً للقواعد العامة - أن يلزم الشريك بالبقاء في الشركة حتى ينتهي أجلها المحدد بعقد تأسيسها . فلا يستطيع الشريك أن يخرج منها بإرادته المنفردة . ومع ذلك فقد أجاز المشرع بالمادة ٢/٥٣١ من القانون المدني للشريك أن يطلب من القضاء إخراجه من الشركة إذا إستند في طلبه إلي أسباب معقولة .

وممن أمثله الأسباب المعقولة التي تجيز للشريك - في شركة التضامن - طلب إخراجه من الشركة إستحالة التفاهم بينه وبين باقي الشركاء أو حاجة الشريك الماسة إلي حصته التي قدمها للشركة ^(١) مواجهة أعباء عائلته أو لدواعي السفر أو الهجرة أو غير ذلك من الأسباب متى كان لا يستطيع التنازل عن حصته لأحد الشركاء أو أحد الأغيار ^(٢).

فإذا قدرت المحكمة وجاهة الأسباب التي يستند إليها الشريك وقضت بإخراجه من الشركة فإنه يترتب علي ذلك إنقضاء الشركة بقوة القانون (مادة ٢/٥٣١ مدني) ، إلا أنه يجب أن يلاحظ أن إنقضاء الشركة يكون بالنسبة للمستقبل فقط فلا محل لتطبيق القاعدة العامة الواردة بالمادة ١٦٠ من القانون المدني والتي توجب إعادة المتعاقدين إلي الحالة التي كانوا عليها قبل العقد في

(١) لکنم الخولی ص ٨٤،

(٢) د. أبو زيد رضوان - بند ٢٠٥ - ص ٢٧١،

موسوعة الشركات التجارية

حاله فسخه وإنما يستتبع حل الشركة تصفية أموالها وقسمتها ولا يجوز للشريك قبل إجراء تصفية الشركة أن يسترد حصته في رأس المال^(١).

ومع ذلك يجوز للشركاء الإتفاق في العقد التأسيسي للشركة^(٢) علي أنه إذا قضي بإخراج أحدهم من الشركة لوجود المسوغ القانوني تستمر الشركة فيما بين باقي الشركاء . وفي هذه الحالة لا تنقضي الشركة وتستمر بشخصيتها القانونية .

وفي هذه الحالة تسري علي حصة الشريك الذي قضي بخروجه من الشركة الأحكام الواردة بالمادة ٣/٥٢٨ من القانون المدني ، فلا يكون له إلا نصيب في أموال الشركة ويقدر هذا النصيب ويدفع له نقداً أو علي أقساط وقت الحكم بخروجه من الشركة ولا يكون أي نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق لا يقدر ما تكون هذه الحقوق ناتجة عن عمليات سابقة علي الحكم بإخراجه من الشركة .

وجدير بالذكر أنه إذا كان المسوغ لحل الشركة يرجع إلى خطأ أحد الشركاء فإنه يجوز للشركاء بدلاً من طلب حل الشركة وما يترتب علي ذلك

(١) نقض مدني ١٢ يونيو ١٩٦٩ - أيضاً د. مصطفى كمال طه بند ١٠٣ - ص ٩٩.

(٢) يرى بعض الفقه أنه يمكن أن يتم هذا الإتفاق بعد خروج الشريك ولا يلزم لذلك نص في العقد التأسيسي باعتبار أن طلب خروج الشريك هو من الإحتمالات الاستثنائية التي لا يكلف الشركاء بتوقعها وقت انعقاد الشركة. ويرى أستاذنا الدكتور أبو زيد رضوان - وهو رأي نميل إليه - أن هذا الإتفاق جائز إلا أنه لا يترتب عليه إحتفاظ الشركة بشخصيتها القديمة وإنما يكون هذا الإتفاق بمثابة إنشاء شركة جديدة لإحلال الشركة الأولى بقوة القانون بمجرد إجابة الشريك إلى طلبه بالخروج - أنظر د. أبو زيد رضوان - ص ٢٧١ - الحاشية.

موسوعة الشركات التجارية

من تحملهم نتائج تقصير واحد منهم إذا كانت الشركة ناجحة طلب فصل الشريك المخطئ^(١) وإذا حكم القاضي بفصله لا يترتب على ذلك حل الشركة بل تستمر قائمة فيما بين باقي الشركاء (مادة ٥٣١ / ١ مدني) وفي هذه الحالة تسرى على حصة الشريك المفصول الأحكام الواردة بالمادة ٣/٥٢٨ من القانون المدني^(٢).

(١) حل الشركة قضاء بسبب يرجع إلى خطأ الشريك كإخلاله بالتزامه بجيز للشريك الآخر أن يطلب بالتعويض وفقاً لنص المادة ١٥٧ مدني ، والمحكمة أن تقضي له بما يستحقه من تعويض إن كان له مقتضى قبل تصفية الشركة لأن الشريك المخطئ يتحمل التعويض المقتضى به في أمواله الخاصة وليس في أموال الشركة - أنظر نقض مدني ١٢ يونيو ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض ص ٢٠ ص ٩٢٩.

(٢) د. مصطفى كمال طه بند ١٠٣ - ص ٩٩ وما بعدها.

أحكام النقض

٥٠٠- إنه وإن كان الأصل في تصفية الشركات عند إنقضائها هو قسم أموالها بحسب سعر بيعها أو توزيع هذه الأموال عينا علي الشركاء كل بنسبة حصته في صافي أموالها إن أمكن إلا أنه من الجائز للشركاء أن يتفقوا مقدما فيما بينهم علي طريقة معينة تجري التصفية علي أساسها ، وهذا الإتفاق ملزم لهم متى كان لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام .

(الطعن رقم ٠٣٦٣ سنة ٢١ مكتب فني ٠٥ صفحة رقم ٩٩١)

٥٠١- إنه وفقا للمادة ٤٤٥ من القانون القديم تنتهي الشركة بإنقضاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون ، فإذا أراد الشركاء إستمرار وجب أن يكون الإتفاق علي ذلك قبل إنتهاء الميعاد المعين في العقد ، أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد فلا سبيل إلي الإستمرار في عمل الشركة القديمة إلا بتأسيس شركة جديدة.

(الطعن رقم ٠١٩٢ لسنة ٢٢ مكتب فني ٠٦ صفحة رقم ١١٦٣)

٥٠٢- الإتفاق علي إمتداد الشركة بعد إنتهاء المدة المحددة لها في العقد هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة، ولا يغير من ذلك أن يكون قد نص في عقد الشركة الجديدة علي أن الغرض منها هو الإستمرار في الشركة السابقة.

(الطعن رقم ٠٤٥٣ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٥٩١)

٥٠٣- يترتب علي حل الشركة و دخولها في دور التصفية إنتهاء سلطة المديرين وذلك كنص المادة ٥٣٣ من القانون المدني فتزول عنهم صفتهم في تمثيل الشركة ويصبح المصفي الذي يتعين للقيام بالتصفية صاحب الصفة

موسوعة الشركات التجارية

الوحيد في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التي تستلزمها هذه التصفية وكذلك في جميع الدعاوي التي ترفع من الشركة أو عليها ، فإذا كان الطعن قد رفع من عضو مجلس الإدارة المنتدب بصفته ممثلاً للشركة وذلك بعد حلها وتعيين المصفي - فإنه يكون غير مقبول لرفعها من غير ذي صفة - ولا يغير من ذلك أن يكون الطعن قد رفع بإذن من المصفي طالما أنه لم يرفع بإسمه بصفته ممثلاً للشركة .

(الطعن رقم ٤٥٣ سنة ٢٥ ق، جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ٢٤)

٥٠٤- تنص المادة ٥٣٢ من القانون المدني علي أن تصفية أموال الشركة وقسمتها تتم بالطريقة المبينة في العقد علي أن تتبع الأحكام الواردة في المادة ٥٣٣ وما بعدها عند خلو العقد من حكم خاص. فإذا كان عقد الشركة قد خول المصفي الذي تعينه الجمعية العمومية جميع السلطات تصفية الأموال المنقولة أو العقارية المملوكة للشركة إما بطريق البيوع اللوية أو بالمزاد - ولم يرد به نص خاص يوجب تصفية المحل التجاري عن طريق بيعه مجزئاً وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلي ما يتفق وذا النظر فإنه لا يكون قد خالف مدلول الثابت بعقد الشركة .

(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٧٦٤)

(بتاريخ ٠٧ - ٠٦ - ١٩٦٢)

٥٠٥- عند حل الشركة تبقى شخصيتها بالقدر اللازم للتصفية و إلي أن تنتهي هذه التصفية.

إذا إتفق الشركاء فيما بينهم علي طريقة معينة تجري بها التصفية فإن هذا الإتفاق يكون ملزماً لهم متى كان لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام.

(الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٧٥٢)

== موسوعة الشركات التجارية ==

٥٠٦- متى تمت التصفية وتحدد الصافي من أموال الشركة انتهت مهمة المصفي وزالت الشخصية المعنوية للشركة نهائياً ويلتزم المصفي بأن يصنع بين أيدي الشركاء الأموال الباقية التي تصبح ملكاً مشاعاً للشركاء تجري قسمته بينهم ، كما يجب أن يطلب طبقاً للأوضاع المقررة للقيد محو قيد الشركة من السجل التجاري خلال شهر من إقفال التصفية فإذا لم يقدم طلب المحو كان لمكتب السجل التجاري أن يحو القيد من تلقاء نفسه وذلك أعمالاً لحكم المادة ١٣ من قانون السجل التجاري - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أعمل القواعد التي إتفق عليها الشركاء بشأن التصفية ورتب علي إنقضاء الأجل الذي حدده لوجوب الإنتهاء من التصفية زوال الشخصية المعنوية للشركة نهائياً فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٠٠٥٩ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٤٧٢)

٥٠٧- تنقضي شركة الأشخاص - طبقاً للمادة ٤٤٥ من القانون المدني الملغي والمادة ٥٢٨ من القانون المدني القائم - بموت أحد الشركاء ولا يحل ورثته محله إلا إذا حصل إتفاق بين الشركاء أنفسهم علي أنه إذا مات أحدهم تستمر الشركة مع ورثته ذلك لأن الشركة التي من هذا النوع تقوم دائماً علي الثقة الشخصية ما بين الشركاء الذين إنما تعاقدوا بالنظر إلي صفات الشريك الشخصية لا إلي صفات الورثة و لأن وفاة هذا الشريك تؤدي حتماً إلي زوال هذه الثقة .و الإتفاق الذي يؤدي إلي إستمرار الشركة مع ورثته الشريك المتوفى هو الإتفاق الذي يحصل بين الشركاء أنفسهم قبل وفاة هذا الشريك أما الإتفاق الذي يحصل بين ورثته الشريك المتوفى وبين الشركاء الأحياء علي إستمرار الشركة سواء كان هذا الإتفاق صريحاً أو ضمناً فلا يمنع من

موسوعة الشركات التجارية

إنقضاء الشركة إذا لم يتفق هذا الشريك قبل وفاته مع باقي شركائه علي إستمرارها مع ورثته .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ٣٣ ق ، جلسة ١٩٦٧ / ٢ / ٢٣)

٥٠٨- حل الشركة قضاء لمسبب يرجع إلي خطأ الشريك كإخلاله بالتزاماته يجيز للشريك الآخر أن يطالب بالتعويض وفقا للمادة ١٥٧ من القانون المدني والمحكمة أن تقضي له بما يستحقه من تعويض إن كان له مقتض قبل تصفية الشركة، لأن الشريك المخطئ يتحمل التعويض المقتضي به في أمواله الخاصة وليس في أموال الشركة، ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض قبل تصفية الشركة لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٢٨٧ ، لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٩٢٩)

٥٠٩- إذا حكم القاضي بفسخ عقد الشركة فإن هذا الفسخ خلافا للقواعد العامة في الفسخ لا يكون له أثر رجعي ، إنما تمنح الشركة بالنسبة للمستقبل ، أما قيامتها و أعمالها في الماضي فإنها لا تتأثر بالحل، وبالتالي فلا محل لتطبيق القاعدة العامة الواردة في المادة ١٦٠ من القانون المدني و التي توجب إعادة المتعاقدين إلي الحالة التي كانا عليها قبل العقد في حالة فسخه مما يقضي أن يرد كل منهما ما تسلمه من الآخر تنفيذا للعقد ، وإنما يستتبع فسخ عقد الشركة وحلها تصفية أموالها وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد ، وعند خلوه من حكم خاص تتبع في ذلك الأحكام الواردة في المادة ٥٣٢ من القانون المدني وما بعدها، وقبل إجراء تصفية الشركة ل يجوز للشريك أن يسترد حصته في رأس المال لأن هذه التصفية هي التي تحدد صافي مال الشركة الذي يجوز قسمته بين الشركاء وتكون من ثم دعوي المطعون ضده

== موسوعة الشركات التجارية ==

في خصوص إسترداد حصته في رأس مال الشركة قبل حصول التصفية غير مقبولة لرفعها قبل الأوان .

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق، جلسة ١٩٦٩/٦/١٢)

٥١٠- مؤدي نص المادة ١/ ٥٢٦، ٢ من القانون المدني - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن شركات الأشخاص تنتهي بإنقضاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون ، وأنه إذا أراد الشركاء إستمرار الشركة وجب أن يكون الإتفاق علي ذلك قبل إنتهاء الميعاد المعين في العقد أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد في سبيل إلي الإستمرار في عمل الشركة القديمة إلا بتأسيس شركة جديدة ، وأن الإتفاق علي إمتداد الشركة بعد إنتهاء المدة المحددة لها في العقد هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد نص في عقد الشركة علي أن الغرض منها هو الإستمرار في الشركة السابقة.

(الطعن رقم ٠٤٠٩ لسنة ٢٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٦٣٣)

٥١١- النص في المادة ١/ ٥٣٦ من القانون المدني يدل علي أن المشرع قد أوجب علي المصفي - قبل أن يقسم أموال الشركة بين الشركاء - أن يقوم باستئزال اللازمة لوفاء الديون المتنازع عليها ولم يفرق المشرع بين ما كان منها مطروحاً علي إنقضاء وبين ما لم يطرح بعد .

(الطعن رقم ٠٣١١ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٠١٢)

٥١٢- المصفي يعتبر وكيل عن الشركة لا عن دائئتها وهو إن كان لا يسأل قبل الشركاء إلا عن خطاه اليسير متى كان يباشر أعمال التصفية بدون

مقابل إلا أنه يسأل بالنسبة للدائنين عن كل خطأ يرتكبه سواء كان يسيراً أم جسيماً طالما قد ألحق ضرراً بهم .

(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٣ جلسة ١٩٧٨ / ٤ / ١٧)

٥١٣- طلب الحكم بتصفية الشركة يتضمن بالضرورة بطريق اللزوم العقلي طلب الحكم بحل الشركة، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي في قضائه بحل الشركة، وتصفيتها فإنه لا يكون قد قضي بما لم يطلبه الخصوم.

(الطعن رقم ٠٠٢٤ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٧١٣)

٥١٤- تمثيل المصفي للشركة في فترة التصفية متعلق فقط بالأعمال التي تستلزمها التصفية وبالادعوي التي ترفع من الشركة أو عليها أما إذا تعلق الأمر بالشروع في تنفيذ الحكم القاضي بحل الشركة وتصفيتها وتعين أحد الشركاء مصفياً لها فإنه لا يعدو أن يكون حكماً من الأحكام التي يراد تنفيذها هنالك ، لا تختلط صفة المصفي مع صفة المحكوم له ، لأن الأمر لا يتعلق حينئذ بالمنازعة فيما قضي به الحكم من تعيينه مصفياً أو سلطاته في التصفية أو بصحة الإجراءات التي اتخذها بحسبانه مصفياً لشركة تحت التصفية وإنما يتعلق الأمر بجوار تنفيذ حكم وبصحة إجراءات هذا التنفيذ لذلك لا تكون صفته كمصف ملحوظة وإنما تبرر فقط صفته كمطالب تنفيذ محكوم له وإذا إلتزم الحك المطعون فيه هذا النظر فقضي برفض الدافع بعدم قبول الدعوي لعدم اختصاصه بصفته مصفياً فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ٠٠٢٧ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٩١)

٥١٥- النص في المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات علي أنه " في الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر إلا بكفالة يكون للملزم الخيار بين أن يودع خزانة المحكمة من النقود أو أوراق المالية ما فيه الكفاية وبين أن يقبل إيداع ما تحصل من التنفيذ خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه في الحكم أو الأمر إلي حارس مقتدر " مؤداء أنه يشترط لصحة التنفيذ وفقاً لنص هذه المادة أن يقدم الدليل علي أن المحكوم له قد نفذ شرط الكفالة علي الوجه المشار إليه في هذه المادة ولم يكتف المشرع بأن يقوم المحكوم له بإبداء رغبته في الخيار علي الوجه المبين بهذه المادة بل نص في المادة ٢٩٤ مرافعات علي أن يعلن اختياره للمحكوم عليه إما علي يد محضر بورقة مستقلة أو ضمن إعلان سند التنفيذ أو ورقة التكليف بالوفاء . ثم أضاف في المادة ٢٩٥ مرافعات النص عي أن لذوي الشأن خلال ثلاثة أيام التالية لهذا الإعلان أن ينازع في اقتدار الحارس أو كفاية ما يودع. وإذا كان الثابت أن الحكم القاضي بحل الشركة وتصفيته قد صدر مشمولاً بالنفاذ المعجل بشرط تقديم الكفالة وقام المحكوم أهم ومن بينهم الطاعن بتنفيذ الجرد دون قيامهم بأعمال شرط الكفالة وفقاً لنص المادتين ٢٩٣ ، ٢٩٤ مرافعات فإن هذا التنفيذ يكون باطلاً وإذا كان الضرر قد اقترضه المشرع اقتراضاً في المادتين ٢٩٣ ، ٢٩٤ مرافعات فلا يلزم المنفذ ضده بإثباته ولا يكلف بحكم بالتحدث عنه .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق جلية ١٩٧٩ / ٥ / ٧)

٥١٦- مؤدي نص المادة ٥٢٣ من القانون المدني أنه إذ أنقضت الشركة بتحقيق أي سبب من أسباب إنقضائها - ومنها ما نصت عليه المادة ٥٢٧ مدني منهلاك أموالها - فإنها تدخل في دور التصفية حيث تنتهي سلطة

موسوعة الشركات التجارية

المديرين فيها ويتولي المصفي أعمال التصفية وإجراء ما تقتضيه من القيام -
إسم الشركة ولحسابها - باستبقاء حقوقها و وفاء ما عليها ممن ديون وبيع
مالها منقولاً أو عقاراً - علي نحو ما نصت عليه المادة ٥٣٥ مدني - وهو ما
يستوجب بقاء الشخصية المعنوية للشركة بالرغم من حلها تسهيلاً لعملية
التصفية وحفظاً لحقوق الغير حتى يمكن للمصفي القيام بهذه الأعمال مما
يقتضي بدوره قيام العقود والعلاقات المستمرة المتعلقة بإدارة الشركة
واللزامة لإستمرار عملية التصفية - ومنها عقود الإيجار الصادرة للشركة
- وذلك لحين الإنتهاء من التصفية بتمام كافة أعمالها وتحديد صافي الناتج
منها وتقديم المصفي تقريره بذلك و اعتماده من الشركاء ومؤدي ذلك . و
علي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن شخصية الشركة تبقى بعد حلها
بالقدر اللازم للتصفية و إلي أن تنتهي ، وأن المصفي يصبح صاحب الصفة
الوحيد في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التي تستلزمها هذه التصفية.

(الطعن رقم ٠٠٤١ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٩٩٧)

٥١٧- شخصية الشركة تبقى بعد حلها ودخولها في دور التصفية لحين
إنتهاء الأعمال التي تستلزمها هذه التصفية ومن بينها بيع أموال الشركة
منقولاً أو عقاراً ، مما مؤداء أن يكون للمصفي المعين لتصفية البنك
التجاري- بسبب هلاك رأس ماله بالخسارة - الحق في بيع موجودات و
أمواله ومنها حق إيجار عين النزاع تحقيقاً لأغراض التصفية.

(الطعن رقم ٠٦٠٢ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٣٢٣)

٥١٨- إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم
الأربعة عشر الأول في الطاعنين قد انتهوا أمام محكمة الدرجة الأولى إلي

تحديد خصومهم بتوجيه طلباتهم الختامية إلى الحراسة والشركة العامة للتجارة والكيماويات دون وزير الاقتصاد الذي لم يختصموه في الاستئناف ، فإنه لا محل للنعي بعدم اختصامه عند تعجيل نظر الاستئناف بعد أن قضي بانقطاع سير الخصومة فيه لزوال صفة الجهاز الإداري للحراسات العامة الذي ألغاه القرار الجمهوري رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ وأحل محله جهازاً لتصفية أعمال الحراسة طالما أنه لم توجه إليه طلبات ختامية أمام محكمة أول درجة ولم يختصم أصلاً في الاستئناف ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٤٧ بشأن جهاز التعاون الاقتصادي والدولي ينص في مادته الثانية بإختصاص الجهاز بالبت في جميع الموضوعات المتعلقة بالأجانب وبتصفية الحراسات المتعلقة بهم وكانت الدعوي الخالية تتعلق بحقوق الشركاء المصريين الناتجة عن تصفية شركة ببيع جميع ومجوداتها فمن ثم لم يطرأ بصدور هذا القرار الجمهوري ما يؤدي إلى انقطاع سير الخصومة في الاستئناف ولا تثريب علي المحكمة إذا استمرت في نظره.

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٥٢٠)

٥١٩- النص في المادة ٥٢٦ من القانون المدني علي أن : تنتهي الشركة بإنقضاء الميعاد المعين لها بإنتهاء العمل الذي قامت من أجله ، فإذا انقضت المدة المعينة أو أنتهي العمل ثم استمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التي تألقت لها الشركة إمتد سنة فسنة بالشروط ذاتها " والنص في المادة ٥٣١ منه علي أنه "يجوز لكل شريك أن يطلب من القضاء الحكم بفصلي أي من الشركاء يكون وجوده في الشركة قد أثار إعتراضا علي مد أجلها أو تكون تصرفاته مما يمكن إعتباره سبباً مسوغاً لحل الشركة علي أن

موسوعة الشركات التجارية

تظل الشركة قائمة بين الباقيين " يدل علي أن الشركة تنتهي بقوة القانون بإنقضاء الميعاد المعين إلا إذا امتدت بإدارة الشركاء الضمنية أو الصريحة ، وأن فصل الشريك من الشركة لا يكون إلا حال قيامها ولأسباب تبرر ولا يقع بعد انتهائها بإنقضاء الميعاد المعين لها بغير مد ، يؤكد هذا النظر أن المشرع نص علي قيامها في الحالة الأولى فيما يبين الباقيين من الشركاء.

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق، جلسة ١٩٨١/٥/١٨)

٥٢٠- النص في المادة ٥٣٢ من القانون المدني علي أنه تتم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام التي فصلتها المواد ٥٣٣ وما بعدها ، والنص في المادة ٥٣٣ علي أن تنتهي عند حل الشركة سلطة المديرين أما شخصية الشركة فتبقي بالقدر اللازم للتصفية و إلي أن تنتهي هذه التصفية - يدل علي أنه إذا تحقق سبب من أسباب إنقضاء الشركة فإنها تنقضي وتدخل في دور التصفية - ولا يحول ذلك دون إستمرارها حتى تمام التصفية إذ تظل الشخصية المعنوية للشركة قائمة بالرغم من حلها طوال الوقت الذي تجري فيه أعمال التصفية وذلك بالقدر اللازم لها ، وإذا تضمن عقد تأسيس الشركة الطريقة التي تصفي بها أموالها فإنه يجب إتباعها ، وفي حالة خلو عقد تأسيس الشركة من تحديد الطريقة التي تتم بها التصفية فقد تولى القانون وضع الأحكام التي تجري التصفية علي مقتضاها و من هذه الأحكام إنتهاء سلطة المديرين بمجرد إنقضاء الشركة وتولي المصفي أعمال التصفية.

(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٣٣٧)

٥٢١- تترتب علي التصفية ما دامت لم تتم ولم يكن منصوباً في عقد الشركة علي توقيت المدة المتفق عليها لإتمام التصفية فإن تقدير قيمة موجودات الشركة وما قد يطرأ عليها من نماء يكون مرهوناً بوقت التصفية وليس بوقت حدوث السبب الموجب للحل أو التصفية وهو ما يتفق وطبيعة عمل المصفي الذي يدخل في سلطاته تحقيق الغرض المقصود من تعيينه وذلك بإستمرار إستغلال موجودات الشركة وما قد يطرأ عليه من نماء يكون مرهوناً بوقت التصفية وليس بوقت حدوث السبب الموجب للحل أو التصفية وهو ما يتفق وطبيعة عمل المصفي الذي يدخل في سلطاته تحقيق الغرض المقصود من تعيينه وذلك بإستمرار إستغلال موجودات الشركة للحفاظ علي قيمتها حتى البيع .

(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٤٩ ق، جلسة ٢٦/١/١٩٨١)

٥٢٢- إن قرار الجمعية العمومية غير العادية للشركة المساهمة بحلها وتصفيتها ل يعدو أن يكون إتفاقاً علي فسخ الشركة قبل إنقضاء مدتها المبينة في المشاركة المؤسسة لها،

ومن ثم يتعين طبقاً لما تقضي به المادة ٥٨ من قانون التجارة - حتى يحتج به في مواجهة الغير - أن تستوفي بشأنه إجراءات الشهر المقررة في المادة ٥٧ من ذات القانون في شأن وثائق إنشاء الشركة وهي الإعلان بالمحكمة الابتدائية والنشر بإحدى الجرائد.

(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٥ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١١٨٣)

٥٢٣- النص في الفقرة الأولى من المادة ٥١١ من القانون المدني علي أنه " إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو حق منفعة أو أي حق عيني آخر

موسوعة الشركات التجارية

فأن أحكام البيع هي التي تسري في ضمان الحصة إذا هلك أو استحققت أو ظهر فيها عيب أو نقص " يدل علي أن تقديم حصة عينية الشركة علي وجه التملك وإن لم يكن بمثابة بيع إلا أنه يشبه البيع من حيث إجراءات الشهر وتبعة الهرك و ضمان الإستحقاق والعيوب الخفية ، ومن ثم يلتزم الشريك الذي قدم هذه الحصة بإستيفاء إجراءات الشهر المقررة حتى تنتقل ملكيتها إلي الشركة ، كما يلتزم عملاً بالمادة ٤٣٩ من القانون المدني بضمان عدم التعرض للشركة في الإنتفاع بهذه الحصة أو منازعتها فيها كلها أو بعضها ، غير أن عدم قيام الشريك بإجراءات التسجيل أو الشهر المقررة والتي يتم بمقتضاها نقل ملكية الحصة العينية إلي الشركة لا يحول دون إلزامه بضمان عدم التعويض لأن هذا الإلتزام يعتبر إلتزاماً شخصياً يتولد من عقد الشركة فور أبرمه بإعتباره ناقلاً للملكية في خصوص هذه الحصة فيمتنع علي الشريك أن يتعرض للشركة فيها ولو لم يشهر العقد لأن من وجب عليه الضمان أمتنع عليه التعرض ، ومؤدي ذلك أنه إذا انقضت الشركة فإن الحصة العينية ل تعود إلي الشريك الذي قدمها بل يوزع ثمنها علي الشركاء جميعاً.

(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤١ ق، جلسة ١٩٨٥ / ٤/٣)

٥٢٤- إن قيام المصفي بحصر الديون المطالب بها و إدراجها في كشف التصفية تمهيداً لتخصيص مقابل للوفاء بها عند ثبوتها لا يعني إقراره بها أو أنها خالية من النزاع كما أن استعداد الغير للوفاء بجزء من أحد هذه الديون لا يعد دليلاً علي صحة هذا الدين .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٦ ق، جلسة ١٩٨٥ / ١٢/٢٣)

٥٢٥- من المقرر تطبيقاً لنص المادة ٥٢٨ من القانون المدني أنه إذا خلا عقد تأسيس الشركة من شرط يقضي باستمرارها علي الرغم من وفاة أحد الشركاء وجب إعتبارها منحلة قانوناً بمجرد وقوع الوفاة ، فإذا لم يوجد مثل هذه الإتفاق الصريح و إستمرو الشركاء في أعمال الشركة فعلاً مع الورثة وجب إعتبار الشركة في دور التصفية مما مؤداه أن الشركة تكون منحلة بقوة القانون.

(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦٣١)

٥٢٦- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه قبل إجراء تصفية الشركة ل يجوز للشريك أن يسترد حصته في رأسمالها لأن هذه التصفية هي التي تحدد صافي مال الشركة الذي يجوز قسمته بين الشركاء وتكون دعوي الشريك بإسترداد حصته في رأس مال الشركة قبل حصول التصفية غير مقبولة لرفعها قبل الأوان .

(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٢٠٢)

٥٢٧- إن المادة ٤٥٤ من القانون المدني قد نصت علي أن شركة التضامن التجارية تنتهي بموت أحد الشركاء. و إذن فلا يصح القول باستمرارها بعد وفاة أحد الشركاء إلا بإتفاق صريح ، أو إذا كانت طبيعة عمل الشركة والغرض من إنشائها يتحتم معهما إستممرارها رغم موت أحد الشركاء حتى يتم العمل الذي أنشأت من أجله. و إذن فإذا قال الحكم بإستممرارها الشركة بناء علي أن الإتفاق علي إستممرارها مستفاد من الفكرة في إنشاء المحل التجاري الذي هو محلها والغرض الذي توخاه الشريكان من إنشائه ونوع التجارة وما بين الشريكين من صلة الأخوة والنقة المتبادلة الخ / فكل ما قاله من ذلك لا يصح أن يترتب عليه

موسوعة الشركات التجارية

وجوب استمرار الشركة . وخصوصاً إذا كان من بين ورثة الشريك المتوفى قصر لا أهلية لهم.

(الطعن رقم ٠٠٧٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣٨)

٥٢٨- من المقرر، مراعاة لمصلحة الشركاء ولدائني الشركة ومدينيتها ، أن إنتهاء الشركة لا يمنع من إعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهي التصفية وإن كان كل موجودات الشركة بما فيها الدفاتر تعتبر أثناء التصفية مملوكة لها لا ملكاً شائعاً بين الشركاء في يصح لأحدهم أن يوقع الحجز الإستحقاقى علي شيء من ذلك.

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٥ ق، جلسة ١٩٤٥ / ١٢ / ١٣)

٥٢٩- إن إنتهاء الشركة ل يمنع من إعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهي تصفيتها . وعلي ذلك فالحكم الذي يعتبر الشركة مصفاة تصفية نهائية من اليوم الذي جرد الخبير موجوداتها وصفي حساباتها يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٠١٤٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٠٤)

٥٣٠- يجب أن تكون تصفية الشركة علي وفق أحكام المواد ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥٨ من القانون المدني، فإن اعتمدت المحكمة التصفية علي صورة مخالفة هذه الأحكام كان حكمها مخالفاً للقانون.

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ١٦ ق، جلسة ١٩٤٧ / ١٢ / ١١)

٥٣١- متى كان الحكم قد أثبت أن شخصياً قد تملك في تاريخ كذا شركة كذا المحدودة تملكاً صحيحاً بجميع موجوداتها وكل حقوقها المادية وعلاماتها

التجارية، وقد زعم خصمه أنه إنما اشترى مصانع الشركة لا غير ، وكانت مستندات الدعوي ، التي أعتمد عليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلي ما أستخلصه منها فلا معقب عليه في ذلك.

ومتى كان الحكم الابتدائي الذي صدر برفض دعوي للشركة قد أعلن لوكيلي التصفية بعد أن كانا باعاهما لمشتريها ، فإن المشتري - وقد انتقلت إليه جميع حقوق الشركة - يكون له الحق في إستئناف الحكم الابتدائي ، وتكون محكمة الإستئناف ، إذ قضت برفض الدفع بعدم قبول إستئنافه إياه بزعم انعدام صفته فيه ، لم تخطئ في القانون .

(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ١٧ق، جلسة ١٩٤٩ / ٢ / ١٧)

٥٣٢- متى كانت الشركة التي يمثلها الطاعن هي شركة تضامن تجارية فإنه يكون لها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضي هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء وأن تكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائنيها وحدهم كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه و تصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة ونصيبه هذا يعتبر دينا في ذمة الشركة ويجوز لدائنيه أن يحجزوا علي حصته في الربح تحت يد الشركة ولكن لا يجوز لهم أن يحجزوا علي منقول أو عقار من أموال الشركة حتى ولو كان مدينهم هو الذي قدمه إليها بصفة حصة ، كما أن لهم التنفيذ علي أموال مدينهم الشخصية أو إشهار إفلاسه وفي هذه الحالة الأخيرة يكون لهم الحق في طلب إعتبار الشركة منقضية وتصفيتها و التنفيذ علي ما يؤول إلي مدينهم من نصيب بعد التصفية.

موسوعة الشركات التجارية

وإن فمى كان المطعون عليه الثانى قد تنازل عن حصته فى الشركة إلى زوجته وكان الحكم المطعون فيه قد إعتبر هذا التنازل باطلاً فى حق دائنيه فإنه لا أثر لهذا البطلان على الشركة وكل ماله من أثر بالنسبة للدائنين إنما هو إعتبر أن المدين مازال شريكاً فيها ويكون الحكم إذ قضى ببطلان الشركة تأسيساً على بطلان التنازل وإذ قضى بصحة الحجز الموقع من أحد الدائنين على أموال الشركة قولاً منه بأن ما حجز يقل عن نصيب المدين فيها، إذ قضى بذلك يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٨١ سنة ٢٠ ق، جلسة ٢٤/٤/١٩٥٢)

٥٣٣- لئن كان الأصل فى شركات الأشخاص أنها تنقضى بوفاة أحد الشركاء إلا أنه وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٢٨ من القانون المدنى يجوز الإتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قصراً فإذا كان قد نص فى عقد الشركة على أنه فى حالة الوفاة يكون لورثة الشريك المتوفى أن يطلبوا التصفية أو أن يستمروا فى الشركة بنفس شروط العقد فيما يختص بالنسبة للشريك المتوفى من شروط وإلتزامات فإن مفاد ذلك أن الشركة إتفقوا فى عقد الشركة على إستمرارها مع ورثة الشريك المتوفى إلا إذا طلب هؤلاء تصفيتها فإن لم يفعلوا فإنها مستمرة معهم

إن المادة ٤٥٤ من القانون المدنى قد نصت على أن شركة التضامن التجارية تنهى بموت أحد الشركاء . وإن يصح القول بإستمرارها بعد وفاة أحد الشركاء إلا بإتفاق صريح ، أو إذا كان تطبيعه عم الشركة والغرض من إنشائها يتحتم معها إستمرارها رغم موت أحد الشركاء حتى يتم العمل الذى

== موسوعة الشركات التجارية ==

أنشئت من أجله. وإنّ إذا قال الحكم بإستمرار الشركة بناء علي أن الإتفاق علي إستمرارها مستفاد من الفكرة في إنشاء المحل التجاري الذي هو أصلها والغرض الذي توخاه الشريكان من إنشائه ونوع التجارة وما بين الشريكين من صلة الإخوة والثقة المتبادلة. الخ، خ، فكل ما قاله من ذلك لا يصح أن يترتب عليه وجوب إستمرار الشركة. وخصوصاً إذا كان من بين ورثة الشريك المتوفى قصر لا أهلية لهم.

(الطعن رقم ٧٤ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٤/٤/٢٧ مج ٢٥ عاماً بند ٢٩ ص ٦٩٢)
٥٣٤- مؤدي نص المادة ٥٢٦ / ١٠٢ من القانون المدني أن شركات أشخاص تنتهي بإنقضاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون وأنه إذا أراد الشركاء إستمرار الشركة وجب أن يكون الإتفاق عي ذلك قبل إنتهاء الميعاد المعين في العقد أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد وإستمرار الشركاء يقومون بالأعمال التي تآلفت لها الشركة قامت شركة جديدة، وإمتد العقد سنة فسنة وبالشروط ذاتها.

(الطعن رقم ١٩٩٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥)

٥٣٥- الإتفاق علي إمتداد الشركة بعد إنتهاء المدة المحددة لها في العقد هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة، ولا يغير من ذلك أن يكون قد نص في عقد الشركة الجديدة علي أن الغرض منها هو الإستمرار في الشركة السابقة.

(الطعن رقم ١٩٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٩ مج ٢٥ عاماً

بند ٣١ ص ٦٩٢)

المبحث الخامس

تصفية شركة التضامن

٥٣٦ - تقديم

تصفية الشركة هو مجموع العمليات التي يتم بموجبها إنهاء الآثار التي خلفتها الشركة بعد إنقضائها وذلك بإنهاء الأعمال الجارية للشركة ، وتسوية المراكز القانونية للشركة بإستيفاء حقوقها ولدائتيها بدفع ديونهم من موجوداتها . فإذا كانت محصلة تلك العمليات ايجابية قسم الناتج على الشركاء ، أما إذا كانت محصلة هذه العمليات سلبية ويعنى ذلك أن الشركة منيت بخسائر تعين على كل شريك أن يسهم فيها حسب مسؤوليته عن ديون الشركة ^(١) وهكذا تبدو التصفية هي الوسيلة القانونية لتحقيق هذه الغايات .

وسوف نقسم بحثنا بصدد تصفية شركة التضامن إلى ما يلي:-

١ - الشخصية المعنوية للشركة أثناء التصفية .

٢ - المصفي - تعيينه وعزله وسلطاته .

٣ - قسمة أموال الشركة (ناتج التصفية)

٤ - تقادم الدعاوى ضد الشركاء .

(١) د. أبو زيد رضوان - بند ١٣٠ - ص ١٨٠ - نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٨٥ الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٥٠ - أيضاً أكرم الخولي ج ٢ فقرة ٧٣ ص ٨٨.

موسوعة الشركات التجارية

٥٣٧- أولاً: الشخصية المعنوية للشركة أثناء فترة التصفية

تنص المادة ٥٣٣ من القانون المدني على أنه :- " تنتهي عند حل الشركة سلطة المديرين أما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهي هذه التصفية "

فمن المقرر وفقاً لنص المادة ٥٣٣ من التقنين المدني بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية إلى حين إنتهاؤها ^(١) وتقدير بقاء شخصية الشركة في فترة التصفية إنما قصد به مراعاة مصلحة الشركاء دائني الشركة ومدينها إذ أنه مراعاة مصلحة هؤلاء جميعاً بقاء الشركة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية وحتى تنتهي التصفية ^(٢)

ويترتب على إحتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية أثناء فترة التصفية نتائج قانونية أهمها :-

١- تظل الشركة محتفظة بإسمها (مقترناً بعبارة تحت التصفية) وبموطنها وجنسيته .

٢- تظل الشركة - خلال فترة التصفية - محتفظة بحقها في التقاضي كمدعيه أو مدعى عليها ويمثلها في ذلك المصفي بصفته نائباً قانونياً عن الشركة وليس وكيلاً عن الشركاء أو دائني الشركة ^(٣).

(١) الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ من ٢٧ ص ٣٠٢ - ، نقض في ١٠ يونيو سنة ١٩٦٥ المجموعة السنة ١٦ - ص ٧٥٧ .

(٢) الطعن ٦٦١ لسنة ٢٦ ق (جنائي) جلسة ١٩٥٦/٦/٤ من ٧ ص ٨١١ ، الطعن رقم ٢٦ سنة ١٥ جلسة ١٩٤٥/١٢/١٢ مج ٢٥ علما بند ٤٠ ص ٦٩٣ .

(٣) نقض ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد - ج ١ ص ٦٩٣ رقم ٣٧ - نقض ٥ مارس ١٩٧٩ - المجموعة من ٣٠ ع ١ - ص ٧١٣ - ٧١٦ .

موسوعة الشركات التجارية

٣- تظل الشركة - أثناء فترة التصفية - محتفظة بذمتها المالية المستقلة عن نم الشركاء وعليه فإن موجودات الشركة تعتبر ملكاً لها فلا يجوز لأحد الشركاء تقرير رهن رسمي على حصته ^(١) أو توقيع حيز إستحقاقه على أي من موجوداتها ^(٢).

٤- تظل أموال الشركة - أثناء فترة التصفية - هي الضمان العام لدائتي الشركة .

٥- تظل الشركة مقيدة بالسجل التجاري .

٦- يجوز شهر إفلاس الشركة - أثناء فترة التصفية - إذا توقفت عن دفع ديونها .

٥٣٨ - ثانياً: المصفي

ماهيته

المصفي هو الشخص الذي يعهد إليه بإجراء العمليات اللازمة لتصفية الشركة . إذ بإنحلال الشركة تنتهي سلطة المدير أو المديرين وتزول صفتهم ويصبح المصفي صاحب الصفة الوحيد في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التي تستلزمها هذه التصفية وكذلك في جميع الدعاوى التي ترفع من الشركة أو عليها ^(٣).

٥٣٩ - تعيين المصفي

تنص المادة ٥٣٢ من القانون المدني على أنه :- " تتم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد ، وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام الآتية.

(١) إستئناف مختلط ١٥ يونيو ١٩٣٣ - د. أبو زيد رضوان - بند ١٣٢ ص ١٨٤.

(٢) للطعن رقم ٦٦١ سنة ٢٦ ق (جنائي) جلسة ١٩٥٦/٦/٤ - مشار إليه.

(٣) للطعن رقم ٤٥٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٤ ص ١١ ص ٥٩١.

== موسوعة الشركات التجارية ==

وتنص المادة ٥٣٤ من القانون المدني على أنه :- " يقوم بالتصفية عند الإقتضاء إما جميع الشركاء وإما مصف واحد أو أكثر تعينهم أغلبية الشركاء " وإذا لم يتفق الشركاء على تعيين المصفي ، تولى القاضي تعيينه بناء على طلب أحدهم وفي الحالات التي تكون فيها الشركة باطلة تعين المحكمة المصفي ، وتحدد طريقة التصفية بناء على طلب كل ذي شأن . وحتى يتم تعيين المصفي يعتبر المديرون بالنسبة إلى الغير في حكم المصفين "

ومؤدى نص المادتين ٥٣٢ ، ٥٣٤ من القانون المدني :

أولاً - تتبع في تعيين المصفي سواء كان من بين الشركاء أو من الأغيار الأحكام الواردة بالعقد التأسيسي للشركة أو أي إتفاق لاحق ، فللشركاء أن يتفقوا في العقد التأسيسي للشركة أو إتفاق لاحق على كيفية تعيين المصفي ولهم أن يعهدوا به إلى القائمين بإدارة الشركة أو بعض أو كل الشركاء أو شخص من الغير ولهم أيضا يقرروا تأجيل إختيار المصفي إلى حين انحلال الشركة ، ولهم أيضاً أن ينظموا الطريقة التي يتم بها تعيين المصفي (مادة ١/٥٣٤ مدني) ^(١)

ثانياً : إذا لم يتضمن العقد التأسيسي للشركة أو أي إتفاق لاحق تنظيمياً لكيفية تعيين المصفي ولم يستطع الشركاء - لاستحكام الخلاف بينهم - تعيين

(١) د. أبو زيد رضوان - بند ١٣٤ - ص ١٨٦.

المصفي تولى القاضي تعيينه بناء على طلب أحد الشركاء (مادة ٥٣٤/٢ مدني) ^(١)

ثالثاً - ولكل ذي شأن - إذا كنا بصدد شركة واقع - أن يطلب من المحكمة تعيين مصف لها وتحديد كيفية التصفية ، ويقبل هذا الطلب من الشريك أو من أحد دائني الشركة . أو أي شخص له مصلحة في ذلك ولا عبرة في هذه الحالة بما ورد في عقد الشركة الباطل من شروط . ويتم تعيين المصفي وتحديد طريقة التصفية بحكم المحكمة . ^(٢)

وقد تضمنت الفقرة الرابعة من المادة ٥٣٤ من القانون المدني حكماً قصد به المحافظة على حقوق الغير إذا تأخر تعيين المصفي فيقرر النص إعتبار المديرين في حكم المصفين حتى يتسنى للغير توجيه الدعاوى إليهم وتقع على كاهلهم مسئولية المحافظة على أموال الشركة ورعاية مصالحها .

٥٤٠ - عزل المصفي

يتم عزل المصفي أو المصفين بذات الطريقة التي تم بها تعيينه ، بيد أن هذا لا يمنع أحد الشركاء من أن يطلب إلى المحكمة عزل المصفي إذا وجد المسوغ القانوني لذلك ولو كان المصفي قد عين من قبل المحكمة . وللمحكمة سلطة تقديرية في قبول طلب عزل المصفي أو رفضه ، على أنه متى قضت المحكمة بعزل المصفي وجب عليها تعيين غيره محله في حالة تعذر تعيينه من قبل الشركاء في الحالات التي يمكن لهم فيها تعيينه ^(٣)

(١) راجع في ذلك الأعمال التحضيرية للتقنين المدني - ج ٤ - ص ٣٩٦ .

(٢) لتطبيق على نصوص القانون المدني - د. محمد علي عرفه ص ٢٨٩ وما بعدها .

(٣) د. لثم الخولي ص ٨٤ .

== موسوعة الشركات التجارية ==

ويجب شهر القرار الصادر بتعيين المصفي من الشركاء أو المحكمة ويقع على عاتق المصفي عبء إتخاذ إجراءات الشهر ، كما يجب إشهار القرار الصادر بعزل المصفي وتعيين مصف جديد ويقع على عاتق المصفي الجديد إتخاذ هذا الإجراء^(١).

٥٤١ - سلطات المصفي

إذا تم تعيين المصفي بمقتضى عقد الشركة أو إتفاق لاحق فإنه غالباً ما يتضمن العقد أو الإتفاق اللاحق سلطات هذا المصفي وما له من حقوق وما عليه من إلزامات ، أما إذا تم تعيين المصفي بموجب حكم المحكمة فغالباً ما يتضمن هذا الحكم سلطات المصفي وحقوقه والإلزامات التي تقع على كاهله. فإذا لم يتضمن عقد الشركة أو الإتفاق أو لم يتضمن حكم المحكمة سلطات المصفي تحددت سلطاته بالغاية التي عين لإنجازها وهي تصفية الشركة فيكون له سلطة القيام بجميع الأعمال اللازمة للتصفية :

(١) فله أن يستوفى حقوق الشركة من الغير ، وله في سبيل ذلك إتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة كأن يقاضي مديني الشركة وينفذ عليهم وله أن يتخذ كافة الإجراءات التحفظية التي تستلزمها عمليات التصفية وتستهدف الحفاظ على مال الشركة

وللمصفي حق التصالح على حقوق الشركة أو قبول التحكيم في المسائل المتنازع عليها مع الدائنين طالما أن ذلك لا ينطوي على الرغبة في إهدار

(١) د. رفعت فخري د. محمد فريد العريني - ص ١٨٣.

موسوعة الشركات التجارية

حقوق الشركة أو التهاون فيها . إلا أنه لا يجوز له التبرع ببعض أموال الشركة أو رصدها لخدمة غرض معين حتى ولو كان غرضاً اجتماعياً .

(٢) وللمصفي أن يقوم بالوفاء بالديون التي على الشركة لدائنيها والتي تكون قد حل أجلها قبل إنقضاء الشركة أو أثناء التصفية . وله في سبيل ذلك حصر دائني الشركة ومالهم من حقوق ودعوتهم لتقديم مستنداتهم وقبض حقوقهم^(١)

(٣) للمصفي أن يقوم بالوفاء بالديون التي لم يحل أجلها بعد لدائني الشركة إذا استطاع ذلك بعد إقطاع ما يقابل الأجل وكان ذلك في مصلحة الشركة . وإلا احتفظ بها حتى يحل أجلها فيوفيهما^(٢) وله كذلك أن يقطع الديون المتنازع عليها ويحتفظ بها حتى ينتهي النزاع (مادة ٥٣٦ / ١ مدني)^(٣)

(١) إذا لم يحضر دائن الشركة بناء على دعوة المصفي له - بإعلانه - لتقديم ما تحت يده من مستندات وقبض دينه جاز للمصفي إيداع هذه الديون خزنة المحكمة على ذمة الدائن - انظر في هذا المعنى الوسيط للسنيهوري جـ ٥ ص ٤٠٤ .

(٢) وهذا ما لم يرى من المصلحة أن يوفي الديون المؤجلة فوراً إذا كان الأجل لمصلحة الشركة فينزل عن الأجل ، وإذا تخلف بعض دائني الشركة عن إستيفاء حقوقهم ، وقسمت أموال الشركة بعد للتصفية على الشركاء كتبت لدائني الشركة حق تتبع أعيان الشركة بيد الشركاء فيتقدمون فيها على الدائنين الشخصيين للشركاء وإلا فإن دائني الشركة يرجعون على الشركاء في أموالهم الخاصة ويزاحمهم فيها دائنو الشركاء الشخصيون - انظر في ذلك الوسيط للسنيهوري جـ ٥ ص ٤٠٤ - الحاشية .

(٣) نقض ١٩٧٨/٤/١٧ من ٢٩ - ص ١٠١٢ د . أحمد حسني بند ٤١٢ ، د . أكثم الخولي ص ٤٧٣ فقرة ٤٢٩ ، د . سمير الشرقاوي ص ٢٢٣ فقرة ٢٥٩ .

- (٤) وللمصفي أن يرد لأي من الشركاء ما يكون قد أنفقه من مصروفات لمصلحة الشركة وما أقرضه للشركة من مبالغ مالية (مادة ١/٥٣٦ مدني^(١))
- (٥) وللمصفي أن يطالب كل شريك - في حال ما إذا كانت أموال الشركة غير كافية لوفاء ديونها - أن يقدم من ماله الخاص ما هو ملتزم به لوفاء ديون الشركة^(٢)

٥٤٢ - سلطة المصفي في بيع مال الشركة

تنص المادة ٢/٥٣٥ من القانون المدني على أنه :- "يجوز له - أي للمصفي - أن يبيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً إما بالمزاد وإما بالممارسة ما لم ينص في أمر تعيينه على تقييد هذه السلطة "

وقد جاء بالملذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدني ما نصه :- " إن سلطة المصفي في بيع أموال الشركة تتحدد بالقدر اللازم لوفاء ديونها ، لأنه إذا تم وفاء تلك الديون وأمكن بذلك تحديد الصافي من أموال الشركة ، فإن الغرض من التصفية يكون قد تحقق وتزول الشخصية المعنوية للشركة ويصبح الشركاء ملاكاً على الشيوع للأموال الباقية التي تجب قسمتها بينهم " ^(٣) ولكن حذف القيد الذي كان يقضى بأن سلطة المصفي في البيع مقصورة على القدر الضروري للوفاء بديون الشركة في لجنة مجلس الشيوخ ^(٤)

(١) الملذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى في مجموعة الأعمال التحضيرية ٤ - ص ٤٠٣ .
(٢) إستئناف مختلط ٣٠ أبريل سنة ١٩٤١ م ٥٣ - ص ١٦٣ - الوسيط - للسنة ٥ - ص ٤٠٤ .

(٣) مجموعة الأعمال التحضيرية ٤ ص ٣٩٩ .
(٤) مجموعة الأعمال التحضيرية ٤ ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

موسوعة الشركات التجارية

ومؤدى ذلك أن للمصطفى - في سبيل سداد ديون الشركة - حق بيع أعيان الشركة منقولة كانت أم عقارية ^(١) سواء بالمزاد العلني أو بالممارسة ما لم يكن ممنوعاً من ذلك بنص في قرار تعيينه .

ومن باب أولى - للمصطفى أن يقترض بضمان مال الشركة ما دام الغرض من هذا القرض هو الإستمرار في عمليات التصفية أو سداد ديون الشركة ^(٢).

٥٤٣ - القيود التي ترد على سلطة المصطفى

سلطة المصطفى - عند قيامه بأعمال التصفية - مقيدة بقيدين :-

القيد الأول: أنه يحظر على المصطفى أن يبدأ أعمالاً جديدة للشركة إلا أن تكون لازمة لإتمام أعمال سابقة (مادة ٥٣٥ مدني) ، ذلك لأن الغرض من التصفية هو إنهاء أعمال الشركة وليس إدارتها والقيام بأعمال جديدة . وعليه فلا يجوز للمصطفى الإستمرار في إستثمار مشروع الشركة إلا بالقدر اللازم لتصفية نشاطه وإنهاء الأعمال الجارية . فإذا تجاوز هذا القدر وجب الحصول على إذن خاص من الشركاء إذا كان تعيينه كان بإتفاقهم أو إذن من القضاء إذا كان تعيينه قد تم بناء على حكم صادر من جهة القضاء . ^(٣)

(١) ومع ذلك يجوز إرجاء بيع العقارات متى قام نزاع مدى حول ملكيتها بين الشركاء والشركة وذلك حتى يفصل نهائياً في هذا النزاع - راجع نقض ١٩ مايو ١٩٥٥ - مجموعة ٢٥ علماً بند ٣٤ - ص ٦٩٢ . وقد جاء في هذا الحكم ما نصه :- "متى كان الحكم إذ قصر تصفيه الشركة على المنقول وأرجأ تصفية العقار حتى يفصل نهائياً في النزاع الجدي - الذي قام على ملكيته بين الشركة وبين الشركاء ... فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون".

(٢) راجع د. أبو زيد رضوان - بند ١٣٦ - ص ١٩١ .

(٣) د. زكي زكي الشعراوي بند ١٠٧ ص ١١٧ .

موسوعة الشركات التجارية

القيد الثاني: يحظر على المصفي بيع ذمة الشركة دفعة واحدة (جزافاً) لما ينطوي عليه هذا البيع من خسارة على الشركة .

ومن أمثلة البيع الجزافي :

أن يبدأ المصفي بسداد ديون الشركة ثم بيع الصافي من موجودات الشركة دفعة واحدة ويقسم الثمن على الشركاء .

أن يبدأ بيع موجودات الشركة أولاً ثم يستعمل جزء من الثمن في سداد الديون ويوزع الباقي على الشركاء .

أن يبيع ذمة الشركة - أصولها وخصومها - معا فيحل المشتري محل الشركة في الديون التي عليها .

ولا يكفي في هذا الفرض الأخير أن يحصل المصفي على إذن من القضاء أو إذن الشركاء فحسب بل يلزم أيضاً الحصول على موافقة دائني الشركة ، إذ لا يجوز إجبارهم على قبول مدين غير مدينهم الأصلي .^(١)

٥٤٤ - حقوق المصفي والتزاماته

تسري أحكام الوكالة بأجر على ما يقوم به المصفي من أعمال تتعلق بتصفية شركة التضامن ويترتب على ذلك :

١ - أن المصفي يجب عليه أن يبذل في القيام بأعمال التصفية عناية الرجل المعتاد .

(١) د. محسن شفيق - ص ٧٥٣ - فقرة ٨٤٢ - أيضاً د. زكي زكي الشعرواي المرجع السابق.

موسوعة الشركات التجارية

٢- يلتزم المصفي بتقديم المعلومات الوافية عن حالة التصفية إلى الشركاء متى طلبوا ذلك وأن يضع تحت تصرفهم الدفاتر والأوراق المختصة بأعمال التصفية شريطة ألا يقيم الشركاء العراقيين في سبيل التصفية بسبب مطالبة غير مشروعة .

٣- يلتزم بتقديم كشف حساب عن أعمال التصفية مؤيداً بالمستندات .

٤- يلتزم بالمحافظة على مال الشركة الذي إستلمه بصفته مصفياً وإعادته إليها وألا يستعمل مال الشركة لحسابه الخاص وعليه فوائد المبالغ التي إستخدمها لصالحه من وقت إستخدامها (مادة ٦ - ٧ مدني) .

٥- إذا أناب المصفي عنه غيره في القيام بتنفيذ أعمال التصفية دون موافقة الشركاء كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه شخصياً ويكون المصفي ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسئولية (مادة ٧٠٨/مدني) .

وللمصفي حقوق الوكيل بأجر قبل الشركة ويترتب على ذلك ما يلي :-

١- للمصفي الحق في الأجر عن أعمال التصفية فإذا لم تعين أجرته فللقاضي أن يحدد مقدارها ويبقى لأصحاب الشأن حق الاعتراض على هذا التقدير .

٢- إذا دفع المصفي مالاً للشركة كان له حق الرجوع على الشركاء بما دفعة كل بنسبة حصته . (١)

(١) د. رفعت فخري ، د. محمد فريد العربي ص ١٨٥ .

لم يتضمن القانون المدني وكذا المجموعة التجارية الصادرة في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ تنظيمًا للوقت الذي تنتهي فيه أعمال التصفية أو بالأحرى الشخصية القانونية والفعلية للشركة التجارية ، وقد نظم القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الأحكام المتعلقة بإنهاء التصفية وإن ما تضمنه هذا القانون من أحكام يمكن أن يسرى بشأن شركات الأشخاص بما فيها شركة التضامن .

وتخلص هذه الأحكام فيما يلي :

١- يجب على الشريك أن ينتهي من أعمال التصفية في المدة المحددة بأمر تعيينه ، ومع ذلك يجوز مد هذه المدة - إذا لم تنته التصفية خلالها - بإجماع الشركاء أو بإذن من المحكمة إذا كان تعيين المصفي قد تم بموجب حكم .

٢- إذا لم تحدد مدة للتصفية جاز لكل شريك أن يرفع الأمر إلى المحكمة المختصة لتحديد المدة التي يجب أن تنتهي خلالها التصفية .

٣- يقدم المصفي للشركاء حساب ختامياً عن أعمال التصفية ، وتنتهي أعمال التصفية بتصديق الشركاء على هذا الحساب .

٤- يقوم المصفي بشهر إنتهاء التصفية بالسجل التجاري . وبذلك تنتهي الشخصية المعنوية للشركة .

٥- يجب الإحتفاظ بدفاتر الشركة ووثاقها بمكتب السجل التجاري الذي يقع بدائره موطن الشركة ما لم يتفق الشركاء على مكان آخر لحفظ الدفاتر والوثائق .

٥٤٦- ثالثاً : قسمه أموال الشركة (ناتج التصفية)

بيننا فيما سبق أن الشخصية المعنوية لشركة التضامن التجارية تنقضي نهائياً بإنهاء أعمال التصفية . وإن صافي مال الشركة بعد التصفية يصبح مملوكاً للشركاء على الشيوع فيما بينهم وعليه يتعين قسمة صافي مال الشركة على الشركاء كل بحسب نصيبه .

وسوف نبحث في هذا الصدد من هو المختص بقسمة صافي مال الشركة وكيفيه توزيع ناتج التصفية .

٥٤٧- من يقوم بقسمة ناتج التصفية ؟

يقوم - أحياناً - المصفي بقسمة صافي مال الشركة على الشركاء بإعتبار أن ذلك عملاً نهائياً لمهمته .^(١)

غير أن الشركاء غالباً - ما يفضلون القيام بعمليات القسمة بأنفسهم فإذا اختلفوا بشأن القسمة كان لكل ذي مصلحة أن يرفع الأمر إلى القضاء بطلب قسمة ناتج التصفية مع مراعاة شروط العقد .

٥٤٨- كيفيه قسمة ناتج التصفية

الأصل أن تتبع طريقة القسمة التي تم الإتفاق عليها بالعقد التأسيسي للشركة^(٢) ، فإذا لم يتضمن عقد الشركة تنظيمًا لكيفية قسمه ناتج التصفية تعين إتباع الأحكام الواردة بالمادتين ٥٣٦ ، ٥٣٧ من القانون المدني .

(١) د. أبو زيد رضوان بند ١٣٨ - ص ١٩٤ .

(٢) نقض مدني ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤ مجموعة القواعد - ج ١ - ص ٦٩٢ رقم ٣٢ ،

نقض ٧ يونيو سنة ١٩٦٣ ص ١٣ - ص ٧٦٤

موسوعة الشركات التجارية

وتمر قسمة ناتج التصفية بين الشركاء بمرحلتين :

المرحلة الأولى : توزيع ما يعادل قيمة الحصص على الشركاء .

المرحلة الثانية : توزع فيها الأرباح أو الخسائر .

المرحلة الأولى : توزيع ما يعادل قيمه الحصص على الشركاء

تبدأ قسمة موجودات الشركة (ناتج التصفية) بأن يخصص المصطفى - أو من يقوم مقامه - لكل شريك مبلغاً يعادل حصته التي قدمها في رأس مال الشركة .

فإذا كانت الحصة التي قدمها الشريك في رأس المال حصة نقدية إستردها الشريك ، أما إذا كانت الحصة عينيه - منقولاً أو عقاراً - إسترد الشريك قيمتها المبينة بعقد تأسيس الشركة فإذا لم تكن حصص الشركاء العينية مقومه في العقد وجب تقويمها عند القسمة بحسب قيمتها يوم تقديمها إلى الشركة ، ويرجع في ذلك إلى أوراق الشركة ومستنداتها ودفاترها وإلى رأى أهل الخبرة وشهادة الشهود عند الإقتضاء ، وإذا نازع أحد الشركاء في القيمة التي قدرت بها حصته كان له أن يلجأ إلى القضاء ولقاضي الموضوع تقويم هذه الحصة .^(١)

هذا ولا يختص الشريك بحصة العمل بأية مبالغ من ناتج التصفية لأن حصته لا تدخل ضمن مكونات رأس مال الشركة كما أنه بإ انحلال الشركة

(١) الوسيط السنهوري - ج ٥ - بند ٢٦١ - ص ٤١١ - وتقول المذكرة الإيضاحية في صدر الفقرة الثانية من المادة ٥٣٦ مدني وهي التي تبين كيفية قسمة رأس المال بين الشركاء :- " فإذا كانت الحصة التي قدمها الشريك هو مال معين ، فله ما يعادل قيمتها المبينة بالعقد ، أو قيمتها وقت تسليمها إن لم تكن مبينه بالعقد .

موسوعة الشركات التجارية

يكون في واقع الأمر قد إسترد حصته بالفعل بتحرره من العمل لصالح الشركة^(١).

كذلك لا يختص الشريك الذي قدم حصة عينية على سبيل الإنتفاع بأية مبالغ من ناتج التصفية وإنما يكون له أن يسترد الحصة التي قدمها ما دامت موجودة بذاتها لأنه لم يفقد ملكيتها^(٢)

المرحلة الثانية : توزيع الأرباح والخسائر

٥٤٩ - توزيع الأرباح

إذا وزعت قيمة الحصص على الشركاء على النحو المتقدم بيانه وبقي بعد ذلك التصفية إعتبر هذا الباقي أرباحاً توزع على الشركاء.

ويتم توزيع الأرباح بين الشركاء حسب الشروط الواردة بعقد تأسيس الشركة التي تنظم الأرباح فإذا لم يتضمن عقد الشركة تنظيماً لكيفية توزيع الأرباح بين الشركاء وزعت الأرباح بنسبة كل شريك في رأس المال .^(٣)

أما إذا كان ناتج التصفية أعياناً - منقولاً معيناً بالذات أو عقاراً - فإن هذه الأعيان تصبح مالا شائعاً بين الشركاء ويتبع في قسمته القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع (مادة ٥٣٧ مدني) .

(١) د. أبو زيد رضوان. بند ١٣٩ - ص ١٩٥.

(٢) إستئناف مختلط ٢٤ مارس سنة ١٩٣٨ - البلتان ٤٩ - ص ١٦٣.

(٣) إستئناف مختلط - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ - البلتان - السنة ٤٣ - ص ٢٤٩ ، أيضاً د.

محسن شفيق ص ٧٥٨ - الحاشية.

== موسوعة الشركات التجارية ==

والواردة بالمواد من ٨٣٤ إلى ٨٤٩ من القانون المدني وذلك على نحو

ما يلي:

١- للشركاء إختيار طريقة إقتسام مال الشركة (ناتج التصفية) ^(١) (القسمة

الرضائية) :

فللشركاء - إذا إتفق إجماعهم أن يقتسموا مال الشركة بالطريقة التي يرونها ، فلهم إقتسام ناتج التصفية عيناً بمعدل أو بغير معدل ، ولهم إختيار طريقة التصفية خاصة إذا تعذر عليهم قسمة مال الشركة عيناً .

٢- فإذا لم ينعقد إجماع الشركاء على إجراء قسمة إتفاقية وأراد أحد الشركاء الخروج من الشيوع فإنه يلجأ إلى القسمة القضائية وذلك بأن يكلف باقي الشركاء بالحضور أمام المحكمة الجزئية التي تقع موجودات الشركة في دائرتها (مادة ١/٨٣٦ مدني) وتتم تصفية موجودات الشركة قضائياً وفقاً للأحكام الآتية :-

(١) إذا أمكن قسمة مال الشركة عيناً دون نقص كبير يلحقه ، أمرت المحكمة الجزئية بإجراء القسمة العينية وتندب المحكمة - إذا رأت وجهاً لذلك - خبيراً أو أكثر لتقويم مال الشركة وقسمته حصصاً على أساس أصغر نصيب (مادة ١/٨٣٧ مدني) ^(٢).

(١) مادة ٨٣٥ من القانون المدني.

(٢) توضح المذكرة الإيضاحية للقانون المدني كيفية إجراء القسمة على هذا النحو فتقول :- " فإذا أمكن قسمة المال عيناً دون أن يلحقه نقص كبير وعين خبير لتكوين الحصص كونها على أساس أصغر نصيب حتى لو كانت القسمة جزئية بأن كان بعض الشركاء هم الذين يريدون

موسوعة الشركات التجارية

(٢) فإذا تعذر قسمة مال الشركة إلى حصص على النحو المتقدم فللخبير أن يجنب نصيب كل شريك في مال الشركة مفرزاً . وله - إن اقتضى الأمر - أن يلجأ إلى تحديد معدل يدفعه صاحب الحصة الكبرى لصاحب الحصة الصغرى حتى تتعادل الحصتان .

(٣) وإذا لم يكن قسمة مال الشركة إلى حصص ولو بمعدل على النحو المتقدم ولجأ الخبير إلى التجنّب فقد يضطر هنا أيضاً عند تحديد أنصبة الشركاء مفرزة إلى تحديد نصيب أحد الشركاء بأقل مما يستحق وتحديد نصيب شريك آخر بأكثر مما يستحق ، فعندئذ يقدر مبلغاً من النقود يتعادل به النصيبان . ويصبح صاحب النصيب الأكبر مديناً بهذا المعدل لصاحب النصيب الأصغر^(١).

(٤) إذا لم تمكن قسمة مال الشركة الناتج عن التصفية عيناً أو كان من شأنها إحداث نقص كبير في قيمة مال الشركة بيع هذا المال بالطريق المبين في قانون المرافعات وتقتصر المزايدة على الشركاء إذ طلبوا ذلك بالإجماع (مادة ٨٤١ مدني) .

ويجوز لدائتي الشركاء الشخصيين أن يعارضوا في أن تتم القسمة عيناً أو أن يباع مال الشركة بالمزاد العلني قبل تمام القسمة وتوجه المعارضة إلى كل الشركاء ، ويترتب على هذه المعارضة وجوب إدخال الدائنين المعارضين في إجراءات القسمة وإلا كانت غير نافذة في حقهم فإذا تمت القسمة دون أن

للتخلص من الشيوع دون الآخرين " - انظر مجموعة الأعمال التحضيرية ٦ - ص ١١٩ - ص ١٢٠ .

(١) الوسيط - السنهوري - ج ٨ بند ٥٥٩ - ص ٩٢٣ وما بعدها.

== موسوعة الشركات التجارية ==

يعارض فيها الدائنين فإنها تكون نافذة في حقهم وليس لهم الحق أن يطعنوا عليها إلا في حالة الغش .

٥٥٠ - رابعاً : تقادم الدعاوى التي ترفع على الشركاء بسبب أعمال

الشركة المنحلة (١)

تخضع الدعاوى التي يرفعها الغير على الشركة والشركاء على حد سواء - أثناء حياة الشركة - للقواعد العامة والتي نظمها المواد ٣٧٤ من القانون المدني وما بعدها . أما إذا انقضت الشركة فإن هذه الدعاوى تخضع للتقادم الخاص الذي ورد النص عليه بالمادة ٦٥ من المجموعة التجارية .

وعليه فإنه ينبغي أن نتعرض للقواعد العامة في سقوط الحق بمضى المدة . ثم نتعرض للإستثناء الوارد بالمادة ٦٥ من المجموعة التجارية .

٥٥١ - القواعد العامة في التقادم المسقط

تنص المادة ٣٧٤ من القانون المدني على أنه :- " يتقادم الإلتزام بإنقضاء خمس عشرة سنة ، فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون وفيما عدا الإستثناءات التالية " وقد وردت الإستثناءات على القاعدة العامة في التقادم المسقط بالمواد ٣٧٥ - ٣٧٨ ، كذلك وردت نصوص خاصة بالتقادم المسقط في المسؤولية التقصيرية والإثراء بلا سبب وعيوب الرضا ونقص الأهلية وثمة نصوص أخرى حددت مذكراً أخرى للتقادم المسقط وردت بالقانون المدني ، فالقاعدة العامة إذن هي إنقضاء الإلتزام بمضى مدة خمس عشرة سنة فيما عدا الإستثناءات التي ورد النص عليها بالمواد ٣٧٥ -

(١) راجع النظرية العامة للشركة - الباب الأول من هذا المؤلف.

٣٧٨ من القانون المدني والأحوال المخصوصة التي ورد النص عليها في القانون.

التقادم الخاص بالدعاوى التي ترفع على الشركاء بسبب أعمال الشركة المنحلة (الإستثناء)

تنص المادة ٦٥ من المجموعة التجارية على أنه :- (كل ما نشأ عن أعمال الشركة من الدعاوى على الشركاء الغير مأمورين بتصفية الشركة أو على القائمين مقامهم يسقط الحق في إقامته بمضي خمس سنين من تاريخ إنتهاء مدة الشركة إذا كانت المشاركة المثبتة فيها مدتها أعلنت بالكيفية المقررة قانوناً أو من تاريخ إعلان الإتفاق المتضمن فسخ الشركة وتتبع في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضي المدة مع مراعاة القواعد المقررة لإنقطاعها "

ومؤدى نص المادة ٦٥ من المجموعة التجارية أن الدعاوى التي يرفعها الغير من دائني الشركة بسبب أعمال الشركة المنحلة على الشركاء تنقضي بمضي خمس سنين من تاريخ إنتهاء مدة الشركة وذلك إستثناء من القواعد العامة التي نظمها المادة ٣٧٤ وما بعدها من القانون المدني .

والتقادم الخمسى الذي تسقط بمقتضاه دعاوى الغير من دائني الشركة على الشركاء أو ورثتهم بسبب أعمال الشركة لا يسرى إلا على الشركات التجارية ذلك لأنه لا يوجد نص يقابل نص المادة ٦٥ تجارى في القانون المدني^(١) وبالتالي فهو يسرى بشأن شركة التضامن التجارية .

(١) د. أبو زيد رضوان - بند ١٤١ - ص ١٩٧.

وسوف نتناول التقادم الخمسى من عدة وجوه هي :-

- ١- الأشخاص الذين لهم الحق في التمسك بالدفع بالتقادم الخمسى .
- ٢- الدعاوى التي يجوز فيها للشركاء التمسك بالدفع بالتقادم الخمسى .
- ٣- شروط التقادم الخمسى .
- ٤- بدء سريان التقادم الخمسى .
- ٥- إنقطاع التقادم الخمسى ووقفه .

٥٥٢- الأشخاص الذين لهم الحق في التمسك بالدفع بالتقادم الخمسى

يجوز لجميع الشركاء في شركة التضامن الإحتجاج على الغير من دائني الشركة بالتقادم الخمسى في الدعاوى التي ترفع من هؤلاء الغير بسبب أعمال الشركة وذلك بعد مضي خمس سنين من تاريخ إنتهاء مدة الشركة .

٥٥٣- حكم الشريك المصفى

نفرق بين أمرين :

الأمر الأول : الدعاوى التي ترفع عليه بصفته شريك .

الدعاوى التي يرفعها دائني الشركة على الشريك المصفى - بصفته شريك - لمطالبته بدين على الشركة يجوز فيها للشريك المصفى أن يتمسك بالدفع بالتقادم الخمسى قبل هؤلاء الغير شأنه في ذلك شأن سائر الشركاء في شركة التضامن التجارية .

الأمر الثاني : الدعاوى التي ترفع عليه بصفته مصفياً

الدعاوى التي على الشريك المصفى - بصفته مصفياً - لمطالبته مثلاً بتعويض عن إهمال أو غش وقع منه أثناء فترة التصفية لا يجوز فيها للشريك

المصفي أن يتمسك بالدفع بالتقادم الخمسى ، إذ لا تسقط هذه الدعاوى إلا بالتقادم الطويل (مادة ٣٧٤ مدني) (١)

فيجوز إنن لكل من الشريك المصفي حق التمسك بالدفع بالتقادم الخمسى في الدعاوى التي ترفع من الغير من دائتي الشركة بسبب أعمال الشركة ولا يقدح في ذلك ما يدعيه البعض من أن ظاهر نص المادة ٦٥ تجارى يوحى بأن هذا الحق مقرر للشريك فقط دون الشريك المصفي الذي لا يجوز له التمسك بالدفع بالتقادم الخمسى وذلك لأسباب :-

(١) أنه لا وجه للفرقة بين الشريك الذي أختير للقيام بعمليات التصفية نظراً لخبرته وأمانته أو لغير ذلك من مؤهلاته الخاصة وبين الشريك الذي يحجم عنها منتظراً نصيبه في موجودات الشركة (٢)

(٢) أن هذا الإدعاء من شأنه جعل الشريك المصفي في مركز أسوأ من باقي الشركاء مما يدفع الشركاء عن الإحجام عن قبول وظيفة التصفية .

(٣) أن هذا الإدعاء من شأنه أن يؤدي إلى تفويت الحكمة من التقادم الخمسى بالنسبة لبقية الشركاء . لأن الشريك المصفي لو ظل مسئولاً عن ديون الشركة مدة خمس عشرة سنة ودفع ديناً على الشركة بعد إنقضاء التقادم الخمسى كان من حقه الرجوع على باقي الشركاء بما دفعه ولا يسقط حقه في الرجوع عليهم إلا بالتقادم الطويل فكأن مسئولية الشريك تظل باقية بطريق

(١) محكمة الإسكندرية الجزئية ٢٢ مارس سنة ١٩٤١ - المحاماة - السنة ٢٦ ص ١٠٧٦ .

(٢) د. زكى زكى الشعراوى - بند ١٩٩ - ص ١٣١ .

== موسوعة الشركات التجارية ==

غير مباشرة مدة تزيد علي الخمس سنوات (١)٠(٢) وقد أخذت بهذه التفرقة بعض المحاكم المصرية (٣)

٥٥٤- الدعاوي التي يجوز فيها للشركاء التمسك بالدفع بالتقادم

الخمسي

الدعاوي التي يجوز فيها للشركاء التمسك بالدفع بالتقادم الخمسي هي الدعاوي التي ترفع من دائني الشركة علي الشركاء أو ورثتهم بسبب عمل من أعمال الشركة .

(١) د. رفعت فخري ، د. محمد فريد العرينى - ص ١٩٠ ، د. مصطفى كمال طه بند ١٢٢ ص ١١٢ .

(٢) ذهب بعض الفقه الفرنسي وأيدته في ذلك محكمة النقض الفرنسية وسأيرتها في ذلك محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٥ إلى الثواب بأن مفهوم مخالفة نص المادة ٦٥ تجارى (٤٦ تجارى فرنسي) تقتضى القول بأن الشريك المأمور بالتصفية أي الذي باشر عمليات التصفية لا يستطيع التمسك بهذا التقادم الخاص (التقادم الخمسي) قبل دائني الشركة ولا تسقط دعاوى هؤلاء الدائنين قبله إلا بمضي مدة التقادم الطويل يستوي في ذلك الدعاوى المرفوعة عليه بصفته كمصفى أو تلك التي رفعت عليه بصفته كشريك. غير أن غالبية الفقه انتقدت هذا للتفسير بإعتبار أنه تسيد إلى تفرقه لا أساس لها بين الشريك الذي اختير للتصفية لأمانته أو كفاعته أو لغير ذلك من مؤهلاته الخاصة وبين الشريك الذي يحجم عنها منتظراً نصيبه في موجودات الشركة ، وإزاء هذه الانتقادات عدلت محكمة النقض الفرنسية عن قضائها الأول وأقرت التفرقة التي قال بها الفقه بين الدعاوى التي ترفع على الشريك المصفى بوصفه شريكاً وتلك التي ترفع عليه بوصفه مصفياً فحسب - انظر بالتفصيل د. أبو زيد رضوان بند ١٤٣ ص ٢٠٠ وما بعدها.

(٣) انظر محكمة الإسكندرية الجزئية ٢ مارس سنة ١٩٤١ - المحاماة - السنة ٢٦ - ص ١٠٧٦ .

موسوعة الشركات التجارية

ولا يقتصر حق الشركاء عند حد التمسك بالدفع بالتقادم الخمسي في الدعاوي المرفوعة أمام القضاء وإنما تمتد لتشمل كافة أنواع الملحقات لمطالبة الشركاء بتنفيذ التزاماتهم ولو كانت هذه الإلتزامات ثابتة بمقتضي حكم أو سند رسمي حصل عليه الدائن قبل انحلال الشركة أو أثناء فترة التصفية ويقتصر الأمر على طلب تنفيذها على أموال الشريك^(١).

أما الدعاوي التي ترفع من الشركاء على بعضهم البعض أو دعاوي الغير على المصفي أو دعاوي الشركة على الشركاء فلا محل للتمسك بالدفع بالتقادم الخمسي في هذه الدعاوي لأن هذا التقادم بإعتباره إستثناء على القواعد العامة في التقادم إنما هو مقرر لمصلحة الشركاء قبل دائني الشركة بسبب عمل من أعمال الشركة .

وبالبناء على ما تقدم فإننا نكون بصدد دعاوي يجوز فيها التمسك بالدفع بالتقادم الخمسي و دعاوي أخرى لا محل فيها للتمسك بالتقادم الخمسي ، ولا يسري بشأنها إلا التقادم الطويل (خمس عشرة سنة) .

(أ) الدعاوي التي يجوز فيها التمسك بالدفع بالتقادم الخمسي :

- الدعاوي المباشرة التي يرفعها الغير من دائني الشركة على الشركاء بصفتهم الشخصية أو ورثتهم لمطالبهم بدين أستحق على الشركة^(٢)

- الدعاوي المباشرة التي يرفعها الغير على الشركاء لمطالبتهم بالوفاء بحصصهم في الشركة أو ما تبقى منها .

(١) د. أبو زيد رضوان - بند ١٤٤ - ص ٢٠٢

(٢) طنطا للكلية ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ - المحللة - السنة ١٠ ص ٥٨٣ - رقم ٢١٩

موسوعة الشركات التجارية

- الدعاوي التي يرفعها الغير من دائني الشركة علي الشركاء لمطالبتهم برد ما حصلوا عليه من أرباح صوريه .

- الدعاوي التي يرفعها الغير من دائني الشركة علي الشركاء لمطالبتهم برد الأموال أو الأعيان التي وزعت عليهم نتيجة لقسمة موجودات الشركة .

(ب) الدعاوي التي لا يجوز فيها التمسك بالدفع بالتقادم الخمسي :

- الدعاوي غير المباشرة التي يرفعها الدائن بإسم الشركة لمطالبة الشريك بتقديم حصته .

- دعاوي الشركاء علي بعضهم البعض (١) .

- دعاوي الشركة علي الشركاء لمطالبهم بحصصهم .

- دعوي المصفي علي الشركاء لمطالبتهم بنفقات التصفية أو الباقي من حصصهم .

- دعاوي الشركة علي الغير لمطالبتهم بحقوقها .

- دعاوي الشركاء علي المصفي لتقديم الحساب أو تسليم المستندات الممثلة لحصصهم أو تعويضهم عما لحق بهم من أضرار بسبب خطأ ارتكبه أثناء التصفية .

- دعاوي المصفي علي الغير لمطالبته بالوفاء بما في ذمته للشركة .

- دعاوي دائنوا الشركة أو الشركاء علي المديرين بسبب ما ارتكبه من إهمال أو تقصير أثناء قيامهم بإدارة الشركة .

(١) لمياط الجزئية ١٠ مارس سنة ١٩٣١ - المحاماة - السنة ١٣ - ص ٣٢٩، رقم ١٥٨.

٥٥٥ - شروط التقادم الخمسي

يشترط لإمكان التمسك بالدفع بالتقادم الخمسي عملاً بنص المادة ٦٥ تجاري شرطان :

الشرط الأول : أن تكون الشركة قد أنقضت وإنحلت لأي سبب من أسباب الإنحلال بقوة القانون أو رضاء أو قضاء وبأخذ حكم الإنحلال - من حيث سريان التقادم - بطلان الشركة أو انسحاب أو خروج أحد الشركاء منها إذ تعتبر الشركة كما سبق أن رأينا وكأنها إنحلت بالنسبة لهذا الشريك وحده .
وعليه فلا يجوز التمسك بالدفع بالتقادم الخمسي في حالات إفلاس الشركة^(١) ، إذ أن الإفلاس لا يؤدي حتماً إلى إنقضاء الشركة وإنحلالها إذ من الممكن أن تحصل الشركة على صلح مع دائئيتها تستمر بعده في مزاولة نشاطها .

الشرط الثاني : أن يكون إنقضاء الشركة قد أشهر عنه بالطرق المقررة قانوناً وذلك حتى يتسنى للغير من دائئتي الشركة العلم بإنقضائها وببدء سريان التقادم في حقهم . علي أن هذا الشرط ليس واجب إلا في الحالات التي يلزم فيها شهر الإنقضاء ، أما في الحالات التي لا يلزم فيها شهر الإنقضاء كإنتهاء الميعاد المحدد للشركة فلا محل لهذا بشرط^(٢) .

(١) د. أبو زيد رضوان - بند ١٤٨ - ص ٢٠٥ .

(٢) انظر في هذا المعنى د. مصطفى كمال طه - بند ١٢٣ - ص ١١٢ .

نفرق بين حالات:-

- ١- إذا كان عقد الشركة التأسيسي قد أشهر بالطريق القانوني وتضمن مدة معينة للشركة فإن بدء سريان التقادم الخمسي يكون من تاريخ إنتهاء مدة الشركة حتى ولو لم يشهر إنحلالها .
- ٢- إذا كان عقد الشركة التأسيسي لم يشهر بالطريق القانوني وتضمن مدة معينة للشركة تنقضي الشركة بانتهائها فإن بدء سريان التقادم يكون من تاريخ شهر إنحلال الشركة .
- ٣- إذا كان عقد الشركة التأسيسي لم يحدد مدة معينة للشركة . فإن بدء سريان التقادم يكون أيضا من تاريخ شهر إنحلال الشركة . فإذا لم يشهر إنحلال الشركة في هذه الحالة والحالة الثانية فلا يسري التقادم الخمسي وتعتبر الشركة قائمه ما بقي إنحلال الشركة دون شهر .
- ٤- وتتبع نفس القواعد في بدء سريان التقادم الخمسي في حالات بطلان الشركة أما بالنسبة لبدء سريان التقادم في حاله خروج الشريك من الشركة أو انسحابه فلا يسري التقادم الخمسي لصالحه إلا من تاريخ شهر الخروج أو الإنسحاب أو من تاريخ إستحقاق الدين إذا أستحق بعد شهر خروجه .^(١)

(١) د. أبو زيد رضوان - بند ١٤٩ - ص ٢٠٦ .

٥٥٧ - إنقطاع التقادم الخمسي ووقفه

يخضع التقادم الخمسي من حيث الإنقطاع للقواعد العامة التي يخضع لها التقادم المسقط للحقوق . التي نظمها المواد من ٣٨٣ إلى ٣٨٥ من القانون المدني ، فتتحدد أسباب إنقطاع التقادم الخمسي فيما يلي :

١- رفع الدعوي : فينقطع التقادم الخمسي برفع الدعوي أو بإتخاذ أي إجراء مماثل فإذا كان سند الدين تنفيذيا فمجرد التنبيه أو الحجز يستتبع قطع التقادم ، ويقوم مقام رفع الدعوي في قطع التقادم أيضاً تقدم الدائن بطلب لقبول حقه في تفليسة أو توزيع أو التدخل في خصومة (مادة ٣٨٣ / ١ مدني) ويؤدي رفع الدعوي إلي قطع التقادم ولو رفعت إلي محكمة غير مختصة ، وإنما يسقط هذا الأثر بترك المرافعة أو بالحكم ببطلانها وكذلك الشأن بالنسبة للحكم برفض الدعوي لإنتفاء الصفة.

وعلي نقيض ذلك لا يكفي مجرد الإنذار لترتيب هذا الأثر (أي قطع التقادم) ولو تولى إعلانه أحد المحضرين ولا التكليف بالحضور أمام لجنته المعافاة القضائية أو أمام القاضي المستعجل لإتخاذ إجراء وقتي^(١)

٢- الإقرار : وينقطع التقادم بإقرار المدين بحق الدائن صراحة أو ضمناً (مادة ٣٨٤ / ١ مدني)^(٢)

(١) د. محمد علي عرفة - المرجع السابق - ص ٢٦٢.

(٢) يستنتج الإقرار الضمني من الوفاء بفوائد الدين أو بدفع جزء منه أو تركيب رهن حيازة أو تقديم كفيل.

موسوعة الشركات التجارية

وإذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسري من وقت إنتهاء الأثر المترتب علي سبب الإنقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول أي خمس سنوات (مادة ٣٨٥ مدني).

ولا يخضع التقادم الخمسي - شأنه شأن التقادم القصير لقاعدة وقف التقادم إعمالاً بصريح حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من القانون المدني^(١).

(١) ومع ذلك يقع باطلاً تعهد الشريك بعدم التمسك بالتقادم متى يتم هذا الإتفاق مثل إتقضاء مونه - راجع نقض ٩ يناير ١٩٧٩ - طعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق.

أحكام النقص

٥٥٨- كل تصرف في أصل من أصول المنشأة يسفر عن ربح أو خسارة نتيجة زيادة قيمة الأصل المتصرف فيه أو نقصه عن قيمته الثابتة بأصول المنشأة يعتبر ربحاً حقيقياً أو خسارة يتم التصرف فيه بموافقة الشركاء إما بتوزيعه عليهم بنسبة نصيب كل منهم أو بإضافته إلي رأس المال إذا كان ربحاً ، واستنزاله منه إذا كان خسارة.

(الطعن رقم ٣١٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩)

٥٥٩- الشيء المتنازع عليه في دعوي تصفية شركة هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية لأن التصفية ليست إقسمة أموال بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم في دعوي التصفية وعلي أساس هذه القيمة تقدر الدعوي ، وبذلك تكون دعوي التصفية دعوي معلومة القيمة يستحق عليها رسم نسبي في حدود ما قرره القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وهذه الرسم يستحق علي قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قسمتها بصرف النظر عن رأس مال الشركة المبين في عقدها.

(الطعن رقم ٢٩٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٦ س ١٥ ص ٢٢٣)

٥٦٠- متى كانت الشركة التي يمثلها الطاعن هي شركة تضامن تجارية فإنه يكون لها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضي هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء وأن تكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضماناً عاماً لدائتيها وحدهم كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد

== موسوعة الشركات التجارية ==

ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة ونصيبه هذا يعتبر ديناً في نمة الشركة ويجوز لدائنيه أن يحجزوا علي حصته في الربح تحت يد الشركة ولكن لا يجوز لهم أن يحجزوا علي منقول أو عقار من أموال الشركة حتى ولو كان مدينهم الشخصية أو إشهار إفلاسه وفي هذه الحالة الأخيرة يكون لهم الحق في طلب إعتبار الشركة منقضية وتصفيتها والتنفيذ علي ما يؤول إلي مدينهم من نصيب بعد التصفية. وإن فمتى كان المطعون عليه الثاني قد تنازل عن حصته في الشركة إلي زوجته وكان الحكم المطعون فيه قد إعتبر هذا التنازل باطلاً في حق دائنيه فإنه لا أثر لهذا البطلان علي الشركة وكل ما له من أثر بالنسبة للدائنين إنما هو إعتبار أن المدين مازال شريكاً فيها ويكون الحكم إذ قضي ببطلان الشركة تأسيساً علي بطلان التنازل وإذ قضي بصحة الحجز الموقع من أحد الدائنين علي أموال الشركة قولاً منه بأن ما حجز يقل عن نصيب المدين فيها. غذ قضي بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٨١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٢٤ مج ٢٥ عاماً

بند ٤١ ص ٦٩٣)

٥٦١- نص المادة ٣٨ من قانون المرافعات يدل علي أنه إذا تعددت الطلبات في دعوي وكانت بعض هذه الطلبات منبثقة عن أحدها أو أثر من أثاره فأنها تعتبر مندمجة في ذلك الطلب وتقدر قيمة الدعوي بقيمة هذا الطلب وحده ، أما إذا تعددت الطلبات المندمجة في الدعوي ولم تندمج في بعضها ولكن جمعها سبب قانوني واحد كانت العبرة في تقدير الدعوي بمجموع قيمة

موسوعة الشركات التجارية

هذه الطلبات ، أما إذا أنفرد كل طلب في نشأته بسبب قانوني مختلف عن الآخر قدرت الدعوي بإعتبار قيمة كل منها علي حدة ، ويقصد بالسبب القانوني في مفهوم تلك الماجة الواقعة التي يستمد منها المدعي حقه في الطلب ولا تتغير الحجج القانونية والأدلة الواقعية التي يستند إليها في طلبه ، لما كان ذلك وكان طلب الحكم ببطلان الإتفاق المؤرخ علي إنهاء الشركة المبرم عقدها بتاريخ ... يؤدي حتماً إلي إعتبار عقد الشركة قائماً ، فإن طلب الحكم بإعتبار ذلك العقد قائماً يعتبر مندمجاً في طلب بطلان الإتفاق علي إنهائه تقدر الدعوي في شأنهما بقيمة عقد الشركة وحده، ولما كان طلب بطلان الإتفاق علي إنهاء الشركة وإعتباره قائماً لا يؤدي حتماً إلي تصفية الشركة ومن ثم لا يعتبر طلب التصفية مندمجاً في طلب البطلان المشار إليه ، وإذا كانت التصفية تنشأ عن واقعة لاحقة لقيام عقد الشركة فإن هذين الطلبين وإن كانا مرتبطين إلا أن كلا منهما يعتبر قائماً بذاته ومستقلاً في سببه عن الآخر ومن ثم تقدر الدعوي بقيمة كل منهما علي حدة.

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣)

٥٦٢- طلب تصفية الشركة يعتبر طلباً إقبالاً للتقدير ويقدر بقيمة مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية، ذلك أن طلب التصفية لا يعدو أن يكون طلب قسمة أموال الشركة فيما بين شركائها وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم ، فإذا جاوزت قيمة أموال الشركة وقت طلب تصفيتها مائتين وخمسين جنيهاً انعقد الإختصاص بنظر هذه الطلب للمحكمة الابتدائية بل ويمتد إختصاص تلك المحكمة إلي ما عساه يكون مرتبطاً بطلب التصفية من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في

== موسوعة الشركات التجارية ==

الإختصاص القيمي أو النوعي للقاضي الجزئي أعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات ويكون حكم المحكمة الابتدائية في الطلب الذي يدخل في إختصاصها ويجاوز قيمة النصاب الانتهائي لتلك المحكمة وفي الطلبات المرتبطة به جائزاً إستئنافه إذ العبرة في تقدير قيمة الدعوي في هذه الحالة هو بقيمة الطلب الأصلي وحده.

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٣/٦/١٩٨٠)

٥٦٣- إذا كان أحد الشركاء قد رفع دعوي بطلب الحكم بتعيين مصف لتصفية الشركة بينه وبين باقي الشركاء والحكم له بنصيبه في التصفية كما أضاف إلي طلباته طلب فسخ عقد الشركة واستصدر قلم الكتاب قائمة رسوم علي أساس مجموع أموال الشركة وكان الحكم قد قضي في المعارضة في القائمة بتعاليتها وتقدير الرسوم بإعتبار أن الشيء المتنازع عليه في دعوي التصفية هو حصة طالب التصفية في أموال الشركة فإن هذه الحكم يكون قد خالف القانون ، ذلك أن الشيء المتنازع عليه في دعوي التصفية هو مجموع أموال الشركة التي طلب الشريك تصفيتها لأن التصفية ما هي إلا قيمة أموال بين الشركاء وقسمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم في دعوي التصفية.

(الطعن رقم ١٧٥ سنة ٢٣ ق جلسة ٢٧/٦/١٩٥٧ ي ٨ ص ٦٣٤)

٥٦٤- إن الشركة متى انتهت بوفاة أحد الشريكين زال شخصها المعنوي ووجب الامتناع عن إجراء أي عمل جديد من أعمالها ، ولا يبقى بين الشركاء من علاقة إلا كونهم ملاكاً علي الشيوع لموجوداتها ، ولا يبقى للشركة مال منفصل عن الأموال الشخصية للشركاء.

علي إنه لما كان الآخذ بهذا القول علي إطلاقه يضار به الشركاء ودائنو الشركة علي السواء ، إذ يضطر كل شريك إلي مطالبة كل مدين للشركة بنصيبه في الدين ، ويضطر كل دائن إلي مطالبة كل شريك بنصيبه في الدين إلي غير ذلك ، لهذا وجب بطبيعة الحال - لتجنب كل هذه المضار - إعتبار الشركة قائمة محتفظة بشخصيتها، حكماً لا حقيقة لكي تمكن تصفيتها ، وعلي ذلك فإذا قال الحكم بإطلاق أن الشركة تعتبر قائمة في الحقيقة حتى تتم تصفيتها ، ورتب علي ذلك أن جعل من مأمورية الخبير تصفية حسابها حتى يوم تقديم الحساب كان ذلك خطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٧٤ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٤/٤/٢٧ مج ٢٥ عاماً

بند ٣٩ ص ٦٩٣)

٥٦٥- إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الشركة التي كانت قائمة بين مورثي طرف الخصومة هي شركة تجارية عملها شراء القطن والذرة وبيعها ولا خلاف بين الخصوم علي ذلك ، فإن هذه الشركة تكون من شركات الأشخاص التي وإن كانت تنتهي بوفاة أحد الشريكين إلا أنها ، لوجوب دخولها بعد الوفاة في دور التصفية، تعتبر قائمة حكماً بالقدر اللازم للتصفية ، فإذا أجازت المحكمة إثبات الدين الناشئ بين الشركاء عن تصفية هذه الشركة بالبينة والقرائن علي أساس أنه دين تجاري فإنها لا تكون قد أخطأت في ذلك (الطعن رقم ٧٥ ، ٨٦ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٤٤/٥/١٨ مج ٢٥ عاماً

بند ٣٨ ص ٦٩٣)

٥٦٦- من المقرر أنه يسري في شأن الشخص المعنوي الخاضع للحراسة ما يسري في شأن الشخص الطبيعي الخاضع لها، فتشمل الحراسة كافة

== موسوعة الشركات التجارية ==

الأموال التي يملكها سواء كانت ملكيته لها قائمة وقت فرض الحراسة أم ألت إليه إيان سريانها. كما تخرج من الحراسة كافة الأموال التي تزول ملكيتها لأي سبب من أسباب إنتقال الملكية ، وكما تنتهي حياة الشخص الطبيعي بالوفاة فإن حياة الشخص المعنوي تنتهي إما بالحجز وإما بالتصفية وإما بإنتهاء المدة المحددة لبقائه أو لغير ذلك من الأسباب التي ينص عليها القانون ، ويترتب علي إنتهاء الشخص المعنوي إنقضاء الحراسة المفروضة عليه وأيلولة أمواله إلي من يستحقها قانوناً ، فإن كان شركة تم تصفيتها زالت شخصيتها المعنوية وانحسرت عنها الحراسة التي كانت خاضعة لها وألت الأموال الناتجة عن التصفية إلي الشركاء فيها كل بقدر نصيبه فإذا كان هؤلاء الشركاء أو بعضهم غير خاضعين بأشخاصهم للحراسة فإنه يحق لهم استلام أنصبتهم إن رضاء أو قضاء .

(الطعان رقما ٦٠٢ و ٦٤٨ سنة ٤٧ قى جلسة ١٩٧٩/١/٢٢)

س ٣٠ ١٤ ص ٣٢٣)

٥٦٧- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشيء المتنازع عليه في دعوي التصفية هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت التصفية ومنها المقومات المادية والمعنوية للمحل التجاري المملوك للشركة تحقيقاً لأغراض التصفية.

(الطعن رقم ٨٣٣ سنة ٥٤ قى جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)

٥٦٨- تنص المادة ٥٣٢ من القانون المدني علي أن تصفية أموال الشركة وقسمتها تتم بالطريقة المبينة في العقد علي أن تتبع الأحكام الواردة في المادة ٥٣٣ وما بعدها عند خلو العقد من حكم خاص. فإذا كان عقد الشركة قد خوا

موسوعة الشركات التجارية

المصفي الذي تعينه الجمعية العمومية جميع السلطات لتصفية الأموال المنقولة أو العقارية المملوكة للشركة إما بطريق البيوع أو المزاد - ولم يرد به نص خاص يوجب تصفية المحل التجاري عن طريق بيعه مجزئاً وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلي ما يتفق وهذا النظر فإنه لا يكون قد خالف مدلول الثابت بعقد الشركة.

(الطعن رقم ٣٨٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٧ س ١٣ ص ٧٦٤،

الطعن رقم ١٣٢٦ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣/٦/١٤)

٥٦٩- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في أحوال التصفية، لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن من تاريخ انتهائها. ولهذا فإن فترة التصفية تكون فترة يباشر فيها الممول نشاطه الخاضع للضريبة، وتعد عمليات التصفية استمراراً لهذا النشاط. وثبت الشخصية المعنوية للشركة في فترة التصفية جاء علي سبيل الإستثناء لذلك وجب أن تقدر ضرورة هذا الإستثناء بقدرها ، ولما كان مفاد الشخصية المعنوية مقصوداً به تسهيل عملية التصفية وحفظ حقوق الغير فإن شخصية الشركة لا تبقى إلا لأغراض التصفية ، مما يمتنع معه القول بإمكان تغير الشك القانوني للشركة أو حلول شريك محل آخر في تلك الفترة. وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أيده وأحال إلي أسبابه إنه وإن كان الممول (مورث المطعون ضدهم) قد توفي في ١٢-١٢-١٩٥٤ إلا أن فترة التصفية إستمرت حتى نهاية السنة المالية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أنهى إلي ربط الضريبة علي أرباح المنشأة في سنة مالية كاملة ابتداء من ١/٥/١٩٥٤ يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا يغير من هذا النظر ما

== موسوعة الشركات التجارية ==

تثيره الطاعنة من أن الشريك المتضامن يعتبر في حكم الممول الفرد في مقام ربط الضريبة ، لأن الثابت في مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن إجراءات التصفية بدأت في يوم وفاة الشريك المتضامن وبسبب الوفاة . كما لا يغير منه وجود شرط في عقد الشركة يقضى بأنه في حالة وفاة الشريك المسئول تستمر أعمال الشركة علي أساس صيرورة الشريكة الموصية شريكة متضامنة ، إذ لا مجال لأعمال هذه الشرط بعد أن اتجه الشركاء إلي إنهاء الشركة وشرعوا في تصفيتها .

(الطعن رقم ٢ سنة ٢٨/١١/١٩٧٨ ق جلسة ٢٩ ص ١٨٠٢ ، الطعن رقم ٣١٣ سنة ٣١ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٦٧ ص ١٨ س ١٠٩٩ ، الطعن رقم ٢٠٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٤ ص ١٥ س ٢٢٨)

٥٧٠- لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أودعت مذكرة برأيها طلبت فيها قبول تدخلها خصماً منضماً للمستأنفة (المطعون ضدها الأولي) بما مؤداه أن يكون موضوع النزاع غير قابل للتجزئة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي ببطلان الحكم المستأنف بالنسبة للقصر ولغيرهم من الخصوم تأسيساً علي أن موضوع الدعوي هو طلب تصفية الشركة لا يقبل التجزئة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٥٦٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨٥)

٥٧١- عند حل الشركة تبقي شخصيتها بالقدر اللازم للتصفية وإلي أن تنتهي هذه التصفية.

(الطعن رقم ٤٧٣ سنة ٣٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٥ ص ١٦ س ٧٥٢)

موسوعة الشركات التجارية

٥٧٢- إن إنتهاء الشركة لا يمنع من إعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهي تصفيتها. وعلي

ومن المقرر، مراعاة لمصلحة الشركاء ولدائتي الشركة ومديناتها، أن إنتهاء الشركة لا يمنع من إعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهي التصفية. إذن فإن كل موجودات الشركة بما فيها الدفاتر تعتبر أثناء التصفية مملوكة لها لا ملكاً شائعاً بين الشركاء فلا يصح لأحدهم أن يوقع الحجز الإستحقاقي علي شيء من ذلك .

(الطعن رقم ٦٦١ سنة ٢٦ ق (جنائي) جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨١١
الطعن رقم ٢٦ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٢/١٣ مج ٢٥ عاماً بند ٤٠
ص ٦٩٣)

٥٧٣- من المقرر وفقاً لنص المادة ٥٣٣ من القانون المدني بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى حين انتهائها، ومدير الشركة يعتبر وفقاً للمادة ٥٣٤ من التقنين المدني في حكم المصفي حتى يتم تعيين مصف للشركة.

(الطعن رقم ٦٥٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ص ٣٠٢،
ونقض جلسة ١٩٨١/١/٢٦ س ٣٢ ص ٣٣٧، الطعن رقم ١١٩٤ سنة ٥٦
ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢٦).

٥٧٤- مؤدي نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع قد وضع أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوي التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة، وإذا كانت الدعوي المتظلم من تقدير رسومها قد أقامها الطاعن بطلبين أولهما نذب خبير لتصفية الحسابات بين

موسوعة الشركات التجارية

الشركاء علي ضوء عقد الإتفاق والتخارج وإظهار ناتج التصفية والحكم لكل شريك بما تسفر عنه ، وثانيهما صحة ونفاذ عقد الإتفاق المؤرخ ١٩٨٠/٥/٦ المتضمن تخارج شريكين من الشركة وكان يبين من عقد الصلح المؤرخ ١٩٨١/٥/٢ أن الشركة محل الدعوي هي شركة تضامن تتازل فيها شريكان عن حصتيهما إلي الشريكين الآخرين ثم توفي أحدهما قبل شهر التنازل وقبل رفع الدعوي ، وخلت الأوراق مما يشير إلي وجود إتفاق سابق بين الشركاء علي إستمرارها في حالة الوفاة فتعتبر منحلة بقوة القانون وفقاً للمادة ٥٢٨ من القانون المدني وفي دور التصفية ، فإن الطلب الأول للطاعن يعتبر معلوم القيمة ويقدر بمجموع أموال الشركة لأن تصفيتها تستلزم تحديد أموالها لقسمتها بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم كما يعتبر الطلب الثاني معلوم القيمة أيضاً ويقدر الشيء المتنازع فيه وهو حصة كل من الشريكين المنسحبين ، وبالتالي يستحق علي كل من الطلبين رسم نسبي يحسب علي الأساس المتقدم في حدود ما قرره قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وتعديلاته .

(الطعن رقم ٨١٧ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)

٥٧٥- المتنازع عليه في دعوي التصفية هو مجموع أموال الشركة بإعتبار أن التصفية هي كافة العمليات اللازمة لتحديد صافي هذه الأموال الذي يوزع بين الشركاء بطريق القسمة بعد إستيقاء الحقوق ودفع الديون وبيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً.

(الطعن رقم ١٥٦٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٦ ، الطعن رقم ٨٣٣

سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)

موسوعة الشركات التجارية

٥٧٦- النص في المادة ٥٣٢ من القانون المدني على أنه تتم تصفيه أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام التي فصلتها المواد ٥٣٣ وما بعدها ، والنص في المادة ٥٣٣ على أن تنتهي عند حل الشركة سلطة المديرين أما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهي هذه التصفية - يدل على أنه إذا تحقق سبب من أسباب إنقضاء الشركة فإنها تنقضي وتدخل في دور التصفية ولا يحول ذلك دون استمرارها حتى تمام التصفية إذ تظل الشخصية المعنوية للشركة قائمة بالرغم من حلها طوال الوقت الذي تجرى فيه أعمال التصفية وذلك بالقدر اللازم لها ، يجب إتباعها وفي حالة خلو عقد تأسيس الشركة من تحديد الطريقة التي تتم بها التصفية فقد تولى القانون وضع الأحكام التي تجرى التصفية على مقتضاها ومن هذه الأحكام إنتهاء سلطة المديرين بمجرد إنقضاء الشركة وتولى المصفي التصفية.

(الطعن رقم ١٧١٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦)

٥٧٧- إذا إتفق الشركاء فيما بينهم على طريقة معينة تجرى بها التصفية فإن هذا الإتفاق يكون ملزماً لهم متى كان لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام.

(الطعن رقم ٤٧٣ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٠ س ١٦ ص ٧٥٢)

٥٧٨- إنه وإن كان الأصل في تصفية الشركات عند إنقضائها هو قسمة أموالها بحسب سعر بيعها أو توزيع هذه الأموال عيناً على الشركاء كل بنسبة حصته في صافي أموالها إن أمكن إلا إنه من الجائز للشركة أن يتفقوا مقدماً

== موسوعة الشركات التجارية ==

فيما بينهم على طريقة معينة تجرى التصفية على أساسها ، وهذا الإتفاق ملزم لهم متى كان لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام.

(الطعن رقم ٣٦٣ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢٤ مج ٢٥ عاماً

بند ٣٢ ص ٦٩٢)

٥٧٩- إذا رفعت دعوى من شركة بالمطالبة بدين لها على الغير ثم حكم بانقطاع سير الخصومة لإنقضاء هذه الشركة - فإن مجرد حضور جميع الشركاء أمام المحكمة وطلبهم إستئناف السير في تلك الدعوى بغير تقديم ما يدل على أن الدين المطالب به لم يصف لا تتحقق به صفتهم في المطالبة به لإحتمال أن يكون هذا الدين قد شملته التصفية في المطالبة به لإحتمال أن يكون هذا الدين قد شملته التصفية وآل إلى أجنبي عن الشركاء - فإذا كانت المحكمة قد أرادت التحقق من هذا الأمر فطلبت إلى الشركة الطاعنة تقديم عقد التصفية الثابت التاريخ ولما امتنعت عن تقديمه إعتبرت الدليل غير قائم على بقاء هذا الدين بغير تصفيه ورتبت على ذلك عدم ثبوت صفة الشركاء في المطالبة به ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

(الطعن رقم ٤٧٣ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٠ س ١٦ ص ٧٥٢)

٥٨٠- متى كان الحكم إذ قصر تصفية الشركة على المنقول وأرجأ تصفية العقار حتى يفصل نهائياً في النزاع الجدي الذي قام على ملكيته بين الشركة وبين الشركاء الموصين فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ١٩٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٩ مج ٢٥ عاماً

بند ٣٤ ص ٦٩٢)

موسوعة الشركات التجارية

المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها بحيث لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع. سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات ، وحتى لو كانت منهية لجزء من الخصومة واستثنى المشرع أحكاماً أجاز فيها الطعن المباشر من بينها الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائده في ذلك أن القابلية للتنفيذ - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية تنشئ للمحكوم عليه مصلحة جدية في الطعن فيه على استقلال وحتى يتسنى طلب وقف نفاذه ، لما كان ذلك وكان المطعون ضدهم طلبوا حل الشركة القائمة بينهم وبين الطاعنة عن نفسها وبصفتها مع ما يترتب على ذلك قانوناً وبتصفية تلك الشركة وتعيين مصف لها من الجدول ... وتقسيم صافي ناتج التصفية كل بحسب نصيبه وإذا قضت المحكمة الابتدائية بحل الشركة .. وضعها تحت التصفية القضائية وتعيين خبير الجدول صاحب الدور لتصفيتها وتكون مهمته استلام دفاتر الشركة وأوراقها ومستنداتها وجرد أموال الشركة العقارية... وصولاً لبيان إجمالي قيمة الشركة ونصيب المدعين فيها ونصيب كل من الشركاء والمدعى عليها.. وإيداع الصافي وفق ما تقدم خزينة المحكمة ، ولما كان ذلك الحكم قد بت بصفة نهائية بحل الشركة وتصفيتها وتعيين مصف عليها وأناط به إتخاذ كافة الإجراءات المؤدية إلى تحديد صافي نصيب كل شريك فيها ، ولا يكون للمحكمة شيء تقضى فيه بعد ذلك سوى القضاء بإنهاء الدعوى سيما وأن المطعون ضدهم لم يطلبوا القضاء باعتماد ناتج التصفية ولم ترد المحكمة في منطوقها إرجاء

== موسوعة الشركات التجارية ==

الفصل في مثل هذا الأمر ومن ثم يكون الحكم منهيّاً للخصومة بما يجوز الطعن فيه بالإستئناف ثم بالنقض.

(الطعن رقم ١٩٠٢ سنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٤)

٥٨١- النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ولما كان موضوع الخصومة قد تحدد بطلبات الطاعنين صحة ونفاذ عقد التخارج وفي دعوى المطعون ضده الأول بما إنتهى إليه من طلب حل الشركة موضوع النزاع وتصفيتهما وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلبات الطاعنين والقضاء للمطعون ضده بطلباته وكان هذا الأخير قد اقتصر على طلب حل الشركة وتعيين مصف لتصفيتها دون أن يطلب الحكم باعتماد نتيجة التصفية أو الحكم له بنصيبه من ناتج التصفية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أنهى الخصومة كلها ولم يعد باقياً منها شيء أمام المحكمة للفصل فيه ويكون الدفع بعدم جواز الطعن فيه على غير أساس.

(الطعن رقم ١٠٧٣ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢١ س ٣٠ ع ٢ ص

٣٩٩، الطعن رقم ٦٢٥ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢١، نقض جلسة

١٩٨٥/٣/٤ س ٣٦٥ ع ١ ص ٣٥٤)

٥٨٢- النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون

٢٣ لسنة ١٩٩٢ يدل على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن

موسوعة الشركات التجارية

المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة قبل الحكم الختامي المنهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى للتنفيذ الجبري ولما كان موضوع الخصومة قد تحدد بما إنتهى إليه المطعون ضده الأول من طلب حل الشركة موضوع النزاع وتصفيته وصولاً إلى حصوله على نصيبه في أرباح الشركة ورأسمالها وفق ناتج التصفية وإذا كان الحكم الإستئناف قد قبل الطعن بالإستئناف في الحكم الابتدائي الذي قضى للمذكور بطلباته وكان هذا الأخير قد اقتصر على طلب حل الشركة وتصفيته وتعيين مصف لتصفيتها دون أن يطلب الحكم باعتماد نتيجة التصفية أو الحكم له بنصيبه من ناتج التصفية فإن الحكم الابتدائي يكون قد أنهى الخصومة كلها ولم يعد باقياً منها شيء أمام المحكمة للفصل فيها مما يجوز معه الطعن فيه أمام محكمة الإستئناف وإذا إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٥٦٨٠ سنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٥/٣/٢٧)

٥٨٣- لئن كان النص في المادة ٥٣٢ من القانون المدني على أنه تتم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام التي فصلتها المادة ، ولما كان النص في البند السابع من عقد الشركة المؤرخ ١٩٧٥/٦/١ على أنه (.... يتم تصفيه المحل التجاري بالطريقة التي يتفق عليها الأطراف جميعاً بقدر حصصهم وإلا فتكون التصفية قضائية بمعرفة المحكمة المختصة ومفاده أن إجراءات التصفية الاختيارية

== موسوعة الشركات التجارية ==

الواردة في هذا البند والتي تتم إما بإجماع آراء الشركاء أو بأغلبية الحصص إنما تتصرف فقط إلى التصفية الإتفاقية أما إذا فشلت وطرح الأمر على القضاء فإن المحكمة المختصة تكون صاحبة الكلمة في اختيار طريقة التصفية ومنها تحديد شخصية المصفي.

(الطعن رقم ١٩٠٢ سنة ٦٢ ق جلسة ١٤/٢/١٩٩٤)

٥٨٤- لما كان موضوع الخصومة في النزاع القائم ، وقد تحدد بطلبات المطعون ضدها الأولى وهو تصفية شركة الواقع القائمة بينها وبين الطاعن وباقي المطعون ضدهم ، وكان محكم محكمة أول درجة ، المؤيد بالحكم المطعون فيه ، قد اقتصر على القضاء على القضاء بحل هذه الشركة ووضعها تحت التصفية ، وتعيين مصف يتولى القيام بأعمال التصفية ، وهو قضاء لا تنتهي به الخصومة كلها ، وهي قيام المصفي بتصفية أموال الشركة ، وبيان نصيب كل من الشركاء في نتيجة التصفية وصدور حكم ختامي باعتماد هذه النتيجة ، كما إنه ليس من الأحكام التي حددتها المادة ٢١٢ من تقنين المرافعات ، وأجازت الطعن فيها على استقلال ، ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم يكون غير جائز.

(الطعن رقم ١٤٥٥ سنة ٤٨ ق جلسة ٤/٥/١٩٨١)

الفصل الثانى

شركة التوصية البسيطة

"التوصية بالحصص"

المبحث الأول

ماهيتها - خصائصها

٥٨٥ - ماهيتها

عرفت المادة ٢٣ من المجموعة التجارية الصادرة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ شركة التوصية البسيطة بأنها :- " شركة التوصية هى الشركة التى تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين" ومن هذا التعريف يتضح أن شركة التوصية البسيطة تتكون من نوعين من الشركاء .

الأول: شركاء متضامنون . وهم يتمتعون بنفس المركز القانونى الذى يتمتع به الشركاء المتضامنون فى شركة التضامن من حيث المسئولية الشخصية والتضامنية عن ديون الشركة ومن حيث إستحواذهم على إدارة الشركة وظهور أسمائهم فى عنوانها.

الثانى: شركاء موصون . ويختلف حكمهم عن حكم الشركاء المتضامنين من حيث مدى مسئوليتهم عن ديون الشركة وإدارة الشركة .

موسوعة الشركات التجارية

كما يتضح أيضاً من نص المادة ٢٣ من المجموعة التجارية أن شركة التوصية البسيطة يمكن أن تتكون من شريك متضامن واحد وشريك موصى واحد .

٥٨٦- خصائص شركة التوصية البسيطة

تعد شركة التوصية البسيطة إحدى شركات الأشخاص التي تقوم على الاعتبار الشخصي للشركاء سواء كانوا شركاء متضامنون أو شركاء موصون وعلى ذلك تتميز شركة التوصية البسيطة بالخصائص الآتية:

١- عدم جواز إنتقال حصة الشريك .

٢- صفة التاجر .

٣- عنوان الشركة .

٤- المسؤولية المحدودة للشريك الموصى .

٥٨٧- أولاً : عدم جواز إنتقال حصة الشريك

شركة التوصية شأنها شأن شركة التضامن تقوم على الاعتبار الشخصي الذي يقتضى أن يكون لنصيب الشريك فى رأس المال "حصته" ذات الاعتبار الذى أولاه الشركاء لشخص هذا الشريك سواء كان شريكا متضامنا أو شريكا موصيا ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للشريك الموصى شأنه فى ذلك شأن الشريك المتضامن أن يتنازل عن حصته للغير بعوض أو بغير عوض إلا بموافقة جميع الشركاء المتضامين والموصين ، بل لا تنتقل حصة الشريك الموصى بوفاة إلى ورثته (مادة ٥٢٨ مدنى) ما لم يتفق الشركاء على غير

موسوعة الشركات التجارية

ذلك^(١) ، على أن تنازل الشريك الموصى عن حصته إلى أحد الشركاء جائز لأنه لا يمس الإعتبار الشخصي للشركاء .

ولما كانت القاعدة العامة بعدم جواز تداول حصة الشريك في شركة التوصية البسيطة لا تتعلق بالنظام العام فإنه يترتب على ذلك نتائج أهمها :

١- جواز الإتفاق على تنازل الشريك في شركة التوصية البسيطة عن حصته في رأس المال إلى الغير :

فالأصل - كما رأينا - عدم جواز تداول حصة الشريك في رأس مال شركة التوصية البسيطة لإصطدام ذلك بالإعتبار الشخصي الذي تقوم عليه هذه الشركة .

ومع ذلك فإنه يجوز الإتفاق في عقد تأسيس شركة التوصية البسيطة على جواز تنازل الشريك الموصى والمتضامن على حد سواء إذا قامت شروط معينة^(٢) ولكن لا يجوز الإتفاق فيما بين الشركاء على تنازل أحد الشركاء - متضامن أو موصى - عن حصته في رأس مال شركة التوصية البسيطة دون قيد أو شرط لمخالفة ذلك للإعتبار الشخصي الذي تقوم عليه شركة التوصية البسيطة .

(١) راجع في ذلك خصائص شركة التضامن - عدم جواز حصر الشريك - لهذا المؤلف
(٢) ومن أمثلة ذلك أن يشترط موافقة أغلبية معينة من الشركاء على التنازل، أو تقرير حق لباقي الشركاء في الإعتراض على هذا التنازل خلال مدة معينة أو تقرير حق للشركاء في إسترداد الحصة المنتزلة عنها نظير دفع ثمنها أو الإتفاق على أن يكون التنازل لأشخاص معينين كتحديد درجة قرابة الشريك أو الأشخاص الذين يجوز التنازل إليهم عن حصته في رأس المال.

موسوعة الشركات التجارية

وحتى يسرى تنازل الشريك في شركة التوصية البسيطة عن حصته في رأس المال - والذي يتم تنفيذاً لشروط عقد الشركة التأسيسى - فى حق الشركة والغير من دائنى الشركة يتعين شهره وفقاً لأحكام حواله الحق ، وعلى ذلك لا يسرى التنازل فى حق الشركة والغير من دائنى الشركة طبقاً لأحكام المادة ٣٠٥ من القانون المدنى إلا بقبول الشركة للتنازل أو إعلانها به . فإذا لم يتضمن عقد شركة التوصية البسيطة إتفاق بين الشركاء على جواز تنازل الشريك فى شركة التوصية البسيطة عن حصته فى رأس مال الشركة إلى الغير وتنازل هذا الشريك بالرغم من ذلك عن حصته إلى الغير فإن هذا التنازل غير جائز قانوناً إلا إذا أجازوه جميع الشركاء ^(١) .

٢- جواز الإتفاق على إنتقال حصة الشريك الموصى إلى ورثته بعد وفاته :

الأصل أن حصة الشريك فى شركة التوصية البسيطة غير قابلة للتنازل أو الإنتقال إلى ورثته عند وفاته أخذاً بأن الشريك قد لوحظ فيه إعتبارات شخصية ^(٢) . ومع ذلك يجوز الإتفاق بين الشركاء فى عقد تأسيس شركة التوصية البسيطة على أنه إذا مات أحدهم - سواء كان شريكاً متضامناً أو شريك موصى - تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قصرأ ^(٣) .

(١) تنص المادة ٣٠٥ مدنى على أنه: "لا تكون الحوالة نافذة قبل المدين أو قبل الغير إلا إذا قبلها المدين أو أعلن بها، على أن نفاذها قبل الغير بقبول المدين يستلزم أن يكون هذا القبول ثابت التاريخ".

(٢) انظر فى هذا المعنى - نقض ١٩٨٢/٢/٢٢ الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥١ ق.

(٣) مادة ١/٥٢٨ من القانون المدنى

موسوعة الشركات التجارية

ويجب أن يتم الإتفاق قبل الوفاة وإلا ترتب على الوفاة انحلال شركة التوصية البسيطة بقوة القانون ^(١).

٣- جواز اشراك الشريك الموصى آخر معه فى حصته (الرديف) :
الأصل - كما رأينا - عدم جواز تنازل الشريك الموصى عن حصته فى رأس المال إلى الغير ، ومع ذلك فقد يتنازل الشريك الموصى عن حصته أو جزء منها إلى الغير وهو ما يسمى إتفاق الرديف ^(٢)..

٤- رهن الشريك فى شركة التوصية البسيطة حصته فى رأس المال :
يجوز للشريك فى شركة التوصية البسيطة أن يرهن حقه فى حصته فى رأس المال ، ولا يتعارض هذا مع القاعدة العامة بعدم جواز تنازل الشريك فى شركة التوصية عن حصته فى رأس المال إلى الغير .
ويجب حتى يسرى هذا الرهن فى حق الشركة أن تتبع فى شأنه إجراءات رهن الديون ويكون ذلك بإعلان الرهن للشركة أو قبولها له قبولاً ثابت التاريخ (مادة ١/١١٢٣ مدنى) .

فإذا لم يوفى الشريك الراهن - متضامن أو موصى - بالدين المرهون كان للدائن المرتهن الحجز على الحصة المرهونة وبيعها إستيفاء لدينه ويكون ذلك بإتباع إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير (مادة ٣٢٥ مرافعات وما بعدها) .
إلا أن هذا الحجز لا يقع على الحصة ذاتها وإنما يقع على ما للشريك من أنصبة الأرباح السنوية فيحجز الدائن المرتهن على هذه الأرباح تحت يد

(١) نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٧ المجموعة من ١٨ - ص ٤٧٢.

(٢) انظر علاقة الرديف بالشركة - بالفصل الأول من الباب الثانى.

== موسوعة الشركات التجارية ==

الشركة فإذا انحلت الشركة وصفت كان للدائن المرتهن أن يحجز على نصيب الشريك الراهن في موجودات الشركة .

٥٨٨ - ثانياً : صفة التاجر

يكتسب الشريك المتضامن في شركة التوصية البسيطة صفة التاجر بمجرد دخوله فيها ولو لم تكن له هذه الصفة من قبل^(١) ، ويرجع ذلك إلى أن الشريك المتضامن مسئول مسئولية شخصية وتضامنية عن ديون الشركة وتعهداتها عن الأعمال التي تقوم بها ، ويترتب على إكتساب الشريك المتضامن لصفة التاجر آثار هامة نذكر منها :

١- أنه يجب أن تتوافر فيه أهلية التجارة وهي ببلوغه سن الرشد (٢١ سنة) أو بلوغه سن ثمانى عشر سنة مع الإذن له بالتجارة من المحكمة الابتدائية .

١- أن يلتزم بالتزامات التجار ، كشهـر النظام المالى لزواجه وإمساك الدفاتر^(٢).

٢- أنه يعتبر - فى مواجهة مصلحة الضرائب - هو الممول المسئول شخصياً عن الضريبة - إذ أن ما يصيبه من ربح يكون هو السبب القانونى فى إلتزامه بالضريبة شأنه فى ذلك شأن الممول الفرد وعليه حمـله القانون عبء تقديم الإقرار عن أرباحه فى الشركة وأوجب توجيه الإجراءات إليه

(١) نقض ١٠ مارس ١٩٨٠ م ٣١ - ج١ - ص ٧٦٥ رقم ١٥

(٢) راجع خصائص شركة التضامن - إكتساب الشريك المتضامن صفة التاجر - الباب الثانى - الفصل الأول - المبحث الأول من هذا المؤلف.

موسوعة الشركات التجارية

شخصياً وأفرد له سبيل طعنه بحيث تستقل دعواه بسببها عن دعوى الشريك الآخر^(١).

٣- إنه إذا حكم بشهر إفلاس الشركة بسبب التوقف عن دفع الديون يستتبع ذلك إفلاسه لأن أمواله ضامنه لديون الشركة وتعهداتها.

أما للشريك الموصى فإنه لا يكتسب صفة التاجر بمجرد إنضمامه إلى شركة التوصية البسيطة ويرجع ذلك إلى أن مسئوليته عن ديون الشركة وتعهداتها عن الأعمال التي تقوم بها الشركة مسئولية محدودة. ويترتب على عدم إكتساب الشريك الموصى في شركة التوصية البسيطة صفة التاجر عدة آثار نذكر منها :

٤- إنه لا يلتزم بالتزامات للتجار كشهر النظام المالي لزواجه وإمساك الدفاتر والقيود بالسجل التجاري.

٥- إنه إذا حكم بشهر إفلاس شركة التوصية البسيطة فإن ذلك لا يستتبع شهر إفلاس الشريك الموصى - ولو كانوا تجاراً - من قبل إنضمامهم للشركة.

٦- إنه يجوز للأشخاص المحظور عليهم قانوناً مباشرة التجارة أن يكونوا شركاء موصين في شركة التوصية البسيطة ، كما يجوز للموصى أن يستثمر أموال القاصر كشريك موصى في شركة التوصية البسيطة^(٢).

(١) الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢ من ٣٢ - ص ٧٣٣.

(٢) لا. محمد بهجت قايد - بند ٢٠١ - ص ١٦٤ وما بعدها.

٥٨٩ - طبيعة إلتزام الشريك الموصى بالحصصة

يثار التساؤل حول طبيعة إلتزام الشريك الموصى بحصته . هل هو إلتزام من طبيعة تجارية وبالتالي يخضع لأحكام القانون التجارى من حيث الإختصاص والأهلية والفائدة أم أنه من طبيعة مدنية ؟
اختلف الرأى حول طبيعة هذا الإلتزام :

١- ذهب الرأى الراجح فى الفقه والقضاء إلى أن إلتزام الشريك الموصى بتقديم حصته هو إلتزام من طبيعة تجارية تطبيقاً لنظرية الأعمال التجارية بالتبعية ^(١) وذلك بإعتبار أن الشريك الموصى لم يقصد من إسهامه فى الشركة مجرد توظيف أمواله وإنما يستهدف عضويته فى شركة من شركات الأشخاص التجارية حيث يرتبط وإياها بروابط وثيقة بماله من حق فى الأرباح التى تحققها والخسائر التى تمنى بها وماله من حق فى الرقابة على إدارة الشركة بل وحقه فى طلب عزل المدير متى قدم المسوغ القانونى لذلك كما أن حصته تدخل ضمن رأس مال الشركة الذى يكون الضمان العام لدائنيها ^(٢) ومن ثم تسرى عليه الفوائد التجارية وتكون المحكمة التجارية هى المحكمة المختصة بشأنه ويجوز إثباته بكافة طرق الإثبات.

٢- فى حين ذهب رأى آخر إلى أن إلتزام الشريك الموصى بتقديم حصته لا يعتبر عملاً تجارياً بل هو إلتزام مدنى لأن الشريك الموصى إنما يقوم أساساً بعمل توظيف وإستثمار ولأن مسئوليته محدودة بقيمة حصته فى حين أن الأعمال التجارية تتضمن المضاربة والمسئولية المكلفة أما الإستناد إلى

(١) نقض مدنى ١٣ مارس ١٩٥٣ مجموعة أحكام للنقض ٤-٦٣٠

(٢) د. أبو زيد رضوان - بند ٢١٧ - ص ٢٨٥.

موسوعة الشركات التجارية

نظرية التبعية فغير سليم لأنها لا تلحق إلا الأعمال التي يقوم بها التاجر لحاجات تجارته والموصى ليس تاجراً وتطبيقها على الشركات قاصر على الأعمال التي تقوم بها الشركة كشخص معنوي له صفة التاجر وليست الشركة هي التي تكتب في حصة الموصى^(١) وأنه يترتب على كون إلزام الموصى بتقديم حصته عملاً مدنياً أن للقاصر غير المأذون له في الإتجار أن يكون شريكاً موصياً إما لأنه تلقى هذا المركز عن مورثه أو لأن وليه أو وصيه قد إستثمر أمواله كحصة توصية في شركة توصية بسيطة ويحدث غالباً في حالة وفاة شريك متضامن أن يتحول ورثته القصر إلى شركاء موصين بمقتضى شرط في العقد .

٥٩٠ - نوع حصة الشريك الموصى

الحصة التي يقدمها الشركاء في رأس مال الشركة إما أن تكون حصة نقدية أو حصة عينية أو حصة عمل وحصة الشريك الموصى يمكن أن تكون حصة نقدية ويمكن أن تكون حصة عينية لكن لا يمكن أن تكون حصة عمل^(٢). وعلة ذلك أنه يحظر على الشريك الموصى - كما سنرى - التدخل

(١) رأى الأستاذ الدكتور مصطفى كمال طه - بند ١٢٥ - ص ١١٦ - وهذا الرأي يتفق مع ما إرتآه بعض الفقه للتقليدي في فرنسا وبعض أحكام القضاء حيث ذهبوا إلى أن إلزام الشريك الموصى بتقديم حصته هو من قبيل التعهدات المدنية استناداً إلى أن هذا الإلتزام لم يأت في تعدل الأعمال التجارية فضلاً أن الموصى بتقديم حصته لا يقوم إلا بتوظيف ماله لا تحذوه المضاربة وهي إحدى الركائز التي تقوم عليها الأعمال التجارية - انظر في هذا المعنى د. أبو زيد رضوان - بند ٢١٧ - ص ٢٨٤ .

(٢) نقض ١٢ مارس ١٩٥٣ - الموسوعة الذهبية - ج ٦ - رقم ١٢٥٦ - ص ٥٧٨

== موسوعة الشركات التجارية ==

فى إدارة شركة التوصية وأن تقديمه حصة عمل يتعارض مع هذا الخطر إذ
تفترض حصة العمل تدخل صاحبها حتما فى الإدارة .

٥٩١ - ثالثاً : عنوان الشركة

تنص المادة ٢٤ من المجموعة التجارية الصادرة فى ١٣ نوفمبر سنة
١٨٨٣ على أنه :- " تكون إدارة هذه الشركة - شركة التوصية البسيطة -
بعنوان ويلزم أن يكون هذا العنوان إسم واحد أو أكثر من الشركاء المسئولين
المتضامنين ."

وتنص المادة ٢٦ من ذات المجموعة على أنه :- " لا يجوز أن يدخل
فى عنوان الشركة إسم واحد من الشركاء الموصين...".

وتنص المادة ٢٩ من ذات المجموعة على أنه : " إذا أذن أحد الشركاء
الموصين بدخول إسمه فى عنوان الشركة خلافاً لما هو منصوص عليه فى
المادة ٢٦ فيكون ملزوماً على وجه التضامن بجميع ديون وتعهدات الشركة ."

٥٩٢ - مؤدى النصوص المتقدمة

١- أن شركة التوصية البسيطة تلتزم بأن تتخذ عنواناً يكون إسماً لها
يكون إسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين .

٢- أنه لا يجوز أن يدخل فى عنوان الشركة إسم الشريك الموصى . ذلك
لأن الشريك الموصى مسئوليته عن ديون وتعهدات الشركة قبل الغير محدودة
بمقدار حصته فى رأس مال الشركة وأن ورود إسمه بعنوان الشركة من شأنه
أن يحمل الغير الذى يتعامل مع الشركة على الاعتقاد بأنه شريك متضامن
مسئول عن ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية والحقيقة غير
ذلك مما يكون من شأنه زعزعة الثقة بالشركة ومركزها القانونى .

موسوعة الشركات التجارية

٣- إذا تضمن عنوان الشركة اسم أحد الشركاء للموصين فإننا بصدد تحديد مسئوليته عن ديون الشركة وتعهداتها قبل الغير نفرق بين أمرين:-

الأول : إذا أذن الشريك الموصى بدخول اسمه في عنوان الشركة - فإنه يكون مسئولاً عن ديون الشركة وتعهداتها قبل الغير مسئولية شخصية وتضامنية كما لو كان شريكاً متضامناً (مادة ٢٩ تجارى) ^(١)

الثاني : إذا لم يأذن الشريك الموصى بدخول اسمه في عنوان الشركة وتم ذلك دون علمه - فإنه يحتفظ بصفته كشريك موصى ولا يسأل عن ديون الشركة وتعهداتها قبل الغير - إلا في حدود الحصة المقدمة منه في رأس المال - ويقع على عاتق الشريك الموصى في هذه الحالة عبء إثبات إنتفاء علمه بدخول اسمه في عنوان الشركة أو معارضته في إخال اسمه في العنوان ، وللشريك الموصى حق الرجوع على الشركاء المتضامنين بالتعويض متى ترتب على إخالهم لإسمه في عنوان الشركة إلحاق ضرر به ^(٢).

٥٩٣- رابعاً : مسئولية الشريك الموصى

يسأل الشريك المتضامن عن ديون الشركة وتعهداتها قبل الغير مسئولية شخصية وتضامنية أما الشريك الموصى فإن مسئوليته عن ديون الشركة وتعهداتها قبل الغير محدودة بمقدار حصته في رأس مال الشركة ، وعلى ذلك إذا قدم الشريك الموصى حصته كاملة في الشركة فإنه لا يسأل عن شئ بعدها أما إذا لم يكن قد قدم حصته أو جزء منها فإنه يلتزم بتقديمها .

ولذا تبنى للشركة حق الرجوع على الشريك الموصى بإلزامه بتقديم حصته أو ما تبقى منها إلى الشركة بموجب الدعوى غير المباشرة ، بيد أن الرجوع بهذه

(١) نقض مدنى فى ١٢ مارس ١٩٥٣ المشار إليه.

(٢) د. محمود سمير الشرقاوى - بند ٢٩٣ - ص ٢٨٩.

موسوعة الشركات التجارية

الدعوى يعرض الدائن لخطر الاحتجاج في مواجهته بالدفع التى يجوز للشريك الموصى أن يتمسك بها قبل الشركة كأن يتمسك بالمقاصة إذا أصبح دائناً للشركة أو أن يحتج ببطالان الشركة لعدم الشهر ، ودرءاً لهذا الخطر أجاز القضاء لدائنى الشركة حق الرجوع على الشريك الموصى بإلزامه بتقديم حصته أو ما تبقى منها إلى الشركة بالدعوى المباشرة بإعتبار أن حصة الشريك جزء من رأس مال الشركة الذى يمثل الضمان العام للدائنين^(١) وتظل مسئولية الشريك الموصى عن ديون الشركة قائمة ولو انسحب من الشركة مادام فى ذمته جزءاً باقياً من الحصة التى تعهد بتقديمها فى الشركة ، على أن تقتصر مسئوليته على الديون التى تنشغل بها ذمة الشركة لحظة انسحابه منها^(٢). ووفقاً لنص المادة ٢٧ من المجموعة التجارية لا يلزم الشريك الموصى من الخسارة إلا بقدر المال الذى دفعه أو الذى كان يلزمه دفعه^(٣). وقد وصفت المادة ٢٣ من المجموعة التجارية الشركاء الموصين بأنهم "أصحاب الأموال" والمقصود بهذا الوصف أن الحصص التى تقبل من الشركاء الموصين هى الحصص المالية دون حصص العمل . ولا يقصد به إعتبار الشريك فى مركز المقرض الذى يقدم ماله للشركة دون أن يتحمل مخاطر المشروع إذ أن الشريك الموصى له كل خصائص الشريك فهو لديه نية المشاركة ويقتسم الأرباح والخسائر وله حق الإشراف والرقابة^(٤).

(١) د. مصطفى كمال طه - بند ١٣٤ - ص ١٢٢ وما بعدها .

(٢) إستئناف مختلط فى ٨ يونيو سنة ١٩٣٢ Bull - ٤٤ - ٣٩٢

(٣) تنص المادة ٢٧ تجارى على أنه: "الشركاء الموصون لا يلزمهم من الخسارة التى تحصل إلا بقدر المال الذى دفعوه أو الذى كان يلزمهم دفعه إلى الشركة.

(٤) د. محمود سمير الشرقاوى - بند ٢٩٤ - ص ٢٨٩ - انظر أيضاً المقارنة بين مركز الشريك الموصى والمقرض د. أبو زيد رضوان بند ٢١٣ - ص ٢٨٠ وما بعدها.

أحكام النقص

٥٩٤- شركة التوصية البسيطة ، هي شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ، ومن مقتضى هذه الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء ، فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمانا عاما ادائها وحدهم ، كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة.

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ٢٧-٢٧-

٠٣-١٩٧٤ الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٥٨٧)

٥٩٥- الأصل في حصة الشريك في الأشخاص أنها غير قابلة للتنازل إلا بموافقة سائر الشركاء أحذا بأن الشريك قد لو حظت فيه إعتبرات شخصية عند قبوله شريكا ، إلا أنه مع ذلك - يجوز له أن يتنازل عن حقوقه إلى الغير بدون موافقتهم، ويبقى هذا التنازل قائما بينه وبين الغير لأن الشريك إنما يتصرف في حق من حقوقه الشخصية التي تتمثل في نصيبه في الأرباح وفي موجودات الشركة عند تصفيتها، ولكن لا يكون هذا التنازل التقنين المدني السابق بقولها "لا يجوز لأحد من الشركاء أن يسقط حقه في الشركة كله أو بعضه إلا إذا وجد شرط يقضى بذلك، وإنما يجوز له فقط أن يشرك في أرباحه غيره ويبقى هذا الغير خارجاً عن الشركة" ولكن التقنين المدني الحالي لم يأت بنص مقابل لأن حكمه يتفق مع القواعد العامة.

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق، جلسة ٢٧/٣/١٩٧٤)

٥٩٦- صحة الشرط الذى يرد فى عقد الشركة بعدم جواز تنازل الشريك عن حصته أو بيعها لشريك آخر إلا بالموافقة الكتابية لجميع الشركاء: متى كان نص العقد صريحاً فى أنه ليس لأى شريك حق التنازل أو بيع حصته لأى شريك آخر إلا بموافقة جميع الشركاء كتابة فإنه يكون صحيحاً ما قرره الحكم من أنه لا يسوغ لأحد الشركاء أن يقبل ما طلبه شريك آخر من تعديل حصته فى رأس المال مادام أن هذا الطلب لم يوافق عليه باقى الشركاء كتابة.

(الطعن رقم ٤١ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٣ س ٧ ص ٩٧٥)

شركة التوصية البسيطة، هى شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة. ٥٩٧- عن أشخاص الشركاء فيها، ومن مقتضى هذه الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضماناً عاماً لدائنيها وحدهم، كما تخرج حصة الشريك فى الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حق فى نسبة معينة من الأرباح أو نصيب فى رأس المال عند قسمة الشركة .

(الطعن رقم ٢٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ س ٢٥ ص ٥٨٧، الطعن

رقم ٤٧١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩)

٥٩٨- العبرة فى تحديد صفة الشركة هى بطبيعة العمل الرئيسى الذى تقوم به وبالغرض الذى تسعى إلى تحقيقه حسبما حددته فى عقد تأسيسها، وإذا يبين مما أورده الحكم أنه إستخلص من عقد الشركة الطاعنة وباقى أوراق الدعوى أنها تقوم بالإتجار فى أدوات ولوازم المعمار وبأعمال ومقاولات

موسوعة الشركات التجارية

البناء ومقاولات بيع الأراضي بصفقتها وكيلة بالعمولة، وهى أعمال تجارية بطبيعتها وتعتبر الشركة الطاعنة شركة تجارية لقيامها بهذه الأعمال، لما كان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٤٥٠ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩/١١/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٢٣٧)

٥٩٩- مؤدى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع الضريبي قد سوى بين الشريك المتضامن فى شركات التضامن والتوصية وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة فى حدود ما يصيبه من ربح مما مقتضاه أن هذا الشريك يكون مسئولاً شخصياً فى مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على باقى الشركاء من ضرائب وبالتالى فإن مطالبة مصلحة الضرائب للشركاء المتضامين بالضريبة المستحقة عليهم تعد بهذه المثابة موضوعاً قابلاً للتجزئة لا تضامن فى الإلتزام به ولم يوجب القانون إختصاص معينين فى النزاع الخاص به.

(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٩١١)

٦٠٠- من المقرر قانوناً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شركة التوصية البسيطة هى شركة ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضماناً عاماً لدائتيها وحدهم كما تخرج حصة الشريك عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حق فى نسبة معينة من الأرباح أو نصيب فى رأس المال عند

موسوعة الشركات التجارية

قسمة الشركة، والحكم بإشهار إفلاس هذه الشركة يستتبع حتماً إفلاس الشركاء المتضامنين فيها إذ أن الشركاء المتضامنين مسئولون في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة، فإذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك وقوفهم أيضاً ولا يترتب على إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها أو إغفال بيان أسمائهم أن يظلوا بمنأى عن الإفلاس، إذ أن إفلاسهم يقع نتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة، وهذا المبدأ المقرر بالنسبة لشركات التضامن ينطبق أيضاً بالنسبة للشركاء المتضامنين في شركات التوصية البسيطة.

الأصل في حصة الشريك في شركات الأشخاص أنها غير قابلة للتنازل إلا بموافقة سائر الشركاء أخذاً بأن الشريك قد لوحظت فيه إعتبارات شخصية عند قبوله شريكاً، إلا أنه مع ذلك - يجوز له أن يتنازل عن حقوقه إلى الغير بدون موافقتهم، ويبقى هذا التنازل قائماً بينه وبين الغير لأن الشريك إنما يتصرف في حق من حقوقه الشخصية التي تتمثل في نصيبه في الأرباح وفي موجودات الشركة عند تصفيتها، ولكن لا يكون هذا التنازل نافذاً في حق الشركة أو الشركاء، ويبقى هذا الغير أجنبياً عن الشركة وهو ما نصت عليه المادة ٤٤١ من التقنين المدني السابق بقولها "لا يجوز لأحد من الشركاء أن يسقط حقه في الشركة كله أو بعضه إلا إذا وجد شرط يقضى بذلك، وإنما يجوز له فقط أن يشرك في أرباحه غيره ويبقى هذا الغير خارجاً عن الشركة" ولكن التقنين المدني الحالي لم يأت بنص مقابل لأن حكمه يتفق مع القواعد العامة.

(الطعن رقم ٢٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ س ٢٥ ص ٥٨٧)

المبحث الثانى

تكوين شركة التوصية البسيطة

يستلزم تكوين شركة التوصية البسيطة - كغيرها من الشركات - أن يتوافر لها :-

١- شروط موضوعية عامة .

٢- شروط موضوعية خاصة .

٣- شروط شكلية .

٦٠١- أولاً : الشروط للموضوعية العامة

عقد شركة التوصية البسيطة يجب أن تتوافر فيه جميع الشروط الموضوعية العامة التى يجب توافرها فى العقد بصفة عامة وهى الرضا والمحل والسبب والأهلية ، ويشترط فى الرضا الذى يصلح كركن عام فى عقد شركة التوصية البسيطة أن يكون صحيحاً خالياً من عيوب الإرادة كالغلط والإكراه والتليس ، فإذا إنعدم رضا أحد الشركاء أو شابه عيب من عيوب الإرادة وقع عقد الشركة قابلاً للإبطال^(١) .

كذلك يشترط فى المحل كركن عام فى عقد شركة التوصية البسيطة - وهو المشروع الذى يسعى الشركاء إلى تحقيقه من وراء تكوين الشركة أن يكون ممكناً فى الواقع المادى وجائزاً فى الواقع القانونى وتخلف هذا الشرط يترتب عليه بطلان عقد الشركة بطلاناً مطلقاً ، فشركة التوصية البسيطة التى

(١) راجع الشروط الموضوعية العامة - النظرية العامة فى الشركة - الباب الأول - الفصل الأول من هذا المؤلف

== موسوعة الشركات التجارية ==

يكون غرضها إقامة تنظيم للتهرب الضريبي أو القرصنة أو التعامل على أشياء حرمها القانون كالإتجار فى المخدرات هى شركة باطلة بطلاناً مطلقاً . كذلك يشترط أن يكون سبب شركة التوصية البسيطة موجوداً ومشروعاً فإذا تخلف هذا الشرط وقع عقد الشركة باطلاً^(١).

أما عن الأهلية فإننا يجب أن نفرق بين الأهلية الواجب توافرها بالنسبة للشريك المتضامن ، والأهلية الواجب توافرها فى الشريك الموصى .

فالأهلية الواجب توافرها فى الشريك المتضامن فى شركة التوصية البسيطة هى أهلية مباشرة التجارة " ٢١ سنة " لأنه يترتب على دخول الشريك المتضامن فى هذه الشركة إكتسابه صفة التاجر فيكون مسئولاً عن ديون الشركة وتعهداتها قبل الغير مسئولية شخصية وتضامنية .

أما الأهلية اللازمة للشريك الموصى فى شركة التوصية البسيطة والتي تنحصر فيها مسئوليته عن ديون الشركة وتعهداتها قبل الغير فى حدود حصته فى رأس المال الأهلية العامة لإثبات التصرفات القانونية والتحمل بالإلتزامات بوجه عام^(٢).

٦٠٢ - ثانياً : الشروط الموضوعية الخاصة بعقد شركة التوصية

البسيطة

فضلاً عن الشروط الموضوعية العامة التى يجب توافرها فى عقد شركة التوصية البسيطة وهى الرضا والسبب والمحل والأهلية يلزم لقيام هذه الشركة أن تتوافر لها شروط موضوعية خاصة هى :

(١) راجع د. محمد شفيق ص ١٤٨ ، د. كامل ملش - ص ٢٩ ، د. محمد حسنى عيسى ص ٢٧ .

(٢) د. أبو زيد رضون - بند ٢٨ - ص ٥٤ وما بعدها .

١- تعدد الشركاء .

٢- تقديم الحصص .

٣- نية المشاركة .

٤- إقتسام الأرباح والخسائر .

٦٠٣- تعدد الشركاء

نصت المادة ٥٠٥ من القانون المدنى على هذا الشرط حينما عرفت الشركة بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة .

فلا بد لقيام شركة التوصية البسيطة من وجود شريكين على الأقل يكون أحدهما شريك متضامن والآخر شريك موصى .

فإذا تخلف شرط تعدد الشركاء فإنه لا محل لبحث بطلان الشركة ذلك لأنه لا شركة أصلاً بدون تعدد الشركاء .

وإذا كان يشترط أن يكون الحد الأدنى لعدد الشركاء التوصية البسيطة شخصان إلا أن المشرع لم يضع حداً أقصى لعدد الشركاء فى هذه الشركة^(١).

٦٠٤- تقديم الحصص

نصت على هذا الشرط أيضاً المادة ٥٠٥ من القانون المدنى حينما عرفت الشركة بأنها :- "عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل ... إلخ" .

(١) إستئناف القاهرة ٢١ ابريل سنة ١٩٥٤ موسوعة القضاء التجارى ص ٥١٣ رقم ١٠٩٦.

موسوعة الشركات التجارية

ومتى يلتزم الشريك بتقديم حصة في شركة التوصية البسيطة تحقق الركن الثاني من الأركان الموضوعية الخاصة لقيام هذه الشركة .
إلا أنه فيما يتعلق بنوع الحصة التي يقدمها الشريك وما إذا كانت حصة مالية (نقدية أو عينية) أو حصة عمل فإننا نفرق بين الشريك المتضامن والشريك الموصى :

فالشريك المتضامن يجوز أن يكون شريكاً في شركة التوصية البسيطة سواء كانت الحصة التي تقدم بها في رأس مال هذه الشركة حصة مالية نقدية أم عينية أو حصة عمل كما لو تمثلت الحصة التي يقدمها للشركة في العمل الفني أو الخبرة في الإدارة وذلك لأن مسئوليته عن ديون الشركة وتعهداتها قبل الغير مسئولية شخصية وتضامنية^(١).

أما الشريك الموصى فإنه لا يكون شريكاً بشركة التوصية إلا بحصة مالية نقدية أو عينية فلا يقبل منه حصة العمل لاصطدام ذلك مع حظر اشتراكهم في إدارة هذه الشركة^(٢) وقد أشارت المادة ٢٣ من المجموعة التجارية إلى هذا المعنى بقولها : " الشركاء الموصون يكونون أصحاب أموال فيها .." مما يفيد أن الحصة التي يقدمها الشريك الموصى يجب أن تكون حصة مالية .
فإذا تخلف ركن تقديم الحصص فإنه لا تثار مشكلة بطلان الشركة بالمعنى القانوني الدقيق لأننا لن نكون بصدد شركة أصلاً حتى يمكن بحث بطلانها^(٣).

(١) د. محمد بهجت قايد - حصة العمل في الشركة طبعة ١٩٨٩ بند ٢١١ - ص ٢٣٧

(٢) د. محسن شفيق جـ ١ بند ٤٩١، د. أكرم الخولي بند ٤٥٢، د. ملش بند ١٢٤، الطعن بالنقض رقم ١١٧ لسنة ٢٠٠٢ في جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٥٣ موسوعة القضاء في المواد التجارية للأستاذ/ عبد المعين لطفى جمعه - القاهرة سنة ١٩٦٧ بند ١٣٦٨.

(٣) د. أبو زيد رضوان - بند ٦٠ - ص ٩٤

٦٠٥- نية المشاركة

يشترط - ثالثاً - لقيام شركة التوصية البسيطة نية المشاركة ، بمعنى أن يرغب الشركاء في هذه الشركة في التعاون في سبيل تحقيق هدف أو مشروع مشترك .

وهذا الشرط وإن خلت التشريعات المدنية والتجارية من نص يفرضه كشرط من الشروط الموضوعية الخاصة للشركة إلا أن الفقه والقضاء استقرا على أنه من الشروط الجوهرية التي لا تكون بدونه هناك شركة أو شركاء . ويترتب على تخلف شرط نية المشاركة بطلان الشركة بطلاناً مطلقاً (مادة ٥٥ مدني) يتعلق بالنظام العام يجوز لكل ذي شأن أن يتمسك به والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا تصححه الإجازة أو ممارسة الشركة نشاطها ويمكن القول بأنه متى تخلف ركن نية المشاركة فإننا لا نكون بصدد شركة على الإطلاق^(١).

٦٠٦- إقتسام الأرباح والخسائر

نصت على هذا الشرط أيضاً المادة ٥٠٥ من القانون المدني حيثما عرفت الشركة بأنها :- " الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو من مال لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة ". والمقصود بالربح في هذا الخصوص كل كسب مادي يضاف إلى ثروة الشركاء .

(١) راجع في هذا المعنى - إستئناف القاهرة ١٥ فبراير سنة ١٩٥٥ موسوعة القضاء للتجاري - ص ٥٢٨ - رقم ١١١١.

وتحقيق الربح هو الهدف الأساسي من وراء الشركة فإذا تخلف هذا الشرط بأن إتفق الشركاء على إستقلال أحدهم أو بعضهم بكل الأرباح أو إتفقوا على الحصول على نسبة ثابتة من حصصهم كرباح أياً كانت ظروف الشركة رابحة أو خاسرة أو إتفقوا على حرمان أحدهم من الربح أو تقرير نصيب تافه له في الأرباح لا يتناسب ألبته مع حصته في رأس مال الشركة أو تحصين أحد الشركاء من تحمل الخسائر^(١) ترتب على ذلك بطلان شركة التوصية البسيطة (مادة ١/٥١٥ مدنى)^(٢).

٦٠٧- ثالثاً : الشروط الشكلية

يجب أن تتوافر في شركة التوصية البسيطة الأركان الشكلية من وجوب كتابة عقد الشركة وشهره بالطرق المقررة قانوناً .

الكتابة

نصت على هذا الشرط المادة ٤٦ من المجموعة التجارية الصادرة في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بقولها :- " ويكون عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة ، ويجوز أن تكون مشاركة كل منهم رسمية أو غير رسمية".

كذلك نصت المادة ٥٠٧ من القانون المدنى في فقرتها الأولى على أنه :- " يجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً ... إلخ".

ومؤدى نص المادة ٤٦ تجارى والمادة ١/٥٠٧ مدنى :

١- أن الكتابة ليست وسيلة لإثبات عقد شركة التوصية البسيطة فحسب وإنما هي ركن ضرورى من أركان عقد هذه الشركة ، إذ أن عقد الشركة هو

(١) د. محمد بهجت قايد - بند ٧٤ - ص ٦١ وما بعدها.

(٢) راجع النظرية العامة في الشركة - الباب الأول - الفصل الأول من هذا المؤلف.

===== موسوعة الشركات التجارية =====

السند المنشئ للشخصية المعنوية لشركة التوصية البسيطة ولذا يجب أن يكون هذا السند مكتوباً (١)

٢- إنه لا يشترط أن تكون الكتابة عرفية أو رسمية فالشركاء الخيار فى تحديد شكل الكتابة الذى يتخذه العقد .

٣- لم تحدد أى من المجموعة التجارية أو المجموعة المدنية البيانات التى يجب أن يشتمل عليها عقد شركة التوصية البسيطة إلا أن العمل جرى على إدراج البيانات الجوهرية بالعقد كنوع الشركة ومدتها وغرضها ورأسمالها وأسماء الشركاء ونوع حصة كل شريك ومقدارها وإسم الشركة وعنوانها وقواعد توزيع الأرباح والخسائر وأسماء المديرين وسلطاتهم مع مراعاة أن ملخص عقد شركة التوصية البسيطة الذى يشهر لا يتضمن أسماء الشركاء الموصين ويجب أن يقتصر على أسماء الشركاء المتضامنين (مادة ٥٠ تجارى) ، كما يجب أن يتضمن الملخص بياناً عن رأس مال الشركة المدفوع منه والذى مازال تحت التحصيل .

٤- يترتب على تخلف هذا الركن بطلان عقد الشركة .

٥- يجب كتابة كل ما يدخل على عقد شركة التوصية البسيطة من تعديلات وإلا اعتبرت باطلة (مادة ١/٥١٥ مدنى) .

الشهر

إستلزم المشرع - فضلاً عن الكتابة - شهر عقد شركة التوصية البسيطة ليحمل وجودها إلى الغير الذى يستطيع أن يعول على هذا الشهر عند تعامله مع الشركة .

(١) د. لكرم الخولى رقم ٣٨٢ - د. محمود سمير الشرقاوى بند ٢٣١ - ص ٢٣٠

موسوعة الشركات التجارية

وقد نظم المشرع إجراءات شهر عقد شركة التوصية البسيطة في المواد من ٤٨ - ٥٠ من المجموعة التجارية الصادرة في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ "الشهر القانوني".

كذلك أوجد المشرع إلى جانب الشهر القانوني شهراً آخر بالسجل التجاري بمقتضى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالسجل التجاري .

وتسرى في شأن إجراءات شهر شركة التوصية البسيطة والآثار المترتبة على إغفاله أو تخلفه ذات الأحكام^(١) المقررة في شركة التضامن على أنه يكفي أن يذكر أسماء الشركاء المتضامنين في ملخص عقد الشركة الذي يشهر (مادة ٥٠ تجارى) ، ولا يترتب على بطلان شركة التوصية البسيطة أن يعتبر الشركاء الموصون مسئولون بالتضامن عن ديون الشركة (مادة ٥٥ تجارى) وعلى ذلك فلا يجوز لدائتي الشركة أن يستندوا على عدم شهر عقد شركة التوصية البسيطة ليجعلوا الشركاء الموصين شركاء متضامنين بحيث يمكن مساءلتهم عن ديون الشركة بالتضامن ، بل يظل الوضع كما لو كانت الشركة صحيحة قانوناً^(٢)

(١) راجع الشروط الشكلية في شركة التضامن - الباب الثانی - الفصل الأول من هذا المؤلف

(٢) إستئناف مختلط في ١ مارس ١٩١١ Bull - ٢٣ - ٢٠١، د. محمود سمير الشرقاوى

بند ٢٢٨ - ص ٢٨٦

أحكام النقض

٦٠٨- الحكم بإشهار إفلاس شركة التوصية البسيطة يستتبع حتماً إفلاس الشركاء المتضامنين فيها إذ أن الشركاء المتضامنين مسئولون فى أموالهم الخاصة عن ديون الشركة فإذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك وقوفهم أيضاً ولا يترتب على إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها أو إغفال بيان أسمائهم أن يظلوا بمنأى عن الإفلاس إذ أن إفلاسهم يقع نتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة وهذا المبدأ المقرر بالنسبة لشركات التضامن ينطبق أيضاً بالنسبة للشركاء المتضامنين فى شركات التوصية البسيطة.

(الطعن رقم ٤٧١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩)

٦٠٩- لما كانت شركة التوصية البسيطة لها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها فإن الحكم الصادر ضدها يعتبر حجة على الشركاء ولو لم يختصموا فى الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم.. فإن الحكم الصادر بإفلاس تلك الشركة والتى كان مديرها مختصماً فيها يكون حجة على الشريك المتضامن فيها ولو لم يكن مختصماً فيها.

(الطعن رقم ٤٧١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٩)

٦١٠- المستفاد من نص المادة ٢٧ من قانون التجارة أنه إذا لم يقدم الشريك الموصى حصته للشركة، كان لها ولدائتيها مطالبتة بتقديمها فإذا حصلوا على حكم بذلك وجب تسجيله حتى تنتقل ملكية هذه الحصة العقارية إلى الشركة وبعد إنتقال الملكية إليها يكون لدائتيها التنفيذ على هذه الحصة بإعتبارها من أموال الشركة المدينة، وليس فى نص المادة المذكورة ما يخول

== موسوعة الشركات التجارية ==

دائى الشركة حق التنفيذ مباشرة على مال الشريك الموصى ولا على الحصة التى تعهد بتقديمها للشركة قبل أن تنتقل ملكيتها إليها، ولا يقدح فى ذلك ما نصت عليه المادة ٥٢٣ من القانون المدنى من مسئولية الشركاء فى أموالهم الخاصة عن ديون الشركة إذا لم تف أموالها بما عليها من ديون، لأن هذا النص العام الذى ورد فى القانون المدنى لا يسرى على الشركاء الموصين الذين أوردت المادة ٢٧ من قانون التجارى حكماً خاصاً بهم يقضى بأنهم لا يسألون إلا فى حدود الحصص التى قدموها، لما كان ذلك، وكان الواقع الذى سجله الحكم المطعون فيه أن عقد الشركة لم يسجل وأن ملكية العقار الذى يمثل حصة المطعون ضدها الأولى فى الشركة المذكورة لم تنتقل إلى هذه الشركة، فإنه لا يكون للطاعن حق التنفيذ على هذا العقار وفاء لدينه على الشركة، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس.

(الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ س ٢٠ ص ١٠٠٢)

٦١١- إذا كان يجوز لمحكمة الموضوع من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الشركاء أن تحدد لهم ميعاد للقيام بإجراءات الشهر والنشر قبل صدور الحكم بالبطلان فلا يعيب حكمها عزوفها عن إستعمال تلك الرخصة.

(الطعن رقم ٤٨١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

٦١٢- بطلان عقد شركة التوصية لعدم تسجيله ولعدم النشر عنه هو من قبيل حل الشركة قبل أن يحين ميعاد إنتهائها، وتتبع فى تسوية حقوق الشركاء فى هذه الحالة نصوص العقد إستناداً إلى المادة ٥٤ من قانون التجارة التى تنص على أنه "إذا حكم بالبطلان يتبع فى تسوية حقوق الشركاء فى الأعمال

موسوعة الشركات التجارية

التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم ببطلانها وإنزمت فمتى كان الواقع في الدعوى هو أنه رسا على المطعون عليه الأول عطاء ان لتوريد اخشاب للمطعون عليهما السادس والسابع دفع عنهما تأمينا ثم إتفق مع المطعون عليهم من الثاني إلى الخامسة على تنفيذ هاتين العمليتين بمقتضى عقد شركة توصية نص فيه على تنازله للمطعون عليهما الثاني والثالث عن جميع المبالغ المستحقة أو التي تستحق له من المطعون عليهما السادس والسابع ثم حرر إقراراً مستقلاً عن التنازل أعلن إلى المطعون عليهما سالفى الذكر فنفذاه بإيداع المبلغ المتنازل عنه البنك الأهلى ثم أوقع الطاعن بعد ذلك حجزاً تحفظياً تحت يد المطعون عليهما السادس والسابع على ما هو مستحق للمطعون عليه الأول لمديونية هذا الأخير له. وكان الحكم إذ قضى ببطلان الحجز قد إعتد التنازل الصادر إلى المطعون عليهما الثاني والثالث من المطعون عليه الأول ورتب البطلان على أسبقية التاريخ الثابت لهذا التنازل على تاريخ الحجز وعلى تنفيذ هذا التنازل بإنتقال المال إلى المتنازل لهما قبل الحجز، فإن الطعن على الحكم بالقصور لأنه لم يبين السبب الحقيقى للتنازل وصفة المتنازل إليهما فى حين أنه لو فعل لبان له أن التنازل إنما صدر إلى مديرى الشركة وبسببها وأنه لما كانت هذه الشركة باطلة لعدم تسجيلها ولعدم النشر عنها فإنه لا يكون لها مال منفصل عن مال الشركاء ومن ثم يكون الحجز صحيحاً - هذا الطعن يكون على غير أساس. كذلك لا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم من أنه خالف القانون إذ إعتبر الشركة شركة توصية مع أنها فى الواقع شركة محاصة، لأنه سواء أكانت الشركة شركة توصية أم محاصة فمقطع النزاع هو فى أسبقية نزول مدين الطاعن -

موسوعة الشركات التجارية

المطعون عليه الأول عن ماله لدى المطعون عليهما السادس والسابع إلى المطعون عليهما الثانی والثالث، وقد نفذ هذا التنازل فعلاً بإيداع المال المتنازل عنه البنك الأهلي على نمة المتنازل لهما قبل توقيع الطاعن الحجز، ومن ثم يكون حظه قد وقع باطلاً إذ لم يصادف محلاً يرد عليه.

(الطعن رقم ٣ لسنة ١٩٩٠ ق، جلسة ١٩٥١/١/٤)

٦١٣- نية المشاركة في عقد الشركة من مسائل الواقع: الوقوف على نية المشاركة في عقد الشركة هو من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب متى كان تقديرها سائغاً .

(الطعن رقم ١٧٦٣ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١٧)

٦١٤- المستفاد من نص المادة ٢٧ من قانون التجارة أنه إذا لم يقدم الشريك الموصى حصته للشركة، كان لها ولدائتيها مطالبتة بتقديمها فإذا حصلوا على حكم بذلك وجب تسجيله حتى تنتقل ملكية هذه الحصة العقارية إلى الشركة وبعد انتقال الملكية إليها يكون لدائتيها التنفيذ على هذه الحصة باعتبارها من أموال الشركة المدنية، وليس في نص المادة المذكورة ما يخول دائتي الشركة حق التنفيذ مباشرة على مال الشريك الموصى ولا على الحصة التي تعهد بتقديمها للشركة قبل أن تنتقل ملكيتها إليها، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة ٥٢٣ من القانون المدني من مسئولية الشركاء في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة إذا لم تف أموالها بما عليها من ديون، لأن هذا النص العام الذي ورد في القانون المدني لا يسرى على الشركاء الموصين الذين أوردت المادة ٢٧ من قانون التجارة حكماً خاصاً بهم يقضى بأنهم لا يسألون إلا في حدود الحصص التي قدموها، لما كان ذلك، وكان الواقع الذي

موسوعة الشركات التجارية

سجله الحكم المطعون فيه أن عقد الشركة لم يسجل وأن ملكية العقار الذى يمثل حصة المطعون ضدها الأولى فى الشركة المذكورة لم تنقل إلى هذه الشركة، فإنه لا يكون للطاعن حق التنفيذ على هذا العقار وفاء لدينه على الشركة، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس.

(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٢ جلسة

(١٩٦٩/٦/١٩

٦١٥- مفاد نصوص المواد ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٣ من قانون التجارة والمادة ٥٦ من القانون المدنى - مجتمعة - أن البطلان الذى يترتب على عدم إستيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانوناً لا يقع بقوة القانون بل يتعين على صاحب المصلحة أن يتمسك به إما بدعوى مبتدأة أو فى صورة دفع يبدى فى دعوى مرفوعة. ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة فى التمسك ببطلان الشركة قبل بعضهم البعض لأن أياً منهم لا يستحق الحماية - فهم على درجة واحدة من الإهمال. ومن حق كل منهم أن يتمسك بالبطلان قبل الشركاء الآخرين حتى لا يبقى فى شركة مهددة بالبطلان كما يجوز لكل من الشركاء التمسك بالبطلان فى أى وقت لأنه لا يسقط بمضى المدة ولا يزول إلا إذا إستوفيت إجراءات الشهر قبل صدور الحكم.

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة ٧٣٦ جلسة

(١٩٨٤/٣/١٩

٦١٦- مؤدى الفقرة (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الحظر الوارد بها مقصور على تأجير العين المؤجرة من الباطن وما يأخذ حكمه من التنازل عنها للغير، أما فيما عدا ذلك فإن للمستأجر أن ينتفع بالعين المؤجرة بسائر أوجه الإنتفاع المقررة إتفاقاً وقانوناً، ولما كان الإيجار من الباطن عقداً يؤجر به المستأجر الأصلي منفعة العين المؤجرة له إلى آخر بأن يلتزم حيال هذا الأخير بتمكينه من الإنتفاع بتلك العين - كلها أو بعضها - مدة معينة لقاء أجر معلوم يؤديه المستأجر من الباطن إليه، وكان التنازل عن الإيجار عقداً يحيل المستأجر الأصلي بموجبه حقوقه وإلتزاماته المتعلقة بالعين المؤجرة والمستمدة من عقد الإيجار إلى آخر يحل محله فيها مما مؤداه أن محل كل من هذين العقدين هو منفعة العين المؤجرة، وأنه يترتب عليهما هذه المنفعة - التي كان يربتها عقد الإيجار الأصلي للمستأجر الأصلي - من حوزة هذا الأخير ودخولها في حوزة آخر سواء هو المستأجر من الباطن أو المتنازل إليه، وكانت الشركة عقداً يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما ينشأ من هذا المشروع من ربح أو من خسارة مما مؤداه أن محل هذا العقد هو تكوين رأس مال مشترك من مجموع حصص الشركاء وذلك بقصد إستغلاله للحصول على ربح يوزع بينهم وكان لا رابطة بين هذا المؤدى وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء بعد قيام الشركة لنشاطهم المشترك فى عين يستأجرها أحدهم، لإنتفاء التلازم بين قيام الشركة ومن وجود مثل تلك العين أو تحقق ذلك النشاط فيها، لما كان ذلك فإن قيام مستأجر العين بإشراك آخر معه فى النشاط المالى الذى يباشره فيها عن طريق تكوين

موسوعة الشركات التجارية

شركة بينهما، لا يعدو أن يكون متابعة من جانب المستأجر للإنتفاع بالعين فيما أجرت من أجله بعد أن ضم إلى رأس ماله المستثمر فيها حصة لآخر على سبيل المشاركة في إستغلال هذا المال المشترك، دون أن ينطوى هذا بذاته على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه في الإنتفاع بها سواء كلها أو بعضها إلى شريكه في المشروع المالى بأى طريق من طرق التخلي - إيجاراً كان من الباطن أو تنازلاً عن الإيجار - لإنتفاء مقتضى ذلك قانوناً. بل يظل عقد غيجار العين على حاله قائماً لصالح المستأجر وحده ما لم يثبت بدليل آخر تخليه عن حقوقه المتولدة عن ذلك العقد إلى الغير.

(الطعن رقم ٥٥٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٦ س ٣٠ ع ٢ ص ٦٣٦)

٦١٧- متى كانت المحكمة إذ قررت بناء على الأدلة التى أوربتها قيام شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه بعنوان (فلان وأولاده) للإشتغال بتجارة الحدايد والبويات فى المحل التجارى الذى إتخذته مقراً لها. وإذ قالت أن كلاً من هؤلاء الشركة الثلاثة قد إشتراك فى نشاطها التجارى، فإنها بذلك تكون قد قررت ضمناً توافر العناصر المطلوبة قانوناً لتكوين الشركة من رأس مال لها ونية الإشتراك فيها وقصد الحصول على الربح أو تحمل الخسارة، وذلك أياً كانت حصة كل شريك فى رأس المال أو نصيبه فى الربح أو الخسارة مما يكون معه النعى عليها بمخالفة القانون فى هذا الخصوص على غير أساس.

(الطعن رقم ٣٢٩ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/١٨ مج ٢٥)

عاماً بند ١ ص ٦٨٧)

٦١٨- النص في المادتين ٤٨ - ٤٩ من قانون التجارة على إجراءات الشهر والنشر الواجب إتخاذها بالنسبة لشركات التضامن والتوصية والنص في المادة ٥١ منه على أنه إذا لم تستوف هذه الإجراءات كانت الشركة باطلة، والنص في المادة ٥٣ على أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وإنما لهم الإحتجاج على بعضهم بعضاً. والنص في المادة ٥٠٦ من القانون المدني على أن تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً. ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد إستيفاء إجراءات النشر التي يقرها القانون. ومع ذلك للغير إذا لم تقم الشركة بإجراءات النشر التي يقرها القانون أن يتمسك بشخصيتها، فإن مفاد هذه النصوص مجتمعة أن البطلان الذي يترتب على عدم إستيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانوناً لا يقع بقوة القانون بل يتعين على صاحب المصلحة أن يتمسك به إما بدعوى مبتدأة أو في صورة دفع يبدى في دعوى مرفوعة من قبل، ويحاج فيها بقيام الشركة وما ورد في مشارطتها من بيانات، ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة في التمسك ببطلان الشركة قبل بعضهم البعض إلا أن هؤلاء الشركاء ليس لهم التمسك في مواجهة الغير ولكن يجوز للغير التمسك ببطلان الشركة في مواجهة الشركاء لإهمالهم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر التي يقرها القانون، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده الأول قد إشتري من المطعون ضده الثاني بصفته الشخصية محلاً تجارياً يدعى الطاعن ملكيته لشركة التضامن القائمة بينه وبين المطعون ضده الثاني، فإن المطعون ضده الأول يصبح دائئاً شخصياً لأحد الشركاء في شركة التضامن، ومن ثم يعتبر من الغير ويكون له حق خاص مباشر في

موسوعة الشركات التجارية

التمسك ببطلان الشركة وعدم قيامها في مواجهته بسبب إغفال إجراءات شهرها ونشرها، ولا يجوز للشركة في هذه الشركة الاحتجاج قبله بقيام الشركة.

(الطعن رقم ٥٤٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ع ١ ص ١٢٧)
٦١٩- إذ كان الثابت من عقد الشركة المؤرخ ١٩٧٠/١١/١٠ أن رأسمالها مائتي جنيه، حصة المطعون ضده الأول ١٥٠ جم وأن الأرباح والخسائر تقسم بين الشركاء بنسبة حصة كل منهم من رأس المال ولم يتضمن العقد ثمة حصة عينية أياً كانت قد قدمت من أحد من الشركاء، وكان الإقرار المؤرخ ١٩٨١/١/١٤ الصادر من المطعون ضده الأول قد تضمن إقراره بأن المحل الذي نص في عقد الشركة على إتخاذه مركزاً لها مملوك للطاعنين وأن لهم الحق في إسترداده عند إنتهاء الشركة بأى طريق من الطرق المنصوص عليها في العقد، وكان ببطلان الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر هو من قبيل حل الشركة قبل أن يحين ميعاد إنقضائها، فإن مؤدى ذلك أن المحل الذى إتخذ مقراً للشركة يخرج عن موجوداتها التى ترد عليها التصفية ويكون من حق الطاعنين إسترداده لإنتهاء الشركة.

(الطعن رقم ١٦٩٥ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢)

٦٢٠- النص فى المادتين ٤٨، ٤٩ من قانون التجارى على إجراءات الشهر والنشر الواجب إتخاذها بالنسبة لشركات التضامن والتوصية، وفى المادة ٥١ على أنه إذا لم تستوف هذه الإجراءات كانت الشركة باطلة، وفى المادة ٥٢ على أن يزول هذا البطلان إذا تم النشر والشهر قبل طلب الحكم به، وفى المادة ٥٣ على أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على

== موسوعة الشركات التجارية ==

غيرهم وإنما لهم الإحتجاج به على بعضهم بعضاً، يدل على أن لكل شريك فى شركة التضامن أو التوصية الحق فى أن يطلب بطلان الشركة فى مواجهة باقى الشركاء لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر حتى لا يبقى فى شركة مهددة بالإنتضاء فى أى وقت قبل الأجل المحدد لذلك بعقد تكوينها، كما أن للغير فى أى وقت أن يتمسك ببطلان الشركة فى مواجهة الشركاء لإهمالهم إتخاذ تلك الإجراءات وإذ كان المطلوب فى دعوى البطلان لهذا السبب سواء رفعت من أحد الشركاء أو من الغير، هو حقيقة قائمة مستمرة لم تنقطع حتى يبدأ التقادم بالنسبة إليها وليس من شأن التقادم أن يؤثر فيها مهما طال عليها الزمن ، فإن الدعوى ببطلان الشركة لهذا السبب لا تسقط بالتقادم.

المبحث الثالث

إدارة شركة التوصية البسيطة

٦٢٠- تقديم وإحالة^(١)

تخضع إدارة شركة التوصية البسيطة للأحكام العامة في إدارة الشركة بوجه عام وبوجه خاص لكل ما سبق أن عرضناه من قواعد وأحكام تتعلق بإدارة شركة التضامن من حيث إجراءات تعيين المدير وعزله وسلطاته ومسئوليته ومسئولية الشركة عن أعماله ومسئوليته في مواجهة الشركاء .

٦٢١- تعيين المدير

يتم تعيين مدير شركة التوصية البسيطة من ضمن الشركاء المتضامنين أو الغير في العقد التأسيسي للشركة أو في تعديل لاحق ويسمى المدير عندئذ بالمدير الإتفاقي ، وقد يتم تعيينه بموجب عقد مستقل عن عقد الشركة ويسمى عندئذ بالمدير غير الإتفاقي . فإذا لم يتم تعيين مدير لشركة التوصية البسيطة بموجب عقد تأسيس الشركة أو تعديل لاحق أو عقد مستقل فإنه يتعين عندئذ أعمال نص المادة ٥٢٠ من القانون المدني فيعتبر كل شريك متضامن مفوضا من باقي الشركاء في إدارة الشركة على أن يكون لهؤلاء أو لأي منهم حق الاعتراض على أي عمل قبل تمامه ولأغلبية الشركاء الحق في رفض هذا الاعتراض وإقرار العمل .

عزل المدير

٦٢٢- عزل المدير الإتفاقي الشريك

(١) راجع إدارة شركة التضامن بالفصل الأول من الباب الثاني من هذا المؤلف.

لا يجوز عزله من الإدارة إلا بإجماع الشركاء بما فيهم المدير نفسه ما لم يتضمن عقد الشركة نصاً يجيز عزله من الإدارة إذا توافرت أغلبية معينة^(١) ومع ذلك يجوز للشركاء إذا وجد مسوغ قانوني للعزل كالغش أو خيانة الأمانة اللجوء إلى القضاء بطلب عزل المدير الإتفاقي من الشركة ، والمحكمة سلطة تقدير هذا المسوغ وما إذا كان يصلح مبرراً للعزل من عدمه .

وتخضع إستقالة المدير الإتفاقي الشريك لنفس القيود المتعلقة بعزله من الإدارة فإنه لا يجوز له أن يعتزل الإدارة إلا برضاء جميع الشركاء أو لمبرر معقول تقدره المحكمة كالمرض الشديد أو العجز عن العمل .

ويترتب على عزل المدير الإتفاقي الشريك أو إستقالته حل الشركة وإنقضاؤها ما لم يوجد إتفاق على خلاف ذلك .

٦٢٣- عزل المدير الإتفاقي غير الشريك

المدير الإتفاقي غير الشريك هو مدير من الغير يتم تعيينه بمقتضى العقد التأسيسي لشركة التوصية البسيطة بموافقة جميع الشركاء ، وهذا المدير يعد وكيلاً عن الشركاء وبالتالي يجوز عزله طبقاً للقواعد العامة فى الوكالة بإجماع الشركاء أو بالأغلبية المنصوص عليها بعقد تأسيس الشركة ، أيضاً يجوز لأحد الشركاء منفرداً أن يطلب من القضاء عزله إذا وجد مسوغ قانوني لذلك .

كذلك يجوز للمدير الإتفاقي غير الشريك الإستقالة دائماً بشرط أن يكون ذلك فى وقت مناسب وبعذر مقبول .

(١) إستئناف مصر ٢٣ إبريل سنة ١٩٣١ المحاماه العنة ١٢ - ص ٤٣٧ .

وعزل الشريك الإتفاقي غير الشريك أو إستقالته لا يؤثر على حياة شركة التوصية البسيطة .

٦٢٤- عزل المدير غير الإتفاقي

المدير غير الإتفاقي هو المدير الذي يتم تعيينه بموجب عقد إتفاق مستقل عن العقد التأسيسي لشركة التوصية البسيطة سواء كان من الغير أو من الشركاء المتضامنين .

والمدير غير الإتفاقي شأنه شأن المدير الإتفاقي غير الشريك يعتبر بمثابة وكيلاً عادياً وبالتالي فإنه يجوز عزله طبقاً للقواعد العامة في الوكالة بإجماع الشركاء أو بالأغلبية المنصوص عليها بعقد تأسيس الشركة كما يجوز لأحد الشركاء منفرداً أن يطلب من القضاء عزله إذا وجد مسوغ قانوني لذلك .

وللمدير غير الإتفاقي (المدير الوكيل) أن يعتزل الإدارة بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وبعذر مقبول (مادة ٧١٦ مدني) .

وعزل المدير غير الإتفاقي أو إعتزاله الإدارة بالاستقالة لا يترتب عليه حل الشركة أو إنقضاؤها .

٦٢٥- سلطات المدير في شركة التوصية البسيطة

غالباً ما تتحدد سلطات المدير بشركة التوصية البسيطة بعقد تأسيسها أو بإتفاق لاحق على العقد فيبين فيه الأعمال والتصرفات التي يستطيع القيام بها بإرادته المنفردة ، وكذا الأعمال والتصرفات التي ينبغي عليه أخذ رأي الشركاء فيها قبل القيام بها ، وكذا الأعمال والتصرفات التي يحظر عليه القيام بها .

موسوعة الشركات التجارية

ويتعين على المدير أن يباشر سلطاته في إطار الحدود المرسومة بعقد تأسيس الشركة^(١) فإذا سكت العقد التأسيسي لشركة التوصية البسيطة عن تحديد سلطات المدير ولم يتضمن الإتفاق اللاحق على العقد بيان سلطات المدير تعين إعتبار غرض الشركة بمثابة الدائرة التي يمكن للمدير أن يتحرك فيها ومن خلالها^(٢) ، بمعنى أن يستهدف المدير من الأعمال التي يباشرها تحقيق غرض الشركة ، ويكون له - متى إلتزم بذلك - حق مباشرة الأعمال القانونية تستوى في ذلك أعمال الإدارة أو أعمال التصرف (مادة ٥١٦ مدنى).

ومن أعمال الإدارة التي يباشرها مدير شركة التوصية البسيطة إستتجار الأماكن اللازمة لمباشرة النشاط وإستخدام العمال وفصلهم والتأمين على أموال الشركة ، ومن أعمال التصرف التي يباشرها شراء البضائع والمهمات وبيعها والتوقيع على الأوراق التجارية وتظهيرها والإقتراض فى الحدود اللازمة لتصرف شئون الشركة^(٣) .

ويمتنع على مدير شركة التوصية البسيطة أن يتجاوز حدود تحقيق غرض الشركة

(١) د. رفعت فخرى، د. محمد فريد العرينى - ص ٢٢٧.

(٢) انظر فى هذا المعنى مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى ج٤ - ص ٣٣٨ وما بعدها - أيضاً د. أبو زيد رضوان رقم ١٠٤.

(٣) إستئناف القاهرة ١٤ مارس ١٩٦١ محاماه ٤٢-٧٠٩ - أيضاً د. مصطفى كمال طه رقم

موسوعة الشركات التجارية

- فلا يجوز له أن يبيع عقارات الشركة أو أن يرهنها أو أن يقترض مبالغ كبيرة من أجل توسيع الإستغلال إلا بإذن خاص من الشركاء ^(١).

- ولا يجوز له أن يبيع محلاً تجارياً للشركة أو حتى يغير من طبيعته .

- ولا يجوز له أن يتبرع من أموال الشركة فيما عدا التبرعات التي تجرى بها العادة .

- ولا يجوز له إبراء مدين الشركة من الدين أو جزء منه .

- ولا يجوز له أن يباشر تجارة مماثلة للتجارة التي تباشرها الشركة ^(٢).

- ولا يجوز أن يتعاقد مع نفسه بإسم الشركة دون إذن من الشركاء (مادة

١٠٨ مدني) كأن يشتري لنفسه ما تبيعه الشركة لتعارض مصالحته

الشخصية مع مصلحة الشركة ولا يستثنى من ذلك إلا الأحوال التي

يقضى فيها القانون أو قواعد التجارة بجواز ذلك .

• ولا يجوز له أن ينيب غيره في القيام بكل أعمال الشركة ، وإنما

يجوز له أن ينيب عنه غيره في القيام بعمل معين من أعمال الشركة على أن

يكون مسئولاً أمام الشركاء عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر

عنه شخصياً ويكون المدير ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية

(مادة ١/٧٠٨ مدني) .

(١) على أنه إذا تألقت شركة لشراء العقارات وبيعها (وهي شركة مدنية) جاز للمدير وحده أن

يقوم بشراء العقارات وبيعها لأن القيام بهذه العمليات يعد في هذه الحالة تحقيقاً لغرض الشركة.

(٢) د. مصطفى كمال طه - الموضع السابق .

موسوعة الشركات التجارية

٦٢٦- سلطات المديرين عند تعددهم

إذا أسندت إدارة شركة التوصية البسيطة إلى أكثر من مدير . فهل تتناط إدارة الشركة إلى كل مدير منهم منفرداً أم تتناط إدارة الشركة إلى كل مدير بالإشتراك مع باقى المديرين ؟

يرجع فى تحديد سلطات وإختصاصات كل مدير عند تعدد المديرين بشركة التوصية البسيطة إلى العقد التأسيسى للشركة أو الإتفاق اللاحق لعقد تأسيس الشركة ، فغالباً ما ينظم عقد الشركة التأسيسى أو الإتفاق اللاحق سلطة وإختصاص كل مدير فى حالة تعددهم .. فإذا لم يتضمن العقد التأسيسى للشركة أو الإتفاق اللاحق تنظيمياً لسلطة كل مدير وإختصاصه وحدودها . وعلى كل وسواء نظم العقد التأسيسى لشركة التوصية البسيطة أو الإتفاق اللاحق سلطة إختصاص كل مدير - فى حالة تعددهم - أو سكت عن تنظيمها فإن سلطات كل مدير وحدودها لا تخرج عن ثلاثة فروض :

الفرض الأول:-

أن يتضمن العقد التأسيسى لشركة التوصية البسيطة أو الإتفاق اللاحق تنظيمياً لإختصاص وسلطات كل مدير . كأن يجعل أحدهم مديراً للمبيعات وآخر مديراً للمشتريات وثالث مديراً للحسابات...إلخ .

فى هذه الحالة على كل مدير أن يلتزم بحدود سلطاته وإختصاصاته ولا يحق له الإفتتات على إختصاصات غيره من المديرين^(١) ، كما لا يجوز

(١) نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ - المجموعة - رقم ٨٦ - ص ٤٧١ وتقرر المحكمة أنه إذا نص فى عقد الشركة على أن يكون لأحد الشركاء "عهدة النقدية" لا يفيد بأنه له جميع أعمال

موسوعة الشركات التجارية

للمديرين الإعتراض على الأعمال التي يقوم بها أحدهم مادامت تدخل في حدود إختصاصه وسلطاته ، وقد ذهب قضاء البنقض إلى أن تحديد الإختصاصات في العقد التأسيسي لشركة التوصية البسيطة أو الإتفاق اللاحق حتى يكون نافذاً في حق الغير يجب شهره^(١).

الفرض الثاني :-

ألا يتضمن العقد التأسيسي لشركة التوصية البسيطة أو الإتفاق اللاحق تنظيمًا لسلطات وإختصاصات كل مدير وإنما نص على أن يعمل المديرون على هيئة مجلس إدارة وأن تتخذ القرارات بالإجماع أو الأغلبية .
في هذه الحالة يجب على المديرين في شركة التوصية البسيطة أن يعملوا معاً كفريق واحد ولا يستأثر أحدهم بالإدارة دون غيره . فإذا نص العقد التأسيسي للشركة أو الإتفاق اللاحق على إشتراط أغلبية معينة لإتخاذ القرار وجب إحترام ذلك وتحسب الأغلبية بعدد الأصوات بصرف النظر عن قيمة الحصص التي يملكها كل مدير في رأس مال الشركة (مادة ٥١٨ مدني) وذلك ما لم يتفق على غير ذلك ، فإذا تعذر الحصول على الأغلبية المنصوص عليها بالعقد التأسيسي للشركة أو الإتفاق اللاحق لإتخاذ القرار تعين عرض الأمر على الشركاء الذين لهم وحدهم بالأغلبية المطلقة حسم الخلاف بين المديرين سواء بالموافقة على إتخاذ القرار أو برفضه .

الإدارة بل هو تخصص في أحد أعمال الإدارة دون الأعمال الأخرى - راجع د. أبو زيد رضوان - رقم ١٠٧ حاشية.

(١) نقض ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ - الموسوعة الذهبية - إصدار المدني جـ ٦ رقم ١١٩٤ ص ٥٤٩.

موسوعة الشركات التجارية

وعلى ذلك يبين أنه لا يجوز لأى من المديرين أن يباشر عملاً من أعمال الإدارة المنفردة وإن كان يستثنى من ذلك حالة الضرورة (مادة ٥١٧/٢ مدنى) ولأمر عاجل يترتب على تقويته خسارة جسيمة لا تستطيع الشركة تعويضها كبيع بضاعة معرضة للتلف أو إتخاذ إجراء قاطع للتقادم أو تجديد رهن للشركة ويعتبر المدير فى هذه الحالة فضولياً يلزم عمله الشركة^(١).

الفرض الثالث :-

ألا يتضمن العقد التأسيسى لشركة التوصية البسيطة أو الإتفاق اللاحق تنظيمياً لإختصاصات كل مدير ولم يتضمن فى الوقت ذاته تنظيمياً لطريقة إتخاذ القرار (هل هو بالاغلبية أم بالإجماع) .

فى هذه الحالة يجوز لأى مدير أن يباشر أى عمل من أعمال الإدارة منفرداً ودون أن يرجع إلى باقى المديرين . على أنه يكون لباقى المديرين حق الاعتراض على عمله قبل تمامه (مادة ٥٢٠ مدنى) ، فإذا تم العمل قبل الاعتراض أصبح نافذ فى حق الشركة وملزماً لها أما إذا تم الاعتراض قبل تمام العمل وجب عرض الأمر على المديرين مجتمعين ويكون لهم حسم الأمر بتأييد الاعتراض أو رفضه وإقرار العمل ، فإذا لم يتم التوصل إلى أغلبية من المديرين لحسم الأمر تعين عرض الأمر على الشركاء الذين لهم وحدهم حسم الخلاف بالأغلبية المطلقة إما بتأييد الاعتراض أو رفضه وإقرار العمل^(٢).

(١) انظر فى ذلك رأى استاذنا الدكتور/ أبو زيد رضوان بند ١٠٨ - وقد ذهب فريق من الفقه الفرنسى إلى أنه إذا تعذر الحصول على الأغلبية المنصوص عليها بصرف النظر عن القرار موضوع التصويت - ليون كان - رينو ج- ٣ مكرر بند ٢٦٧

(٢) الوسيط فى شرح القانون المدنى - للمنهورى - ج ٥ - بند ٢٠٧ ص ٢١٥

٦٢٧- مسئولية الشركة عن أعمال المدير

نفرق بين فرضين:-

الفرض الأول :-

إذا كانت أعمال المدير هي مما يدخل في حدود إختصاصه أو لا يتجاوز أو يتنافى وغرض الشركة وكان المدير قد قام بها بإسم الشركة . في هذا الفرض تكون الأعمال التي يأتيها المدير ملزمة للشركة^(١)

الفرض الثاني :-

إذا كانت أعمال المدير هي مما يدخل في حدود إختصاصه أو لا يتجاوز أو يتنافى وغرض الشركة ولكنه قام بها بإسمه الشخصي ، أو كانت الأعمال التي قام بها مدير شركة التوصية قد تجاوز فيها حدود سلطته وإختصاصه أو تنافى وغرض الشركة ولكنه قام بها بإسم الشركة فإن تصرفه في هاتين الحالتين لا يكون ملزماً للشركة ، ويكون للغير الذي تعامل مع المدير في هاتين الحالتين حق الرجوع على المدير بشرط أن تكون القيود الواردة على سلطة المدير مشهورة فإذا لم تكن مشهورة كانت الأعمال التي يأتيها المدير في هاتين الحالتين ملزمة للشركة .

(١) انظر محكمة إستئناف القاهرة - جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وقد قضت بأنه: "من المسلم به أن الشركة قد تتقيد بالإنترام مديرها مع الغير حتى إذا إساء السلطة الممنوحة له منها إذا كان المظهر الخارجي من هذا الإنترام قد طابق حدود سلطة في ظاهرها ولم يترتب عليه أي خروج واضح على تلك السلطة."

٦٢٨- ولكن ما هي مسئولية شركة التوصية البسيطة عن العقود التي يبرمها مديرها لحسابه الخاص ويوقع عليها بإسم الشركة . هل تكون هذه العقود ملزمة للشركة أم أن مدير الشركة يكون مسئولاً عنها قبل الغير ؟
نفرق بين حالتين:

الحالة الأولى :

إذا كان الغير حسن النية ، أى لا يعلم أن المدير يتعاقد لحسابه الخاص . فى هذه الحالة يكون العقد الذى أبرمه المدير ملزماً للشركة ، فيكون للغير حق الرجوع على الشركة بشأن هذا العقد ، وللشركة حق الرجوع على مديرها لتسأله مدنياً أو جنائياً إذا توافرت فى التصرف أركان جريمة خيانة الأمانة^(١).

الحالة الثانية :

إذا كان الغير سيئ النية أى يعلم أن المدير يتعاقد لحسابه الخاص بإسم الشركة . فى هذه الحالة لا يكون العقد الذى أبرمه المدير مع الغير ملزماً للشركة ، ولا يكون للغير سوى الرجوع على المدير شخصياً . إلا أن الشركة يقع على عاتقها إثبات سوء نية الغير الذى تعامل مع مديرها لأن الأصل فى الأشخاص هو حسن النية وعلى من يدعى خلاف الأصل إثبات ما يدعيه .

٦٢٩- مسئولية الشركة عن أعمال المدير غير التعاقدية

لا تقتصر مسئولية الشركة على الأعمال التعاقدية التى يبرمها المدير فحسب وإنما تمتد هذه المسئولية لتشمل كافة الأعمال غير المشروعة التى تصدر عن المدير أثناء إدارته وتلحق ضرراً بالغير ، ومسئولية الشركة هنا

(١) د. محمود سمير الشرقاوى - بند ٢٨٥ - ص ٢٨٢، د. محسن شفيق رقم ٣٣٢

موسوعة الشركات التجارية

لا تعد من قبيل مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه^(١) ، لأن المدير لا يعد تابعاً للشركة وإنما تعتبر مسئولية الشركة مسئولية أساسها الخطأ .

هذا عن المسئولية المدنية أما المسئولية الجنائية فلا تسأل الشركة جنائياً عن الأعمال غير المشروعة التي يأتيها المدير بمناسبة مباشرة أعمال الإدارة كارتكابه تزوير في محرر أو الإصابة الخطأ أو إغتصاب علامة تجارية لمخالفة ذلك لمبدأ شخصية العقوبة .

٦٣٠- مسئولية المدير قبل الشركة

لما كان مدير شركة التوصية البسيطة يتقاضى أجراً غالباً ما يكون مرتب ثابت فضلاً عن نصيبه في الأرباح ، فإن حكمه يكون حكماً الوكيل بأجر ويترتب على ذلك عدة نتائج أهمها :

١- أن مدير شركة التوصية البسيطة يجب أن يبذل في إدارة الشركة عناية الرجل المعتاد (مادة ٢/٥٢١ مدنى)^(٢).

٢- أن مدير شركة التوصية البسيطة - شأن الوكيل بأجر - يكون مسئولاً عن الأخطاء اليسيرة والجسيمة كأن يسيئ إستعمال عنوان الشركة .

(١) د. محمود سمير الشرقاوى بند ٢٨٥ ص ٢٨٢ عكس ذلك د. محسن شفيق رقم ٢٢٣ حيث يرى أن مسئولية الشركة عن التعويض تقوم على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه - عكس ذلك أيضاً د. مصطفى كمال طه حيث يرى أنه إذا ارتكب المدير عمل منافسة غير مشروعة أو غشاً مالياً كانت الشركة مسئولة مسئولية تقصيرية عن تعويض هذا الضرر على أساس قواعد مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه.

(٢) نقض مدنى ١٣ مايو ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض ص ٢٧ ض ١٠٩٨.

موسوعة الشركات التجارية

- ٣- يلتزم مدير شركة التوصية البسيطة دائماً وكلما طلب منه أن يقدم حساباً عن إدارته للشركة مؤيداً بالمستندات حتى يتسنى للشركاء مباشرة حقهم في الرقابة والإشراف على أعماله (مادة ٥١٩ مدنى) .
- ٤- فى حالة تعدد المديرين يكونوا جميعاً مسئولين بالتضامن عن أخطائهم المشتركة كما هو الحال بالنسبة للوكلاء عند تعددهم (مادة ١/٧٠٧ مدنى) .
- ٥- يسأل المدير قبل الشركة عن الأخطاء التى يتركبها نائبه فى تنفيذ أعمال الإدارة (مادة ١/٧٠٨ مدنى) .
- ٦- إذا أخذ المدير الشريك أو احتجز مبلغاً من مال الشركة لزمته فوائده من يوم أخذه أو احتجازه بغير حاجة إلى مطالبة قضائية أو إعدار وذلك دون إخلال بما قد يستحق للشركة من تعويض تكميلى عند الاقتضاء (مادة ١/٥٢٢ مدنى) .
- ٧- إذا أمد الشريك المدير الشركة من ماله أو أنفق فى مصلحتها شيئاً من المصروفات النافعة عن حسن نية وتبصر وجب له على الشركة فوائد هذه المبالغ من يوم دفعها (مادة ٢/٥٢٢ مدنى) .
- ٨- يعتبر المدير أميناً على أموال الشركة فإذا بئدّها أو إختلسها كان مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة عملاً بنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات^(١).

(١) نقض قضائى ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض ١١-٧٦٤

٦٣١- منع الشريك الموصى من إدارة شركة التوصية البسيطة
تنص المادة ٢٨ من المجموعة التجارية الصادرة في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ على أنه :- " ولا يجوز لهم - أى الشركاء الموصين - أن يعملوا عملاً متعلقاً بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل ".
فالأصل - إذن - وفقاً لنص المادة ٢٨ من قانون التجارة أن الشريك الموصى ممنوع من القيام بأعمال الإدارة^(١) ، فالشريك الموصى لا دخل له في إدارة الشركة ، فلا يجوز له أن يقوم بعمل من أعمال الإدارة أو أن يكون مديراً للشركة وإنما يجب أن تكون الإدارة لأحد الشركاء المتضامنين أو لشخص أجنبي عن الشركة ، وإذا لم يعين مدير لشركة التوصية كانت الإدارة للشركاء المتضامنين وحدهم^(٢) .

٦٣٢- الحكمة من حظر منع الشريك الموصى من الإدارة
يختلف الفقه في بيان الحكمة من الحظر على الشريك الموصى من التدخل في إدارة شركة التوصية البسيطة
فذهب رأى إلى أن الهدف من منع الشريك الموصى من التدخل في إدارة شركة التوصية البسيطة هو هدف مزدوج فالهدف منه - أولاً - توفير الإستقلال للشركاء المتضامنين في إدارتهم للشركة من حيث تقديرهم لملائمة الأعمال التي تقوم بها الشركة وحجمها وذلك لأن الشريك الموصى وضع ثقته فيهم والقول بالتدخل يعنى إنهيار الثقة ، والهدف منه - ثانياً - حماية الغير الذي يعول على تدخل الشريك الموصى في الإدارة ويحدد موقفه القانونية

(١) الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ص ٢٠ - ص ١٠٠٢ .

(٢) د. مصطفى كمال طه - بند ١٣٠ - ص ١١٨ وما بعدها .

== موسوعة الشركات التجارية ==

منه على أنه شريك متضامن مسئول عن ديون الشركة مسئولية شخصية وتضامنية بينما الواقع غير ذلك إذ لا يسأل إلا في حدود حصته^(١).

وقد إعترض على هذا الرأي بأنه بإمكان الغير الذى يتعامل مع الشركة الإطلاع على ملخص عقدها المشهر ليعلم ما إذا كان الشريك الذى يتعامل معه هو شريك متضامن أم شريك موصى غير مسئول إلا في حدود حصته . غير أن هذا الإعتراض مردود عليه بأن الحياة التجارية تقوم على السرعة بما لا يتيسر على الغير الإطلاع على ملخص عقد الشركة المشهر . ولذلك كان من الطبيعى أن يحظر الشارع فى المادة ٢٨ من قانون التجارة على الشريك الموصى التدخل فى إدارة شركة التوصية البسيطة حتى يجنب الغير عناء البحث ويطمئنه على أن من يتولى الإدارة إنما هو شريك متضامن مسئول عن ديونها وتعداتها أمامه مسئولية شخصية وتضامنية .

وذهب رأى آخر إلى أن الحكمة الأساسية من وراء منع الشريك الموصى من التدخل فى الإدارة هو قطع السبيل على الشريك الموصى فى توريث الشركة فى عمليات تربو على إمكاناتها وقدراتها المالية مدفوعاً فى ذلك برغبته فى تحقيق أرباح أكثر فى مشروع لا يكون مسئولاً فيه إلا مسئولية محدودة^(٢).

الرأى الراجع (المعمول به)

هو ما ذهب إليه غالبية الفقه من أن الحكمة من منع الشريك الموصى من التدخل فى إدارة شركة التوصية البسيطة هو حماية الغير الذى يختلط

(١) د. أبو زيد رضوان - بند ٢٢٦ - ص ٢٩٣

(٢) د. أبو زيد رضوان - المرجع السابق.

موسوعة الشركات التجارية

عليه الأمر فيعتقد في الشريك الموصى شريكا متضامنا ويحدد موافقه القانونية في التعامل مع الشركة على هذا الاعتقاد الذي يؤيده الظاهر .

٦٣٣- نطاق حظر منع الشريك الموصى من التدخل في الإدارة

١- أعمال الإدارة الخارجية :

لما كانت الحكمة من الحظر على الشريك الموصى من التدخل في إدارة شركة التوصية البسيطة هو حماية الغير الذي يتعامل مع الشركة ، فإن الممنوع والمحظور على الموصى التدخل فيه أو القيام به هو أعمال الإدارة الخارجية^(١) التي يكون الغير طرفاً فيها ومن أمثلتها: التعاقد مع الغير بإسم الشركة بالبيع أو الشراء والإقتراض بإسم الشركة أو سحب الكمبيالات والشيكات بإسم الشركة أو التوقيع على السندات نيابة عنها^(٢) أو تمثيل الشركة أمام القضاء^(٣).

وجملة القول أنه لا يجوز للشريك الموصى أن يقوم بأى عمل من أعمال الإدارة الخارجية ولو بناء على تفويض من المدير أو الشركاء (مادة ٢٨ تجارى) .

وإعتبار العمل من أعمال الإدارة الخارجية مسألة واقع تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية دون مراقبة من محكمة النقض^(٤).

(١) إستئناف مختلط ٢١ يونية ١٩٣٩ ب ٥١ - ٣٩٧

(٢) إستئناف للقاهرة ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ - موسوعة القضاء التجارى ص ٦٢٣ رقم ١٣٦٩ .

(٣) نقض مدنى ٩ يناير سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام النقض س ٣١ - ص ١١٧

(٤) نقض ١٠ مارس سنة ١٩٨٠ - المجموعة - س ٣١ - ج ١ ص ٧٦٥ رقم ١٥ .

٣- أعمال الإدارة الداخلية:

رأينا أن الحكمة من الحظر على الشريك الموصى من التدخل في إدارة الشركة أو القيام بعمل من أعمال الإدارة هو حماية الغير الذي يتعامل مع الشركة وإنتهينا بناء على ذلك إلى أن الحظر المفروض على الشريك الموصى إنما يتعلق بأعمال الإدارة الخارجية . أما أعمال الإدارة الداخلية والتي يباشرها الشريك الموصى بصفته كشريك والتي تتحصر في علاقته بباقي الشركاء والشركة فإنه ليس ممنوعاً من القيام بها بل له حق القيام بها . ومن أمثلة أعمال الإدارة الداخلية - الإشتراك في مداورات الشركة وحضور جلساتها ، والتصويت على تعيين المدير وطلب عزل المدير إذا وجد المسوغ القانوني لذلك ، وحق الإشراف والرقابة على إدارة الشركة ، وتوجيه النصيح والإرشاد (مادة ٣١ تجارى) ، بل إن الشريك الموصى له حق الاعتراض على الأعمال التي يراها خارجة على أغراض الشركة وأهدافها^(١).

كذلك يجوز أن ينص في العقد التأسيسي للشركة على وجوب موافقة الشركاء الموصين على بعض أعمال الإدارة كالإقتراض أو الرهن أو بيع العقارات^(٢). كذلك يجوز للشريك الموصى أن يشغل بعض الوظائف كأن يعين مديراً فنياً لمصانع الشركة أو مستشاراً إدارياً أو قانونياً لها أو مهندس

(١) د. أبو زيد رضوان - بند ٢٢٩ - ص ٢٩٧

(٢) د. مصطفى كمال طه - بند ١٣٢ - ص ١٢٠

موسوعة الشركات التجارية

أو محاسب أو طبيب بالشركة بشرط أن تربطه بالشركة رابطة عقد عمل وشريطة ألا يتضمن عمله تمثيلاً للشركة في مواجهة الغير^(١).

كذلك يجوز للشريك الموصى - شأنه شأن الغير - أن يتعامل بإسمه مع شركة التوصية البسيطة التي هو شريك موصى فيها بالبيع والشراء وأن يصبح دائناً أو مديناً لها أو أن يقدم لها قرضاً أو يكفلها لدى الغير^(٢).

٦٣٤- الجزاء المترتب على مخالفة الشريك الموصى للحظر

تنص المادة ٣٠ من المجموعة التجارية على أنه : " ١- وكذلك إذا عمل أى واحد من الشركاء الموصين عملاً متعلقاً بإدارة الشركة يكون ملزوماً على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج من العمل الذي أجراه .

٢- ويجوز أن يلزم الشريك المذكور على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها على حسب عدد وجسامة أعماله وعلى حسب إئتمان الغير له بسبب تلك الأعمال ."

ومؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من المجموعة التجارية أن الشريك الموصى إذا خالف الحظر المفروض عليه في المادة ٢٨ تجارى وقام بعمل من أعمال الإدارة الخارجية فإنه يسأل عن ديون الشركة وتعهداتها التي تترتب على هذا العمل كما لو كان شريكاً متضامناً^(٣) ولا تقتصر مسؤوليته

(١) د. محمد بهجت فايد - بند ٢٠٥ - ص ١٦٧

(٢) د. أبو زيد رضوان - بند ٢٢٩ - ص ٢٩٨

(٣) ويعتبر هذا الحكم تطبيقاً لنظرية المظهر الذى يحل محل الحقيقة ويقوم مقامها إذ أن الموصى الذى يقوم بأعمال الإدارة الخارجية يظهر أمام الغير بمظهر الشريك المتضامن، ومن ثم يجب أن تتمحى صفته المستترة كشريك موصى أمام صفته الظاهرة كشريك متضامن إزاء

== موسوعة الشركات التجارية ==

على حصته في رأس مال الشركة . أما ما عدا ذلك من أعمال فإنه مسئولية عنها تتحدد بحدود حصته في رأس المال .

ويقع هذا الجزاء بقوة القانون وليس للمحكمة أية سلطة تقديرية في هذا الشأن^(١).

ولا يسأل الشريك الموصى عن عمل من أعمال الإدارة الخارجية مسئولية شخصية وتضامنية إلا إذا كان هذا العمل ملزماً للشركاء كأن يكونوا قد أجازوه صراحة أو ضمناً . وفي هذه الحالة يكون التضامن قائماً بين الشريك الموصى والشركة وبين الشريك الموصى والشركاء المتضامنين بشركة التوصية البسيطة بحيث يستطيع دائن الشركة أن يطالب الشركة أو الشركاء المتضامنين فضلاً عن الشريك الموصى^(٢) .

أما مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من المجموعة التجارية هو إعتبار الشريك الموصى مسئولاً مسئولية شخصية وتضامنية عن كافة ديون الشركة وتعهداتها قبل الغير إذ يثبت أنه تدخل في إدارة أعمال الشركة الخارجية وتغلغل في نشاطها بصفة معتادة وبلغ تدخله حداً من الجسامة كان له أثر على إئتمان الغير له بسبب تلك الأعمال^(٣) ويجوز للمحكمة أن تعامله

الغير الذين إعتقدوا أنهم يتعاملون مع شريك متضامن - أنظر د. مصطفى كمال طه ص ١٢١ - الحاشية

(١) إستئناف مختلط ٢٨ ديسمبر ١٩٣٨ البلتان ص ٥١ - ٨٧ - د. أبو زيد رضوان بند ٢٣١ - ص ٢٩٩.

(٢) د. أبو زيد رضوان المقطع السابق.

(٣) قضت محكمة النقض بأن نص المادة ٣٠ من قانون التجارة يدل على أنه إذا ثبت للمحكمة أن الشريك الموصى قد تدخل في إدارة أعمال الشركة وتغلغل في نشاطها بصفة معتادة وبلغ

موسوعة الشركات التجارية

معاملة الشريك المتضامن ^(١) ، بل أنه ليس هناك ما يمنع من إعتبار الشريك الموصى تاجراً إذا كانت شركة التوصية البسيطة تزاوّل أعمال التجارة على سبيل الاحتراف .

٦٣٥- رجوع الشريك الموصى على الشركاء المتضامين

سبق أن بينا أن الشريك الموصى يكون مسئولاً قبل الغير عن ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية في حالة تدخله في أعمال الإدارة الخارجية ولا تقف مسئوليته عند حدود حصته في رأس مال الشركة . فهل يحق للشريك الموصى أن يرجع على الشركة أو الشركاء المتضامين بما دفعه للغير زائداً عن حصته في رأس مال الشركة ؟

للإجابة على هذا التساؤل نفرق بين حالتين :

الحالة الأولى : إذا كان تدخل الشريك الموصى في أعمال الإدارة الخارجية قد تم بناء على توكيل من الشركة أو الشركاء .

تدخله حداً من الجسامة كان له أثراً على إلتزام الغير له بسبب تلك الأعمال فإنه يجوز للمحكمة أن تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبر مسئولاً عن كافة ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه أو قبل الغير، فإذا أنزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملة من حيث مسئوليته تضامنياً عن ديون الشركة فإن وصف التاجر يصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاوّل التجارة على سبيل الاحتراف ويحق للمحكمة عندئذ أن تقضى بشهر إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس تلك الشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلاً لوظيفة تحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل

بالتجارة - الطعن رقم ٨٣ سنة ٤٦ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٠

(١) نقض ١٥ يناير سنة ١٩٨٠

فى هذه الحالة يكون من حق الشريك الموصى أن يرجع على الشركة أو الشركاء لمطالبتهم بما أداه للغير زائداً عن حصته فى رأس مال الشركة وذلك إستناداً إلى المسئولية العقدية إذ يربط بين الشريك الموصى وبين الشركة أو الشركاء - غالباً - عقد وكالة^(١).

الحالة الثانية : إذا كان تدخل الشريك الموصى فى أعمال الإدارة الخارجية من تلقاء نفسه ودون توكيل من الشركة أو الشركاء ، أو تمت رغم معارضتهم .

فى هذه الحالة يكون الشريك الموصى مسئولاً - وحده - قبل الغير عما أداه إليه زائداً عن حصته فى رأس مال شركة التوصية البسيطة ولا يجوز له أن يرجع على الشركة أو الشركاء بما أوفاه زائداً عن حصته .

ومع ذلك : يجوز للشريك الموصى أن يرجع على الشركة أو الشركاء طبقاً للقواعد العامة فى الإثراء بلا سبب أو الفضاله إذا عادت أعمال الإدارة الخارجية التى قام بها على الشركة وعلى الشركاء بفائدة وذلك فى حدود ما أثرت به ذمة الشركة والشركاء .

(١) ولا مجال للقول هنا للقول بالمسئولية التضامنية حيث لا تكون الأعمال التى قام بها الشريك الموصى ملزمة للشركة أو الشركاء - انظر د. أبو زيد رضوان - بند ٢٣٥ ص ٣٠٢ الحاشية.

أحكام النقص

٦٣٦- لما كانت شركة التوصية البسيطة لها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها، فإن الحكم الصادر ضدها يعتبر حجة على الشركاء فيها ولو لم يخصصوا في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم - ومن ثم - فإن الحكم الصادر بإفلاس تلك الشركة والتي كان مديرها مختصاً فيها يكون حجة على الشريك المتضامن فيها ولو لم يكن مختصاً فيها.

(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ ق، جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

٦٣٧- لا يجوز الطعن من مدير شركة التوصية في قرار لجنة الطعن نيابة عن الشركاء المتضامنين دون توكيل خاص بذلك، ولما كان الحكم قد جرى في قضائه أن الأوراق خلو من توكيل الشركاء المتضامنين لمدير الشركة في الطعن على قرار اللجنة، وكان المدير قد أقام طعنه بهذه الصفة وحدها، فإن هذا الطعن لا ينصرف إلى شخصه بإعتباره شريكاً متضامناً ولا باقى الشركاء المتضامنين.

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٤ ق، جلسة ١٩٧٧/٥/٧)

٦٣٨- الأصل وفقاً للمادة ٢٨ من قانون التجارة أن الشريك الموصى ممنوع من القيام بأعمال الإدارة، وإذا كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد أن الشريكة الموصية في الشركة قد تدخلت في إدارتها تدخلاً يجعلها شريكة متضامنة مسئولة عن ديون الشركة، وكان الحكم المنفذ به إنما صدر ضد الشركة فإنه لا يجوز التنفيذ به مباشرة على أموال الشريكة الموصية في الشركاء وفاء لديون هذه الشركة.

== موسوعة الشركات التجارية ==

توقيع الشريك المدير في شركة التضامن بإسمه على تعهد من التعهدات دون بيان عنوان الشركة لا يترتب عليه بمجرد إعفاء الشركة من الإلتزام وإنما يقوم قرينة على أن الشريك المدير يتعامل في هذه الحالة لحسابه الخاص وهي قرينة تقبل إثبات العكس بكافة طرق الإثبات بما فيها القرائن.

(الطعن رقم ٩١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٧/٧ مج ٢٥ عاماً

بند ٢٦ ص ٦٩١)

٦٣٩- الشريك الموصى في شركة التوصية يجب أن يسهم فيها بنصيب في رأس المال ومحظور عليه أن يتدخل في إدارة الشركة فلا يمكن أن يكون شريكا موصيا بمجرد عمله. وإن فمتى كان من المسلم أن رأس مال الشركة دفع بأكمله من الطاعن الأول وأن الطاعن الثاني شريك بعمله فقط وإسمه وارد في عنوان الشركة فإنه يعتبر شريكا متضامنا مع الطاعن الأول في شركة تضامن بالرغم مما أثبت في العقد بأن الطاعن الأول هو وحده المسئول عن إلتزامات الشركة وبالرغم من تسمية الشركة في العقد بأنها شركة توصية إذ العبرة في ذلك بحقيقة الواقع لا بعبارة العقد وينبنى على هذا الإعتبار وجوب ربط الضريبة المستحقة على أرباح الشركة على كل شريك شخصيا بنسبة حصته في أرباحها عملاً بالمادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أى بواقع ثلاثة الأرباع على الأول والربع على الثاني ويكون الحكم المطعون فيه - إذ أقيم على خلاف ذلك - قد خالف القانون بما يستوجبه نقضه.

(الطعن رقم ١١٧ لسنة م مكتب فنى ص ٦٢٠)

٦٤٠- إذ كان الشريك الموصى في شركة التوصية ليس تاجراً ولا شأن له بعملها التجاري، فإن إشتراكه في تكوين الشركة وإقتضائه نصيبه في أرباحها أو في ناتج تصفيتها لا يعتبر عملاً تجارياً بالنسبة له.

نص المادة ٣٠ من قانون التجارة يدل على أنه إذا ثبت للمحكمة أن الشريك الموصى قد تدخل في إدارة أعمال الشركة وتغلغل في نشاطها بصفة معتادة وبلغ تدخله حداً من الجسامة كان له أثر على إئتمان الغير له بسبب تلك الأعمال، فإنه يجوز للمحكمة أن تعامله الشريك المتضامن وتعتبره مسئولاً عن كافة ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه أو قبل الغير، فإذا أنزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملته من حيث مسئوليته تضامنياً عن ديون الشركة، فإن وصف التاجر يصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاول التجارة على سبيل الإحتراف ويحق للمحكمة عندئذ أن تقضى بشهر إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس تلك الشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلاً لوظيفة تحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل بالتجارة.

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ق، جلسة ١٠/٣/١٩٨٠)

٦٤١- الشريك الموصى في شركة التوصية يجب أن يسهم فيها بنصيب في رأس المال ومحظور عليه أن يتدخل في إدارة الشركة فلا يمكن أن يكون شريكاً موصياً بمجرد عمله. وإن فمتى كان من المسلم أن رأس مال الشركة دفع بأكمله من الطاعن الأول وأن الطاعن الثاني شريك بعمله فقط وإسمه وارد في عنوان الشركة فإنه يعتبر شريكاً متضامناً مع الطاعن الأول في شركة تضامن بالرغم مما أثبت في العقد بأن الطاعن الأول هو وحده

موسوعة الشركات التجارية

المسئول عن إلتزامات الشركة وبالرغم من تسمية الشركة في العقد بأنها شركة توصية إذ العبرة في ذلك بحقيقة الواقع لا بعبارة العقد.

(الطعن رقم ١١٧ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٣/١٩٥٣ مج ٢٥ عاماً

بند ٤٤ ص ٦٩٤)

٦٤٢- نص المادة ٣٠ من قانون التجارة يدل على أنه إذا ثبت للمحكمة أن الشريك الموصى قد تدخل في إدارة أعمال الشركة وتغلغل في نشاطها بصفة معتادة وبلغ تدخله حداً من الجسامة كان له أثراً على إلتئمان الغير له بسبب تلك الأعمال، فإنه يجوز للمحكمة أن تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبره مسئولاً عن كافة ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه أو قبل الغير. فإذا أنزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملة من حيث مسئوليته تضامنياً عن ديون الشركة، فإن وصف التاجر يصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاول التجارة على سبيل الإحتراف ويحق للمحكمة عندئذ أن تقضى بشهر إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس تلك الشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلاً لوظيفة تحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل بالتجارة.

(الطعن رقم ٨٣ سنة ٤٦ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٠)

٦٤٣- الأصل وفقاً للمادة ٣٨ من قانون التجارة أن الشريك الموصى ممنوع من القيام بأعمال الإدارة، وإذا كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد أن الشريكة الموصية في الشركة قد تدخلت في إدارتها تدخلًا يجعلها شريكة متضامنة مسئولة عن ديون الشركة، وكان الحكم المنقذ به إنما صدر ضد

موسوعة الشركات التجارية

الشركة فإنه لا يجوز التنفيذ به مباشرة على أموال الشريكة الموصية في الشركة وفاء لديون هذه الشركة.

(الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ س ٢٠ ص ١٠٠٢)

٦٤٤- ليس ثمة ما يمنع من أن يكون مدير الشركة أجنبياً غير شريك فيها وغير مسئول عن ديونها على الإطلاق، وفي هذه الحالة لا يعتبر المدير تاجراً ولا يجوز إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة التي يتولى إدارتها.
(الطعن رقم ٨٣ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٠)

المبحث الرابع

إنقضاء شركة التوصية البسيطة

٦٤٥- تقديم وإحالة

تنقضى شركة التوصية البسيطة إذا توافر سبب من الأسباب العامة لإنقضاء الشركة وهي :

- ١- إنتهاء أجل الشركة (٥٢٦ مدنى) .
 - ٢- إنتهاء العمل الذى أنشئت من أجله الشركة (مادة ١/٥٢٦ مدنى) .
 - ٣- إنهيار ركن التعدد (مادة ٥٠٥ مدنى) .
 - ٤- هلاك رأس مال الشركة كله أو معظمه (مادة ٥٢٧ مدنى) .
 - ٥- التأميم .
 - ٦- اندماج الشركة فى شركة أخرى .
 - ٧- إتفاق الشركاء على انحلال الشركة (مادة ٢/٥٢٩ مدنى) .
 - ٨- انحلال الشركة قضاء لوجود المسوغ القانونى (مادة ٥٣٠ مدنى) .
- كما تنقضى شركة التوصية البسيطة لأسباب خاصة بإنقضاء شركات الأشخاص وهي ما تعرف بالأسباب التى تقوم على الإعتبار الشخصى وهي:
- ١- وفاة أحد الشركاء (مادة ٥٢٨ مدنى) .
 - ٢- الحجر على أحد الشركاء أو إعساره أو إفلاسه (مادة ٥٢٨ مدنى) .
 - ٣- انسحاب أحد الشركاء من الشركة إذا كانت غير محددة المدة (مادة ١/٥٢٩ مدنى) .

موسوعة الشركات التجارية

٤- خروج الشريك من الشركة محددة المدة بناء على طلبه (مادة ٢/٥٣١

مدنى) .

بمعنى أنه تنقضى شركة التوصية البسيطة بذات الأسباب التى تنقضى بها شركة التضامن لا فرق فى ذلك بين شريك متضامن وشريك موصى ولذلك نكتفى بالإحالة إلى أسباب إنقضاء شركة التضامن حتى لا يكون بحثنا بمثابة تكرار لما سبق عرضه عند بحث أسباب إنقضاء شركة التوصية البسيطة^(١).

(١) انظر أسباب إنقضاء شركة التضامن بهذا المؤلف.

المبحث الخامس

تصفية شركة التوصية البسيطة

٦٤٦ - تقديم وإحالة^(١)

تصفية الشركة هي مجموع العمليات التي يتم بموجبها إنهاء الآثار التي خلفتها الشركة بعد إنقضائها وذلك بإنهاء الأعمال الجارية للشركة وتسوية المراكز القانونية للشركة بإستيفاء حقوقها ولدائتيها بدفع ديونهم من موجوداتها ، فإذا كانت محصلة هذه العمليات إيجابية قسم الناتج على الشركاء أما إذا كانت محصلة هذه العمليات سلبية بمعنى أن الشركة لحقت بها الخسائر تعين على كل شريك أن يسهم فيها حسب مسئوليته عن ديون الشركة^(٢) وهكذا تبدو التصفية هي الوسيلة القانونية الوحيدة لتحقيق هذه الغايات .

وعليه سوف يتضمن بحث تصفية شركة التوصية البسيطة ما يلي :

١ - الشخصية المعنوية للشركة أثناء التصفية .

٢ - المصفي - تعيينه - وعزله - وسلطاته .

٣ - قسمة أموال الشركة .

٤ - تقادم الدعاوى ضد الشركاء (متضامنين - أو موصين) .

وتسرى على شركة التوصية البسيطة فيما يتعلق بالشخصية المعنوية للشركة وتعيين المصفي وعزله وسلطاته (إختصاصاته) وقسمة أموال الشركة بعد التصفية والتقادم الخمسى القواعد الخاصة بشركة التضامن والتي ورد

(١) انظر تصفية شركة التضامن بهذا المؤلف.

(٢) د . أبو زيد رضوان بند ١٣٠ - ص ١٨٠ - أيضاً نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٨٥ الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٥٠ ق - أيضاً د . أكرم الخولى جـ ٢ فقرة ٧٣ - ص ٨٨.

موسوعة الشركات التجارية

النص عليها بالمواد أرقام ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ من التقنين المدني بشأن تصفية الشركة والمادة ٧٠٦ ، المادة ٧٠٨ / ١ من التقنين المدني بشأن حقوق وواجبات المصفي والمواد من ٨٣٤ وحتى ٨٤٩ من التقنين المدني وذلك بشأن قسمة ناتج التصفية والمادة ٣٧٤ بشأن القاعدة العامة في التقادم والمواد من ٣٨٣ وحتى ٣٨٥ بشأن إنقطاع التقادم والمادة ٦٥ من المجموعة التجارية بشأن التقادم الخمسي . .

أحكام النقص

٦٤٧- مفاد نص المادتين ٥٢٦ و ٥٣١ من القانون المدني أن الشركة تنتهى بقوة القانون بإنقضاء الميعاد المعين لها إلا إذا امتدت بإرادة الشركاء الضمنية أو الصريحة، وأن فصل الشريك من الشركات لا يكون إلا حال قيامها ولأسباب تبرره ولا يقع بعد إنتهائها بإنقضاء الميعاد المعين لها بغير مد، يؤكد هذا النظر أن المشرع نص على قيامها فى الحالة الأولى فيما بين الباقين من الشركاء.

(الطعن رقم ١٢٨٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٨/٥/١٩٨١)

٦٤٨- بطلان عقد شركة التوصية لعدم تسجيله ولعدم النشر عنه هو من قبيل حل الشركة قبل أن يحين ميعاد انتهائها، وتتبع فى تسوية حقوق الشركاء فى هذه الحالة نصوص العقد إستناداً إلى المادة ٥٤ من قانون التجارة التى تنص على أنه "إذا حكم بالبطلان يتبع فى تسوية حقوق الشركاء فى الأعمال التى حصلت قبل طلبه نص المشاركة التى حكم ببطلانها".

(الطعن رقم ٣ سنة ١٩ ق جلسة ٤/١/١٩٥١ مج ٢٥ عاماً

بند ٢٨ ص ٦٩١)

٦٤٩- إذا كان الثابت بالأوراق أن شركة ب. اليفى "محلات بنزاىون الكبرى" وهى شركة تضامن كانت تملك حصة توصية فى شركة هنرى بايار وشركاه للنسيج - شركة توصية بالسهم - التى قضى بحلها فى ٢١/٢/١٩٤٢ وتعيين الشريك المتضامن فيها - هنرى بايار - مصيفاً لها فقام فى سنة ١٩٤٣ ببيع اصولها العقارية إلى شركة النيل للمنسوجات التى تمثلها شركة الإسكندرية للغزل والنسيج - المطعون ضدها الأولى - فإن هذه الشركة

موسوعة الشركات التجارية

الأخيرة تعتبر ممتازاً لها في حكم المادة ٥٩ فقرة ٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومسئولة بالتضامن مع شركة هنري بايار تحت التصفية عن الضرائب المستحقة عن أرباح هذه الشركة الأخيرة قبل التنازل، ولما كانت مصلحة الضرائب قد استوفت الضريبة المستحقة من الشركة المطعون ضدها الأولى بإعتبارها ممتازاً لها فأقامت الأخيرة دعواها لإسترداد ما أوفته مختصة هنري بايار - الشريك المتضامن بإعتباره مصفياً للشركة المنحلة - طالبة إلزامه بدفع قيمة الضريبة المستحقة عليه كشريك متضامن، كما إختصمت الشركة الطاعنة - وهي الموصية بإعتبارها مسئولة عن الضريبة المستحقة على أرباح حصة التوصية في حين أن شركة هنري بايار هي الملزمة بهذه الضريبة على النحو السالف بيانه إذ أن شخصيتها المعنوية تبقى حتى تنتهى تصفيتها مما كان يتعين معه الرجوع على المصفي بهذه الضريبة بإعتباره الممثل الوحيد للشركة أثناء فترة التصفية.

(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ ق، جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨)

٦٥٠- لشركات الأشخاص سواء كانت شركات تضامن أو شركات توصية شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها وهو ما يستتبع انفصال نمتها عن نهمهم فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضماناً عاماً لدائنيها وحدهم ولا يجوز لدائني الشركاء التنفيذ على موال الشركة مزاحمين بذلك دائنيها وإنما يجوز لهم أن ينفذوا على ما يدخل في نمة الشريك من أموال الشركة كحصته في الأرباح أو نصيبه الشافي مما يتبقى من أموالهم بعد التصفية ولذلك نص المشرع في المادة ٥٣٣ من التقنين المدني على بقاء الشخصية المعنوية للشركة في حدود ما تتطلبه أغراض

موسوعة الشركات التجارية

التصفية كإنجاز الأعمال الجارية وإستيفاء حقوق الشركة ووفاء ديونها فإذا أنجز المصفي هذه الأعمال يصبح الشركاء ملاكاً على الشيوع للصافي من أموالهم وتتم قسمته بينهم أما قبل ذلك فلا يجوز الحجز على أموال الشركة إستيفاء لدين على الشركاء. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب بطلان الحجز الموقعة على عقارين مملوكين للشركة وفاء لديون مستحقة على الشركاء بمقولة أن الشركة قد إنقضت لإستغراق أموالها بالديون وأنه لا حاجة لتصفيتها مع أيلولة أموالها إلى الشركاء محملة بالديون المستحقة على الشركة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤١ ق، جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)

٦٥١- لا يجوز للشركاء المأمورين بالتصفية أو القائمين مقامهم التمسك قبل الدائن بنص المادة ٦٥ من قانون التجارة الذي يقضى بسقوط حقه في المطالبة بمضى خمس سنين من تاريخ إنتهاء الشركة.

(الطعن رقم ٣٢٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٥/٢/١٧ مج ٢٥ عاماً

بند ٣٥ ص ٦٩١)

٦٥٢- الخسارة التي تستهدف لها شركة التوصية لا تخصم من وعاء الضريبة العامة للشريك الموصى، لأنها تتحملها طالما كانت قائمة بنشاطها، ولا تتحدد خسارة هذا الشريك إلا بعد حل الشركة وتصفيتها، ونص الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - الذي يحكم الواقعة - قبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ صريح في أن الخسارة المصرح بخصمها من وعاء الضريبة العامة على الإيراد هي خسارة التصفية التي تستهدف لها الممول نتيجة بيع المنشأة أو وقف عملها على أن تكون

موسوعة الشركات التجارية

متعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على خصم قيمة الخسارة التي أصابت المطعون عليه بإعتباره شريكاً موصياً من وعاء الضريبة العامة على الإيراد رغم أن هذه الخسارة ليست ناتجة عن تصفية الشركة، إستناداً منه إلى نص الفقرة الرابعة المشار إليه لا يقتصر على خصم خسارة التصفية بل يشمل كافة أنواع الخسائر التي يتعرض لها الممول فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٣ق، جلسة ١٩٧١/١١/٣)

٦٥٣- إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الشركة التي كانت قائمة بين مورثي طرف الخصومة هي شركة تجارية عملها شراء القطن والذرة وبيعها، ولا خلاف بين الخصوم على ذلك، فإن هذه الشركة تكون من شركات الأشخاص التي وإن كانت تنتهي بوفاة أحد الشريكين إلا أنها، لوجوب دخولها بعد الوفاة في دور التصفية، تعتبر قائمة حكماً بالقدر اللازم للتصفية. فإذا أجازت المحكمة إثبات الدين الناشئ بين الشركاء عن تصفية هذه الشركة بالبينة والقرائن على أساس أنه دين تجارى فإنها لا تكون قد أخطأت في ذلك.

(الطعن رقم ٧٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤ ع صفحة ٣٨٢ جلسة

(١٩٤٤/٥/١٨)

٦٥٤- إذا كانت الشركة شركة توصية أسست في مصر على النمط الذي يتطلبه قانون التجارة المصري، وإستوطنت مصر فإتخذت فيها مقر إدارتها كما إتخذت فيها ميدان نشاطها التجارى، وكانت تضم ثلاثة شركاء ليس منهم إلا أجنبى واحد، ورأس مالها ليس للشريك الأجنبى فيه إلا حصة قليلة بالنسبة

== موسوعة الشركات التجارية ==

إلى مجموعته، وكان الشريك الموصى القائم على إدارتها وتمثيلها مصرياً، فلا ريب في إعتبارها شركة ذات جنسية مصرية، فكل منازعة بينها وبين مصريين يختص القضاء الوطنى بالفصل فيها.

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٤٤٠، جلسة ١٩٤٦/١/٣١)

٦٥٥- مؤدى نص المادة ٥٨ من القانون التجارى أنه يجب شهر إنقضاء الشركة إذا كان نتيجة لإرادة الشركاء كإجماعهم على فسخها قبل إنتهاء مدتها أو انسحاب أحد الشركاء منها، أما إذا كان الإنقضاء نتيجة إنتهاء الميعاد المحدد للشركة فلا يلزم شهره.

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ١٤٨٠، جلسة ١٩٨١/٥/٢٥)

٦٥٦- لئن كان الأصل فى شركات الأشخاص أنها تنقضى بوفاة أحد الشركاء إلا أنه وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٢٨ من القانون المدنى يجوز الإتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قسراً فإذا كان قد نص فى عقد الشركة على أنه فى حالة الوفاة يكون لورثة الشريك المتوفى أن يطلبوا التصفية أو أن يستمروا فى الشركة بنفس شروط العقد فيما يختص بالنسبة للشريك المتوفى من شروط والتزامات، فإن مفاد ذلك ان الشركاء إتفقوا فى عقد الشركة على إستمرارها مع ورثة الشريك المتوفى إلا إذا طلب هؤلاء تصفيتها فإن لم يفعلوا فإنها تعتبر مستمرة معهم.

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٣، جلسة ١٩٦٧/١/١٩ س ١٨ ص ١٥٦)

٦٥٧- تنقضى شركة الأشخاص - طبقاً للمادة ٤٤٥ من القانون المدنى الملغى والمادة ٥٢٨ من القانون المدنى - بموت أحد الشركاء ولا يحل ورثته محله فيها إلا إذا حصل الإتفاق بين الشركاء أنفسهم على أنه إذا مات أحدهم

موسوعة الشركات التجارية

تستمر الشركة مع ورثته ذلك لأن الشركة التي من هذا النوع تقوم دائماً على الثقة الشخصية ما بين الشركاء الذين إنما تعاقدوا بالنظر إلى صفات الشريك الشخصية لا إلى صفات الورثة ولأن وفاة هذا الشريك تؤدي حتماً إلى زوال هذه الثقة. والإتفاق الذي يؤدي إلى استمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفى هو الإتفاق الذي يحصل بين الشركاء أنفسهم قبل وفاة هذا الشريك أما الإتفاق الذي يحصل بين ورثة الشريك المتوفى وبين الشركاء الأحياء على استمرار الشركة سواء كان هذا الإتفاق صريحاً أو ضمناً فلا يمنع من إنقضاء الشركة إذا لم يتفق هذا الشريك قبل وفاته مع باقي شركائه على استمرارها مع ورثته.

(الطعن رقم ٥٩ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ س ١٨ ص ٤٧٢، الطعن

رقم ١٠٤١ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٢/١/١٣)

٦٥٨- مؤدى نص المادة ٥٢٦/١، ٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شركات الأشخاص تنتهي بإنقضاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون، وأنه إذا أراد الشركاء استمرار الشركة وجب أن يكون الإتفاق على ذلك قبل إنتهاء الميعاد المعين في العقد، أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد فلا سبيل إلا الإستمرار في عمل الشركة القديمة إلا بتأسيس شركة جديدة، وأن الإتفاق على إمتداد الشركة بعد إنتهاء المدة المحددة لها في العقد هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة، ولا يغير من ذلك أن يكون قد نص في عقد الشركة على أن الغرض منها هو الإستمرار في الشركة السابقة.

(الطعن رقم ٤٠٩ سنة ٣٦ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧١ س ٢٢ ص ٦٣٣، الطعن رقم ١١٩٠ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٨١، الطعن رقم ١٩٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩/٥/١٩٥٥ م ٢٥ عاماً بند ٤٠ ص ٦٩٢)

٦٥٩- إذا حكم القاضي بفسخ عقد الشركة فإن هذا الفسخ خلافاً للقواعد العامة في الفسخ لا يكون له أثر رجعي، إنما تنحل الشركة بالنسبة للمستقبل، أما قيامها وأعمالها في الماضي فإنها لا تتأثر بالحل، وبالتالي فلا محل لتطبيق القاعدة العامة الواردة في المادة ١٦٠ من القانون المدني والتي توجب إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد في حالة فسخه مما يقتضى أن يرد كل منهما ما تسلمه من الآخر تنفيذاً للعقد، وإنما يستتبع فسخ عقد الشركة وحلها تصفية أموالها وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد، وعند خلوه من حكم خاص تتبع في ذلك الأحكام الواردة في المادة ٥٣٢ من القانون المدني وما بعدها، وقبل إجراء تصفية الشركة لا يجوز للشريك أن يسترد حصته في رأس المال لأن هذه التصفية هي التي تحدد صافي مال الشركة الذي يجوز قسمته بين الشركاء، وتكون من ثم دعوى المطعون ضده في خصوص إسترداد حصته في رأس مال الشركة قبل حصول التصفية غير مقبولة لرفعها قبل الأوان.

(الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٩٢٩)
الشريك المتضامن في شركة تجارية يعتبر تاجراً بما يجيز إشهار إفلاسه ولو كان موظفاً

٦٦٠- وصف التاجر يصدق على الشريك المتضامن في الشركة التي تزاول التجارة على سبيل الإحتراف، ولا يحول دون إعتباره تاجراً أن يكون

موسوعة الشركات التجارية

موظفاً ممن تحظر القوانين واللوائح عليهم الإستغلال بالتجارة. متى كان الحكم المطعون فيه قد نفى ما إدعاه أحد الشركاء المتضامنين - وهو من موظفي شركات القطاع العام - من بيع حقه في شركة تجارية وإنسحابه منها، وقضى بشهر إفلاسه على هذا الأساس، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٤٥٤ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ من ٢٥ ص ٤٠٤)

٦٦١- شركة الأشخاص تنتهي حتماً وبحكم القانون بموت أحد الشركاء ويترتب على إنتهائها لهذا السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة المبينة بعقدها. وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام المنصوص عليها في المواد من ٥٣٢ إلى ٥٣٦ من القانون المدني، على أنه لا يوجد ما يمنع من أن ينص في عقد الشركة على إستمرارها - في حالة موت أحد الشركاء - فيما بين الباقين منهم أو مع ورثة الشريك المتوفى، وفي الحالة الأولى تخضع حصة الشريك المتوفى وحده للتصفية حسب قيمتها وقت الوفاة، أما إذا كان الباقي من الشركاء واحداً ولم يكن متفقاً في عقد الشركة على إستمرارها مع ورثة الشريك المتوفى، فإنها تنتهي حتماً بحكم القانون وتخضع أموالها كلها للتصفية بالطريقة المشار إليها آنفاً .

(الطعن رقم ٨٥٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٥، الطعن رقم ١٨٣٣ سنة

٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٠، الطعن رقم ١٠٤١ سنة ٥٥ ق جلسة

(١٩٩٢/١/١٣)

الفصل الثالث

شركة المحاصة

المبحث الأول

شركة المحاصة

(ماهيتها - خصائصها)

٦٦٢ - ماهية شركة المحاصة

لم تتضمن المجموعة التجارية الصادرة في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ تعريفاً محدداً لشركة المحاصة. وإنما إكتفت هذه المجموعة في المادة ٥٩ منها على بيان بعض الخصائص المميزة لها بقولها :- "وزيادة على أنواع الشركات الثلاثة السالف ذكرها - وهي شركات التضامن والتوصية والمساهمة - تعتبر أيضاً بحسب القانون الشركات التجارية التي ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة وهي المسماة بشركات المحاصة " .

ويمكن تعريف شركة المحاصة بأنها شركة مستترة تتعقد بين شخصين أو أكثر يقدم كل منهما حصة من مال أو عمل للقيام بعمل واحد أو سلسلة من الأعمال دون أن تكتسب هذه الشركة الشخصية المعنوية أو تخضع لإجراءات الشهر وذلك لإقتسام ما ينشأ عن هذه الشركة من أرباح أو خسائر^(١) ، ^(٢)

(١) د. محمد بهجت قايد - بند ٢٠٩ - ص ١٧٠

(٢) كذلك يمكن تعريف شركة المحاصة بأنها شركة مستترة تتعقد بين شخص يتعامل باسمه مع الغير وشخص آخر أو أكثر ويقدم كل منهم حصة من مال ، أو من عمل للقيام بعمل أو عدد من الأعمال بقصد إقتسام الأرباح والخسائر بين الشركاء ، انظر د. محمود سمير الشرقاوى -

٦٦٣- خصائص شركة المحاصة :

تتميز شركة المحاصة بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات هي :

- ١- أنها شركة مستترة لا عنوان لها .
- ٢- إنعدام شخصيتها القانونية .
- ٣- أنها من شركات الأشخاص .
- ٤- أنها من الشركات التجارية .

٦٦٤- أولاً : شركة المحاصة شركة مستترة

تتميز شركة المحاصة عن غيرها من الشركات بأنها شركة مستترة ، تتكون في الخفاء ويقتصر وجودها على الشركاء فحسب ويتمثل مظهرها في إقتسام الأرباح والخسائر^(١) ، وإستتار الشركة لا يقصد به الإستتار المادي الواقعي وإنما الخفاء القانوني المتمثل في عدم علم الغير بوجودها بالطرق القانونية كالشهر والنشر أو التوقيع على المعاملات بعنوان يضم إسم الشركاء فيها ولا يغير من هذا الخفاء علم الغير الفعلي بهذه الشركة كعلمه بالشركة

بند ٣٠١ ص ٢٩٨ . وقد عرفها مشرع قنوت الشركات بأنها : " هي التي لا تعد لإطلاع الغير عليها ولا تكون لها شخصية اعتبارية ولا تخضع لإجراءات الشهر المقررة للشركات الأخرى".

(١) شركة المحاصة شركة مستترة لا عنوان ولا وجود لها أمام الغير . والأعمال التي يقوم بها أحد الشركاء تكون بإسمه ويسأل عنها وحده قبل من تعامل معه . لا ترد على شركة المحاصة التصفية . علة ذلك . عدم تمتعها بالشخصية المعنوية وليس لها رأس مال - انظر نقض ٢٨ مايو سنة ١٩٩٠ الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٤ ق.

== موسوعة الشركات التجارية ==

عن طريق الإذاعات أو الإعلانات الحائطية أو أن يكون الشركاء قيدوا
أسماءهم في السجل التجارى بصفاتهم الشخصية^(١) .

فإذا حدث وقام الشركاء بأى عمل يدل على وجود الشركة كإتخاذ عنوان
لها أو التوقيع بهذا العنوان فإن صفة الاستتار تزول عنها وتفقد الشركة
وصف المحاصة^(٢) وتنقلب إلى شركة واقع غالباً ما تكون شركة تضامن أو
شركة توصية بسيطة^(٣) .

ويترتب على إستتار المحاصة عدم تمتعها بجنسية معينة أو إسم أو موطن
لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية وعلاوة على ذلك لا يمكن شهر إفلاس هذه
الشركة وإن كان يجوز شهر إفلاس الشريك فيها إن كان تاجراً وتوقف عن
دفع ديونه التجارية^(٤) .

٦٦٥- ثانياً : إنعدام الشخصية المعنوية (القانونية)

إن أهم ما يميز شركة المحاصة عن غيرها من الشركات الأخرى هو عدم
تمتعها بشخصية قانونية مستقلة عن شخصية الشركاء .

ويترتب على إنعدام الشخصية القانونية لشركة المحاصة نتائج هامة نذكر
منها :

(١) د. أبو زيد رضوان - بند ٢٣٩ - ص ٣٠٧

(٢) د. محمود سمير الشرقاوى - بند ٣٠٣ - ص ٣٠٠

(٣) د. أبو زيد رضوان - للموضع السابق.

(٤) القانون التجارى د. على البارودى - طبعة ١٩٩٣ - ص ٢١٠ وما بعدها .

موسوعة الشركات التجارية

- ١ - عدم وجود عنوان للشركة يتم التوقيع به على المعاملات مع الغير . إذ تتم المعاملات باسم مدير أو مديري المحاصة .^(١)
- ٢ - عدم وجود نمة مالية لشركة المحاصة مستقلة عن نهم الشركاء فيها .
- ٣ - عدم خضوع شركة المحاصة لإلتزامات التجار كالقيد فى السجل التجارى وإمساك الدفاتر التجارية .
- ٤ - عدم جواز شهر إفلاس شركة المحاصة . وإنما يجوز شهر إفلاس مدير المحاصة الذى يتعاقد مع الغير إذا كان تاجراً وتوقف عن دفع ديونه التجارية.
- ٥ - عدم خضوع شركة المحاصة لإجراءات التصفية والتقادم الخمسى الذى تخضع له الشركات التجارية الأخرى من تاريخ شهر التصفية .
- ٦ - يعتبر الشريك مدير المحاصة وكيلأ عن الشركاء وليس وكيلأ عن الشركة .

٦٦٦- ثالثأ : شركة المحاصة تعد من شركات الأشخاص

- تعد شركة المحاصة شأنها شأن شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة - من شركات الأشخاص التى تقوم على الإعتبار الشخصى للشركاء .
- وقيام شركة المحاصة على الإعتبار الشخصى يترتب عليه عدة نتائج نذكر منها :

- ١ - عدم جواز تنازل الشريك المحاص عن حصته فى رأس المال إلى الغير إلا بموافقة جميع الشركاء .

(١) ولا يغير من ذلك أن يكون للشركة عنوان طالما أن هذا العنوان لم يستعمل فى التوقيع على معاملات المدير مع الغير ويظهر للشركة على مسرح الحياة القانونية كشخص مغنوى - انظر د. أبو زيد رضوان بند ٢٤١ - ص ٣٠٩ الحاشية .

موسوعة الشركات التجارية

٢- يترتب على وفاة أحد الشركاء أو الحجز عليه أو إعساره أو إفلاسه حل الشركة ما لم يتفق على غير ذلك ^(١).

٦٦٧- رابعاً : شركة المحاصة شركة تجارية

تعتبر شركة المحاصة - من الناحية القانونية - شركة بالمعنى الكامل وليست جمعية لأن المحاصة تهدف إلى تحقيق الربح على عكس الجمعية التي لا تسعى إلى ربح مادي.

ولما كانت المادة ٦٠ من المجموعة التجارية تقضى بأن تختص هذه الشركة بعمل واحد أو أكثر من الأعمال التجارية فقد يفهم من هذا النص أن شركة المحاصة شركة تجارية لا تقوم إلا بقصد القيام بأعمال تجارية ، على أن الشريك المحاص في شركة المحاصة التجارية لا يكتسب صفة التاجر لمجرد أن الشركة تجارية وبسبب دخوله فيها ما لم تكن له هذه الصفة من قبل وإنما تثبت صفة التاجر للشريك الذي يقوم بإدارة شركة المحاصة ويتعامل مع الغير بإسمه متى كونت الأعمال التجارية التي يباشرها ركن الإحتراف اللازم لاكتساب صفة التاجر ^(٢)، ^(١).

(١) وقد قضى بأنه متى حلت الشركة بسبب إفلاس أحد الشركاء فيجب ألا تتوقف - بحكم الواقع - عمليات هذه الشركة ، كما يجب ألا تصفى في الحال لتقيم موجوداتها إلا إذا كان الشريك المدير هو الذي حكم بإفلاسه وإعساره ، أما إفلاس باقي الشركاء الأجانب عن الحياة التجارية لشركة المحاصة فله يكون غير ذي أثر على عمليات الشركة وسرها وإنما يعطى الحق فقط نصاً حسب المصلحة في طلب الحل أو التصفية قضاءً - استئناف مختلط في ١٢

فبراير ١٩١٩ Bull - ٢١ - ١٦٤

(٢) د. محمود سمير الشرقاوى - بند ٣٠٤ - ص ٣٠١.

موسوعة الشركات التجارية

غير أنه ليس هناك ما يمنع قانوناً من أن تكون شركة المحاصة مدنية متى تكونت بغرض القيام بأعمال لا تدخل في عداد الأعمال التجارية ومن أمثلة شركات المحاصة المدنية الشركات التي تنتشر في القرى بين المزارعين لتربية الماشية وبيع نتائجها أو لإستغلال الأرض الزراعية وهي تخضع عندئذ للقواعد المنصوص عليها بالتقنين المدني دون قواعد القانون التجاري الخاصة بشركات المحاصة ، ومعيار التفرقة بين شركة المحاصة التجارية وشركة المحاصة المدنية هو الغرض الذي تكونت الشركة من أجله .

(١) ذهب رأى إلى أنه لا مانع من إضفاء صفة التاجر على كل الشركاء المحاصيين إذا كان مدير المحاصة يقوم بالفعل بإدارة الحصص ومباشرة التجارة لحساب جميع الشركاء وإستطاع إثبات ذلك ، أما إذا عجز عن إثبات ذلك كما لو كان كل شريك يدير حصته لحسابه ويتم المحاسبة في نهاية السنة مثلاً أو يتصل عنه الشركاء عند اللزوم ولم يستطع إقامة الدليل على اشتراكهم معه فإن صفة للتاجر تثبت له وحده ويتحمل ما ينشأ عنها من نتائج ومنها جواز شهر إفلاسه - انظر د. محمد بهجت قايد - بند ٢١٥ - ص ١٧٣ وما بعدها .

المبحث الثاني

تكوين شركة المحاصة وإثباتها

٦٦٨ - تقديم

لما كانت المحاصة شركة فيما بين الشركاء فيها فإنه يلزم أن يتوافر فى عقدها جميع الأركان الموضوعية العامة التى يجب توافرها فى العقد بصفة عامة وهى الرضا والمحل والسبب والأهلية .

وفضلاً عن الشروط الموضوعية العامة يجب أن يتوافر فى عقد شركة المحاصة شروط موضوعية خاصة هى تعدد الشركاء وتقديم الحصص ونية المشاركة وإقتسام الأرباح والخسائر .

وفيما عدا الأركان الموضوعية العامة والأركان الموضوعية الخاصة لا تخضع شركة المحاصة لأية شروط شكلية كالشركات الأخرى ، إذ تنص المادة ٦٤ من المجموعة التجارية على أنه لا يلزم فى شركات المحاصة التجارية إتباع الاجراءات المقررة للشركات الأخرى . ومن ثم لا يلزم لإنعقاد شركة المحاصة أن يكون عقد تأسيسها مكتوباً كما هو الشأن بالنسبة للشركات الأخرى (مادة ١/٥٠٧ مدنى) .

بيد أن عدم كتابة عقد شركة المحاصة أمر قاصر على شركات المحاصة التجارية ، أما شركات المحاصة المدنية فيلزم لصحتها أن يكون عقدها

مكتوباً^(١) إعمالاً لنص المادة ٥٠٧ من القانون المدني والتي تشترط لصحة الشركة بوجه عام ضرورة كتابة العقد .

٦٦٩- الشروط الموضوعية للعامة

عقد شركة المحاصة يجب أن تتوافر فيه جميع الشروط الموضوعية العامة التي يجب توافرها في العقد بصفة عامة وهي الرضا والمحل والسبب والأهلية ويشترط في الرضا كركن من أركان عقد شركة المحاصة أن يكون صحيحاً خالياً من عيوب الإرادة كالغلط والإكراه والتليس والإستغلال ، فإذا إنعدم رضا أحد الشركاء أو شابه عيب من عيوب الإرادة وقع عقد شركة المحاصة قابلاً للإبطال^(٢) .

كذلك يشترط في المحل كركن من أركان عقد هذه الشركة أن يكون ممكناً وجائزاً في الواقع القانوني . فإذا تخلف هذا الركن وقع عقد شركة المحاصة باطلاً بطلاناً مطلقاً .

(١) د. أبو زيد رضوان بند ٢٤٣ - ص ٣١٢، د. أكرم الخولي ص ١٣٢ حيث يرى عكس ذلك إذ يرى أنه لا يلزم بصحة شركة المحاصة المدنية أن يكون عقدها مكتوباً باعتبار أن هناك صلة حتمية بين تمتع الشركة بالشخصية المعنوية من جهة وإشتراط الكتابة في عقدها من جهة أخرى، د. محمود سمير الشرقاوي بند ٣٠٧ - ص ٣٠٥ إذ يرى أن شركة المحاصة المدنية لا تخضع هي أيضاً لركن الكتابة لأنها شركة لا تتمتع بالشخصية المعنوية فلا تسري المادة ٥٠٧ مدني إلا على الشركات التي تتمتع بالشخصية المعنوية إذ رأينا أن المشرع يتطلب كتابة عقد الشركة بإعتباره البند المنشئ للشخصية المعنوية.

(٢) راجع الشروط الموضوعية العامة - النظرية العامة في الشركة - الباب الأول - الفصل الأول من هذا المؤلف

موسوعة الشركات التجارية

كذلك يجب أن يكون سبب شركة المحاصة موجوداً ومشروعاً فإذا تخلف ركن السبب وقع عقد الشركة باطلاً^(١).

أما عن الأهلية كأحد الأركان العامة التي يلزم توافرها لقيام شركة المحاصة، فإننا نفرق بين الأهلية الواجب توافرها في الشريك المحاص غير المدير والأهلية الواجب توافرها في الشريك المحاص المدير.

- فالأهلية الواجب توافرها في الشريك المحاص المدير هي الأهلية التجارية (٢١ سنة) متى كونت الأعمال التجارة التي يباشرها ركن الاحتراف اللازم لاكتساب صفة التاجر.

- أما الأهلية اللازمة للشريك المحاص غير المدير فهي الأهلية العامة لإتيان التصرفات القانونية والتحمل بالالتزامات بوجه عام فهو لا يكتسب صفة التاجر بمجرد أن شركة المحاصة تجارية وبسبب دخوله في هذه الشركة ما لم تكن له هذه الصفة من قبل^(٢).

٦٧٠- الشروط الموضوعية الخاصة بعقد شركة المحاصة

فضلاً عن الشروط الموضوعية العامة التي يجب توافرها في عقد شركة المحاصة وهي الرضا والسبب والمحل والأهلية يلزم لقيام هذه الشركة أن تتوافر لها شروط موضوعية خاصة هي:

١- تعدد الشركاء .

٢- تقديم الحصص .

(١) راجع د. محسن شفيق ص ١٤٨، د. محمد كامل ملش ص ٢٩، د. محمد حسني عباس ص ٢٧.

(٢) د. محمود سمير الشرقاوي بند ٣٠٤ - ص ٣٠١.

٣- نية المشاركة .

٤- إقتسام الأرباح والخسائر.

٦٧١- تعدد الشركاء

نصت المادة ٥٠٥ من القانون المدنى على هذا الشرط حينما عرفت الشركة بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة .

وعليه فإنه يلزم لقيام شركة المحاصة وجود شريكين على الأقل . فإذا تخلف هذا الشرط فإننا لا نكون بصدد شركة إذ أن القانون المصرى لم يعرف شركة الشخص الواحد .

بيد أن المشرع وإن كان قد إشتراط حد أدنى لعدد الشركاء بشركة المحاصة إلا إنه لم يضع حداً أقصى لعدد الشركاء فى هذه الشركة .

٦٧٢- تقليم الحصص

نصت على هذا الشرط أيضاً المادة ٥٠٥ من القانون المدنى حين عرفت الشركة بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل ... إلخ" . فيلزم لقيام شركة المحاصة أن يساهم كل شريك فيها بتقديم حصة من مال أو من عمل (١) . غير أن الحصص لا تنتقل إلى ملكية الشركة حيث تتعدم شخصيتها المعنوية

(١) فى هذا المعنى د. أبو زيد رضوان - بند ٢٤٥ - ص ٣١٥، ولا يشترط أن تكون الحصة قد قدمت بالفعل ولكن يكفى أن يتعهد الشريك بتقديمها كلما كانت الحاجة إلى ذلك .

== موسوعة الشركات التجارية ==

وليس لها ذمة مستقلة عن ذمم الشركاء وهو ما يقتضى إتفاق الشركاء على تحديد المالك للحصص التى يقدموها .

والأصل أن يتضمن عقد الشركة تنظيماً لملكية الحصص ، وتنظيم هذه المسألة لا يخرج عن ثلاثة فروض :

الفرض الأول : أن يحتفظ كل شريك بملكيتة للحصة التى يتعهد بتقديمها مع التزامه بتسليمها لمدير المحاسبة لإستثمارها وإستغلالها فى الغرض الذى أنشئت الشركة من أجله ففى هذه الحالة تكون ملكية الحصة لصاحبها الشريك وتكون حيازتها لمدير المحاسبة ، ويترتب على إحتفاظ الشريك بملكيتة للحصة ما يلى :

- ١- أنه إذا هلكت الحصة فإن تبعة هلاكها تقع على الشريك صاحب الحصة إلا إذا كان هلاكها راجعاً إلى إستغلالها فى الغرض الذى أنشئت الشركة لأجله فإن هلاكها عندئذ يكون على جميع الشركاء ^(١) .
- ٢- إذا أفلس مدير المحاسبة وكانت حصة الشريك مالا معيناً بالذات - كمنقول معين بذاته - فالشريك حق إسترداد حصته من تقليسة مدير المحاسبة لأن الحصة لم تخرج عن ملكيتة وباقية فى ذمته ، ويؤخذ على هذا الحكم :

(١) د. محمود سمير الشرقاوى بند ٣٠٩ ص ٣٠٧، د. رفعت فخرى، د. محمد فريد العرينى ص ٢٦١ - د. أبو زيد رضوان بند ٢٤٧ - ص ٣١٧. ويضيف أستاذنا الدكتور أبو زيد رضوان أنه إذا كانت الحصة من المثليات كمبلغ من النقود فإن ملكيتها تنتقل بالضرورة إلى مدير المحاسبة وتصبح ديناً فى ذمته .

موسوعة الشركات التجارية

(أ) أنه يهدر حقوق الغير حسن النية الذى تعامل مع مدير المحاصة وأولاه ثقته إعتقاداً منه بملكيتة للحصص التى وضعها الشركاء فى المحاصة فى حيازته .

(ب) أنه يسوى بين المركز القانونى للوكيل بالعمولة ومدير المحاصة تسوية من شأنها أن تؤدى إلى تعذر التمييز بين الوكالة بالعمولة وبين شركة المحاصة (١) .

الفرض الثانى : يتفق الشركاء على نقل ملكية الحصص إلى مدير المحاصة لإستعمالها وإستغلالها فى الغرض الذى أنشئت الشركة لأجله . وفى هذا الفرض يتعين إتباع إجراءات نقل الملكية المقررة قانوناً فإذا كانت الحصة عقاراً تعين تسجيل ملكيته بالشهر العقارى وإذا كانت الحصة منقولاً مادياً يتعين تسليمه لمدير المحاصة ويلتزم مدير المحاصة الذى يصبح مالكا لجميع الحصص بأن يرصدها لخدمة غرض الشركة (٢) ولا يجوز أن يتصرف فيها (٣).

ويترتب على نقل ملكية الحصص إلى مدير المحاصة :

١- أنه إذا هلكت الحصة - بعد نقل ملكيتها لمدير المحاصة - فإن هلاكها يقع على جميع الشركاء .

(١) د. رفعت فخرى - الموضوع السابق.

(٢) د. أبو زيد رضوان بند ٢٤٨ - ص ٣١٧

(٣) وللاحتياط يجوز للشركاء أن يضمنوا إتفاقهم بنقل الملكية لمدير المحاصة شرط المنع من التصرف طبقاً لأحكام المادة ٨٢٣ مدنى وهذا أمر جائز بما لهم من مصلحة مشروعته كما أن مريان الشرط محدود بأصل الشركة أنظر د. أبو زيد رضوان الموضوع السابق الحاشية .

موسوعة الشركات التجارية

٢- للغير الذى يتعامل مع مدير المحاسبة الحق فى التنفيذ على الأموال التى قدمها الشركاء لمدير المحاسبة لإقتضاء حقه منها .

٣- إذا أفلس مدير المحاسبة ، فإن جميع أموال الشركاء تدخل ضمن أصول تقيسته لتصبح تحت تصرف جماعة الدائنين ، ولا يجوز لأى من الشركاء فى المحاسبة إسترداد حصته كما هو الحال بشأن الفرض الأول .

الفرض الثالث : فى هذا الفرض يتفق الشركاء على أن تعتبر حصصهم وما يكتسب من أموال نتيجة نشاط الشركة ملكاً شائعاً بين الشركاء بنسبة حصصهم . وحينئذ تطبق أحكام الشيوخ (مادة ٨٢٥ مدنى وما بعدها)^(١) وعلى ذلك لا تكون الحصص مملوكة لمدير المحاسبة أو لأى من الشركاء وإنما يكون لكل منهم نصيب يحدده الإتفاق يقع على كل الحصص^(٢) ويترتب على ذلك :

١- أنه لا يجوز لدائنى مدير المحاسبة التنفيذ على هذه الحصص التى لا تدخل فى حصته ، وإنما يجوز لهم التنفيذ على نصيبه فى المال الشائع .

٢- إذا أفلس مدير المحاسبة فلا تدخل هذه الحصص ضمن أصول جماعة الدائنين .

أما إذا لم يتضمن عقد تأسيس شركة المحاسبة تنظيماً لملكية الحصص فالقاعدة أن كل شريك يحتفظ بملكية حصته إذ لا تملك الشركة هذه الحصص حيث لا ذمة مالية لها^(٣) .

(١) د. محمود سمير الشرقاوى - الموضع السابق .

(٢) انظر د. أبو زيد رضوان - بند ٢٤٩ - ص ٣١٨ .

(٣) د. محمود سمير الشرقاوى - الموضع السابق - أيضاً د. محسن شفيق رقم ٢٦١

٦٧٣- نية المشاركة

يشترط - ثالثاً - لقيام شركة المحاصة نية المشاركة بمعنى أن يرغب الشركاء في هذه الشركة في التعاون في سبيل تحقيق هدف أو مشروع مشترك .

وهذا الشرط وإن خلت التشريعات المدنية والتجارية من نص يفرضه كشرط من الشروط الموضوعية الخاصة لشركة المحاصة إلا أن الفقه والقضاء استقرا على أنه من الشروط الموضوعية الجوهرية التي لا تكون بدونه هناك شركة أو شركاء .

ويترتب على تخلف هذا الشرط بطلان شركة المحاصة بطلاناً مطلقاً (مادة ٥١٥ مدنى) يتعلق بالنظام العام يجوز لكل ذى شأن أن يتمسك به والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا تصححه الإجازة أو ممارسة الشركة لنشاطها ، ويمكن القول بأنه متى تخلف ركن نية المشاركة فإننا لا تكون بصدد شركة محاصة على الإطلاق^(١) .

٦٧٤- إقتسام الأرباح والخسائر

نصت على هذا الشرط أيضاً المادة ٥٠٥ من القانون المدنى حين عرفت الشركة بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة .

(١) راجع فى هذا المعنى - إستئناف القاهرة ١٥ فبراير سنة ١٩٥٥ موسوعة القضاء الإدارى ص ٥٢٨ - رقم ١١١١

ويبين من نص المادة ٥٠٥ من القانون المدني أن شرط تحقيق الربح هو الهدف الأساسي من وراء الشركة ، فإذا تخلف هذا الشرط بأن إتفق الشركاء على إستقلال أحدهم أو بعضهم بكل الأرباح أو إتفقوا على الحصول على نسبة ثابتة من حصصهم كربح أياً كانت ظروف الشركة رابحة أم خاسرة أو إتفقوا على حرمان أحدهم من الربح أو تقرير نصيب تافه له في الأرباح لا يتناسب مع حجم حصته في رأس مال الشركة أو تحصين أحد الشركاء من تحمل الخسائر^(١) ترتب على ذلك بطلان شركة المحاصة (مادة ١/٥١٥ مدني)^(٢).

٦٧٥- إثبات شركة المحاصة

تنص المادة ٦٣ من المجموعة للتجارية على أنه :- " يجوز إثبات وجود شركة المحاصة بإبراز الدفاتر والخطابات ."

إزاء عدم خضوع شركة المحاصة للشروط الشكلية من كتابة أو شهر قانوني أو شهر بالسجل التجاري فقد اختلف الرأي بشأن طرق إثبات وجود شركة المحاصة.

فقد أخذ رأي في الفقه وبعض أحكام القضاء بظاهر نص المادة ٦٣ من المجموعة التجارية وذهب إلى القول بعدم جواز إثبات وجود شركة المحاصة

(١) د. محمد بهجت قايد - بند ٧٤ - ص ٦١ وما بعدها.

(٢) راجع النظرية العامة في الشركة - الباب الأول - الفصل الأول من هذا المؤلف .

موسوعة الشركات التجارية

بغير الدفاتر والخطابات عليه فلا يجوز إثبات وجودها بالبينة أو القرائن أو وسائل الإثبات الأخرى (١) .

فى حين ذهب غالبية الفقه وأحكام القضاء خاصة قضاء النقض (٢) إلى القول بجواز إثبات وجود شركة المحاصة بكافة طرق الإثبات كالبينة والقرائن والإقرار كما يجوز إثباتها بالدفاتر والخطابات وإن هذا أمر تقتضيه طبيعة هذه الشركة بإعتبارها شركة مستترة . وعليه فإن شركة المحاصة التجارية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات المقررة قانوناً أما شركة المحاصة المدنية فلا يجوز إثباتها إلا بالكتابة .

(١) د. على الزينى - أصول القانون التجارى - بند ٢٣١ - ص ٢٤٥، د. كامل ملش - ص ٥٢٤ - أيضاً محكمة لمنهور ٦ يوايو سنة ١٩٢٠ للمجموعة الرسمية الفهرس العشرى ص ١٣٠ رقم ٩٩٤ - إستئناف مصر ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ المرجع السابق رقم ٩٩٥ - بنى سويف ١٠ مارس سنة ١٩٢٨ للمحاماه السنة ٨ ص ٩١٢ رقم ٥٥١ .

(٢) انظر د. محمد كامل مرسى شرح للقانون المدنى الجديد جـ ٢ ص ٤٣٤ - ٤٢٤ ، د. محسن شفيق ص ٢٣٩ ، د. أكرم الخولى ص ١٣٢ - أيضاً نقض ٧ فبراير سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد جـ ١ - ص ٦٨٩ رقم ٩ ، نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد - جـ ٢ - ٧٧٩ رقم ٣

المبحث الثالث

إدارة شركة المحاصة

٦٧٦ - تقديم

إزاء غياب الشخصية المعنوية لشركة المحاصة وما يترتب على ذلك من عدم وجود عنوان لها يوقع به على المعاملات التي تتم مع الغير ، وعدم وجود ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها تكون ضماناً للغير من دائن الشركة فإن إدارة هذه الشركة ينظمه الشركاء طبقاً لما يتم الإتفاق عليه في عقد تأسيس الشركة .

وغالباً ما يأخذ إتفاق الشركاء على تنظيم نشاط الشركة أنماط الإدارة الثلاثة الآتية^(١) :

أولاً : أن يتفق الشركاء على أن يعهد إلى كل شريك بالقيام بجزء معين من نشاط الشركة على أن يتقدم كل منهم خلال فترة زمنية محددة في العقد بحساب عن نشاطه ، حتى يتسنى من خلال مجموع العمليات التي قام بها الشركاء الوقوف على ما إذا كانت الشركة حققت أرباحاً أم حاققت بها الخسائر^(٢).

وفي هذه الحالة يعمل كل شريك بإسمه ولحسابه الخاص ويكون وحده - دون باقي الشركاء - مسئولاً أمام الغير الذي يتعامل معه ، وهذا ما نصت

(١) د. أبو زيد رضوان - بند ٢٥٠ - ص ٣١٩

(٢) د. رفعت فخرى، د. محمد فريد العرينى ص ٢٦٤.

عليه المادة ٦١ من المجموعة التجارية بقولها :- " من عقد من المحاصيين عقد مع الغير يكون مسئولاً عنه دون غيره ."

ثانياً : أن يتفق الشركاء على أن يعهدوا بإدارة الشركة إلى أحد الشركاء أو شخص^(١) أجنبي عن الشركة وهو ما يعرف بمدير المحاصة على أن يقدم مدير المحاصة للشركاء حساباً نتيجة إدارته توطئه لإقتسام ما ينشأ عنها من أرباح أو خسائر. وفي هذه الحالة :

١- يتعامل مدير المحاصة مع الغير بإسمه الشخصي وكأنه يتعامل أيضاً لحسابه الخاص ، فهو لا يتعاقد مع الغير بصفته نائباً عن الشركاء أو وكيلاً عنهم^(٢) .

٢- لا تنشأ في هذه الحالة علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين الغير وباقي الشركاء في شركة المحاصة لأنه لم يتعاقد معهم ولا يتغير هذا الحكم حتى ولو كان الغير يعلم بوجود الشركة وهؤلاء الشركاء مادام لم يتخذوا أى إجراء

(١) د. أبو زيد رضوان - ٢٥٢ - ص ٣١٩

(٢) ومع ذلك فقد ذهبت محكمة النقض المصرية الى اعتبار مدير المحاصة وكيلاً عن الشركاء - انظر نقض ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض - السنة ١١ - العدد الأول - ص ١٩٨ - رقم ٣١ - وينتقد استاذنا للدكتور أبو زيد رضوان ما ذهبت إليه محكمة النقض في هذا الشأن باعتبار أن مدير المحاصة يعمل ويتصرف لحسابه الشخص ويظهر للأعضاء وكأنه فعلاً وقانوناً يتعامل لحسابه ، فإذا كان وكيلاً فيكون بالضرورة وكيلاً بالعمولة وهنا تختلط شركة المحاصة بالوكالة بالعمولة وهو أمر - في نظر سيادته - غير سليم وأن الصحيح إن كانت توجد ثمة وكالة بين مدير المحاصة والشركاء فنلك لا يكون إلا في العلاقة بينهم وليس أمام الغير - انظر د. أبو زيد رضوان بند ٢٥٢ - ص ٣٢٠ الحاشية .

== موسوعة الشركات التجارية ==

من شأنه أن يفصح عن رغبتهم في إبراز الشركة للغير بوصفه شخصاً معنوياً^(١)،^(٢).

ثالثاً : أن يتفق الشركاء على إشتراكهم جميعاً في إدارة الشركة ، فيقومون معاً بكافة الأعمال التي يستلزمها نشاط الشركة . ويوقعون معاً على تعهداتها ويلتزمون أمام الغير .

وفي هذه الحالة : تكون العلاقة بين الشركاء والغير الذي تعامل معهم مباشرة ويكون الشركاء مسئولون بالتضامن عن إلتزاماتهم قبل الغير متى كانت شركة المحاصة شركة تجارية .

٦٧٧- الإفصاح عن وجود شركة المحاصة وأثره
نفرق في هذا الصدد بين نوعين من الإفصاح هما :

١- الإفصاح الواقعي .

٢- الإفصاح القانوني .

(١) د. رفعت فخرى، د. محمد فريد العرينى - ص ٢٦٥.

(٢) قضت محكمة النقض في حكمها الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ بأنه: "يُمتنع على الشريك في شركة المحاصة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التي أبرمها شريك آخر، ولكن الشركاء فيها يتحملون آثار العقود التي يبرمها أحد المحاصيين مع الغير تحقيقاً لأغراض الشركة بإعتباره وكيلاً عنهم فيكون الكسب لهم والخسارة عليهم ويحق لمن تعاقد منهم بإسمه مع الغير لحساب الشركة أن يرجع على شركائه في حالة الخسارة فيحملهم نصيبهم فيها ". كذلك قضت محكمة النقض في حكمها الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بأنه :- " لا يكفي لمساءلة الشركاء مباشرة قبل الغير القول المجرد الذي قد يصدر من أحدهم بأنه شريك في الصفقة إذا لم يقرن هذا القول بالإقرار بأنه طرف في التعاقد " .

موسوعة الشركات التجارية

والإفصاح الواقعي يعنى إيصال العلم إلى الغير بوجود شركة ومن أمثلته الإعلان عن الشركة بوسائل الإعلام المختلفة كالإذاعة والتلفزيون والصحف أو إعلام مدير المحاسبة الغير الذى يتعامل معه أنه مديراً لشركة محاسبة . والإفصاح الواقعي لا يؤثر فى بقاء الشركة كشركة محاسبة منتظمة ، ولا يترتب عليه أية حقوق للغير قبل الشركاء طالما أن مدير المحاسبة تعامل مع هذا الغير باسمه الشخصى ولم يشترك معه فى التوقيع أى من الشركاء المحاسبين (١) .

أما الإفصاح القانونى فهو يعنى الإفصاح الذى تظهر به شركة المحاسبة أمام الغير كشخص قانونى ومن أمثلته أن تتخذ الشركة عنواناً لها يوقع به بطريقة منتظمة على المعاملات أو أن تتخذ للشركة مركزاً رئيسياً لإدارتها توجه عليه الدعاوى التى ترفع عليها وغير ذلك من الإجراءات ، والإفصاح القانونى يترتب عليه فقد شركة المحاسبة خاصيتها الأساسية وهى إنعدام الشخصية القانونية ويرى الفقه فى مجموعه كما نذهب أحكام القضاء إلى أن الشركة تتقلب بالإفصاح القانونى إلى شركة واقع تجارية لها شخصيتها القانونية ونمتها المالية المستقلة عن ذمم الشركاء فيها وتكون إما شركة تضامن من حيث مسئولية كل الشركاء فيها مسئولية شخصية تضامنية أو شركة توصية بسيطة (٢) ، غير أن جانب من الفقه يرى أن شركة المحاسبة بعد الإفصاح القانونى عنها تبقى كما هى شركة محاسبة منتظمة مع تقرير مسئولية الشركاء عن ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية على أساس نظرية الظاهر .

(١) د. أبو زيد رضوان بند ٢٥٥ - ص ٣٢٣ .

(٢) د. أبو زيد رضوان - بند ٢٥٦ - ص ٣٢٤ وما بعدها .

المبحث الرابع

إنقضاء شركة المحاصة وتصفيتها

وتقادم دعاوى الغير ضد الشركاء

٦٧٨- أولاً: إنقضاء شركة المحاصة

تتقضى شركة المحاصة إذا توافر سبب من الأسباب التى تؤدى إلى إنقضاء الشركات بوجه عام كإنتهاء أجل الشركة أو إنتهاء العمل الذى أنشئت الشركة من أجله أو هلاك رأس المال أو إتفاق الشركاء على حل الشركة أو لإستحالة مواصلة الشركاء للنشاط لظروف خارجة عن إرادتهم^(١)

ولما كانت شركة المحاصة من شركات الأشخاص فإنها تتقضى أيضاً بالأسباب التى تتقضى بها شركات الأشخاص كوفاة أحد الشركاء أو شهر إفلاسه أو إعساره أو الحجر عليه وغير ذلك من الأسباب . وإستناداً إلى ذلك فإننا نحيل فى بحث أسباب إنقضاء شركة المحاصة إلى أسباب الإنقضاء فى النظرية العامة فى الشركة .

٦٧٩- ثانياً : تصفية شركة المحاصة

(١) إستئناف مختلط ١٩ فبراير سنة ١٩٠٢ للبلتان السنة ١٥ - ص ١٠، د. أبو زيد رضوان
بند ٢٥٨ ص ٣٢٦.

إنقضاء شركة المحاصة لا يعقبه تصفية لأن التصفية تفترض وجود شخص معنوى له ذمة مالية مستقلة^(١). وإنما يقتصر الأمر على عمل حساب ختامى بين الشركاء للوقوف على نصيب كل شريك فى الأرباح والخسائر... ويتولى تسوية هذا الحساب عند النزاع خبير تعينه المحكمة بناء على طلب أحد الشركاء .^(٢)

٦٨٠- ثالثاً : تقادم دعاوى الغير على الشركاء

لا تخضع دعاوى الدائنين على الشركاء فى شركة المحاصة للتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ٦٥ تجارى كما هو الحال بالنسبة لشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وذلك لأن الغير لا يعلم بوجود الشركة وإنما يعرف الشريك الذى تعاقد معه ومن ثم يظل حقه فى رفع الدعوى عليه قائماً إلى أن ينقضى وفقاً للقواعد العامة^(٣).

أما دعاوى الرجوع التى يرفعها الشركاء المحاصون بعضهم على البعض نتيجة للتسوية الحسابية وما ينجم عنها من ضرورة إقتسام

(١) د. رفعت فخرى، د. محمد فريد العرينى - ص ٢٦٩

(٢) عبرت محكمة النقض عن ذلك فقضت بأنه :- " لا يجوز للشريك فى شركة المحاصة إذا ما إنقضت الشركة أن يطلب تصفية أموالها لأنها ليست ملكاً للشركة ، وكل حقه قبل مدير الشركة قاصر على مطالبته بحساب لمعرفة مقدار الربح أو الخسارة واعتباره دالناً له فى حصته ونصيبه فى الربح إن كان هناك ربح وعلى أن يخصم من حصته مقدار نصيبه فى الخسارة إن خسرت الشركة" انظر طعن بالنقض فى ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ محاماه ٣-

١٢٦٨، نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام لنقض س ٢٧ ص ٢٤٥

(٣) د. مصطفى كمال طه - بند ١٤٥ - ص ١٢١.

== موسوعة الشركات التجارية ==

الأرباح والخسائر ، فقد ذهب رأى فى الفقه إلى أنه يجب أن تخضع لحكم المادة ٦٥ تجارى كلما كانت شركة المحاصة شركة تجارية وسنده فى ذلك أن الحقوق و الديون القائمة بين الشركاء نشأت على كل حال عن أعمال الشركة التى كانت تربطهم ومن ثم فإنه تتوافر الحكمة التى قام عليها نص المادة ٦٥ تجارى وهى تصفية الآثار التى تخلفت عن الشركة التجارية فى مدى قصير نسبياً فضلاً عن التقادم القصير هو بمثابة القانون العام فى تقادم المواد التجارية وتبدأ مدة التقادم الخمسى فى هذه الحالة من تاريخ إنحلال الشركة (١) .

(١) رأى استاذنا للدكتور أبو زيد رضوان بند ٢٦١ - ص ٢٢٧

أحكام النقض

٦٨١- إذ كانت شركة المحاصة - قد أنشئت لإستغلال مصانع الطاعن وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن التأميم قد أنصب على تلك المصانع وليس على الشبكة وأن من آثاره إستحالة الإستمرار في تنفيذ عقدها وإنفساخه وإنتهى إستناداً إلى ما جاء بتقرير الخبير إلى نفي الخسارة عنها وقضى تبعاً لذلك بإستحقاق المطعون ضده للحصة التي قدمها فيها وهو المبلغ المقضى به وكان عقد الشركة لم يحدد حداً أدنى لقيمة الحصص اللازمة لإمكان إستمرارها في مزاولة نشاطها، وكان تقدير ذلك من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحه ٧٥٥)

٦٨٢- متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن التصفية لا ترد على شركة المحاصة إذا ما وجب فسخها لأنها لا تعتبر شخصاً معنوياً فهي لا تملك الحصص التي يقدمها كل من الشركاء ولا ما يشتريه كل منهم من بضائع بإسمه خاصة بل تعتبر ملكاً له دون غيره من بقية الشركاء وأنه ليس لها رأس مال وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التجارة بالرغم من أن كل شريك يقدم في الغالب حصة عند إنعقاد الشركة ذلك أن شركة امحاصة ترمى فقط كنص المادة ٦٢ تجارى إلى قسمة الربح والخسارة لا إلى غيصاد مال شائع مملوك للشركة فإن ما قرره هذا الحكم هو صحيح في القانون.

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٠ ق، جلسة ١٩٥٢/١/٣١)

٦٨٣- شركة المحاصة إنما تتعقد في الغالب لمعاملات محدودة ولمدة قصيرة، والوصف المميز لها عن غيرها من الشركات هو أنها مستترة، فليس لها رأس مال ولا عنوان، وليس لها وجود ظاهر بهذا الوصف أمام الغير، فالأعمال التي يقوم بها أحد الشركاء تكون بإسمه خاصة ويكون وحده المسئول عنها قبل من تعامل معه. وإن فمتى كان الواقع هو أن شريكين إتفقا على تكوين شركة لصناعة نسيج الأقمشة وبيعها إسمياها شركة توصية تجارية بعنوان ظاهر هو إسم الشريكين ونص في عقد تأسيسها على رأس مال لها وتحديد حصة كل شريك فيه وأن لكل من الشريكين حق التوقيع عنها وتكون إمضاؤه ملزمة للآخر وعلى أن يكون الطرفان متضامنين في جميع الأحوال وأن تكون مدة الشركة خمس سنوات تتجدد من تلقاء نفسها لمدة مماثلة ما لم ينذر أحد الطرفين الآخر برغبته في الانفصال قبل إنتهاء المدة بستة أشهر، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر هذه الشركة من شركات المحاصة بل إعتبرها شركة تضامن لا يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٦ سنة ٢٢ق، جلسة ١٩٥٥/١/٦)

٦٨٤- المقصود بإستتار شركات المحاصة هو أنه لا وجود لها بالنسبة إلى الغير وليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها فإذا عقد أحد الشركاء المحاصيين عقداً مع الغير كان - وحده - المسئول عنه قبل هذا الغير دون سائر الشركاء. ولا يعنى إستتار هذا النوع من الشركات أن يكون هؤلاء الشركاء بمعزل عن العملية أو العمليات التي تكونت الشركة للقيام بها بل إن لهم مناقشة مدير المحاصة فيما يجريه من أعمال لإدارة الشركة وتكليفه بتقديم حساب لهم عن هذه الإدارة.

(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ق، جلسة ١٩٦٨/٣/٢١)

٦٨٥- مؤدى نصوص المادتين ٦١، ٦٢ من قانون التجارة نه يمتنع على الشريك فى شركة المحاصة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التى أبرمها شريك آخر وأن الشركاء فيها يتحملون آثار العقود التى يبرمها أحد المحاصيين مع الغير تحقيقاً لأغراض الشركة بإعتباره وكيلأ عنهم. فيكون الكسب لهم والخسارة عليهم، ويحق لمن تعاقد فيهم بإسمه مع الغير لحساب الشركة أن يرجع على الشركة فى حالة الخسارة فيحملهم نصيبهم فيها، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى أسبابه إلى تقرير إلزام الطاعن وحده بالمبالغ المتأخرة من ثمن الشعير المسلم إلى وكيلين بالعمولة، وذلك لمجرد أنه هو الذى عقد معها الصفقة ورفع الدعوى عليهما بإسمه وتصلح معهما على طريقة السداد وحصل جزءا من الدين المحكوم به ضدهما، مع أن هذا لا يفيد فى ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب الشركة القائمة بين الطاعن والمطعون عليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره فساد فى الإستدلال مما يجعله قاصرا متعينا نقضه.

(الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٥ق، جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥)

٦٨٦- إنه وإن كانت شركة المحاصة تتعقد فى الغالب لمعاملات محدودة ولمدة قصيرة إلا أن هذا ليس هو الوصف المميز لها وإنما يميزها عن غيرها كونها شركة مستترة فلا عنوان شركة لها ولا وجود لها أمام الغير والأعمال التى يقوم بها أحد الشركاء فيها تكون بإسمه خاصة ويكون وحده المسئول عنها قبل من تعامل معه.

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ ص ٤٢١)

== موسوعة الشركات التجارية ==

٦٨٧- إذا كانت الشركة التي اثبتت المحكمة قيامها بين الأخوين غير مستترة بل ظاهرة، ولها إسم معين، ومعاملاتها مع الغير لا تجرى بإسم شريك واحد بل بإسم الشريكين معاً، فهي شركة تضامن لا شركة محاصة. متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن التصفية لا ترد على شركة المحاصة إذا ما وجب فسخها لأنها لا تعتبر شخصاً معنوياً فهي لا تملك الحصص التي يقدمها كل من الشركاء ولا ما يشتريه كل منهم من بضائع بإسمه خاصة بل تعتبر ملكاً له دون غيره من بقية الشركاء وإنه ليس لها رأس مال وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التجارة بالرغم من أن كل شريك يقدم في الغالب حصة عند إنعقاد الشركة ذلك أن شركة المحاصة ترمى فقط كنص المادة ٦٢ تجارى إلى قسمة الربح والخسارة لا إلى إيجاد مال شائع مملوك للشركة - فإن ما قرره هذا الحكم هو صحيح فى القانون.

(الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١/٣١ مج ٢٥ عاماً

بند ٤٧ ص ٦٩٥)

٦٨٨- التصفية لا ترد على شركة المحاصة لأنها لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليس لها رأس مال وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التجارة وإنما تنتهى هذه الشركة بإتمام المحاسبة بين الشركاء لتعيين نصيب كل منهم فى الربح والخسارة.

(الطعن رقم ١٥١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٠ س ٢٧ ص ٢٤٦)

(الطعن رقم ٨٣٣ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)

٦٨٩- شركة المحاصة إنما تتعقد فى الغالب لمعاملات محدودة ولمدة قصيرة، والوصف المميز لها عن غيرها من الشركات هو أنها مستترة، فليس

موسوعة الشركات التجارية

لها رأس مال ولا عنوان وليس لها وجود ظاهر بهذا الوصف أمام الغير، فالأعمال التي يقوم بها أحد الشركاء تكون بإسمه خاصة ويكون وحده المسئول عنها قبل من تعامل معه. وإن ثبت فمضى كان الواقع هو أن شريكين إتفقا على تكوين شركة لصناعة نسيج الأقمشة وبيعها إسمياها شركة توصية تجارية بعنوان ظاهر هو إسم الشريكين ونص في عقد تأسيسها على رأس مال لها وتحديد حصة كل شريك فيه وأن لكل من الشريكين حق التوقيع عنها وتكون امضاؤه ملزمة للآخر وعلى أن يكون الطرفان متضامنين في جميع الأحوال وأن تكون مدة الشركة خمس سنوات تتجدد من تلقاء نفسها لمدة مماثلة ما لم ينذر أحد الطرفين الآخر برغبته في الانفصال قبل إنتهاء المدة بستة أشهر، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر هذه الشركة من شركات المحاصة بل إعتبرها شركة تضامن لا يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ١٧٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/١/٦ مج ٢٥ عاماً)

بند ٤٣ ص ٦٩٤)

٦٩٠- إنه وإن كانت شركة المحاصة تتعقد في الغالب لمعاملات محدودة ولمدة قصيرة إلا أن هذا ليس هو الوصف المميز لها وإنما يميزها عن غيرها كونها شركة مستترة فلا عنوان ولا وجود لها أمام الغير والأعمال التي يقوم بها أحد الشركاء فيها تكون بإسمه خاصة ويكون وحده المسئول عنها قبل من تعامل معه.

إذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى أن الشركة موضوع الدعوى شركة توصية لما إستخلصه من شروط العقد من أن كلا الشريكين مسئول مسئولية تامة عما يتولاه من معاملات مع الغير وإنه لا عنوان للشركة بإسم أحد

== موسوعة الشركات التجارية ==

الشريكين ولما إستخلصه من سائر الأوراق إنها مستترة وإن المطعون عليه هو الذى كان يقوم بجميع أعمالها بإسمه فيكون وصف الحكم لها بأنها شركة محاصة لا خطأ فيه.

(الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٠ قى جلسة ١٩٥٢/١/٣١)

مج ٢٥ عاماً بند ٤٦ ، ٤٨ ص ٦٩٤ ، الطعن رقم ٨٣٣ سنة ٥٤ قى جلسة

(١٩٩٠/٥/٢٨)

٦٩١ - المقصود بإستتار شركات المحاصة هو أنه لا وجود لها بالنسبة إلى الغير وليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها فإذا عقد أحد الشركاء المحاصيين عقداً مع الغير كان - وحده - المسئول عنه قبل هذا الغير دون سائر الشركاء. ولا يعنى إستتار هذا النوع من الشركات أن يكون هؤلاء الشركاء بمعزل عن العملية أو العمليات التى تكونت الشركة للقيام بها بل إن لهم مناقشة مدير المحاصة فيما يجريه من أعمال لإدارة الشركات وتكليفه بتقديم حساب لهم عن هذه الإدارة .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ قى - جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ س ١٩ ص ٥٨٨)

٦٩٢ - الأصل فى شركات المحاصة أن الشركاء فيها ليسوا مسئولين عن تعهدات أحدهم ولو عقدها لمصلحة الشركة، لكن هذه القاعدة يرد عليها إستثناءان: إتفاق الشكاء على خلاف ذلك أو إقرارهم ما تعاقد عليه. وغنن فإذا كان الحكم قد أثبت أن عقد الشركة ينص على أن تمسك لها حسابات منتظمة، فإن إمساك الدفاتر وقيد الحسابات بها يكون إلزاماً مفروضاً على الشريكين معاً. فإذا كان أحد الشريكين قد تعاقد مع شخص على أن يقوم بعملية إمساك الدفاتر وقام بها هذا الشخص فعلاً، وكان الشريك الآخر يعلم

موسوعة الشركات التجارية

بذلك ولم يعترض، فهذا يعتبر أنه أقر عقد استخدام ذلك الشخص، ويكون الحكم على صواب في إعتباره الإتفاق المعقود بين الشريك المتعاقد وبين المستخدم سارياً على الشريك الآخر.

(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ١٨ق، جلسة ١٩٥٠/٥/٢٥)

٦٩٣- التصفية لا ترد على شركة المحاصة لأنها لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليس لها رأس مال وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التجارة وإنما تنتهى هذه الشركة بإتمام المحاسبة بين الشركاء لتعيين نصيب كل منهم فى الربح والخسارة.

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ ص ٢٤٥)

٦٩٤- قيام شركة محاصة مستترة فى صفقة ما لا يجعل الشركاء فيها مسئولين عن تعاقد الغير عليها مع أحد الشركاء بإسمه الخاص ما لم يثبت أن الشركاء قد غتفقوا على خلاف ذلك أو صدر منهم إقرار بالإشتراك فى التعاقد. ولا يكفى لمسائلة الشركاء مباشرة قبل الغير القول المجرد الذى قد يصدر من أحدهم بأنه شريك فى الصفقة إذا لم يقرن هذا القول بالإقرار بأنه طرف فى التعاقد إذ أن إشتراك بعض الأشخاص فى صفقة ما لا يفيد لزوماً إنهم طرف فى العقد الذى أبرم عن هذه الصفقة مع الغير حتى يسألوا عنه جميعاً قبله فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر من أوراق الدعوى ذلك وكان ما يحصله قاضى الموضوع فى هذا الخصوص هو من قبيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الدليل المقدم فيها فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور.

إذا كان الحكم قد قال بقيام شركة تضامن بين المدعى والمدعى عليهم دون أن يوضح كيف استخلص من مجموع الأدلة التي استند إليها للقول بوجود شركة بينهم وأن هذه الشركة بالذات هي شركة تضامن لا شركة محاصة، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه.

(الطعن رقم ١١٤ سنة ١٦٦٠/١٠/٩ جلسة ١٩٤٧/١٠/٩ مج ٢٥ عاماً

بند ص ٦٩٤)

٦٩٥- قيام شركة محاصة مستترة في صفقة ما لا يجعل الشركاء فيها مسئولين عن تعاقد الغير عليها مع أحد الشركاء بإسمه الخاص ما لم يثبت أن الشركاء قد تفقوا على خلاف ذلك أو صدر منهم إقرار بالإشتراك في التعاقد. ولا يكفي لمساءلة الشركاء مباشرة قبل الغير القول المجرد الذي قد يصدر من أحدهم بأنه شريك في الصفقة إذا لم يقرن هذا القول بالإقرار بأنه طرف في التعاقد إذ أن غشراك بعض الأشخاص في صفقة ما لا يفيد لزماً أنهم طرف في العقد الذي أبرم عن هذه الصفقة مع الغير حتى يسألوا عنه جميعاً قبله. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أوراق الدعوى ذلك وكان ما يحصله قاضى الموضوع في هذا الخصوص هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الدليل المقدم فيها فإن الحكم المطعون لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور.

(الطعن رقم ٤٠٧ سنة ٣٠٠٠/١١/٢ جلسة ١٩٦٥/١١/٢ س ١٦ ص ٩٤٧)

٦٩٦- الأصل في شركات المحاصة أن الشركاء فيها ليسوا مسئولين عن تعهدات أحدهم ولو عقدها لمصلحة الشركة لكن هذه القاعدة يرد عليها إستثناءان: إتفاق الشركاء على خلاف ذلك أو إقرارهم ما تعاقد عليه. وإن

موسوعة الشركات التجارية

فإذا كان الحكم قد أثبت أن عقد الشركة ينص على أن تمسك لها حسابات منتظمة، فإن إمساك الدفاتر وقيد الحسابات بها يكون إلزاماً مفروضاً على الشريكين معاً. فإذا كان أحد الشريكين قد تعاقد مع شخص على أن يقوم بعملية إمساك الدفاتر بها هذا الشخص فعلاً، وكان الشريك الآخر يعلم بذلك ولم يعترض، فهذا يعتبر أنه أقر عقد استخدام ذلك الشخص، ويكون الحكم على صواب في إعتباره الإتفاق المعقود بين الشريك المتعاقد وبين المستخدم سارياً على الشريك الآخر.

(الطعن رقم ١٥٩ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢٥ مج ٢٥ عاماً)

بند ٤٩ ص ٦٩٥

٦٩٧- مؤدى نصوص المادتين ٦١، ٦٢ من قانون التجارة أنه يمتنع على الشريك في شركة المحاصة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التي برمها شريك آخر وإن الشركاء فيها يتحملون آثار العقود التي يبرمها أحد المحاصيين مع الغير تحقيقاً لأغراض الشركة بإعتباره وكيلاً عنهم فيكون الكسب لهم والخسارة عليهم. ويحق لمن تعاقد منهم بإسمه مع الغير لحساب الشركة أن يرجع على شركائه في حالة الخسارة فيحملهم نصيبهم فيها، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى في أسبابه إلى تقرير إلزام الطاعن وحده بالمبالغ المتأخرة من ثمن الشعير المسلم إلى وكيلين بالعمولة، وذلك لمجرد أنه هو الذي عقد معهما الصفقة ورفع الدعوى عليهما بإسمه وتصلح معهما على طريقة السداد وحصر جزءاً من الدين المحكوم به ضدهما مع أن هذا لا يفيد في ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب الشركة القائمة بين الطاعن والمطعون عليه، فإن الحكم

== موسوعة الشركات التجارية ==
المطعون فيه يكون قد عاراه فساد في الإستدلال مما يجعله قاصراً متعیناً
نقضه.

(الطعن رقم ٤٢٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ س ١١ ص ١٩٨)
٦٩٨- شركة المحاصة . عدم تمتعها بالشخصية المعنوية وليس لها رأس
مال . م ٥٩ ق التجارة . مؤداه عدم ورود التصفية عليها وإنتهائها بإتمام
المحاسبة بين الشركاء . بقاء الشريك مالكا للحصة التي يقدمها يستردها عند
إنهاء الشركة.

(الطعن رقم ٣٥٢ سنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٦/١/٤)

فهرس الكتاب

البند	الموضوع	الصفحة
	الباب الأول	
	النظرية العامة للشركة	
	الفصل الأول	
	الشركة	
	(ماهيتها - خصائصها - أنواعها)	
١ -	ماهية الشركة	٩
٢ -	خصائص عقد الشركة	١٠
٣ -	تمييز الشركة عن حالة الشيوخ	١٢
٤ -	تمييز الشركة عن الجمعية	١٢
٥ -	تمييز الشركة عن عقد العمل مع الاشتراك فى	
	الأرباح	١٣
٦ -	تمييز الشركة عن القرض مع الاشتراك فى الأرباح	١٤
٧ -	أنواع الشركات	١٥
٨ -	أولاً: الشركات المدنية	١٨
٩ -	ثانياً الشركات التجارية	١٨
١٠ -	شركات الأشخاص	١٩
١١ -	شركات الأموال	٢٠
١٢ -	ثالثاً: الشركات المدنية المتخذة شكلاً تجارياً	٢١

البند	الموضوع	الصفحة
١٣ -	أهمية التفرقة بين الشركات التجارية والشركات المدنية.....	٢٣
١٤ - ٣٠	أحكام المحاكم التجارية في التكييف القانوني لعقد الشركة.....	٢٥

الفصل الثاني

تكوين الشركة

٣١ -	تمهيد.....	٣٣
------	------------	----

المبحث الأول

الأركان الموضوعية العامة للشركة

٣٣ -	أولاً: الرضا.....	٣٤
٣٤ -	ثانياً: المحل.....	٣٥
٣٥ -	ثالثاً: السبب.....	٣٦
٣٦ -	رابعاً : الأهلية.....	٣٧

المبحث الثاني

الأركان الموضوعية الخاصة بعقد الشركة

٣٨ -	أولاً: تعدد الشركاء.....	٣٩
٣٩ -	ثانياً : تقديم الحصص.....	٤١
٤٠ -	الحصة النقدية.....	٤٢

البند	الموضوع	الصفحة
٤١ -	ميعاد تقديم الحصة النقدية	٤٢
٤٢ -	تأخر الشريك عن تقديم الحصة النقدية في الميعاد	٤٣
٤٣ -	الحصة العينية	٤٤
٤٤ -	تقديم الحصة العينية على سبيل التملك:	٤٥
٤٥ -	تقديم الحصة العينية على سبيل الانتفاع	٤٧
٤٦ -	تقويم الحصة العينية	٤٩
٤٧ -	ثالثاً : حصة العمل	٥٠
٤٨ -	التفرقة بين رأس مال الشركة وموجوداتها	٥٣
٤٩ -	ثالثاً : نية المشاركة	٥٤
٥٠ -	رابعاً : اقتسام الأرباح والخسائر:	٥٥
٥١ -	توزيع الأرباح والخسائر	٥٦
٥٢ -	٧٠ أحكام النقص	٦٠
	٧١ - ٨٩ من أحكام المحاكم التجارية في الشروط	
	الموضعية للشركة	٦٩

المبحث الثالث

الأركان الشكلية في عقد الشركة

٩٠ -	أولاً : الكتابة	٧٦
٩١ -	علة اشتراط الكتابة في عقد الشركة	٧٧
٩٢ -	ثانياً : شهر عقد الشركة	٧٨

البند	الموضوع	الصفحة
٩٣-٩٦	من أحكام المحاكم التجارية في الشروط	
٨٠	الشكلية للشركة.....	

المبحث الرابع

الجزاء المترتب على تخلف أركان الشركة

٨٢	٩٧- تقديم.....	
٨٢	٩٨- بطلان الشركة لعيب الرضا ونقص الأهلية.....	
	٩٩- وائر القضاء بابطال عقد الشركة بالنسبة للشريك الذى تعيب رضاه أو ناقص الأهلية على وجود الشركة يتوقف على نوع الشركة.....	٨٣
٨٤	١٠٠- بطلان الشركة لعدم مشروعية المحل أو السبب.....	
٨٤	١٠١- أثر البطلان لعدم مشروعية المحل أو السبب.....	
	١٠٢- ثانياً: بطلان الشركة للإخلال بأحد الأركان الموضوعية الخاصة (تعدد الشركاء - نية المشاركة - تقديم الحصص - اقتسام الأرباح والخسائر).....	٨٥
٨٦	١٠٣- أثر البطلان لتخلف الشروط الموضوعية الخاصة...	
	١٠٤- ثالثاً: بطلان الشركة للإخلال بأحد الشروط الشكلية(الكتابة - الشهر.....	٨٦
٨٧	١٠٥- أثر البطلان لتخلف ركن الكتابة.....	
٨٨	١٠٦-١١٥ أحكام النقص.....	

البند	الموضوع	الصفحة
١١٦-١٣٣	من أحكام المحاكم التجارية في جزاء الإخلاء بالشروط الموضوعية والشكلية (البطلان).....	٩٣

المبحث الرابع

نظرية شركة الواقع

١٣٤-	مضمون شركة الواقع.....	١٠٢
١٣٥-	نطاق تطبيق نظرية شركة الواقع.....	١٠٣
١٣٦-	شركة الواقع لا تقوم إلا في حالات بطلان الشركة بطلاناً نسبياً.....	١٠٣
١٣٧-	لا مجال لقيام شركة الواقع إلا في حالتين.....	١٠٤
١٣٨-	الآثار المترتبة على نظرية شركة الواقع.....	١٠٤
١٣٩- ١٤١	أحكام النقض.....	١٠٧
١٤٢-١٥٩	من أحكام المحاكم التجارية في شركة الواقع...	١٠٩

الفصل الثالث

الشخصية المعنوية للشركة

١٦٠-	ماهية الشخصية القانونية (المعنوية).....	١١٨
١٦١-	بدء إكتساب الشركة للشخصية المعنوية.....	١١٨
١٦٢-	إنقضاء الشخصية القانونية للشركة.....	١١٩
١٦٣-	النتائج المترتبة على إكتساب الشركة للشخصية القانونية.....	١٢٠

البند	الموضوع	الصفحة
١٦٤ -	أولاً: اسم الشركة وعنوانها	١٢١
١٦٥ -	شركات التضامن وشركة التوصية البسيطة	١٢١
١٦٦ -	شركة المحاصة	١٢٢
١٦٧ -	شركة المساهمة	١٢٢
١٦٨ -	الشركة ذات المسئولية المحدودة	١٢٣
١٦٩ -	شركة التوصية بالأسهم	١٢٣
١٧٠ -	ثانياً: موطن الشركة	١٢٤
١٧١ -	ثالثاً: جنسية الشركة	١٢٦
١٧٢ -	أولاً: معيار مكان التأسيس	١٢٧
١٧٣ -	ثانياً: معيار مكان النشاط أو الاستغلال	١٢٧
١٧٤ -	ثالثاً: معيار السيطرة أو الهيمنة	١٢٨
١٧٥ -	رابعاً: معيار موطن الشركة أو مركز إدارتها الرئيسى	١٢٨
١٧٦ -	جنسية الشركة فى القانون المصري	١٢٨
١٧٧ -	رابعاً: ذمة الشركة ١٢٩	١٢٩
١٧٨ -	خامساً: أهلية الشركة	١٣١
١٧٩ -	١٩٦ أحكام النقض	١٣٣
١٩٧ - ٢٠٧	من أحكام المحاكم التجارية فى الشخصية	
١٤٠	المعنوية فى فترة التصفية وآثارها	

البند	الموضوع	الصفحة
-------	---------	--------

الفصل الرابع إنقضاء الشركات

٢٠٨ -	تقديم	١٤٦
-------	-------	-----

المبحث الأول أسباب إنقضاء الشركة

٢٠٩ -	تقديم	١٤٧
-------	-------	-----

المطلب الأول

أسباب إنقضاء الشركة بقوة القانون

٢١٠ -	أسباب إنقضاء الشركة بقوة القانون هي	١٤٧
٢١١ -	أولاً: إنتهاء الأجل المحدد للشركة	١٤٧
٢١٢ -	اعتراض الدائنين على امتداد الشركة	١٤٩
٢١٣ -	ثانياً: إجاز العمل الذي أنشئت الشركة من أجله	١٤٩
٢١٤ -	ثالثاً: اجتماع حصص الشركة أو أسهمها في يد	
	واحدة (أو إتهيار ركن التعدد)	١٥٠
٢١٥ -	رابعاً: هلاك رأس مال الشركة (كله أو معظمه)	١٥١
٢١٦ -	خامساً: التأميم	١٥٣

البند	الموضوع	الصفحة
	المطلب الثاني	
	أسباب إنقضاء الشركة رضا أو قضاء	
٢١٧ -	أولاً: اتفاق الشركاء على انحلال الشركة (الحل المبتسر)	١٥٤
٢١٨ -	ثانياً: إندماج الشركة في شركة أخرى.....	١٥٥
٢١٩ -	ثالثاً: انحلال الشركة عن طريق القضاء لوجود المسوغ القانوني.....	١٥٦
٢٢٠ -	إشهار إنقضاء الشركة.....	١٥٧
	المطلب الثالث	
	الأسباب الخاصة لإنقضاء شركات الأشخاص	
٢٢١ -	تقديم.....	١٥٩
٢٢٢ -	أولاً: وفاة أحد الشركاء.....	١٥٩
٢٢٣ -	ثانياً: الحجر على أحد الشركاء.....	١٦٢
٢٢٤ -	ثالثاً: انسحاب أحد الشركاء من الشركة غير محددة المدة.....	١٦٣
٢٢٥ -	رابعاً: خروج أحد الشركاء من الشركة معينة المدة	١٦٤
٢٢٦ - ٢٤١	أحكام النقص.....	١٦٦
٢٤٢ - ٢٧٠	من أحكام المحاكم التجارية ففى أسباب انقضاء الشركة.....	١٧٨

البند	الموضوع	الصفحة
٢٧١ - ٢٧٦	من أحكام المحاكم التجارية في شهر	
١٨٨	الانقضاء والجزاء المترتب على عدم الشهر	
	المبحث الثاني	
	آثار إنقضاء الشركة	
٢٧٧ - تقديم		١٩٣
٢٧٨ - أثر التصفية على الشخصية القانونية للشركة		١٩٥
٢٧٩ - تعيين المصفي		١٩٥
٢٨٠ - سلطات المصفي		١٩٨
٢٨١ - حقوق المصفي وإلتزاماته		٢٠٠
٢٨٢ - وللمصفي حقوق قبل الشركاء		٢٠٠
٢٨٣ - إنهاء التصفية		٢٠٠
٢٨٤ - قسمة أموال الشركة		٢٠١
٢٨٤ - تقادم الدعاوى الناشئة عن أعمال الشركة		٢٠٤
٢٨٥ - أولاً: مدة التقادم		٢٠٤
٢٨٦ - ثانياً - الشركاء الذين يجوز لهم التمسك بالتقادم		
الخمسي		٢٠٥
٢٨٧ - حكم الشريك المصفي		٢٠٦
٢٨٨ - الدعاوى الخاضعة للتقادم الخمسي		٢٠٧
٢٨٩ - بدء سريان التقادم الخمسي		٢٠٩

البند	الموضوع	الصفحة
٢٩٠ -	إنقطاع التقادم ووقفه	٢١٠
٢٩١ - ٣٠٩	أحكام النقض	٢١١
٣١٠ - ٣١٦	من أحكام المحاكم التجارية في تصفية الشركة ...	٢٢١
٣١٧ - ٣٣٤	من أحكام المحاكم التجارية في المصفي	
٢٢٧	وسلطاته	
٣٣٥ - ٣٣٧	من أحكام المحاكم التجارية في القسمة	٢٣٦

الباب الثاني

شركات الأشخاص

٣٣٨ -	تقديم	٢٤٠
-------	-------------	-----

الفصل الأول

شركة التضامن

المبحث الأول

شركة التضامن

(ماهيتها - خصائصها)

٣٣٩ -	ماهية شركة التضامن	٢٤١
٣٤٠ -	خصائص شركة التضامن	٢٤٢
٣٤١ -	أولاً : عدم جواز تداول حصة الشريك	٢٤٣

البند	الموضوع	الصفحة
٣٤٢ -	الاتفاق بين الشركاء على جواز التنازل عن الحصة المقدمة من أي منهم للغير	٢٤٤
٣٤٣ -	اتفاق الشركاء على جواز انتقال حصة الشريك المتوفى إلى ورثته	٢٤٦
٣٤٤ -	إشراك الشريك شخصاً آخر معه في حصته (الرديف)	٢٤٨
٣٤٥ -	رهن الشريك حصته في رأس المال	٢٤٩
٣٤٦ -	ثانياً : عنوان الشركة	٢٥١
٣٤٧ -	ثالثاً : اكتساب الشريك صفة التاجر	٢٥٤
٣٤٨ -	رابعاً : مسئولية الشركاء عن ديون الشركة	٢٥٦
٣٤٩ -	٣٨٣ أحكام النقص	٢٦٠

المبحث الثاني

تكوين شركة التضامن

٣٨٤ -	أولاً : الأركان الموضوعية العامة	٢٨١
٣٨٥ -	ثانياً : الشروط الموضوعية الخاصة بعقد الشركة	٢٨٢
	أولاً: كتابة العقد	٢٨٢
	ثانياً : شهر عقد الشركة	٢٨٣
٣٨٦ -	إجراءات الشهر القانوني	٢٨٣

البند	الموضوع	الصفحة
٣٨٧ -	الإيداع	٢٨٣
٣٨٨ -	الوصق	٢٨٤
٣٨٩ -	النشر	٢٨٤
٣٩٠ -	المدة التي يجب استيفاء إجراءات شهر الشركة خلالها	٢٨٥
٣٩١ -	الملزم باتخاذ إجراءات الشهر	٢٨٥
٣٩٢ -	البيانات التي يجب شرحها (والتي يتضمنها الملخص)	٢٨٦
٣٩٣ -	الشهر في السجل التجاري	٢٨٨
٣٩٤ -	ثالثاً : الجزاء المترتب على إغفال الشهر القانوني	٢٨٩
٣٩٥ -	طبيعة البطلان	٢٩٠
٣٩٦ -	صاحب الحق في التمسك بالبطلان لعدم الشهر القانوني	٢٩١
٣٩٧ -	وضع من لهم التمسك بالبطلان لإغفال الشهر القانوني	٢٩١
١ -	الشركاء	٢٩١
٢ -	دائنو الشركة	٢٩٢
٣ -	دائنو الشركاء الشخصيون	٢٩٤
٣٩٨ -	أثر الحكم بالبطلان	٢٩٥

البند	الموضوع	الصفحة
٣٩٩ - ٤٢٤	أحكام النقض	٢٩٨
المبحث الثالث		
نشاط شركة التضامن		
٤٢٥ - تقديم	٣١٤
المطلب الأول		
إدارة شركة التضامن		
٤٢٦ - تعيين المدير	٣١٥
٤٢٧ - عزل المدير	٣١٦
٤٢٨ - المدير الاتفاقي الشريك (النظامي)	٣١٧
٤٢٩ - المدير الاتفاقي غير الشريك	٣١٨
٤٣٠ - المدير غير الاتفاقي (المدير الوكيل)	٣١٨
٤٣١ - سلطات المدير	٣١٩
٤٣٢ - سلطات الشركاء غير المديرين	٣٢٤
٤٣٣ - مسئولية الشركة عن أعمال المدير التعاقدية	٣٢٥
٤٣٤ - مسئولية الشركة عن أعمال المدير غير التعاقدية	...	٣٢٧
٤٣٥ - مسئولية المدير قبل الشركة	٣٢٨
٤٣٦ - ٤٦١ أحكام النقض	٣٣٠
٤٦٢ - ٤٧٢ من أحكام المحاكم التجارية في إدارة الشركة	٣٤٣

البند الموضوع الصفحة

المطلب الثاني

توزيع الأرباح والخسائر

٣٤٩	٤٧٣ - تقديم
٣٥٠	٤٧٤ - توزيع الأرباح
٣٥٠	٤٧٥ - الأرباح الصورية
٣٥١	٤٧٦ - توزيع الخسائر
	٤٧٧ - ٤٨٤ من أحكام المحاكم التجارية في توزيع الأرباح
٣٥٣	والخسائر

المطلب الثالث

تعديل عقد شركة التضامن

٣٥٨	٤٨٥ - تقديم
-----	-------------------

المبحث الرابع

انقضاء شركة التضامن

٣٦٠	٤٨٦ - تقديم
-----	-------------------

المطلب الأول

الأسباب العامة لانقضاء شركة التضامن

٣٦١	٤٨٧ - أولاً : انتهاء أجل الشركة
-----	---------------------------------------

البند	الموضوع	الصفحة
٤٨٨ -	ثانياً : انتهاء العمل الذي أنشئت من أجله الشركة	٣٦٤
٤٨٩ -	ثالثاً : انهيار ركن تعدد الشركاء	٣٦٥
٤٩٠ -	رابعاً : هلاك رأس مال الشركة كله أو جزء منه.	٣٦٧
٤٩١ -	خامساً : التأميم	٣٦٨
٤٩٢ -	سادساً : الاندماج	٣٦٩
٤٩٣ -	سابعاً : اتفاق الشركاء على حل الشركة	٣٧٠
٤٩٤ -	ثامناً : انحلال الشركة قضاء لوجود المسوغ القانوني	٣٧١

المطلب الثاني

الأسباب الخاصة بانقضاء شركة التضامن

الأسباب التي تقوم على الاعتبار الشخصي

٤٩٥ -	تقديم	٣٧٣
٤٩٦ -	أولاً : وفاة أحد الشركاء	٣٧٣
٤٩٧ -	ثانياً : الحجر على الشركاء أو إعساره أو إفلاسه	٣٧٦
٤٩٨ -	ثالثاً : انسحاب أحد الشركاء من الشركة غير محدده المدة	٣٧٩
٤٩٩ -	رابعاً : خروج أحد الشركاء من الشركة بناء على طلبه	٣٨١

البند	الموضوع	الصفحة
٥٠٠ - ٥٣٥	أحكام النقض	٣٨٥
المبحث الخامس		
تصفية شركة التضامن		
٥٣٦ -	تقديم	٤٠٢
٥٣٧ -	أولاً: الشخصية المعنوية للشركة أثناء فترة التصفية .	٤٠٣
٥٣٨ -	ثانياً: المصفي	٤٠٤
	ماهيته	٤٠٤
٥٣٩ -	تعيين المصفي	٤٠٤
٥٤٠ -	عزل المصفي	٤٠٦
٥٤١ -	سلطات المصفي	٤٠٧
٥٤٢ -	سلطة المصفي في بيع مال الشركة	٤٠٩
٥٤٣ -	القيود التي ترد على سلطة المصفي	٤١٠
٥٤٤ -	حقوق المصفي والتزاماته	٤١١
٥٤٥ -	انتهاء أعمال التصفية	٤١٣
٥٤٦ -	ثالثاً: قسمه أموال الشركة (ناتج التصفية)	٤١٤
٥٤٧ -	من يقوم بقسمة ناتج التصفية ؟	٤١٤
٥٤٨ -	كيفية قسمة ناتج التصفية	٤١٤
المرحلة الأولى :- توزيع ما يعادل قيمه الحصص على		
	الشركاء	٤١٥
	المرحلة الثانية: توزيع الأرباح والخسائر	٤١٦

البند	الموضوع	الصفحة
٥٤٩-	توزيع الأرباح.....	٤١٦
٥٥٠-	رابعاً : تقادم الدعاوى التي ترفع على الشركاء	
	بسبب أعمال الشركة المنحلة.....	٤١٩
٥٥١-	القواعد العامة في التقادم المسقط.....	٤١٩
٥٥٢-	الأشخاص الذين لهم الحق في التمسك بالدفع	
	بالتقادم الخمسي.....	٤٢١
٥٥٣-	حكم الشريك المصفي.....	٤٢١
٥٥٤-	الدعاوى التي يجوز فيها للشركاء التمسك بالدفع	
	بالتقادم الخمسي.....	٤٢٣
٥٥٥-	شروط التقادم الخمسي.....	٤٢٦
٥٥٦-	بدء سريان التقادم الخمسي.....	٤٢٧
٥٥٧-	انقطاع التقادم الخمسي ووقفه.....	٤٢٨
٥٥٨- ٥٨٤	أحكام النقض.....	٤٣٠

الفصل الثاني

شركة التوصية البسيطة

"التوصية بالحصص"

المبحث الأول

ماهيتها - خصائصها

٥٨٥-	ماهيتها.....	٤٤٦
٥٨٦-	خصائص شركة التوصية البسيطة.....	٤٤٧
٥٨٧-	أولاً: عدم جواز إنتقال حصة الشريك.....	٤٤٧

البند	الموضوع	الصفحة
٥٨٨ -	ثانياً: صفة التاجر	٤٥١
٥٨٩ -	طبيعة التزام الشريك الموصى بالحصّة	٤٥٣
٥٩٠ -	نوع حصّة الشريك الموصى	٤٥٤
٥٩١ -	ثالثاً: عنوان الشركة	٤٥٥
٥٩٢ -	مؤدى النصوص المتقدمة	٤٥٥
٥٩٣ -	رابعاً : مسئولية الشريك الموصى	٤٥٦
٥٩٤ - ٦٠٠	أحكام النقص	٤٥٨

المبحث الثاني

تكوين شركة التوصية البسيطة

٦٠١ -	أولاً: الشروط الموضوعية العامة	٤٦٢
٦٠٢ -	ثانياً: الشروط الموضوعية الخاصة بعقد شركة التوصية البسيطة	٤٦٣
٦٠٣ -	تعدد الشركاء	٤٦٤
٦٠٤ -	تقديم الحصص	٤٦٤
٦٠٥ -	نية المشاركة	٤٦٦
٦٠٦ -	إقتسام الأرباح والخسائر	٤٦٦
٦٠٧ -	ثالثاً: الشروط الشكلية	٤٦٧
٦٠٨ - ٦١٩	أحكام النقص	٤٧٠

البند	الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث		
إدارة شركة التوصية البسيطة		
٦٢٠ -	تقديم وإحالة	٤٨٠
٦٢١ -	تعيين المدير	٤٨٠
٦٢٢ -	عزل المدير - عزل المدير الاتفاقي الشريك	٤٨٠
٦٢٣ -	عزل المدير الاتفاقي غير الشريك	٤٨١
٦٢٤ -	عزل المدير غير الإتفاقي	٤٨٢
٦٢٥ -	سلطات المدير في شركة التوصية البسيطة	٤٨٢
٦٢٦ -	سلطات المديرين عند تعددهم	٤٨٥
٦٢٧ -	مسئولية الشركة عن أعمال المدير	٤٨٨
٦٢٨ -	مسئولية شركة التوصية البسيطة عن العقود التي يبرمها مديرها لحسابه الخاص ويوقع عليها باسم الشركة . هل تكون هذه العقود ملزمة للشركة أم أن مدير الشركة يكون مسئولاً عنها قبل الغير؟	٤٨٩
٦٢٩ -	مسئولية الشركة عن أعمال المدير غير التعاقدية	٤٨٩
٦٣٠ -	مسئولية المدير قبل الشركة	٤٩٠
٦٣١ -	منع الشريك الموصى من إدارة شركة التوصية البسيطة	٤٩٢

محتويات الكتاب

البند	الموضوع	الصفحة
٦٣٢-	الحكمة من حظر منع الشريك الموصى من الإدارة.	٤٩٢
٦٣٣-	نطاق حظر منع الشريك الموصى من التدخل فى الإدارة.....	٤٩٤
٦٣٤-	الجزاء المترتب على مخالفة الشريك الموصى للحظر.....	٤٩٦
٦٣٥-	رجوع الشريك الموصى على الشركاء المتضامنين	٤٩٨
٦٣٦- ٦٤٤	أحكام النقض.....	٥٠٠

المبحث الرابع

إنقضاء شركة التوصية البسيطة

٦٤٥-	تقديم وإحالة.....	٥٠٥
------	-------------------	-----

المبحث الخامس

تصفية شركة التوصية البسيطة

٦٤٦-	تقديم وإحالة.....	٥٠٧
٦٤٧- ٦٦١	أحكام النقض.....	٥٠٩

الفصل الثالث

شركة المحاصة

المبحث الأول

شركة المحاصة

البند	الموضوع	الصفحة
	(ماهيتها - خصائصها)	
٦٦٢-	ماهية شركة المحاصة	٥١٧
٦٦٣-	خصائص شركة المحاصة	٥١٨
٦٦٤-	أولاً: شركة المحاصة شركة مستترة	٥١٨
٦٦٥-	ثانياً: إنعدام الشخصية المعنوية (القانونية)	٥١٩
٦٦٦-	ثالثاً: شركة المحاصة تعد من شركات	
	الأشخاص	٥٢٠
٦٦٧-	رابعاً: شركة المحاصة شركة تجارية	٥٢١
	المبحث الثاني	
	تكوين شركة المحاصة وإثباتها	
٦٦٨-	تقديم	٥٢٣
٦٦٩-	الشروط الموضوعية العامة	٥٢٤
٦٧٠-	الشروط الموضوعية الخاصة بعقد شركة	
	المحاصة	٥٢٥
٦٧١-	تعدد الشركاء	٥٢٦
٦٧٢-	تقديم الحصص	٥٢٦
٦٧٣-	نية المشاركة	٥٣٠
٦٧٤-	إقتسام الأرباح والخسائر	٥٣٠
٦٧٥-	إثبات شركة المحاصة	٥٣١

البند	الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث		
إدارة شركة المحاصة		
٦٧٦ - تقديم	٥٣٣
٦٧٧ - الإفصاح عن وجود الشركة المحاصة وأثره	٥٣٥
٦٧٨ - أولاً: إنقضاء شركة المحاصة	٥٣٧
٦٧٩ - ثانياً: تصفية شركة المحاصة	٥٣٧
٦٨٠ - ثالثاً: تقادم دعاوى الغير على الشركاء	٥٣٨
٦٨١ - ٦٩٨ من أحكام النقض	٥٤٠
فهرس الكتاب	٥٥٠



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العلمية لدار الكتب والوثائق القومية

عناية ، حسن عبدالحليم.
موسوعة الفقه والقضاء في الشركات التجارية : تأسيسها . إدارتها . انقضاءها .
تصنيفاتها وصيغ العقود والدعاوى والطلبات القضائية / حسن عبدالحليم عناية . -
القاهرة : دار محمود للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ .

مج ١ ، ٢٤ سم .

النظرية العامة في الشركة . شركة التضامن . شركة التوصية البسيطة . شركة
المحاصة

تدك ٢ ٥٥ ٤٠٠ ٩٧٧

١- الشركات .

٢- المشروعات التجارية

أ- العنوان

٢٣٨,٧

اسم الكتاب : موسوعة الفقه والقضاء في الشركات التجارية
(مج ١)
اسم المؤلف : حسن عبدالحليم عناية
رقم الطبعة : الأولى
السنة : ٢٠٠٨
رقم الإيداع : ٢٠٠٨ / ٩٦٣٥
الترقيم الدولي : I.S.B.N/ 977 - 400 - 055 - 2
اسم الناشر : دار محمود للنشر والتوزيع
العنوان : ٩ شارع سامي البارودي - حسن الأكبر سابقاً -
باب الخلق - عابدين القاهرة .
التليفون : ٣٩٦٠٤٤٣ فاكس : ٣٩٥٣٣٠١



Bibliotheca Alexandrina



1129933

المسألة القانونية
١٨ اشاع سامي البارودي

دار محمد

للنشر والتوزيع

٩ شارع سامي البارودي - باب الناس - القاهرة
٢٣٩٥٣٣٠١ - ٢٣٩٦٠٤٤٣١